





لا تهاكم في الدين

١٥

لا تهاكم في الدين



بسم الله الرحمن الرحيم

فهرست این مجلد المستمعه بالآثار الثمينة في فقه الإمامية عشر ثمانية عشر  
الله على الجميع

صفحة	رسالة الوسيلة الجامعة في أصولها من الاستفتاء	صفحة	رسالة الجمع الدخول في مسائل اثني عشر
١٣٤	رسالة المسائل الأربعين العالمية	١٧٢	رسالة المسائل الخويته
١٩٤	رسالة في المسافة لمن عليه قضاء رمضان	٢٠١	رسالة عقوبات القتل والوطء والبل والجماع
٢٠٥	رسالة الحاكمين على من فرغ من عذارى الروح	٢١٥	رسالة كفارة الريا عن غنا كل غسل
٢٢٧	رسالة في أقرار بعض التوبة بدخول الكفار في الجنة	٢٥١	رسالة في الاستماع في جوار الفصل على الكفار
٢٤٩	رسالة غاية المسؤل في انصافهم بالموت قبل الله	٢٨١	رسالة عن النكاح في فروع العلم الآخر

وهذا رسالة كل ما من بركات أفكار علانية لعامة وخرجه ادم من ضيق في الفصل بالقدح الفصل  
وخاصة الكمال القسط الاجل واخاطة ببقية كل البيت عليهم السلام احاطة الشمس في وسط النما  
بالدنيا ونال في تحقيق الامور ربنا وبلغ في التحقيق والتدقيق الدردوا العلماء والى بمصنفا  
والنقد وزير فائقة كادت تعدد عاجز وان من ذوقه حقه لعاجز وحقيق ان مخاطب هذا الكتاب  
فقت كل لوك فكتف في حيداً فلو خاضعاً لك الدهر حيداً لك في فقه النبي الرسول  
ز برصبتك فينا عبيداً ابن من فقهك المبر في شمس ولن قد بلغت في شمس  
اعني حضرة شيخ الطائفة الامامية واقعة محمد الجعفرية ظل الله في البلاد وبقية الصالحين في  
العباس سلطان المحققين ناصر الملة والحق والدين حجة الاسلام والمسلمين آية الله في العالمين محمد  
المائة الرابعة عشر آية الامام عليه السلام باب الاحكام الفقيه المجتهد هو العلامة الشافعية حضرة  
الحاج الشيخ عبد الله القزويني الامام في زمانه في جوده وادام تأييد السانمة جوده  
وقد طبع هذا الكتاب على نفقة السيد كذا الصدقة الحانية المولى لها في ظهر من زيات الرضا في  
مسلة الفقه ثلثاً واربع واربعين طبع في المطبع الكائن في النجف الاشرف

١١١٥٩  
١١١٥٨  
١١١٥٧  
١١١٥٦  
١١١٥٥  
١١١٥٤  
١١١٥٣  
١١١٥٢  
١١١٥١  
١١١٥٠  
١١١٤٩  
١١١٤٨  
١١١٤٧  
١١١٤٦  
١١١٤٥  
١١١٤٤  
١١١٤٣  
١١١٤٢  
١١١٤١  
١١١٤٠  
١١١٣٩  
١١١٣٨  
١١١٣٧  
١١١٣٦  
١١١٣٥  
١١١٣٤  
١١١٣٣  
١١١٣٢  
١١١٣١  
١١١٣٠  
١١١٢٩  
١١١٢٨  
١١١٢٧  
١١١٢٦  
١١١٢٥  
١١١٢٤  
١١١٢٣  
١١١٢٢  
١١١٢١  
١١١٢٠  
١١١١٩  
١١١١٨  
١١١١٧  
١١١١٦  
١١١١٥  
١١١١٤  
١١١١٣  
١١١١٢  
١١١١١  
١١١١٠  
١١١٠٩  
١١١٠٨  
١١١٠٧  
١١١٠٦  
١١١٠٥  
١١١٠٤  
١١١٠٣  
١١١٠٢  
١١١٠١  
١١١٠٠  
١١٠٩٩  
١١٠٩٨  
١١٠٩٧  
١١٠٩٦  
١١٠٩٥  
١١٠٩٤  
١١٠٩٣  
١١٠٩٢  
١١٠٩١  
١١٠٩٠  
١١٠٨٩  
١١٠٨٨  
١١٠٨٧  
١١٠٨٦  
١١٠٨٥  
١١٠٨٤  
١١٠٨٣  
١١٠٨٢  
١١٠٨١  
١١٠٨٠  
١١٠٧٩  
١١٠٧٨  
١١٠٧٧  
١١٠٧٦  
١١٠٧٥  
١١٠٧٤  
١١٠٧٣  
١١٠٧٢  
١١٠٧١  
١١٠٧٠  
١١٠٦٩  
١١٠٦٨  
١١٠٦٧  
١١٠٦٦  
١١٠٦٥  
١١٠٦٤  
١١٠٦٣  
١١٠٦٢  
١١٠٦١  
١١٠٦٠  
١١٠٥٩  
١١٠٥٨  
١١٠٥٧  
١١٠٥٦  
١١٠٥٥  
١١٠٥٤  
١١٠٥٣  
١١٠٥٢  
١١٠٥١  
١١٠٥٠  
١١٠٤٩  
١١٠٤٨  
١١٠٤٧  
١١٠٤٦  
١١٠٤٥  
١١٠٤٤  
١١٠٤٣  
١١٠٤٢  
١١٠٤١  
١١٠٤٠  
١١٠٣٩  
١١٠٣٨  
١١٠٣٧  
١١٠٣٦  
١١٠٣٥  
١١٠٣٤  
١١٠٣٣  
١١٠٣٢  
١١٠٣١  
١١٠٣٠  
١١٠٢٩  
١١٠٢٨  
١١٠٢٧  
١١٠٢٦  
١١٠٢٥  
١١٠٢٤  
١١٠٢٣  
١١٠٢٢  
١١٠٢١  
١١٠٢٠  
١١٠١٩  
١١٠١٨  
١١٠١٧  
١١٠١٦  
١١٠١٥  
١١٠١٤  
١١٠١٣  
١١٠١٢  
١١٠١١  
١١٠١٠  
١١٠٠٩  
١١٠٠٨  
١١٠٠٧  
١١٠٠٦  
١١٠٠٥  
١١٠٠٤  
١١٠٠٣  
١١٠٠٢  
١١٠٠١  
١١٠٠٠  
١٠٩٩٩  
١٠٩٩٨  
١٠٩٩٧  
١٠٩٩٦  
١٠٩٩٥  
١٠٩٩٤  
١٠٩٩٣  
١٠٩٩٢  
١٠٩٩١  
١٠٩٩٠  
١٠٩٨٩  
١٠٩٨٨  
١٠٩٨٧  
١٠٩٨٦  
١٠٩٨٥  
١٠٩٨٤  
١٠٩٨٣  
١٠٩٨٢  
١٠٩٨١  
١٠٩٨٠  
١٠٩٧٩  
١٠٩٧٨  
١٠٩٧٧  
١٠٩٧٦  
١٠٩٧٥  
١٠٩٧٤  
١٠٩٧٣  
١٠٩٧٢  
١٠٩٧١  
١٠٩٧٠  
١٠٩٦٩  
١٠٩٦٨  
١٠٩٦٧  
١٠٩٦٦  
١٠٩٦٥  
١٠٩٦٤  
١٠٩٦٣  
١٠٩٦٢  
١٠٩٦١  
١٠٩٦٠  
١٠٩٥٩  
١٠٩٥٨  
١٠٩٥٧  
١٠٩٥٦  
١٠٩٥٥  
١٠٩٥٤  
١٠٩٥٣  
١٠٩٥٢  
١٠٩٥١  
١٠٩٥٠  
١٠٩٤٩  
١٠٩٤٨  
١٠٩٤٧  
١٠٩٤٦  
١٠٩٤٥  
١٠٩٤٤  
١٠٩٤٣  
١٠٩٤٢  
١٠٩٤١  
١٠٩٤٠  
١٠٩٣٩  
١٠٩٣٨  
١٠٩٣٧  
١٠٩٣٦  
١٠٩٣٥  
١٠٩٣٤  
١٠٩٣٣  
١٠٩٣٢  
١٠٩٣١  
١٠٩٣٠  
١٠٩٢٩  
١٠٩٢٨  
١٠٩٢٧  
١٠٩٢٦  
١٠٩٢٥  
١٠٩٢٤  
١٠٩٢٣  
١٠٩٢٢  
١٠٩٢١  
١٠٩٢٠  
١٠٩١٩  
١٠٩١٨  
١٠٩١٧  
١٠٩١٦  
١٠٩١٥  
١٠٩١٤  
١٠٩١٣  
١٠٩١٢  
١٠٩١١  
١٠٩١٠  
١٠٩٠٩  
١٠٩٠٨  
١٠٩٠٧  
١٠٩٠٦  
١٠٩٠٥  
١٠٩٠٤  
١٠٩٠٣  
١٠٩٠٢  
١٠٩٠١  
١٠٩٠٠  
١٠٨٩٩  
١٠٨٩٨  
١٠٨٩٧  
١٠٨٩٦  
١٠٨٩٥  
١٠٨٩٤  
١٠٨٩٣  
١٠٨٩٢  
١٠٨٩١  
١٠٨٩٠  
١٠٨٨٩  
١٠٨٨٨  
١٠٨٨٧  
١٠٨٨٦  
١٠٨٨٥  
١٠٨٨٤  
١٠٨٨٣  
١٠٨٨٢  
١٠٨٨١  
١٠٨٨٠  
١٠٨٧٩  
١٠٨٧٨  
١٠٨٧٧  
١٠٨٧٦  
١٠٨٧٥  
١٠٨٧٤  
١٠٨٧٣  
١٠٨٧٢  
١٠٨٧١  
١٠٨٧٠  
١٠٨٦٩  
١٠٨٦٨  
١٠٨٦٧  
١٠٨٦٦  
١٠٨٦٥  
١٠٨٦٤  
١٠٨٦٣  
١٠٨٦٢  
١٠٨٦١  
١٠٨٦٠  
١٠٨٥٩  
١٠٨٥٨  
١٠٨٥٧  
١٠٨٥٦  
١٠٨٥٥  
١٠٨٥٤  
١٠٨٥٣  
١٠٨٥٢  
١٠٨٥١  
١٠٨٥٠  
١٠٨٤٩  
١٠٨٤٨  
١٠٨٤٧  
١٠٨٤٦  
١٠٨٤٥  
١٠٨٤٤  
١٠٨٤٣  
١٠٨٤٢  
١٠٨٤١  
١٠٨٤٠  
١٠٨٣٩  
١٠٨٣٨  
١٠٨٣٧  
١٠٨٣٦  
١٠٨٣٥  
١٠٨٣٤  
١٠٨٣٣  
١٠٨٣٢  
١٠٨٣١  
١٠٨٣٠  
١٠٨٢٩  
١٠٨٢٨  
١٠٨٢٧  
١٠٨٢٦  
١٠٨٢٥  
١٠٨٢٤  
١٠٨٢٣  
١٠٨٢٢  
١٠٨٢١  
١٠٨٢٠  
١٠٨١٩  
١٠٨١٨  
١٠٨١٧  
١٠٨١٦  
١٠٨١٥  
١٠٨١٤  
١٠٨١٣  
١٠٨١٢  
١٠٨١١  
١٠٨١٠  
١٠٨٠٩  
١٠٨٠٨  
١٠٨٠٧  
١٠٨٠٦  
١٠٨٠٥  
١٠٨٠٤  
١٠٨٠٣  
١٠٨٠٢  
١٠٨٠١  
١٠٨٠٠  
١٠٧٩٩  
١٠٧٩٨  
١٠٧٩٧  
١٠٧٩٦  
١٠٧٩٥  
١٠٧٩٤  
١٠٧٩٣  
١٠٧٩٢  
١٠٧٩١  
١٠٧٩٠  
١٠٧٨٩  
١٠٧٨٨  
١٠٧٨٧  
١٠٧٨٦  
١٠٧٨٥  
١٠٧٨٤  
١٠٧٨٣  
١٠٧٨٢  
١٠٧٨١  
١٠٧٨٠  
١٠٧٧٩  
١٠٧٧٨  
١٠٧٧٧  
١٠٧٧٦  
١٠٧٧٥  
١٠٧٧٤  
١٠٧٧٣  
١٠٧٧٢  
١٠٧٧١  
١٠٧٧٠  
١٠٧٦٩  
١٠٧٦٨  
١٠٧٦٧  
١٠٧٦٦  
١٠٧٦٥  
١٠٧٦٤  
١٠٧٦٣  
١٠٧٦٢  
١٠٧٦١  
١٠٧٦٠  
١٠٧٥٩  
١٠٧٥٨  
١٠٧٥٧  
١٠٧٥٦  
١٠٧٥٥  
١٠٧٥٤  
١٠٧٥٣  
١٠٧٥٢  
١٠٧٥١  
١٠٧٥٠  
١٠٧٤٩  
١٠٧٤٨  
١٠٧٤٧  
١٠٧٤٦  
١٠٧٤٥  
١٠٧٤٤  
١٠٧٤٣  
١٠٧٤٢  
١٠٧٤١  
١٠٧٤٠  
١٠٧٣٩  
١٠٧٣٨  
١٠٧٣٧  
١٠٧٣٦  
١٠٧٣٥  
١٠٧٣٤  
١٠٧٣٣  
١٠٧٣٢  
١٠٧٣١  
١٠٧٣٠  
١٠٧٢٩  
١٠٧٢٨  
١٠٧٢٧  
١٠٧٢٦  
١٠٧٢٥  
١٠٧٢٤  
١٠٧٢٣  
١٠٧٢٢  
١٠٧٢١  
١٠٧٢٠  
١٠٧١٩  
١٠٧١٨  
١٠٧١٧  
١٠٧١٦  
١٠٧١٥  
١٠٧١٤  
١٠٧١٣  
١٠٧١٢  
١٠٧١١  
١٠٧١٠  
١٠٧٠٩  
١٠٧٠٨  
١٠٧٠٧  
١٠٧٠٦  
١٠٧٠٥  
١٠٧٠٤  
١٠٧٠٣  
١٠٧٠٢  
١٠٧٠١  
١٠٧٠٠  
١٠٦٩٩  
١٠٦٩٨  
١٠٦٩٧  
١٠٦٩٦  
١٠٦٩٥  
١٠٦٩٤  
١٠٦٩٣  
١٠٦٩٢  
١٠٦٩١  
١٠٦٩٠  
١٠٦٨٩  
١٠٦٨٨  
١٠٦٨٧  
١٠٦٨٦  
١٠٦٨٥  
١٠٦٨٤  
١٠٦٨٣  
١٠٦٨٢  
١٠٦٨١  
١٠٦٨٠  
١٠٦٧٩  
١٠٦٧٨  
١٠٦٧٧  
١٠٦٧٦  
١٠٦٧٥  
١٠٦٧٤  
١٠٦٧٣  
١٠٦٧٢  
١٠٦٧١  
١٠٦٧٠  
١٠٦٦٩  
١٠٦٦٨  
١٠٦٦٧  
١٠٦٦٦  
١٠٦٦٥  
١٠٦٦٤  
١٠٦٦٣  
١٠٦٦٢  
١٠٦٦١  
١٠٦٦٠  
١٠٦٥٩  
١٠٦٥٨  
١٠٦٥٧  
١٠٦٥٦  
١٠٦٥٥  
١٠٦٥٤  
١٠٦٥٣  
١٠٦٥٢  
١٠٦٥١  
١٠٦٥٠  
١٠٦٤٩  
١٠٦٤٨  
١٠٦٤٧  
١٠٦٤٦  
١٠٦٤٥  
١٠٦٤٤  
١٠٦٤٣  
١٠٦٤٢  
١٠٦٤١  
١٠٦٤٠  
١٠٦٣٩  
١٠٦٣٨  
١٠٦٣٧  
١٠٦٣٦  
١٠٦٣٥  
١٠٦٣٤  
١٠٦٣٣  
١٠٦٣٢  
١٠٦٣١  
١٠٦٣٠  
١٠٦٢٩  
١٠٦٢٨  
١٠٦٢٧  
١٠٦٢٦  
١٠٦٢٥  
١٠٦٢٤  
١٠٦٢٣  
١٠٦٢٢  
١٠٦٢١  
١٠٦٢٠  
١٠٦١٩  
١٠٦١٨  
١٠٦١٧  
١٠٦١٦  
١٠٦١٥  
١٠٦١٤  
١٠٦١٣  
١٠٦١٢  
١٠٦١١  
١٠٦١٠  
١٠٦٠٩  
١٠٦٠٨  
١٠٦٠٧  
١٠٦٠٦  
١٠٦٠٥  
١٠٦٠٤  
١٠٦٠٣  
١٠٦٠٢  
١٠٦٠١  
١٠٦٠٠  
١٠٥٩٩  
١٠٥٩٨  
١٠٥٩٧  
١٠٥٩٦  
١٠٥٩٥  
١٠٥٩٤  
١٠٥٩٣  
١٠٥٩٢  
١٠٥٩١  
١٠٥٩٠  
١٠٥٨٩  
١٠٥٨٨  
١٠٥٨٧  
١٠٥٨٦  
١٠٥٨٥  
١٠٥٨٤  
١٠٥٨٣  
١٠٥٨٢  
١٠٥٨١  
١٠٥٨٠  
١٠٥٧٩  
١٠٥٧٨  
١٠٥٧٧  
١٠٥٧٦  
١٠٥٧٥  
١٠٥٧٤  
١٠٥٧٣  
١٠٥٧٢  
١٠٥٧١  
١٠٥٧٠  
١٠٥٦٩  
١٠٥٦٨  
١٠٥٦٧  
١٠٥٦٦  
١٠٥٦٥  
١٠٥٦٤  
١٠٥٦٣  
١٠٥٦٢  
١٠٥٦١  
١٠٥٦٠  
١٠٥٥٩  
١٠٥٥٨  
١٠٥٥٧  
١٠٥٥٦  
١٠٥٥٥  
١٠٥٥٤  
١٠٥٥٣  
١٠٥٥٢  
١٠٥٥١  
١٠٥٥٠  
١٠٥٤٩  
١٠٥٤٨  
١٠٥٤٧  
١٠٥٤٦  
١٠٥٤٥  
١٠٥٤٤  
١٠٥٤٣  
١٠٥٤٢  
١٠٥٤١  
١٠٥٤٠  
١٠٥٣٩  
١٠٥٣٨  
١٠٥٣٧  
١٠٥٣٦  
١٠٥٣٥  
١٠٥٣٤  
١٠٥٣٣  
١٠٥٣٢  
١٠٥٣١  
١٠٥٣٠  
١٠٥٢٩  
١٠٥٢٨  
١٠٥٢٧  
١٠٥٢٦  
١٠٥٢٥  
١٠٥٢٤  
١٠٥٢٣  
١٠٥٢٢  
١٠٥٢١  
١٠٥٢٠  
١٠٥١٩  
١٠٥١٨  
١٠٥١٧  
١٠٥١٦  
١٠٥١٥  
١٠٥١٤  
١٠٥١٣  
١٠٥١٢  
١٠٥١١  
١٠٥١٠  
١٠٥٠٩  
١٠٥٠٨  
١٠٥٠٧  
١٠٥٠٦  
١٠٥٠٥  
١٠٥٠٤  
١٠٥٠٣  
١٠٥٠٢  
١٠٥٠١  
١٠٥٠٠  
١٠٤٩٩  
١٠٤٩٨  
١٠٤٩٧  
١٠٤٩٦  
١٠٤٩٥  
١٠٤٩٤  
١٠٤٩٣  
١٠٤٩٢  
١٠٤٩١  
١٠٤٩٠  
١٠٤٨٩  
١٠٤٨٨  
١٠٤٨٧  
١٠٤٨٦  
١٠٤٨٥  
١٠٤٨٤  
١٠٤٨٣  
١٠٤٨٢  
١٠٤٨١  
١٠٤٨٠  
١٠٤٧٩  
١٠٤٧٨  
١٠٤٧٧  
١٠٤٧٦  
١٠٤٧٥  
١٠٤٧٤  
١٠٤٧٣  
١٠٤٧٢  
١٠٤٧١  
١٠٤٧٠  
١٠٤٦٩  
١٠٤٦٨  
١٠٤٦٧  
١٠٤٦٦  
١٠٤٦٥  
١٠٤٦٤  
١٠٤٦٣  
١٠٤٦٢  
١٠٤٦١  
١٠٤٦٠  
١٠٤٥٩  
١٠٤٥٨  
١٠٤٥٧  
١٠٤٥٦  
١٠٤٥٥  
١٠٤٥٤  
١٠٤٥٣  
١٠٤٥٢  
١٠٤٥١  
١٠٤٥٠  
١٠٤٤٩  
١٠٤٤٨  
١٠٤٤٧  
١٠٤٤٦  
١٠٤٤٥  
١٠٤٤٤  
١٠٤٤٣  
١٠٤٤٢  
١٠٤٤١  
١٠٤٤٠  
١٠٤٣٩  
١٠٤٣٨  
١٠٤٣٧  
١٠٤٣٦  
١٠٤٣٥  
١٠٤٣٤  
١٠٤٣٣  
١٠٤٣٢  
١٠٤٣١  
١٠٤٣٠  
١٠٤٢٩  
١٠٤٢٨  
١٠٤٢٧  
١٠٤٢٦  
١٠٤٢٥  
١٠٤٢٤  
١٠٤٢٣  
١٠٤٢٢  
١٠٤٢١  
١٠٤٢٠  
١٠٤١٩  
١٠٤١٨  
١٠٤١٧  
١٠٤١٦  
١٠٤١٥  
١٠٤١٤  
١٠٤١٣  
١٠٤١٢  
١٠٤١١  
١٠٤١٠  
١٠٤٠٩  
١٠٤٠٨  
١٠٤٠٧  
١٠٤٠٦  
١٠٤٠٥  
١٠٤٠٤  
١٠٤٠٣  
١٠٤٠٢  
١٠٤٠١  
١٠٤٠٠  
١٠٣٩٩  
١٠٣٩٨  
١٠٣٩٧  
١٠٣٩٦  
١٠٣٩٥  
١٠٣٩٤  
١٠٣٩٣  
١٠٣٩٢  
١٠٣٩١  
١٠٣٩٠  
١٠٣٨٩  
١٠٣٨٨  
١٠٣٨٧  
١٠٣٨٦  
١٠٣٨٥  
١٠٣٨٤  
١٠٣٨٣  
١٠٣٨٢  
١٠٣٨١  
١٠٣٨٠  
١٠٣٧٩  
١٠٣٧٨  
١٠٣٧٧  
١٠٣٧٦  
١٠٣٧٥  
١٠٣٧٤  
١٠٣٧٣  
١٠٣٧٢  
١٠٣٧١  
١٠٣٧٠  
١٠٣٦٩  
١٠٣٦٨  
١٠٣٦٧  
١٠٣٦٦  
١٠٣٦٥  
١٠٣٦٤  
١٠٣٦٣  
١٠٣٦٢  
١٠٣٦١  
١٠٣٦٠  
١٠٣٥٩  
١٠٣٥٨  
١٠٣٥٧  
١٠٣٥٦  
١٠٣٥٥  
١٠٣٥٤  
١٠٣٥٣  
١٠٣٥٢  
١٠٣٥١  
١٠٣٥٠  
١٠٣٤٩  
١٠٣٤٨  
١٠٣٤٧  
١٠٣٤٦  
١٠٣٤٥  
١٠٣٤٤  
١٠٣٤٣  
١٠٣٤٢  
١٠٣٤١  
١٠٣٤٠  
١٠٣٣٩  
١٠٣٣٨  
١٠٣٣٧  
١٠٣٣٦  
١٠٣٣٥  
١٠٣٣٤  
١٠٣٣٣  
١٠٣٣٢  
١٠٣٣١  
١٠٣٣٠  
١٠٣٢٩  
١٠٣٢٨  
١٠٣٢٧  
١٠٣٢٦  
١٠٣٢٥  
١٠٣٢٤  
١٠٣٢٣  
١٠٣٢٢  
١٠٣٢١  
١٠٣٢٠  
١٠٣١٩  
١٠٣١٨  
١٠٣١٧  
١٠٣١٦  
١٠٣١٥  
١٠٣١٤  
١٠٣١٣  
١٠٣١٢  
١٠٣١١  
١٠٣١٠  
١٠٣٠٩  
١٠٣٠٨  
١٠٣٠٧  
١٠٣٠٦  
١٠٣٠٥  
١٠٣٠٤  
١٠٣٠٣  
١٠٣٠٢  
١٠٣٠١  
١٠٣٠٠  
١٠٢٩٩  
١٠٢٩٨  
١٠٢٩٧  
١٠٢٩٦  
١٠٢٩٥  
١٠٢٩٤  
١٠٢٩٣  
١٠٢٩٢  
١٠٢٩١  
١٠٢٩٠  
١٠٢٨٩  
١٠٢٨٨  
١٠٢٨٧  
١٠٢٨٦  
١٠٢٨٥  
١٠٢٨٤  
١٠٢٨٣  
١٠٢٨٢  
١٠٢٨١  
١٠٢٨٠  
١٠٢٧٩  
١٠٢٧٨  
١٠٢٧٧  
١٠٢٧٦  
١٠٢٧٥  
١٠٢٧٤  
١٠٢٧٣  
١٠٢٧٢  
١٠٢٧١  
١٠٢٧٠  
١٠٢٦٩  
١٠٢٦٨  
١٠٢٦٧  
١٠٢٦٦  
١٠٢٦٥  
١٠٢٦٤  
١٠٢٦٣  
١٠٢٦٢  
١٠٢٦١  
١٠٢٦٠  
١٠٢٥٩  
١٠٢٥٨  
١٠٢٥٧  
١٠٢٥٦  
١٠٢٥٥  
١٠٢٥٤  
١٠٢٥٣  
١٠٢٥٢  
١٠٢٥١  
١٠٢٥٠  
١٠٢٤٩  
١٠٢٤٨  
١٠٢٤٧  
١٠٢٤٦  
١٠٢٤٥  
١٠٢٤٤  
١٠٢٤٣  
١٠٢٤٢  
١٠٢٤١  
١٠٢٤٠  
١٠٢٣٩  
١٠٢٣٨  
١٠٢٣٧  
١٠٢٣٦  
١٠٢٣٥  
١٠٢٣٤  
١٠٢٣٣  
١٠٢٣٢  
١٠٢٣١  
١٠٢٣٠  
١٠٢٢٩  
١٠٢٢٨  
١٠٢٢٧  
١٠٢٢٦  
١٠٢٢٥  
١٠٢٢٤  
١٠٢٢٣  
١٠٢٢٢  
١٠٢٢١  
١٠٢٢٠  
١٠٢١٩  
١٠٢١٨  
١٠٢١٧  
١٠٢١٦  
١٠٢١٥  
١٠٢١٤  
١٠٢١٣  
١٠٢١٢  
١٠٢١١  
١٠٢١٠  
١٠٢٠٩  
١٠٢٠٨  
١



صفحة سؤال فهرست في هذا المجلد من المسائل فهرست في رشتا ونبذة النجاشي

١	٢	في عدم أثر نية التاج في اقامة العترة ان لم يولد المتزوج
٢	٣	في الوضوء والشراب من الاطعمة والاكل والملوك في غير ذواتها
٣	٤	في تعيين الركن المسمى الكعبة وانه ليس هو ركن الحجر الاسود كما اشتهر
٤	٨	في عدم دخول حجر اسمعيل في الكعبة والتركيب ادخاله في الطواف
٥	١٣	في نجاسة البحار المتجمعة للنجس والنجس الزينة
٦	١٥	في حكم وفاء الوصي بالشيء من غير التقاروق في الباق من غير التقامع لعقابين الورثة ليعلم
٧	١٦	لو طلق طلاقا خليا وادعى عدم ثبوت الرجعة له فله وقوعه باثبات او رجعا او باطلا وجو
٨	١٧	في حكم الثمرة الموجودة على النخل والشجر الموقوف عند موت الموقوف عليه
٩	١٨	في انقضت منه صاحب الباع المكاسب في أثناء السفر لانه يحل الباع من ماله
١٠	١٧	في ما يتعلق بحقوق عتيق وبيات المراءى بقوله سبحانه انه متوفيك
١١	١٩	في رد من في من الاخبارية التقليد للجهل بالعدل
١٢	٢٣	في حكم تفسير المطلقة الرجعية زوجها بعد اعادة لو فرض بقائه بغير غسل الى انقضائها
١٣	٢٤	في حكم نفقة المتقطعة الحامل في العدة
١٤	٢٧	في حكم اخذ لها شيئا للمالك للضيعة انما لو اذنت فانها مؤمنة من النجس
١٥	٢٩	في انة لو سلم احد ثوبا كافر بعد ثمنه تركه قبل يجوز المالك كل ما لا
١٦	٣١	في انه لو شرط في ضمن العقد للارم قضائه من عبادة على اجتهاد فله ان يتحقق الشرط من الوفاء
١٧	٣٢	في حكم ما لو وجد بغير ثمن ملكا له مدة معينة عليه مع عدا جارة الورثة الراشد عن ذلك
١٨	٣٣	في قد سخر خيما من الفهم ولدت خيما
١٩	٣٤	في شرح اربع مسائل غريبة لا شهيرة
٢٠	٣٣	في حكم ما لو انحصر الورثة في علم لا بائنا علم لا بغير بنت خالة لا بغير بنت خالة لا ب
٢١	٤٧	في ان عتق الزوج قبل ثبوت السلطنة للزوجة في فسخ العقد والمطالبة بالطلاق ام لا
٢٢	٥٠	في عدم جواز دخول من عليه حق التمتع مكة فاشهر الحج بالعمرة المفردة
٢٣	٥٧	في بيعت الرعي في يابا في الترتيب اياه على الفرد والقارن كوجوبها على المتع
٢٤	٥٩	في استحباب الحجر في طهر يوم الجمعة

الصفحة السؤال فهرست في مجمع الدرر ٣

١	٤٢	في لبس السواد في غراه سيد الشهدا ورواها فدا ورواها المصنفين عليه السلام
٢	٤٥	في نشوز المرأة بغير رجوع من ثمنها بغير اذن زوجها
٣	٤٦	في ما لو انحصر الوارث في زوج ورجلة لام واخ للاويين
٤	٧٢	في عدم وجوب المباداة الى النسل من اجل انما في شهر رمضان
٥	٧٨	في حكم نكاح المريض حكم عتق زوجة مات قبل الدخول
٦	٨٤	في لزوم التهم بدل غسل الجنابة كل مرة من غير وضوء على من يتعمد من الغسل يوما فانا
٧	٨٨	في لزوم انقضاء الوصية بالغسل والدفن في مكان معين وتكفيتها بغير معين
٨	٩١	في عدم حرمة العقود الموطونة بعد الرجعة وعتق الوفاة على الوطى المذكور
٩	٩٤	في اشتراط اعتقاد المقدم على الامانة والشهادة والقضاء والقول بعد التفتة عند الاشتراط
١٠	١٠١	في تحقيق الحال في القبلية من جهة
١١	١١٥	في شرح الحال في عدم فساد العقد بفساد شرطه
١٢	١٢٨	في عدم سقوط الوتيرة في السقف
فهرست في رسالة المسائل الاربعين العامة		
١	١٤٢	لو تنازع اثنان في صالح الحاكم بينهما من المدعى بينهما وبين الحاكم مع علم الحاكم والحق
٢	١٤٤	في الفرق بين الواشبة لساكني المأكل بغير ذنب وبين الواشبة لساكني من غير ذنب
٣	١٤٥	في اشتراط الاطلاق لبعض الاعيان في عقد الاجارة
٤	١٤٦	في المراد بعبارة للزوج في رد الفاتحة بين احد الصلوات الخمس
٥	١٤٦	في ما يثبت بالتصرف في العين الموصوفة بغير المنفعة المتأجر عليها
٦	١٤٨	فيما لو عمل المكلف بغير اجتهاد ولا تقليد فضاف عليه قسوس بنفي تقليد
٧	١٤٩	فيما لو غرس الفلاح في ارض المالك لنفسه برضا المالك لارض ثم انتقلت لارض غيره
٨	١٥٠	في تبدل قيمتها لاما المتكليفين جميعا الى ترتيب غير لقيمة العتية
٩	١٥١	في ان من عليه كفارة لاحتياط من قيام لوعبر عن القيا فله ان يركعتين من جلوس بد ركعة من
١٠	١٥١	في حكم ما لو اقر احد الخيانتان باه وقطعت اياه او بارا لغيره وانكره الا بالآخر
١١	١٥٢	في الجمع في الركوع والتسبيح بين التسبيح الكبير والصغير

في بيان

في بيان



سؤال فخرنا في رسالنا الأربعين العاملية

١٥٢	١٢	في عدم لزوم تعيين البعثة قبل الشروع في التوبة
١٥٨	١٣	في فصل المسافرة لأجل ان يصوفى السفر بها
١٥٩	١٤	في عقد الختم على امرئ لم يمنع ذلك من تزويج اخرها
١٥٩	١٥	في حكم ما لو كان غائبا سابقا وكبراهلا ووجد في غيبته ولم يعلم وقوعها قبل حدث الكربة
١٥٩	١٦	في انه لو دخل الحمام وغسل يقصد ان يغسل الحائض لغيره لم يغسله الا
١٦٠	١٧	في حكم من غلب في شهر رمضان وروى الفجر عند الغيم فصله ثم استحب الليل فاكل
١٦٠	١٨	لو علم بتعلق الزكاة والخمس جميعا على مال معين فهل يقدم الزكاة او الخمس او يتخير
١٦١	١٩	لو حصل الوضع الطلاق ولم يعلم السابق بينهما في صحة الطلاق وحجها
١٦١	٢٠	لو وقع المأثور من الحج فوجد الامام ساجدا فقامت به ثم ان تلك التبعة الثانية للامام
١٦١	٢١	لو سبق لرجل سائما بغير قيدية التبعة فله العمل بالمال سابقا فله الا انظارا اذا التمس بعد
١٦٢	٢٢	لو شك في حال الوضوء في الواجب تقديم اليد اليمنى واليسرى ولم يمكن الاستغناء فليجعله
١٦٢	٢٣	لو بلغ الطفل المسافر في الطريق فهل يقصر ام يتم
١٦٢	٢٤	في تصوير الاعتكاف يوم العيد
١٦٢	٢٥	في وجوب الفرق بين الظهارة من الحد وبين ازالة الحب بعد جواز الاول بما تشبه بالمجنون الاول
١٦٢	٢٦	في ان من اخر غسل الجنابة ليلة الصياح ان تعيق الوقت فيتم فعله في صوم لا
١٦٣	٢٧	لو اعتقد انه لم يحن وقت ولم يعلم سبق الحق واستهوانا ففعل بحكم مجزئة الولد ورفقه
١٦٤	٢٨	في حكم الاموال التي فضل العباس عليها غير من المعصومين عليهم السلام وغيرهم
١٦٥	٢٩	في انه لو دخل بلدة وثبو الافة وصل احد الظهري او العاشم عدل عتبة افاة العشر والاية
١٦٥	٣٠	ان ياتي باحد الظهري او العاشم في اداة بالصلوة قبل العدل قسرا او مائلا فليقتل
١٦٥	٣١	في حكم ما يوجد من الاموال مع الغرة المجهولين
١٦٥	٣٢	في انه لو اذنت العدة والحالة الزوجية في تزويج بنت الاخ والاخت بشرط عدم الوطء فليصح
١٦٧	٣٣	في قسمة كان في حق ثلث فمات احد ما فخرت فبعت لآخر عليه
١٦٧	٣٤	في بيع الملاقا لفاصل عليه من بيع الملاقا حجة الاسلام عليه
١٦٧	٣٥	في كيفية زيارته واداءه ونوعه

سؤال فخرنا في رسالنا الأربعين العاملية

١٦٨	٣٥	في انه لو وصى بغير ماله في زوج السادة او زكاة ماله في احد صانها معينا فله ان ينفذ
١٦٨	٣٦	في انه لو باع النفس شيئا واقتضى له من قبل الحق الاجارة فله ان يملكه بانته صانها
١٦٨	٣٧	في ما لو سوي قضاء بغيره عدا لاجرة ان لم يقض الحاحه
١٦٩	٣٨	في لو باع احد الثمن بغيره في الدار فمات الاخر قبل الاطلاع على ذلك فله ان يستقر قبل
١٧١	٣٩	في تعلق الزكاة بالبركات في نية المستوجب
١٧١	٤٠	في وجوب تحصيل المصلحة من الاستطاعة في وقتها على تحصيل المصلحة

فهرس المسائل الخويصة

١٧٢	١	في انه هل للاب القبر ان ياكل من مال والده الصغير بالمعروف لا
١٧٧	٢	في انه لو تعلق المأثور من الحج فوجد الامام ساجدا فقامت به ثم ان تلك التبعة الثانية للامام
١٨٠	٣	في عدة الحامل من التبعة
١٩٥	٤	في احكام من سوي من الزكاة ففعل وهو لا يتجوز
٢٠١		رسالة في المسافرة اختيارا في شعبان عليه قضاء شهر رمضان في شهر رمضان
٢٠٥		رسالة في عدم حرمة اتيان البعل بعد موته ولاقته على من عقد عليها اجمالا ويطاها شيئا
٢١٥		رسالة في الحائض بين يدي الحائض في فرع من فروع عدل الزوجة من الاراض
٢٣٧		رسالة في كفا ريب السوء عن القول باغنا كل غسل عن الوضوء
٢٥١		رسالة في اعتراف احد الزوجين بدين على موته وانكار الباقي
٢٥٩		رسالة في كفا الاستار عن وجوب الواجبة على النكاح
٢٦٩		رسالة في غلبة المسؤل فانما المهر الموت قبل الدخول
٢٨١		رسالة في غلبة المسؤل فانما المهر الموت قبل الدخول
٢٨١	١	في حكم من شك ان يابده ظهره وعصر
٢٨٣	٢	في حكم من شك ان يابده من ربه وعشا
٢٨٣	٣	في حكم من علم بعد الفراغ من صلوة ترك سجدة من كل ركعة مجزئة
٢٨٤	٤	في حكم من شك في الرابطة ان شك السابقين لا سبق له ان كان قبل كمال السجدة من سجدة
٢٨٤	٥	في حكم من شك ان يابده اخر ركعة من الظهر او ركعة من المغرب







صفحة	مسئلة
٣٢٥	١ في حكم من شك في العدد وفيه على الأكثر ثم صلواته والى بصلواته الاحتياط ثم علم بقصرك من أحد شكلا لا
٣٢٦	٢ في حكم من علم بعد الصلوة بأنه زاد ركوعا وشك في أنه كل ما علمه أو كاستيادته الحق بالامام وكان منفردا
٣٢٦	٣ في حكم من علم أنه في الظهر ثمان ركعات قبل الخروج من العصر شك في أن ما بعده خامسا أو ثامنا
٣٢٦	٤ في حكم من شك في الجاهل بالاربع ثم علم بفشأ احدتها
٣٢٦	٥ في حكم من شك في جملتين مختلفتين عددا ثم علم بفشأ احدتهما
٣٢٦	٦ في حكم من شك في أن سجدة لا ولا أو الثانية وعلم بجملتها كانت الثانية فركوع السابعة فاستدرك
٣٢٧	٧ في حكم من شك في صلاة واجبة ومدد ثم علم بجملتها احدتها
٣٢٧	٨ في حكم من علم بأن في يد خات وشك في أنه قام إليها بعد التسليمة الرابعة وقبله
٣٢٨	٩ في حكم من شك في الركعة وبعثها ثم رجع فصلواته الاحتياط في ركعتين بعد من الركعة الأخيرة
٣٢٩	١٠ في حكم من دخل من عليه صلوة الاحتياط في الركعة الأخيرة فغفلة
٣٢٩	١١ في حكم من شك بعد الفراغ بين ذلك والخس
٣٢٩	١٢ في حكم من شك بين ذلك والاربع فباعتقده عشرا وبعث على الاربع ثم علم بأن صلواته كانت مغفرا
٣٢٩	١٣ في حكم من شك في صلوات العصر في أن اربعه كانت في بها قبلها هل نوى بها الظهر والعصر
٣٣٠	١٤ في حكم من استبطل قبله ولم يبق وقت الظهر في أن لا يقل من ثمان بأعيان
٣٣١	١٥ في حكم من صلى ركعتين بوضوءين ثم علم بفشأ احد الوضوءين
٣٣٢	١٦ في حكم من شك في الصلوات الخمس غير وضوئتين ثم علم بوقوع الحلل في احد وضوئيه وحذف واحد من غير
٣٣٢	١٧ في حكم من اغفل للجنازة وحل في أحد ركعتيها وصلّى صلواته آخر ثم علم بجملتها بوقوع الحلل في أحد ركعتيها
٣٣٢	١٨ في حكم من توضأ واغفل عما أو أنه لا شك في طهارته ثم علم بعد الفراغ بنجاسة ذلك الماء أو أنه آخر ركعتيها
٣٣٢	١٩ في حكم ما بين أحدهما ركعتيهما والأخر أقل من الركعة أو شية أحدهما بالآخر وعلم بوقوع النجاسة في أحدهما
٣٣٣	٢٠ في حكم ما لو كانت شية على طهارة أحدهما لم يمسح بها بالآخر وقت شية أخرى على خلاف ذلك
٣٣٥	٢١ في حكم من كان رأسه بقدر الوضوء وتراب بقدر التيمم وقد غفر فوالم بجملتها شية أحدهما
٣٣٥	٢٢ في حكم ما لو خرج منه بلا يعلم بكونه ماء أو لا ومثلا
٣٣٢	٢٣ في حكم ما لو كان الماء فيه ما عدا ما عدا وما عدا
٣٣٧	٢٤ في حكم من علم بأن عليه قضاء من غير قضاء السابق قضاء مثل ذلك من شدة وضوءه الذي قبله وهل شدة
٣٣٨	٢٥ في حكم من قضى أحدا فقامين ولم يدركه فنهى فأتى من غير قضاء أو فأتى من غير قضاء فحل عليه قضاءه أم لا
٣٣٨	٢٦ في حكم من علم بجملتها في تكبير أو علم أو ركع آخر من الظهر أو العشاء في شاة العصر
٣٣٩	٢٧ في حكم من علم بجملتها أنما أحدها في أثناء الظهر وأنه تكبير الأحرار أو ركع آخر في العصر
٣٣٩	٢٨ في حكم من علم بجملتها أنما أحدها في الظهر بلا طهارة والعصر فاقدر الزل
٣٤٠	٢٩ في حكم ما لو علم بعد بالحدث الأصغر أنه ما قضا واجب
٣٤٠	٣٠ في حكم ما لو علم التحريم من الحدث الأصغر أنه ما قضا واجب
٣٤٠	٣١ في حكم من خدش إصبعه من الماء ولم يعلم بطهارته أحد هما المقيمين
٣٤٢	٣٢ في حكم من علم بقوت صلواته لم يمسح بها في السفر ولم يعلم أنها فاشترى قصر أو نأى الفقد منه من شرط
٣٤٢	٣٣ في حكم من فرغ من الظهر وقبل الأتيان بالثانية علم بجملتها أنه قد شك في أحد صلواته فكانت
٣٤٣	٣٤ في حكم من علم مع ذلك بأنهما كانا في الظهر فقد أتى بصلواته الاحتياط عقيبها وان كانت
٣٤٣	٣٥ في حكم من فرغ من صلوة العصر فذكر أنه شك في الظهر بما يوجب صلوة الاحتياط ودخل في الصلاة
٣٤٣	٣٦ في حكم من نظر الرجل أو المرأة في عورتها فغسلها واحدا

عَلَى شَرْفِ الْغَامِخِ

خانی

قد ورد في الحديث صلوا

اذ مات ابن ادم انقطع عنه الانس  
 علم ينفع به ولد فها ينفع له وصدة جاء  
 وكان قد توفي المرحوم ابو راعلة بن محمد كريم بن جهم بك  
 الفيل رحمه الله تعالى وكان فادلا وله اقبض مصلحة ان يكون  
 واجدا للثالثة فاشترى وصية عنه في صرثه من الركة الجارية  
 ثلثمائة نخع من هذا الكتاب مصحفا بمبلغ خمسة وخمسين رويته  
 ووقفها على الغالبين الانقاع من طلب العلم وعائلته  
 وقفا صحيحا شرعيا لازما بالحق  
 القبط واشترط الصفا  
 حدث الحاج المفضل  
 المنصف في حياته  
 وانا الفاضل عبد الله بن  
 عتيق عنده سنة ١٢٠٠





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله سبحانه على ما انعم والصلوة والسلام على أشرف ولد آدم محمد وآله مصابيح الظلم  
ويعجل بقول حوج الورع العفو الله البات في العبد الفاني محمد **سبحان** الما قلنا عفو الله  
سبحانه عن جرائمه اترقد ردو الی من اخوان الدين اسولة شريفة وفروع لطيفة كانوا ملائمين كثر  
الاستند فاجتهد في ذلك واجبت جمع صوها لنفع بها البتة من الطلبة راجيا للثواب يؤ  
لا ينفع غير الصالح من العمل ونفعنا الله **سبحان** والاك للعل الصالح بمكة وكرمه وسعيته بوسيلة الجاه  
في اجوبة جملة من الاستفتاءات **السؤال الاول** انه لو نوى النابع الله لا يمكن عادة تخلفه عن  
المتبوع اقامة العشرة في بلد بن عمه نية المتبوع الا اقامته فيها واصل صلوة تماما ثم ظهر له ان المتبوع لم ينو  
الا اقامته فاحال صلوة النابع فيما بقي من ايام الملك وما حال صلوة التي اتي بها نامة افلما يجوز  
مؤبد بن الجحول حيث ان نية النابع الله لا يمكن عادة تخلفه عن نية المتبوع تابعة المتبوع فلذا  
تكون نية الاقامة بزم نية متبوعه الا اقامته خالية عن الاثر لتقيده بنية متبوعه فاذا انطفئ القيد  
استوى القيد فلذا يلزمه عادة ما اتي به تماما قصيرا والنا بعد ذلك على المقصر لم يخرج نية وابنا  
بالنا نية عن نصر في اخبار القام كما هو واضح **السؤال الثاني** انه قد تدل القنوج بوجاز الوضوء  
الشرعي لانها الكبار الملوك سواء كانت قوات او منشفة من سط وان لم يعلم رضى المالك لرب  
وان كان فيهم الصفا والمجاهدين وبجواز الوضوء والصلوة والجلوس والنوم ونحوها في الاراض

المشعر

المقتضى المملوك انما اعطيا بحيث يحدوا ويقتصر على الناس جنبا لها وان لم يكن اذن من لا  
بل وان كان بينهم الصغار والمجانين بل اقول جمع بالجواز في المقامين حتى مع العلم بكراهة المالك  
يقفه شخامة ظلالها انما اقول لا وما السند في ذلك الجواب مقتضى القاعدة الخطاب عليها  
العقل والشرع هو عند جواز شيء من ذلك ولكن جعلا من لا يمتنع انما هو بالجواز بل السند في ذلك  
عدم الخلاف في ذلك بين اصحابنا لهم في ذلك المسالك فمنهم من قد جازها انما يعلم كراهة  
المالك وعلى الجواز ان اذن معلوم بالعادة سلك ذلك الشيخ في طحايا قال اذا دخل غير في  
الصغار والبلهين وغيرهما فانه يجوز ان يصل فيهما لأن من العلوم ان اصحابها لا يكرهون الصلوة  
فيما انتهى وهذا حذره الشهيد في كراهة التحقيق الثانية في مع صديل وعلم الهدى والفتا  
ابو الفتح وغيرهم وانت خبير بان في الحقيقة ليس خروج جاعل القاعدة بل هو من مطابق اذن  
الحال ولا يشترط الكلية التي تدل عليها وعليه لا وجه لما ارتكبه الاذهان من ابقاء التصرف على  
اذن المالك لتحقيق كمال الاجرة لجل الاراضى المقتضى والانهار البكار عنوانا مستقلا لا للقيمة  
كون صاحبها صغيرا او مجنونا او ذميا عنودا لا يرضى عبادة المسلم على وفق دينه والفتا  
لا يكفي مجرد عدم العلم بالكراهة بل يعتبر العلم بشأها بحال بالرضا والكر من اطلاق الجواز  
مع صغر المالك او جنونه او كراهة التصرف المذكور واستند في ذلك في الأجماع والسير كالحقق  
الوحيد اليهم فانه حيث قال علم ان مداد المسلمين في الأعصا والامضاء كان على الصلوة في  
الصغار من دون تحصيل اذن من صاحبها في ذلك عادة الأئمة عليهم السلام وغيرهم من  
الشيعة في زمانهم و زمان غيبة القائم عجل الله فرجه وجعلنا من كل مكرره فلهذا الآن من  
الفقهاء والصلوات والعدول والانتفاء وغيرهم على ما هو الشاهد المحسوس بالاشك في انهم كانوا  
يسلكون في الصغار ويمشون ويمررون راكبين ويدخلون دوابهم وجواناتهم للرعى والعلوم  
غير ذلك منع ان كل ذلك تصرف في ملك الغير فيرأى انه فعل معتد الكل من الأجماع وطريقه الأئمة  
وشبهتهم على النحو الذي ذكره في قوله ويمكن ان يكون مثال هذه التصرفات من قبل الاستطلاع  
بجانهم والاشخاصة بلهم واما في ذلك مما عده غير غيب حكوا بعد توثيقه على انهم  
ومثل الشرب من انهارهم وسقوا دوابهم واخذوا منها ادواتهم وفروا في الطرق والطبع  
غير ذلك وما ظهر من تصرفهم والقاضي والفتح وغيرهما من ان النشأ اذن الحاصل انما

33



الحال والفحوى لا يخلو من الاشكال لظهوره على علم بكونه ملك من يعتز به ومن ليس بمجور  
 كالجنون والشيخ ان العلوم ربما لا ينفذون في امثال هذه الامور حتى يرضوا ويجوزوا مع  
 الخالف لنا صبي بل اليهود والنصارى والمجوس غير ظاهري ضام بما ذكر من التصرفات الصلوة  
 والظاهر ان ما ذكرناه من صحة الصلوة وغيرها ما ذكرنا لا نأمن لاحد من لفظة ثابته في كلام  
 الوحيد فلهذا الفرق بين هذا المسلك وسابقه فانه في منشأ الاذن فعلى الاول ليس منشأ الجواز  
 الاذن لا لك لشهادة حاله وعلى الثاني ليس منشأ الاذن من الله سبحانه والكاشف عن  
 المحصور على المستكشف بل العلماء واصحابهم ثم رتبهم والانهما متفقان على عدم جواز تصرف  
 مع العلم بمنع المالك وكراهته ولهذا ذكر الفاضل القسري في جامع الشك في جواب من سأل  
 عن ان جواز التصرف في المياه المملوكة من قبل الوضوء والغسل والشرب والظهور وانما لها هل  
 هو موقوف على العلم رضا المالك والظن به وان عدم العلم بكراهته كاف قال يستفاد من جملة  
 من القضاة ان جواز امثال هذه التصرفات من ابي شهادة الحال رضا المالك وولي لو كان  
 صغيرا او مجنونا ويستفاد من جملة اخرى انما من باب الحق الذي جعله الله في المياه نظير حق المصطفي  
 والجذد والفقير وعلى القولين هذا الحق وجواز التصرف المذكور بشرط عدم ظهور الكراهية  
 من المالك والظاهر القولين هو القول الثاني انتهى **وقول** قد عرفت في المسلك الاول وانما هذا  
 المسلك فغير ان ثبوت حق من جانب الله سبحانه في المال كحق المارة ونحوه ان قام عليه دليل فغاية  
 الوجاهة الا ان اشارة بانساق من الاجماع العلى دون شرط القناد لان جريان عادة الامة عليهم السلام  
 واصحابهم والفقهاء والصلحاء في الجملة لا ينعكس كونهم فعلا مجرأ محتملا لا يثبت على هذا الحال  
 اما جريان عادتهم على ذلك في موارد فقد شاهدنا الحال لصغر المالك وجنونه ونقصه ونحوها  
 في الدين فلهذا اشارة شامعة فلهذا هذه الموارد الموجبة لعدم تحقق البرية وعدم استمرارها  
 وجريان عادة التواد على ذلك لا يجزى لكونه ناشئا من قلل المبالاة بالدين **وقوله** من سلك في  
 التعميم سلك سابقه وجعله من باب الاذن من المالك الحقيقي واستند في ذلك المخرج كاشف الغطاء  
 حيث قال ولا بأس بالصلوة ومقتلاتها وغيرها من العبادات فيما يلزم المخرج بلزوم اجتناب من غير  
 فحص عن رضا المالك وعلمه وعن كونه موته عليه ولا بل لو منع لم يجمع منه لان المالك للملك  
 وما لك اذن في ذلك كافي الاراضى المستعملة المورثة فيها النعم الى لزوم المخرج العام نيسر الى الخصوص

كما في المياه ان لم يترتب ضرر على بعض المالكين او العابرين والشاربين وتدل على ذلك نحو الجبر  
 شبهة انتهى استخبر بما فيه ولا من عدم انقضائى المخرج في الدين والضرر والضرر اصل اموال المسلمين  
 المحترمة في الكتاب والسنة وفطرة العقل بما لا يلاعن ولا لا يفتنى لك باحة كثير من الحرث كانه على  
 ذلك في المعواهل ثم قال ولعمري ما قال ولعمري بقوله نعم يتكشف لا يخرج لا يتجلى في الحرث المزروع  
 وكأثره لا وغيره اطلق غير واحد من الاصحاب كالتشديد في كونه وغيره من هذا التصرف مع العلم بالكرامة  
 في الاراضى المستعملة بل هو لما من جعل التصرف فيها باحة الحال بل يمكن تحصيل الاجماع على خلافه  
 من حصرهم اسباب باحة ما لا يغير في الاذن ولو بعض الفحوى او شامدا حاله وعنوان الملك  
 الملك الاصل اذن بذلك مصادرة واخذ لعمري الدليل على ان من رزق الاصل في الحكم المورث  
 وهي غير معلومة في الفرض ومعلوم عدمها في الانقضاء على المعلوم منها وحواله لم يعلم الكراهية  
 فيه هو المخرج وانما لو سلمنا اباحة المخرج للتصرف المذكور فلا وجه للتقييد بعد ترتب ضرر على بعض  
 المالكين ضرورة كونه في رتبهم من حيث استحقاق التصرف فتقيد جواز فعله بعد التصرف على  
 ذكرهم لا وجه له فخلص من ذلك كلمة عدم تمامية شيء من المسالك وعدم وجود ما يخرج عن قاعدة  
 حرمة التصرف في مال الغير بغير اذنه الثابتة بالعقل المحض الشرع **فنعلم** ربما يخطر بالبال ان  
 في تقييد الحكم في الجملة ان من البين ان جميع الاراضى المياه كانت باحة لعامة الناس وانما يغيرها الملك  
 بالجملة والحجزة امر عتيق وكيفية الملك تتبع كيفية الحيانة فان كانت الحيانة على نحو مانع من تصرف  
 الغير كبناء الحائط والتورول ومن خشب على الارض يمنع دخول الوارد ويناسف على المهر يمنع  
 من اخذ الماء منه حصل الملك التام الخالي من حق احد في التصرف بغير اذن المالك وان كانت  
 الجملة نافضة كركن المنع من ذلك تقييد وزراعتا من دون بناء حاجب عن الوارد حصل  
 الملك التام بغيره عند قوله في المنع من الانتفاع بالوضوء والغسل والشرب الحمل ونحوها  
 المهر والصلوة والنوم ونحوها في الاراضى فجواز التصرف في الاراضى المستعملة لانها الجارية  
 فيها انما هو لعدم منافاتها لذلك المقدار الحاصل لاصحابها من الملك ولذا لا يوقف تصرفه على بلوغ  
 ذلك المالك وعقله ورضاه ويجوز التصرف بالاباحة الاصلية مع كراهية تقييد تصرفه لو انشا الحاجب  
 للملك التام ثم زال الحاجب شكل تجوز التصرف بغير اذنه لانه قد ملك ما ما باجاء الحاجب وعونه  
 زواله وحده الحق المذكور بزوال الحاجب يحتاج الى دليل حاكم على استصحابه الا ان يدعى كون

على  
 قد قيل  
 بعض من  
 عن بعض من  
 رضوان  
 محقق الغد  
 قد لا  
 الى ما  
 اليه تمحدث  
 على عدم  
 مدخله



لأعادة الخلق اعراض عن المرتبة الثانية للالك نهض الحق المريد لكنه لا يخلو من تأمل ظاهر في تدبير  
**السؤال الثالث** انه قد بلغنا عنكم الاشكال في تعيين الركن المراتي للكعبة المقدسة فالرجاء ان  
 فضلكم كشف الغاب عن ذلك **الجواب** قد نسخ في ما عني في الاشكال في مكة الشرفة حيث  
 محل الجدة والشرق والغرب فريتان تشارفان في باب القبلة والتج من غير تكبر حتى عزاء في  
 فوائد التواريخ الى تصريح الاصحاب في كشف اللثام الى قاطبتهم ودر طفتهم عبارهم حتى المون  
 كالشرايع والقواعد وغير ما بل والمقنعة وغير ما بل شاع ذلك بين اهل مكة عوامهم وخوادمهم  
 من تسمية الركن الذي في الحجر الاسود بالركن المراتي غير مستقيم ولا واضح صرنا ان نسبة ركن الى  
 قوم لا تكون الا باستقبالهم له في الصلوة ونحوها ومن المعلوم وجدنا ان ركن الحجر الاسود في قبل  
 المشرق وان الذي يتقبل القبلة في العراق لا يضع المشرق بين كعبته حتى يكون ركن الحجر الاسود في  
 وجهه بل يضع الجدة خلف المنكب الايمن ومن اوجبنا ان الذي في قبل الجدة هو الركن المتصل  
 اسمعيل من طرف الشمال المستوي بالركن فيلزم من ذلك اتحاد الركن الشامي والمراتي لا شراكم في  
 وضع الجدة ورائه غايتان المراتي يضعه خلف المنكب الايمن الشامي خلف الكعبة الايسر بل الشامي  
 اقرب الى ركن الحجر الاسود من المراتي بقدر اربع وستين درجة سدا تقريبا لان انحراف المراتي نحو  
 المغرب حدة وثلاثون درجة وانحراف الشامي نحو المشرق ثلث وثلاثون درجة بينهما اربع وستون درجة  
 وذلك ان يمين سدا مجموع الدائرة التي هي ثلثا وستون درجة كالانحراف ذلك كله على من له  
 بعلم الهيئة وقد وقع التصريح بذلك في كتب الفقهاء كما روضه وغيره ما فاعني تسمية الركن  
 المتصل بحجر اسمعيل بالشامي والذي في الحجر الاسود المقابل للمشرق بالمراتي وانهم في خبر ابراهيم  
 بن ابي محمود قال قلت للرضا عليه السلام اليانة والشامي والمراتي والغربي قال نعم وفيه لالة  
 على ان الشامي غير المراتي فيدور الامر بين تسمية المتصل من جانب الشمال بحجر اسمعيل بالمراتي  
 والذي في الحجر الاسود بالشامي بين العكس وحيث ان انحراف الشامي عن نقطة الجنوب الى المشرق  
 ازيد من المراتي كان الاول مقبلا دون الثاني فامعنا في كتابها الثاني وانهم فقد صرح بعض  
 الصحاح بكون مقابل اليمن هو المراتي دون الشامي ولازم ذلك كون الركن المتصل بشمال بحجر اسمعيل  
 هو المراتي لقابلته الركن اليانة الذي هو في جهة الجنوب والشامي بل الشامي في جهة الشمال  
 شيء من الأركان الشامي لمجد محاذاة الشام شيء منها اوجبل الشامي والمراتي متحدا وكما فهم

الشامي  
 الدائرة

نامر اهل العصور  
 بنا الأركان عبا  
 فها نرى من استجاب  
 بسوكا في خبر غيا  
 ان من جاور السجما  
 بوجوه الفصلين  
 المستجار من جملة  
 بارز والوصول  
 لبحر الاسود كالانحراف  
 فبها باب الكعبة  
 ليكان للآدم تفرج  
 عن ان مستقبل  
 ونفقه الله سبحانه  
 بالجد حتى تضحك

ثم انه بعد حين عثرت على نقل كاشف اللثام عن بعض معاصريه فخطته الاصحاب فطبت في قولهم  
 ان الركن الذي في الحجر قبله اهل العراق يدعون قبلهم الشامي انه المراتي انهم وتصريحهم بان السك  
 الاخير من صفحة الباب المنتهى الى حجر اسمعيل هو قبلة قبله الكوفة ومن ركنه ثلثا لله سبحانه  
 وجدنا موافق في ما ذكرت وقد لا شك ان ما سأكاشف اللثام زعمه ملوحا الى تصغيره ولو لم يكن

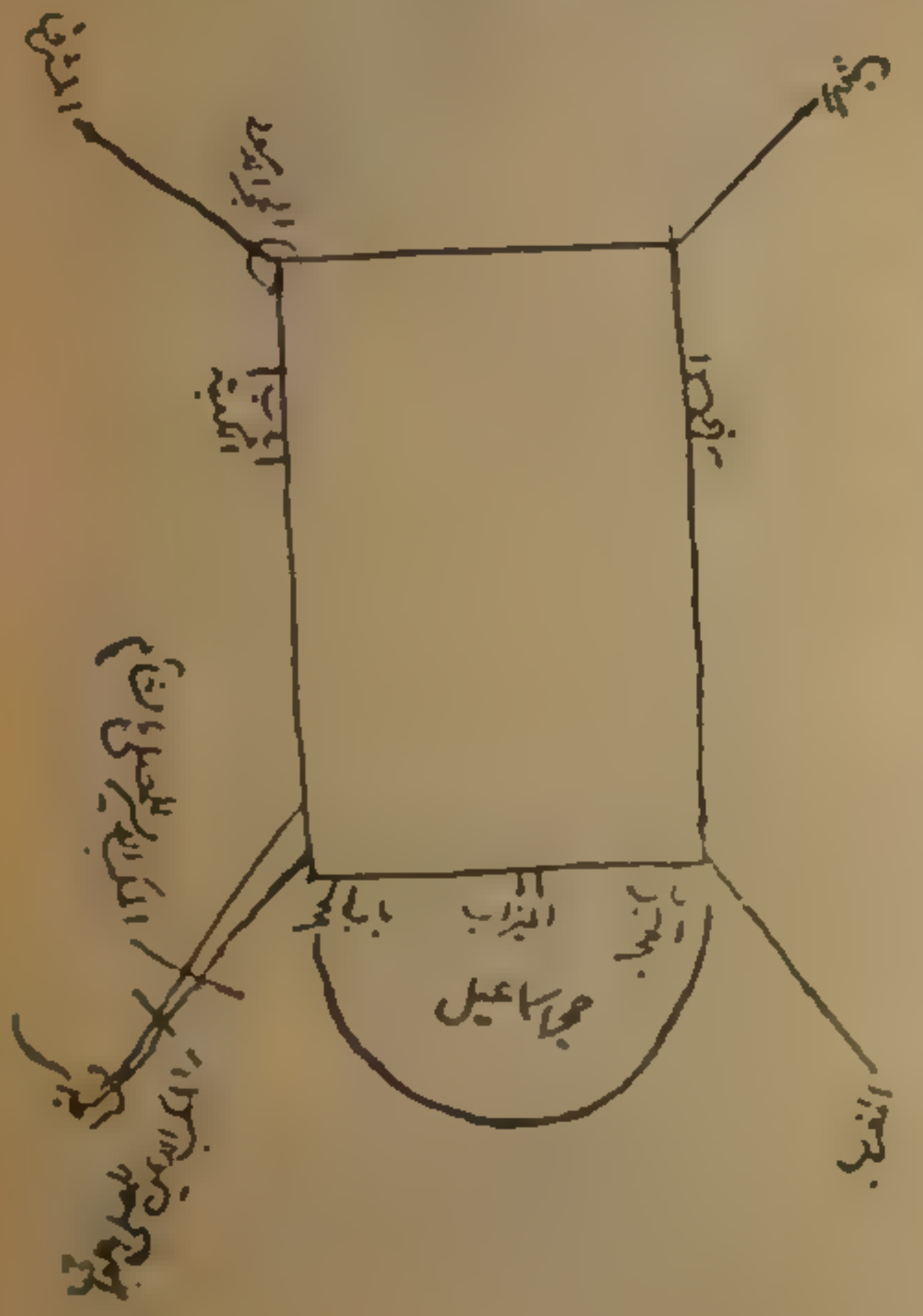
بل انك



لأعادة الملجأ عرضة  
السؤال الثالث

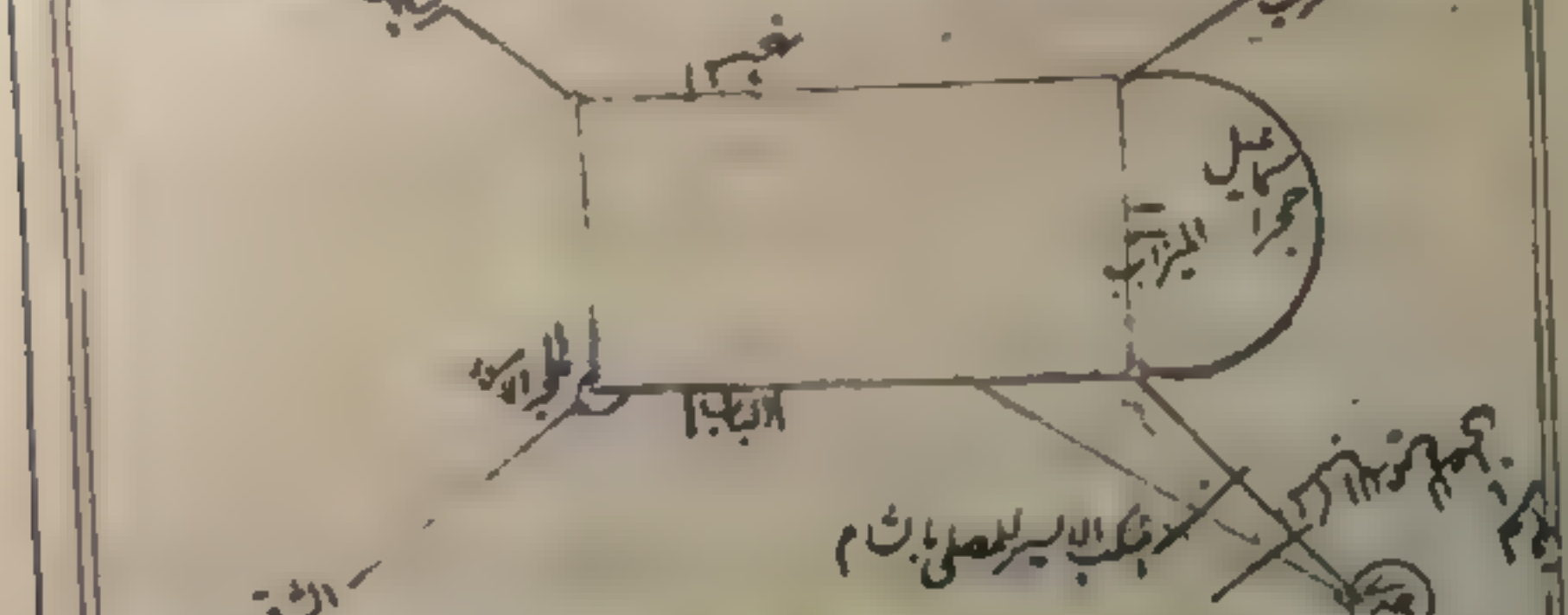
فصلكم كذا القاب عن  
محل الحد والشرق والفرق  
فوائد التواضع الى تصرف  
كالشرايع والقواعد  
من تسمية الركن اليك فيه  
قوم لا تكون الا باستقبا  
المشرق وان لا يستقبل  
وجبه بل يضع الحد كذا  
احمى من طرف الشمال  
وجع الحد وراثة غايته ان  
اقرب الى ركن الحجر الاسود  
المغربا حكا وتكون دور  
وفد لك ازيد من سد في  
بعل الحية وقد وقع الى  
المتصل بحجر اسمعيل بالث  
بن ابي محمود قال قلت للرة  
على انك الشامي غير المرات  
والث في الحجر الاسود ما

لم التفت الى هذا القدر  
من صورة الكعبة المشرفة لا بعد الكعبه فالجاء الى طبعه  
هنا طبق الاصل



ازيد من المرات كان لأدب سب...  
المتصل يكون مقابل المشرق دون الشام ولازم ذلك كون الركن المتصل بشمال حجر اسمعيل  
مواصلة لبقا لركن اليمان في الكعبة موهبة سمت الجنوب ولا الشامي بل التامل فيض بعد  
شئ من أركان الشام بعد محاذة الشام شئ منها وجعل الشامي المرات متحدا وكما انهم

كثير ابراهيم السند مقصود القدر وتمازج بعض ما دخل في القصة هذا امر اهل العباد  
الاشكال فخرج اركان عباد عن القصة الاربع وقيل لا ان لا يفتي الرب في كون اركان  
عن الزوايا الاربع دون القصة كما يكشف عن ذلك ما ورد في التفسير وكلمات القصة  
استلام الركن اليمان والركن اليك فيه الحجر كما في بعض الاخبار الصحيحة واليه لا  
فان لا استلام يكون في الزوايا وانهم فقد خلقت الاخبار وكلمات القصة بان من حاور  
وبلغ الركن اليمان لا يرجع لزام المتجامل ان التجاوز الوصول لا يتحقق لا وهو النفس  
المتجاوز الركن اليمان ولو كان الركن في القصة لا تحدا مستقرا الركن وكان المتجاوز من حلة  
الركن وتوقع كون الركن اليمان في القصة المشهورة الى الحجر الاسود فيتم التمازج والوصول  
فقط لان اليمن في قال اخر القصة التي فيها المستقر لا اول القصة المشهورة لا حجر الاسود كما لا يخفى  
على من له خبرة وانهم لازم جعل اركان عبارة عن القصة موهبة كون القصة التي فيها باب القصة  
شريا وعرايا وشاياتا وموظا من القصة وانهم لو كان مستقبل لمرات ركن الحجر كان ملازم ثمر  
استقبال التماس في العراق حتى توسط الكعبة فتشيع استجابات انما سر كيف عن ان مستقبل  
الزوايا المتصلة بحجر اسمعيل وبالحجارة فالاشكال المذكور لم اجده حال من وثقة الله سبحانه  
فليبقه عليه في الها مشرقا انما رسمك صورة الكعبة وموضع الشرق والغرب الحد حتى تضع



ثم اجد حين عشت على نقل كاشف الشام عن بعض معاصير تخطيط اصحاب طبرستان في قولهم  
ان الركن اليك فيه الحجر قبله اصل المراق فذكر ان قبلهم الشامي ان المرات انهم وتصريحهم بان السك  
الاخير من صفحة الباب المنقوش الى حجر اسمعيل موهبة قبله هذا الكون وسمي ركنه الله سبحانه  
وجدا موافق لما ذكرت وقد لا ان ما شاكش الشام زعموا طوعا الى تضعيفه من الحلقين



بل ان تسمية الركن المتصل بحجر اسمعيل من جانب الشمال والعرة حقيقة لما لهم من حقيقة  
 بجوارهم لا يخرجهم عن رعايتهم ووجهه في العقب كل العقب مما اجاب به كاشف الشام عن كلام  
 من ان المراقب والاهل اذا كانت على مكة طولا وعرضا فلم ان يتوجهوا الى ما يقابل الشامي الى  
 ركن الحجر قال وبالحكمة التي جزء من هذا الجدار من الكعبة فانه يباين توجهوا الى ركن الحجر هو  
 اولهم من ان يشر فواعلى الخرج عن تحت الكعبة خصوصا في ان الحرم في اليسار اكثر انهم فان  
 فبان جواز توجههم الى التي جزء من هذا الجدار غير نسبة الركن اليهم الدائرة مدار مقابلهم  
 اياه وقد عرفت توجههم خلف الركن الشامي ومقابلهم اياه فليكن تسمية ذلك الركن بالعرة لا انك  
 لمعد محاذة الشام اياه بل محاذة لا يقابل رعايتهم ووجهه مما بعد الى جانب باب الله الهاد  
 الى الصواب وقد عرفت بعد حين على تصريح العلامة في كفة في المسئلة الاولى من البحث في كفة  
 العلوان بان الركن الشامي يتي عرقا ايقم وهو من الركن في سائر كلماته ويحتمل احتمالا ثوبا ان  
 من انشاء من جعل ركن الحجر لا سوعا اياهم يكن قد نتج حتى يركب جدارا ما راباه ووجهه  
 المظلم بالحال ركن الحجر بل حجر اسمعيل فزع من اشارة الحجر بفتح الحاء والجيم فتسمى ركن الحجر  
 عرقا من العرة بالوجدان هو ركن الحجر كبر الحاء وسكون الجيم اي حجر اسمعيل **السؤال**  
**الرابع** ان حجر اسمعيل على ثبوت الرواية في داخل الكعبة لا وعلى ثبوتها في خارجها  
 في الطوائف لا وعلى اول فائز النزاع في الدخول وعدمه **الجواب** اما وجوب دخول الحجر اليه  
 هو موضع من الركن الشامي الى العرة يحيط بجدار قصير بين كل من الركنين فخر في الطوائف  
 فمما طرحه لا يصحاقه ما احدثا بل لا خلاف في ذلك ونقل ولا اشكال يحتمل ونفى العلم بالخلاف فيه  
 بين الاصناف في الذنبه ونفي جدار في الجوامع وجرم بعد الخلاف في الحدائق وفي كفة انك  
 عندنا واستظهر في جميع الفائز كونه اجماعا راد على اجماع الاصحاب عليه في ن والقبه والذكر واد  
 الذنبه والسند والجوامع وعلى الفاتح وشرح غيرها والاصل في ذلك النص المستفيض **مهم**  
 الصحيح الذي رواه الشيخ ت باسناد عن موسى بن القاسم عن صفوان بن ابي عمير عن ابن مسكان عن  
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل طاف بالبيت فاخصر شوطا واحدا في حجر قال يبيد لك  
 التوبه وهذا الصدوق باسناد عن ابن مسكان انه قال يبيد الطوائف الواحد **ومنها** الصحيح  
 الصحيح الذي رواه الكليني ت عن علي بن ابراهيم عن ابي عمير عن حفص بن النضر عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في الحجر

في الرجل يطوف بالبيت فيختصر في الحجر قال يقتصر المختصر من طوافه ومنها الصحيح الذي  
 رواه صوره عنه عن ابيه عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال من اختصر في الحجر  
 فليعد طوافه من الحجر لا سود **ومنها** ما رواه الشيخ ت باسناد عن الحسن بن سعيد عن ابي  
 بن مهران قال كتب الى ابي الحسن الرضا عليه السلام في طواف طائف الحج فلما كانت في الشجرة اختصر  
 وطاف في الحجر وصلت كعتي الغرضه سقط طائف طوافه فاشتمت مني كعتي **ومنها** ما رواه  
 ما رواه في المسند كات عن دعائم الاسلام عن ابي جعفر محمد بن علي بن ابي طالب ت قال في الطواف  
 ورواه الحجر ومن دخل الحجر اعاد **ومنها** ما رواه فيه عنه عليه السلام قال واشتبه من ركن لا سود  
 ركن بالبيت والحجر الى الركن الاسود الذي ابتداء منه في غيره لك من الاخبار التي لا يبق معها اشكال  
**فائدة** قال في ذلك الاجماع واقع من المسلمين على ان ليس خارج الحجر شيئا اخر يجب عزوه  
 عنه فيجوز الطواف خلفه ملاصقا بما ظهر من جميع الجهات ما ينهاه على ذلك لانه قد اشتهر بين العامة  
 هناك اجتناب من الاصل في الدين انتهى **ومنها** ان الحجر هل هو من الكعبة لا نقد رتب خلا  
 فيه بين اصحابنا على انه من عن قصد وقدره القطع بعدم كونه منها وهو الذي اتفق به رجل منا  
 المناخرين وانتم العلامة في كفة يكون منها حيث على مدح طواف من طاف داخل الحجر يانهو  
 ما شيا في البيت وحكي ذلك عن النهاية والمنتهى في الدروس انه الشهيد في كفة ان ظاهر  
 ان الحجر من الكعبة بامره وقد استعرب جميع من الا وخر ذلك من الشهيدة لخلو كلمات من قبل العلامة  
 عن النقص للمسئلة فضلا عن الفتوى كونه منها وصح في كفة والذنبه ونق عدم التوفيق في ذلك  
 على روايته وتقول لمخات منشا ما يحقق من الشهيدة ما سائر من انقائهم على لزوم ادخاله في الطواف  
 ولكنك خبير بعدم الملازمة بين لزوم ادخاله في الطواف وبين كونه من الكعبة وعلى كل حال يظهر  
 ثمة النزاع في مقامين احدهما كانه استغال بالحجر في الصلوة على وجه لا يستقبل البناء الموجود  
 الآن بناء على القول الثاني لكونه من الكعبة دون القول الاول كما هو ظاهر ولذا حكم عن العلامة  
 في النهاية الجزم بالكاتبين انهما انما على الاول لا يجوز البعد عن الحجر في الطواف ازيد من ستة اذرع  
 وشي بخلاف الثاني فانه عليه يجوز البعد عنه ما لم يجاوز ستة وعشرين ذراعا ونصفا **وتوضيح**  
 ان من جملة شروط صحة الطواف عدم البعد عن البيت في جميع الجوانب في الطواف ازيد مما بين  
 وبين مقام ابراهيم لما رواه الكليني ت عن محمد بن يحيى عن غيره عن محمد بن احمد عن محمد بن علي عن



عن ابن عمر عن حريز بن عبد الله عن محمد بن مسلم قال سئل عن حلق الطواف بالبيت  
 القمى من خرج عنه لو كان طائفا بالبيت قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوفون بالبيت  
 المقام وانهم اليوم تطوفون بالبيت المقام وبين البيت فكان الحدم موضع المقام فمن جازة فليس  
 بطائف واحد قبل اليوم واليوم واحد قد سما بين المقام وبين البيت من نواحي البيت كلها  
 فطائف فباعد من نواحي البيت من مقدار ذلك كان طائفا بالبيت غير أنه من طائف بالمقدرة  
 طائف في غير حدة ولا طواف للحجر ومن الوجه انه ان بين المقام والبيت ست وعشرون ذراعا  
 ونصفا تقريبا وعرض حجر اسمعيل ثمان وعشرون ذراعا تقريبا فعلى القول الاول لا يجوز التمسك  
 في الطواف بالبيت من ست اذرع ونصف تقريبا وعلى القول الثاني يجوز لكونه من البيت واذا قد  
 عرفت ذلك فاعلم ان **حجر الصدقة** وقريبه من البيت مدة من الايام فمما  
 الصحيح انه رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن سعيد عن فضالة  
 بن ابي بصير عن معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحجر من البيت هو اذ فيه  
 من البيت قال لا ولا طائفة ظفروا لكن اسمعيل في غير اتمه ذكره ان يوطأ فجعل عليه حجر اذ فيه قو  
 استا **ومنها** الحسن الذي رواه عن احمد بن محمد عن علي بن النعمان عن سيف بن  
 عميرة عن ابي بكر اخضر عن ابي عبد الله قال ان اسمعيل في غير اتمه في الحجر وحجره عليها ثلاثون  
 قيراطا اسمعيل في الحجر **ومنها** ما رواه معاوية عن بعض اصحابنا عن ابن محبوب عن ابيه عن محمد  
 بن سنان عن الفضل بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحجر بيت اسمعيل وفيه قبرها  
 وقبر اسمعيل **ومنها** ما رواه معاوية عن عدة من اصحابه عن يونس بن زباد عن محمد بن الوليد  
 شاب الصفي عن معاوية بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام في الحجر ما يلي الركن الشا  
 عدا ثلثات اسمعيل **ومنها** ما رواه الصدوق عن النعمان والائمة عليهم السلام قال صا  
 الناس يطوفون حول الحجر لا يطوفون فيه لان اسمعيل دفنت في الحجر فغير قبرها لطيف كلك  
 ثلاثون طائفة ما قال وثلاثون قبره في الايام وما في الحجر من البيت لا طائفة ظفروا  
 وكان ابراهيم لما قضى مناسك الله بالاضواء فاضف ومات اسمعيل فدفنها في الحجر  
 حجر عليها ثلاثون طائفة **ومنها** ما رواه معاوية عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن احمد  
 بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي بن عثمان عن ابي بصير عن ابي جعفر وابي عبد الله

البرق

في حديث ابراهيم واسماعيل قال وقوف اسمعيل بعد وصور من ثلثين ومائة سنة فدفن في  
 الحجر مع امه **ومنها** ما رواه ابن دربر في مسطقات الشرائع نقلها عن نوادر احمد بن محمد بن  
 ابي نصر بن علي عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الحجر فقال لكم تسعون طائفة  
 كان لغنم اسمعيل فدفن في غير اتمه ذكره ان يوطأ قبرها فغيره في غير ذلك من  
 الاخبار **حجر العلامة** وقريبه من البيت ما تسمى به في التذكرة  
 من ان الطواف يجب خارجة فلا يكون من الكعبة لجاز الطواف فيه وبين الكعبة وبينه حكم  
 تبعك لا يدل على الجزئية كما هو صريح ما روي من الاخبار **ومنها** ما رواه العلاء بن ركن  
 قال تدفن ان صلى ركعتين في البيت فقال النبي صلى الله عليه واله صلى في الحجر فاق سئل  
 من البيت استدله بعضهم وقيل مضانا الى تصور السند بالارسال والتضعف وضعف  
 منافسة المستدل وهو كون جميع من البيت **ومنها** ما تسمى به في التذكرة من ان  
 على اثره كان منها في زمن ابراهيم واسماعيل الى ان بنت قريش الكعبة فاعوزتهم الا ان احضرت  
 بحذر وكان كلك في عهد النبي صلى الله عليه واله ونقل عن اهل البيت ما رواه في الكعبة وقد  
 اجمع ابن الزبير حيث دخل فيها ثم اخرجها حاج بعد ورواه الى ما كان قريبا من ماكرة من البيت  
 كان لاصحاب الارض له بيان شرعي وغريب فهدى السبل قبل بعث رسول الله صلى الله عليه واله  
 بعشرين سنين واعادت قريش عمارته على الهيئة التي هو عليها اليوم وقصرت الاموال الطيبة و  
 الهدايا والذوق عن عمارته فتركوا من جانب الحجر بعض البيت وخلفوا الركن الشا من  
 قواعدا ابراهيم ورضيوا عن الجدار من الركن الاسود الى الشامي الذي يليه فبقي من الاسود  
 شبه الدكان من ثقبها هو الذي يسمونه الشاذ وانهم قد سمعوا من اخبارنا المصروفة  
 كونه من اربع الوتوف على هذا القيل في اخبارنا وادب عترف جملته من علما بل الثابت في نصوصنا  
 المتصلة على قصر هذا الكعبة خلاف ذلك مثل رواية الكافي عن علي بن ابراهيم وغيره ما سئل عن  
 رضوقا لو انما هدمت قريش الكعبة لان السبل كان يا ابراهيم من على كفة فدفنها فانصدت و  
 سرق من الكعبة غزال مرغ حب جلا وجوهه وكان حاشا لها تصيرا وكان ذلك قبل بعث النبي  
 ثلثين سنة فارادت قريش ان يهدوا الكعبة ويبنوها بزيد وانه عن من اثم اشفقوا عن ذلك و  
 يخافوا ان يرضوا المحاولة ان يهدوا الكعبة فهدوا الكعبة فهدوا الكعبة فهدوا الكعبة فهدوا الكعبة



رضي لم يصنف شيء وان كان غير ذلك كفت فصد على الكعبة وحرك منها حجرا فخرجت عليه  
 حية واكسفت الشمس فبكوا وصاحوا وقالوا اللهم اننا لا نزيد الا اصلاح فتاب عنهم الحية  
 فهدموا الحجارة حول حقل بنو القواعد التي وضعها ابراهيم ثم فلما ارادوا ان يزدروا  
 في عرض حركوا القواعد التي وضعها ابراهيم واصابهم زلزال شديدة وظلمة فكفوا عنه وكان  
 ابراهيم ثم الطول ثلثون ذراعا والارض اثنان وعشرون ذراعا والسمك تسعة اذرع فكانت  
 قرش يزيد في صكها بنوها فلما بلغ البنان في موضع الحجر الاسود تشارت قرش في وضعه فلما  
 كل قبيلة غن اول فلما اكثر بينهم تراصوا بقصاص يدخل من باب شبهة فطلع رسول الله ص فقال  
 هذا الامم تدبوا تحكوه فسطر دائرة وقال بعضهم كذا طاروت في له ووضع الحجر فيه ثم قال يا  
 من كل رجب من قرش جعل كان عقبة بن ربيعة من عبد شمس الاسودين المطلب من بني اسد بن  
 عبد المطلب وابو حذيفة بن المغيرة من بني مخزوم وقيس بن عكر من بني سهم فزفوا فوضعت  
 في موضع حدث نحوه غيره وان كان اخصر وكلها ظاهرة في ان الباقية على اساس القيد  
 التي كان من زمان ابراهيم ثم لانهم نقصوا منه بحيث خرج منه شيء في الحجر فيحصل من ذلك  
 كل ان خروجه عن الكعبة هو الذي ينفى الاذان والقول برأيه **السؤال الحادي عشر**  
 ان المشهور طهارة بخار النجس والنجس وتدرأ في حواشكم على المردة الوثنية من ذلك  
 فالرجوع من مذهبكم وبعيد فضلكم شرح الحال في ذلك لازلت ملانا للشيعة ومريجا للشرعية  
**الجواب** وصفك لطهارة بخار الشهة لا وجه له ان ردت الشهة المصطلقة الفقيرية ضرورة  
 قلنا تعرضين المسئلة على ما لو سلمت خالية عن النجاسة لان الساتر يعرف الحق بالرجال ويتبع  
 الشهادة من غير انها وكيف كان فاذكر في حاشية المردة من منع طهارة البخار واضع السبل ضروري  
 ان مغارة البخار في البخار ليست الا من قبل مغارة الجزء للكل ومن البين ان الكل ان كان نجسا  
 كان جزاؤه نجسا اذ ليس البخار الا اجزاء اللطيفة الماشية المتفرقة فان لم يجاز به جسم استحال  
 من جهة لطافته الى الهواء سريعا وان جازاه جسم صقيل اجتمعت الاجزاء على سبل التدريج فحصل الماء  
 وقد فرغ السبل المعاصر قدس من على اخل من طهارة البخار طهارة ما يقاطر من سقف الحائط  
 الامع العلم بخاتمة السقف وانت خبير بغير التفريق الله ضرورة ان القاطر من سقف الحائط  
 ليس من بخار كيف الحائط بل من بخار الماء الذي في السقف والسر في ذلك ان البخار انما

انما يصعد بسبب الحرارة ونار الحائط تحت الماء وعمدة الحرارة في الماء ولا حرارة في كنفها  
 بقا طر من سقف الحائط يحكم بالطهارة لذلك لا اذا علم غسالة السقف وكون بخار الحائط من النجس  
 او النجس **فقد سبقنا فيما اختاره العلامة** وفيه على المتنبين حاشا ان البخار المتصاعد  
 النجس اذا اجتمعت منه ندوة على جسم صقيل وقاطر نجس بخاتمة لان يعلم كونه من الجو كما نطق  
 الموجودة على طرف ناء في اسفله من بخارها طاهرة انتهى **وعن المدينا الصريح** بخات غار  
 النجس ان قلب على الطن تصاعدا لاجزاء المائية بعد الحرارة **وقال** كاشف النجاسات سلم غسالة نجس  
 البخار بعد كماله في نجاسة مطلق البخار قال بعد نقل النجس الى المدينا حكم النجاسات  
 لا يخلو من الاشكال لان البخار غير معلوم اتحاد ما يتبع مع نجاسة الماء النجس فاما ما لا يكون  
 ماء قطعا وهذا لا يقع الظاهر بهما من الخبث ولا الخبث ولا يكتفي في غسل الوجه باليد من مثله  
 البخار اياها وشمو لها وكذا بعد زوال النجس من النجس لا يظهر محل غير شمول محال بل الجو  
 يصعد من الغائط والبول في الشاغرة كما كونه نجسا مقبولا عنه وغير مقبولا يصعد في ذلك **الشيخ**  
 منعكم ان اراد التصعيد بان يكون الاجزاء من النجس قد صعدا ان النجس بها نجس على  
 الصقيل وقاطر يكون الامر كما ذكره انتهى حيث سلم نجس نجاسة النجس من البخار بل  
 من المشرعين للمسئلة مفتيا بالطهارة بغير قاطع في البخار المتصاعد من النجس والنجس  
 السبل المعاصر قد حاشا ان ظاهر تفرير بخار ذلك **فحكم** ربما يظهر من صاحب  
 بعض الميل الى والله يحصل من كلامه وكلام غيره مستندا لذلك وجوه اربعة كسفرة  
 على عدم التوكل من بخار البول والغائط **قال** كاشف للشام ان الناس يعمون على عدم التوكل  
 من رماذ النجاسات وادخلها وانجزها انتهى **استخبر** بان السيرة فعل مجمل ولذا لا يبرها  
 في غير معلوم الوجه **فلم** عند اجتنابهم انما هو من البخار الخفيف المتصاعد عند الخلق بعشائر  
 عدم نجس وامن ذلك من البخار الغليظ القابل للنجس بخار ملاقاة جسم والبخار المتجمد بالتجمد في  
 الزاوية من النجس والنجس **فقد** اجاد حضرة الشيخ الوالد العلامة انا الله برضا حيث قال  
 تمنع عند توقي العلماء والمندبين من ندوة البخار المعلوم حصوله من معلوم النجاسة وقد تولى  
 غيرهم ناش من جهلهم ولا يميز بين النجاسات ان من الملهة الاستحالة وهي في البخار موجودة  
 استخبر بما فيه ولا من ان الاستحالة لا تكون الا عند سبل الحقيقة كاستحالة الخبز خلا وعذرة

الشيخ



و نحوها من الجاسار ما اذا اوردوا النطفة حيوانا ونحو ذلك فلا يكفي فيها مجرد  
 بتل الصوة او الاسم والبالز المرف **و** من البين ان المرق المعد من البول ومنجس ما يع  
 عن اجزائه المنصاعة للطائفة ولذا ترى جدا ناقصا ما في القرع يدسجا بمقدار ما يجتمع في  
 القابل من المرق كانه وجدا ناقصا المصدا ثارا ما صدقته ولذا يستعملون المر با طلبا للا  
 في النبات لا اخذ منه لك المرق ثانيا من ان لا دليل على كون الاستحالة مطهرة وانما  
 مطهرة لاستحالة المغيرة الحقيقية والاسم معالا المغيرة لقصور نقطه ولذا لا نقول بمطهارة النجس او  
 المنجس بصره ورتبه فلو شككنا في مورد في تحقق الاستحالة المطهرة كان استصحاب النجاسة محكما  
 وثالثا من ان لازم القول بمطهارة عرق النجس والمنجس الاستحالة هو تجوز الوضوء بمرق الماء  
 المطلق المنجس ولا يلزم بذلك بل لا يلزم تجوز الوضوء بمرق كل نجس ومنجس وبمرق الميت  
 المعصرة من الفواكه ونحوها كمرق ماء العنب الزمان عرق مياه النباتات اذا خلعت عن الطعم  
 الرائحة بحيث اطلق عليها الجاهل بالحال اسم الماء ولا يلزم بذلك وتجب كون المنع من ذلك  
 لوجوه الاضافه وقا كما ترى بعد استلزام بقاء الاضافه بقاء النجاسة فيه ووضوح عند قدح كل  
 ضائفة في جواز الوضوء بالماء وانما الفادح الاضافه اليه ثانيا في الاطلاق ولذا ترى الفرق بين  
 المطلق المكتسب كخمر الورد والماء وبين الماء المطلق الذي وضع فيه الورد وصعد عنه بخور  
 الوضوء بالاول دون الثاني وليس لنا الا لافس من المصدا اجزاء لطيفة من الورد الموجب لصد  
 الاضافه حقيقة بخلاف المطلق المكتسب كخمر الورد الثالث ما سمعته من كاشف اللثام من حد  
 معلومة اتحاد ماهية النجاس مع مهية الماء النجس لا يترادف بخارا لا يكون ماء ولا يترتب عليه تارة  
 الشرعية وقبيل اتحاد مهية ما يصعد منه من الماء النجس جدا في لصقته تارة وفوائده بعد  
 التحتم وقابلية التأثير وما بعد ما بين اتحاد الماهيتين وبين الترادف النجاسة بعد التحتم ضرورة  
 عند تفعل النجاسة من اتحاد مهية مع ماهية ما يصعد منه كعدم تفعل النجاس بجمعه عن عرض الاتحاد  
 فثبت حوا الاتحاد قبل التحتم **ف** لا يترتب على النجاس خصوص الاثار الشرعية المترتبة على حيوان  
 لا لو كرفع الحد والحب ونحوها للوضوح عند كونه ما دام بخارا وذلك لا يثبت ما اذا غامر ثقتا  
 الماهيتين والالزم ظاهر مهية الجسد مع مهية الماء لمجرد عدم قابلية الجسد لطهر المنجس ولا يبعد  
 والالزم بغيره من ذلك كدخا نجاسة النجاس بالادارة بملاقاة جسم صقيل فضلا عن المتكون

ما يباع بالصيغة العرق وكذا النجس المبدل ما يصبه العرق اذا علم تجسده بالاصالة فحكم  
 لو شك في النجس تحفة النجاس كخار البول والغائط ونحوه غسل لكل في الكافر عند رجوعه  
 بنزله من اصابه كان استصحابا لهارة المحل محكما والله العالم بحقائق احكامه **السؤال**  
**الثاني** انزل الوضوء فلو دبر الميت من غير المقار وقسمه الباقية من غير المقار مع  
 المقار بين الورثة لقلل سهم الزوج ووجه الذين من المقار وقسمه ما زاد منها مع غير المقار بين  
 الورثة ليكثر سهم الزوجية لم يسر له لانتسب الذين الى المقار وغيرها بالة وترحق مدخله بقص  
 الحاصل بوفاء الدين في التهام على جميع الورثة على حد سواء انما يندم انكم قد سجدتم **الجواب**  
 يحتمل ذلك وجوا **احد** ان الوضوء لوفاء من اتيه من اهل البيت لا يمتنع ان يمتنع ان يمتنع  
 وقام مقامه كما يتجوز الوضوء في اداء دينه بين الكفا والاعيان والوفاء من اتيه من اهل البيت  
 والاصل براءة ذمة الوضوء من وجوب اداء من جميع الاعيان بالسوية والله اعلم بالادلة  
 الاخبار ناخرية لا رث عن الذين فيكون جميع التركة محللا لوفاء الذين فيجوز الوضوء  
 الوفاء من اتي جزء منها ثانيا **ثانيها** على الجواز مطلقا لان تعلق كل من الذين والارث بالتركة  
 على الاشاعة فكل جزء من التركة ثبت فيه حق الدين وحق الوارث بالتسليم فله سهم الدين  
 على اعيان التركة بالنسبة فلا يجوز احتساب جميع من غير المقار ولا جميع من المقار لان في  
 تخصيص تمام الدين باحد هما اضراء بغيره ولا ضرر ولا ضرارة في الاسلام **ثالثها** الفصل  
 بين القول بانقال لركة اليه لم يستقرها الدين الى الوارث ووجوب الوفاء عليه وبين  
 القول بعدم الاضافه بل البقاء على حكم مال الميت الى ان يوفى الدين بالجواز على الثاني  
 لعدم تجزئ الارث مال يوفى الدين حتى يمنع من الوفاء المرام لا رث بعض الورثة والمنع على الا  
 لان ربع ما عدا الاراضي من التركة او ثمنها تد صار للزوجة بموت الزوج فنقص وفاء  
 الدين على غير الاراضي بوجوب نفوت بعض حق الزوجة فلا يجوز لقاعدة الضرر  
 يمكن المناقشة في الفصل بان الوارث وان قلنا انه لا ينتقل اليه التركة مال يوفى الدين ولا  
 يملك شيئا منها الا انه ملك ان يملك من الالذ بعد وفاء ما احتسب الدين من غير المقار  
 والمقار خاصة نفوت بحق فريق واحد ولا ضرر ولا ضرارة في الاسلام والاقصوه  
 الوجه الثاني اعني عند الجواز مطلقا وان قلنا بقاء التركة على حكم مال الميت الى ان يوفى الدين



كما نحتاج في كتاب الآث من المنهى لا انه لا شبهة في ان تعلق الدين بالترك على الاشاعة والنسبة  
 فاحسب ان تمام الدين من العقار خاصة وغير العقار خاصة اضرار يفرق بينهما يمنع منه وكون الوصية  
 ما يباين الموصى به لا انه لا ينجى مدعى الجوز لان فائدة البائنا ما هو جواز وفاء من احدى جز  
 شاء من التركة لا احتسابا للجميع من بعض فلو كان للشيء مقدار معين بنار من الاراضي فثمن  
 وبنار من سائر التربة والاجناس وعليه تسعون بنار ادين جاز للوصي فاء الدين من احدى جز  
 من التركة شاء ولكن ليس احتسابا تمام الدين من غير العقار قصور الميراث في الاراضي حتى يخرج كثر  
 صنف الكف بل عليه احتسابا نصف الدين من الاراضي نصفه من البقية فتشظى الزوجة ربع او  
 ثمن الخمس واربعة بنار وربع او ثمن قيمة الآت البنا والله العالم بحقايق احكامه واولاها التركة  
 عليهم صلوات الله الملك اعلام **السؤال السابع** لو طلق زوجة طلاقا خليا  
 جامع الشرائط ثم ثبوت الرجعة في الطلاق الخلي فهل يقع الطلاق باناء او رجعا او باطلا من  
 امه **الجواب** لا يقع بعض القس في هذا العصر بان يقع رجعا فتعود الزوجة رجوعا في طلاق  
 من دون رجوعها في البذل فارأيكم في ذلك فيدوننا لانتم طحا للشيعة ورجعا لاحكام  
**الجواب** لا ينبغي التامل في وقوعه خلعا ويدينها منه وعدم ثبوت رجوع له  
 ما لم ترجع في البذل لان الفرض وقصور جامع الشرائط فاما اللوائح فيستعقب الاثر ويطبق  
 حكم الجعول من الله سبحانه وفي مثل قول بعض تجس السما ماها والارض بركتها لأرى  
 استقلال الفرج الحرام ويا سبحان الله كيف ينهر زعم المكاف حكم الله عز شأنه اوشيت حقا  
 في بيته الشارع وتوهمه كون الرجوع حقا ثبت عند زعمه غلط **اولا** منع كونه حقا  
 بل هو حكم لا ينيل الاستقاط ولا يورث ولا يثبت بالجل **ثانيا** لان ثبوت الحق تابع لجل  
 الشارع لا نغم المكلف وتعلقه ببيعة العقول للقصور وقد قصد الطلاق الرجعي فيقع كما حكم  
 عنه جمل وقلة فهم ضرورة ان المراد ببيعة العقول للقصور ليس ببيعة احكام العقول لزم الحكم  
 حتى ينتج مدق قابل المراد ببيعة احكام العقد لا قصد ولو ابدل هذا البعض فتوا بوقوعه  
 بطلانه من اصله لان قصد وهو الطلاق الرجعي يقع لنا فاة الرجوع الخلع وما وقع و  
 هو الطلاق البائن لم يقصد لكان هو وان كان في ان ما قصد وهو الطلاق الخلي لا  
 مانع من وقوعه عند ثبوت الرجعة فيه ليس قد يقع قصد حتى يقال انه لم يقصد انما هو

من احكام

الذي يفتي

من احكام ما قصد لا يثبت من غير القصد كما هو ظاهر لا سيرة عليه عاذنا الله **السؤال الثامن**  
 بغير ما نزل الله سبحانه **السؤال التاسع** لو طلق رجل امرأته طلاقا خليا  
 الثمرة قبل ان يقطع فاحال الثمرة الموجودة وما حال الثمرة الطامعة بعد ان يقطع  
**الجواب** اما ما يتجدد من الثمرة بعد موت الطامعة فلا ينبغي لشكائه ان يكون حيا  
 عن الموت لان قضاء زمان استحقاق السابقة بالموت وتجدد زمان استحقاق السابقة  
 الموجودة حين الموت فاما البادي صلاحه ان زمان انقضاءه ملائمتي لشكائه لا كونه حيا  
 فينقضي ولا شيء عليه واما ما لم يغير وان انقضاءه فلاحه بمرور الموت ولا يغير على الاحوال  
 من بقائه على الثمرة باجرة امثل لان العين لموت في اجباره بالقطع اذ لا يرد ولا يصور ولا  
 في الاسلام مضانا الى ان الاذن في الشيء اذن في لوازمه ولا رة تلك التوهم  
 ابقائه الى ان يمكن ثباته حيث ان منافع الموقوف بعد فوت البطل السابق لمس الحقوق  
 وارث الموقوف بدفع اجرة الابناء التي هم من منافع الثمرة بسبب واج الثمرة وتتم اركانها  
 الى البطل اللاحق واحتمال ان لو ارث البطل السابق لبقاء مجأنا الى ان تجل الثمرة سابقة ل  
 الابقاء مجأنا الى هذا الكمال ليس من لوازم تملك الثمرة حتى يكون التملك والاطمينة  
 من لوازمه لابقاء بعوض واجرة واما احتمال لزوم الابقاء مع كون مقدار الزيادة و  
 الكمال والخمس للبطل المتأخر نظر الى ان حد استحقاق البطل السابق الى حين موته فما يحدث  
 بعده من زيادة بالكبر او الخمس فهو حق البطل اللاحق فهو هو بان الزيادة بالكبر والخمس  
 لا يعد عرفا حدثا حتى يدخل في ملك البطل اللاحق بل هو كمال الله الموجه فالعين  
 للبطل السابق وعليه اجرة الابقاء الموقوف عليه الكمال والخمس فاشاء ما **السؤال العاشر**  
 انه لو انقضت سنة صاحب رباح المكاسب اثناء سفر الحج او الزارة فاكلفه بالنسبة الخمس  
 في مصرف ما بقي من سفره **الجواب** لا ينبغي التامل في احتساب مصاريف قبل انقضاء  
 سنة من مؤنه فلا خمس عليه فيها كما لا ينبغي التامل في لزوم تحميلة ما بقي عند انقضاء السنة في باب  
 من ارباح السنة المنقضية فلا يجوز له صرفه قبل القيس وتجرد كون بدو السفر في اثناء السنة  
 لا يقتضي احتساب مصرف ما بعد انقضاء السنة من مؤنه لان المستثنى مؤنة السنة مؤنه ما مؤنه  
 ما بدو فيها وكذا الحال فيما لو انقضت السنة في اثناء تعديده او عرسه وعرضه ولده وهو



ونحو ذلك فانه يلزم تحييس ما فضل عنه عند نقضا السنة كما هو واضح لاستره عليه **السؤال**  
**العاشر** ان من مذهبنا ان عيسى على نبينا واله وعليه الصلوة والسلام حتى والاية  
 الشريفة في سورة آل عمران نطق بخلاف ذلك حيث قال عز من قائل اذ قال الله يا عيسى  
 متوفاك وانا انا في ومطهرتك من الذين كفروا الآية فما الجواب عن الآية فان بعض أهل الذم  
 العاصدة الحادثة بصل العوا بذكر **الجواب** جيو عيسى على نبينا الاكرم واله وعليه الصلوة  
 والسلام من الضرورة والآثار بذلك متجاوزة بما تبين عن هذا التواتر مذكورة في موارد  
 من بحار الأنوار وغيره والآية الشريفة لا تنافي في ذلك اما ان لا تلاق التوفيق قد طلق في القرآن  
 المجد على التوفيق كاطلاقه على الموت قال الله سبحانه في سورة الزمر الله يتوفى الانفس حين موتها  
 والتي لم تمت في منامها فميسكت التي قضى عليها الموت يرسل الآخر الى اجل مسمى ان في ذلك  
 لآيات لقوم يفكرون أي يقبض الانفس عن الأبدان بان يقطع تعلقاتها عنها وتصرفها عنها  
 ظاهرا باطنا عند الموت وظاهرا باطنا عند التوفيق فيسكت التي قضى عليها الموت ويرسل  
 ويرسل الآخر الى المآلة الى مدها عند القيامة الى اجل مسمى المصروف الموت وقد ورد عن  
 علي عليه السلام ان من احب الله في الدنيا فقبضه الله في الآخرة بقبضه وحرره بدنه وصار بينهما كشيء  
 شمس فان اذن الله في قبض الارواح اجابت النفس ان اذن الله في رد الروح اجابت  
 الروح وهو قوله سبحانه الله يتوفى الانفس الآية ذرات في ملكوت الله وهو ما له تأويل وما  
 رأيت فيما بين السما والارض فهو ما يجتله الشيطان ولا تأويل له واذ تدبيران طلاقه التوفيق  
 على التوفيق فمجهول كون المراد بقوله ثم الى متوفيك في نومك ورافعك في النوم الى محل كرامته  
 مقربا لك من مطهرتك من سوء جوار الناب كقوله ورافعك بذلك عن ظلمهم وبشهاد بذلك  
 ما رآه من انهم رفع ما انا واما انما فلاحتمال كون المراد بالتوفيق الاستيقا اي متوفى اهلك  
 وموخر الى اهلك المسمى عاصما اياك من ظلمهم كادوك ذلك اليهم واما انما فلاحتمال كون المراد  
 الى متوفيك اي يمسك خفا لاف عند بلوغ اهلك وعاصمك فلا من ان يقولوك واصلوكم  
 ولذا قال سبحانه في سورة النساء وما تملكون ما صاؤ ولكن شبه لهم الى ان قال سبحانه وما تملكون  
 قبائل رفعه فما به رج فلعل الكثرة في تقديم الاخبار بامانة عند بلوغ الاجل ينهيهم عن  
 رفعه في التماحي ليس على التوفيق بل الاجل مسمى بتمه عند خفا نفه واما انما فلاحتمال التوفيق

بمعنى القبض فيكون المراد بقوله عز شأنه متوفيك قابضك من الارض ورافعك الى السما  
 توفيت الى قبضته واستوفته واما خامسا فلاحتمال كون المراد به متوفى معك ومتهما عن التوفيق  
 العائنة من العروج الى عالم الملكوت ورافعك الى ذلك العالم ورافقه العالم عتاق مرادته ورافقه  
 الكرام صلوات الله عليهم اجمعين الآية الشريفة لا تقارص لك لاحبار المقصود بالقبض ورافقه  
 ما صدر من بعض الجهال من توهم المعارضة بينهما بين توفيق سبحانه كانه من عيسى وسلافة  
 يوم ولدت ويوم اموت ويوم اقبضت حيا الآية غلط ضروري لا بد من ان عيسى قد لا  
 يموت صلاحا حتى ينافي الآية ولا يقين عيسى ساعة موته فهو لا ان حتى تسقط يموت عند عيسى  
 فلا معارضة **السؤال الثاني** لا تخفى على حضرة مولانا ملاذام الله سبحانه طلبة العالم  
 ان الاخبار تارة تارة الاختلاف في امر القلبي وجدوا مجالا للاختلاف في العوام فداو لو كلاما لم  
 محمد بن السيد على بهذا تضمن الرد علينا فنقل لكم عن كلامه وزجركم الجواب عنه نفه نفه حتى  
 زد عليهم بذلك ونحفظ عقائد العوام قال باشي اصول الفقهية بقلبي الآية العصور  
 والانتقاد والتسليم لهم لا غير امام الزمان احقر بان يخلد اهل زمانه وحكم زمانه لا سيما  
 على قسما بما في القصة الصغرى هي مقدار سبعين سنة واول بدلتها في سنة كان تكلمهم رافع  
 الى السيرة الاربع التي شت سفارتهم بالقرن الكرامة وم عثمان بن سعيد ثم ابنه محمد ثم الحسين  
 روح ثم علي بن محمد التيمم رضوان الله عليهم والقبلة الكبرى عند وفاة الشجرة في سنة ثمان مائة  
 وكثرة موت العلماء كالشيخ الكليني صاحب الكافي وعلي بن بابويه صاحب كتابه وهو شيخ  
 وعشرين وثلاثمائة وحكم اهل هذه القصة الرجوع الى روات الاحاديث الصحيحة المودعة في الكتب  
 للشيخ المحدثين لا يصح من التلثة الاوائل وهي الكافي للكليني ومن لا يحضره الفقه لمحمد بن  
 علي بن بابويه وكتابا الهذيل الاستصبا للشيخ الطوسي وكل الكتب الاربع لمحمد بن الحسن  
 الاواخر وهي الواضحة لمحمد بن الحسن الكاشاني والجار اللو لمحمد باقر المجلسي وكتابا الوسائل  
 هذه الامة للشيخ محمد بن الحسن الحار العاملي بشرط معرفتها بالاطلاع عليها بالقرينة والتماع  
 المرض والخطب بل الاجازة كما هي هبة العلماء الاعيان ولهم ادرست في هذه الارشاد والتقليد  
 في الحقيقة اما هو لصاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه واما علانا الاعلام فهم الوساطة بين  
 والامام عليهم السلام العالم هو البصر والعالم هو المنصور وان شئت قسم العالم بالجهل والعالم



والمعلم بالفضل لا تدعى عرفت ما زيد فلا مشاحة في الاصطلاح وأما من أخذ بمطلق الظن  
 سيما الناسخ عن قواعد لم يخرج عن محكم الكتاب ومن رد الأداة الأنياب كالمقياس بجميع أنواعه  
 والبرائة الأصلية عن الحرمة خاصة والاستصحاب الحائز والأجماع الحائز عن المصوبين عليهم السلام  
 والأخبار الكافية لا تستحق الاجتهاد فلا يقع جعله حيا كان أو ميتا أو رد كلام يخرج عن أصل  
 هذا البيت فهو باطل **واعلم** فإن الأدلة على الأحكام الشرعية شأن كتاب الله الحكيم وأحاديث  
 القرة عليه السلام الذين خلفهم رسول الله صلى الله عليه وآله في الحديث المتواترين المتفقين في مختلف  
 القلوب بحث من أخذ منها يجوز الأخذ منه وتقليده سواء كان حيا أو ميتا ولا يموت إلا بموت  
 يموت العلماء والآلات بموت الأنبياء لا يرمي بفضيل قول المفضل على الفاضل إذ تطرح فناء  
 مثل الشيخ والمحقق والعلامة واضل بهم وهم من ساطع أعمدة الإسلام ويرجع إلى فساد  
 من يدعي الاجتهاد وما هو بالعلم عند أغلب أمثال الرجوع إلى المتفق عليه في مختلف  
 فيه وكيف قد استفاضت الآيات الروايات على طول قول الأموات قال الله تعالى **وَلَا تَجِدُ**  
**لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا** ولن تجد لسنة الله تحويلا وفي الكافي بإسناده عن الصادق عليه السلام  
 قال حال محمدا حلل إلى يوم القيمة لا يتغير ولا يتبدل ولا يغيى غيره وقد مررت ليلة من ليالي  
 بالرجوع إلى كتب يونس وحزق بن فضال وقد مررت بالكتبة ليرث خلف علوم السلف و  
 ضطررنا قال عليه السلام كتب في بيتك في إخوانك وإن مت فورت كبنينك فأنزلنا  
 على الناس زمان مخرج ما يستأنون لا يكتمهم وقال عليه السلام كتبوا فأنكم لن تحفظوا حتى  
 تكتبوا ولولم يقبل قول الأموات لما اتقا العلماء المضطربا الرجوع إليها والأخذ  
 منها إلى يوم القيمة كما هو صريح عبارات المتقدمين مثل الصدوق وغيره وكان غشا من  
 حاشاهم عن ذلك انتهى فبدأنا ما جاوز **الحج** لا عرف صاحب هذا الكلام ولا حقه  
 نسب إليه ولذا نقول من رد نظر إلى من قال في كلامه غفل النظام بقوله على عند الإطلاق على  
 لفظة الأصول والعمية والتمويه على العبارة التي تنقده أن الإمام عمل الله ثم رزبه فانا لا نريد  
 فهو مطلق على الإطلاق لا أنه امر بالتقليد كما مبره هذا الجاهل لأن لازم اسم الفضيل ثبوت  
 الوصف في الفضل عليه السلام ومع إمكان الوصول إلى الإمام عليه فضل الصلوة والسلام لا  
 يجوز تقليده غير الآباء من لا يات من القليل وأما حال القيم بيننا وبين عمل الله ثم رزبه

في يوم القيمة

قال الله

فلا لازم هو الرجوع إلى من عبته عليه فضل الصلوة والسلام بقوله وأما من كان من العقلاء  
 لنفسه حافظا لدينه مخالفا عما هو مطبوعا لأمر مولاه فليعلم أن تقليده والتقليد هو من الأحكام  
 بأحكام الله سبحانه بسبب الرجوع إلى الكتاب أخبارا أصل البيت عليهم الصلوة والسلام وتبيننا  
 من المنسوخ والحكم من المنشأ العام من الخاص الرابع من الخبرين المعارضين من الرجوع إلى  
 الحاكم منهما من المحكوم والأحاطة بالقواعد والأصول المستفادة من أخبارهم المقسمة وتوسيع  
 المحكمة والتمكن من تطبيق الفروع على الأصول ولذا جعلوا عليهم السلام مرجع الخواص في فقه  
 روايات الأحاديث لأن نفس الأحاديث منها عام وخاص وحاكم ومحكوم ودافع ومرجوع ولذا  
 الآراء الذين هم اليوم المجتهدون القميين وأما أخذ بمطلق الظن لثاني من غير  
 ما أخذ من الكتاب السنة والعقل المستقل الذي يطاع الله ويعبد ويرى ويوحى وحده  
 الجاهل نحن لا نقول به حاشا أن القياس الذي هو من شأن البشر والاستصحاب لا عيب  
 الله لا يهين ولا يفتن من الحق شيئا والأجماع الحائز عن قول المصنوع الذي به غصت الخلاف  
 وعتا إليه وأما البرائة الأصلية والاستصحاب فطرفة لها على القياس ناش من تصور عن فهم  
 أخبارا أصل البيت عليهم السلام ما نقول بهذين الأصلين أشباهها الآخر خصوص ما طرفة بها  
 وأما قوله أن من أخذ بالحكم من القليل يجوز تقليده حيا أو ميتا فالحجوة أنه حيا نعم  
 أما ميتا فلا لأن الجواز حكم شرعي يحتاج إلى دليل قوي ولا دليل على جواز تقليد الميت ابتداء  
 ولا استدلال لأن أخبارا التقليد وإدلتها مورد جميعها الحجة فالحاق الميت به قياس وقول من  
 فيه دليل شرعي أعادنا الله سبحانه عنه وأما قوله لا يموت الدين بموت العلماء والآلات  
 بموت الأنبياء فكلام ناش من القصور لأن النبي يخرج عن الوحي الألهي ولذا هو مصيب أما  
 فما أخبر به هو حكم الله سبحانه بلا شبهة من غير فرق بين جود موته بخلاف المجتهد المسقور  
 حكم الله سبحانه من الكتاب السنة فانه نارة يصيب آخر يخطئ في تطبيق الفرع على الأصل الذي  
 ينطق به الكتاب السنة وإنه منهم خطا بانها أدنى ترجيح المعارضين من الأخبار أو نحو ذلك  
 يتفق له الدليل عن فتواكم اتفقوا لك كبر الشيعي والمحقق والعلامة وأخبارهم ممن ذكرهم  
 فادبر معتقدا بالحكم يجوز تقليده فإذا عدل عن الفتوى لم يتابع فتوا المحدث ولا يجوز العمل  
 بفتواه السابق الذي يعتقده لأن خطا فيه وكان الميت لا يجوز تقليده ابتداء ولا استدلاله

لأن



لأن مقتضى الأخبار المتواترة معنى بل الصريح أن الروح بالموت تجرد وتترك الواقع  
وتطلع على الخفايا فإذ ماتت لمقتضى علم مقتضى الأخبار المشار إليها في جملة كثيرة  
من ما رواه مختصة بجملة كثيرة أصاب فيها تكون من شبهة الكثير من الشبهة الغير  
المحصورة التي أوجبوا فيها الاحتياط فيلزم ترك جميع ترك منها ما كان على خلاف الواقع فإلا  
لا يموت بموت العالم وإنما يموت اعتقاده بتبدل روحه وروحه على طبق الواقع وهذا بخلاف  
الحق الذي وردت إخصته عقلاً ونظراً في الرجوع البر وكون مقتضاه ما دامه باقياً على  
طريقا إلى الواقع وحكما ظاهراً يثبت بالمثل برهان لم يكن حكم الله ثم كالمفرد وهذا الدليل  
قد قاده على عدم حواجز تقليد الميت فضلاً والقديم الدليل على الجواز بكفائهم على فرض  
الرجوع إلى نفاذ الأموات بنائى قويمهم العمل ولكل ميت في كل كتاب فتوى بل لفقير واحد  
في أول كتاب توفى في آخره فتوى مخالفة لنبأتهما إتيان المترض ثم أن أخذ بقوى الشيخ  
المحقق والعلامة رحمهم في الفروع القديمة فما العمل في الفروع الحادثة الكثيرة التي ليس في كتاب  
هو لا تعرض لها أصلاً وكان غرض هذا الشخص سد باب الفعامة والاجتهاد حتى يترك  
في المخرج والمرج وترك الأحكام وأما قوله بل يلزم تفضل قول المفضل في فقيهان صاحب  
المقال كان غرضه لغيره القويم على التواخي وقمع المعارض بين هؤلاء الفقهاء ثم وبين  
من يدعى الاجتهاد وما هو بيا لغيره ورتب عليه تقديم المفضل على لفاضل فرض المعارض  
بين فتاوى هؤلاء وفتاوى من هو مثلهم وأدق منهم من أحياناً حتى تلفوا مقالة ثم أن  
باجتماع هؤلاء بنائى قويمهم فأخذوا واختاروا كتاباً من كتبهم وأخذوا به فيفتوا من أخذ  
في الفروع الحادثة وما يشهد بكون غرض هذا القائل التدهيل والتقية التي من يكرسك  
المحقق والعلامة بل يقول بان الدين هدى في فتن عند بناء سقيفة في ساعدة وعند  
تنويع العلامة الأخبار وأنه من يكره حجة طواهر الكتاب كيف يجوز هذا لأخذ بفتاوى المحقق  
والعلامة وكره ذلك الكتاب بل استدلال بر في ذيل عبارته ما ذلك لا لاضلال العوام وأما قوله  
قد استفاضت الآيات والروايات التي ناها جوارح عننا أنما أوجبنا الاجتهاد على الحقيقة لأن  
غير المجتهد إذا راجع الآيات والأخبار ينطق بهذا الجاهل ويحمل الآيات والروايات على  
خلق براده بغير فهم ولا دراية ولا أدراك هذا الاستدلال منه جهل وتجاهل فإن المجتهد

للاحق

اللاحق لا يشترط التقسيم ولا يبدل لها ولا يحولها ولا يحصل حلال محله حراماً ولا حرامه حلالاً  
وأما ما ذكره في كون ما انتج به السابق مستند ما حرم حراماً وحلله حلالاً فيذكر على أن السنة كذا  
وكذا لا ما انتج به السابق كيف لا وتوهم ما ذكره للزم الاقتصار على العمل بأول كتاب استفتى في  
فروع الذنب لم يخرج تقليد الشيخ والمحقق والعلامة رحمهم لأنهم بقوىهم بخلاف فتوى مقتضى  
المفيدة تدعى غير ما سئل الله وبدلوا وكذا المفيد بالتبعية من مقتضى تدعى غير ما سئل الله وبدلوا  
خلاف ما للزم به بالجملة فالمتأخر إذا رآه اشتباه السابق بأعمال الترجيح من الخبرين المتعارضين  
وهو كاجتماع ما دلالة أو جمع يجمع لا شاهد عليه لا يساعد العرف بأن الآدمي موافق  
على خلاف ما رجحوا به ونحو ذلك تبين لأن ما اعتقده السابق مستند وحلالاً أو حراماً يترك  
فلا يكون فتواه بخلاف السابق بتدبيل السنة ولا تخليلاً للحرام أعادنا الله ثم من المتأخر  
في الجهل والاضلال واتباع الهوى وبيع الدين بالديار وأما قوله وقد امرت بالرجوع إلى  
أقول الأمر بالرجوع إلى كتب هؤلاء إنما هو لا تقتضيه من الأخبار ويشهد بذلك ما كان  
بالرجوع إلى كتب فضائل فكذا أمر بترك ما رواه وأخذ بما رواه الأئمة في قرية على  
الأمر بترك ما رواه هو الرجوع إلى أخبار تلك الكتب لا تأويلها بالفتاوى والأجما المعما  
أنما هو للعلم بها ما داموا أحياء لا كان الشيخ الطوسي قد ليصنفه وطه وغيرهما من الكتاب  
بعد وجوب تصنيف الفتوى من المفيدة والفقع والهداية من الصدوق وقد يكشف ذلك عن  
تصنيف كل منهم كتاب الفتاوى لأجل مقلد به في جوارحنا في كتب الاستدلال للقاء من بعدهم  
**السؤال الثاني عشر** أنه لو كانت الملققة بالطلاق الرجعي عند موت الزوج في  
العدة الرجعية ثم انقضت العدة ولا يثبت المطلق فهل يجوز لها أن تتسلل كالكات فتسلل  
هي في العدة أم لا أو ضحوال الجواز لأنهم موثقون بالحق والصور **الجواب** فرض  
السؤال على المشهور المختار من كون عدة الحامل بعد الأجلين من وضع الحمل وأربعة أشهر  
عمرها وإن كان بعد الأثران وقع بقاء الحمل إلى بعد الأجلين بلا غسل فتدقق نفر من  
المتأخرين منهم ثناء الشهيد في غرضه بجواز تسليط الحمل قال لا يندح انقضاء العدة في جواز  
التسليط عند بل لو تزوجت جاز لها تسليطه وإن بعد الفرض انتهى وقد وقعت كلمة عند إجماع  
المحققين ومنه شبهة الإجماع حيث قل لو ثبت الإجماع فلا توقف في الحكم على ما انتهى من قولنا

احتمال



احتمال انعقاد الأجماع في المسئلة لغير ضرورة هذا القرض للمسئلة في كلمات الأولى والآخر  
 المتضمن لها من الأوامر وما في حاله كيف يدعى في الأجماع مضافاً إلى كشف تردد الملا  
 في المنتهى عن انعقاد الأجماع وكيف يخفى الأجماع على غريته هذه الصناعة إية الله تعالى  
 وكلمة عندنا من التمهيد الثاني ليست عموماً للأجماع بل هي الإشارة إلى خلاف بعض العامة وإذا  
 لم يتحقق الأجماع وبقينا والأدلة نقول لا نقول عند حواز تفصيلها لغير ضرورة أن الأصل اعتبار  
 المماثلة بين المقتل والمفلس خرجنا من ذلك في المطلقة رجعية إماماً ما استعانة العدة له لكونها  
 بحكم الزوجية فإذا خرجت من العدة صارت اجنبية وبقيت تحت أصل الزوجية تفصيل غير المماثل  
 وبمجرد كونها في العدة لا يحدك بعد كونها اجنبية حين المقتل والعجب كل العجب من استدلال  
 الجواز بالطلاق ما دل على أن الزوجية تقتل زوجها بضميمة ما دل على أن المطلقة رجعية زوجية  
 فإن ثبت أن الأطلاق ينزل على الغالب من اتصال التفصيل للموت وعند الفصل الموجب لزوجيتها  
 من العدة والعجب من التعليل بأن كانت زوجية حين يطلق عليها إماماً زوجية وإن خرجت منها  
 عند التفصيل فإن فيه منع صدق الزوجية عليها بعد انقضاء العدة بالوجوب ووضع ما قلناه من تعليل  
 جواز تفصيل الميراث زوجها في صحته زارة وحسنه الحل به بأنه إذا مات كانت منه مدة يكشف  
 التعليل عن دوران جواز قبيلها أياماً مدار كونها في العدة وجواز عدائتيها إن عد جواز  
 قبيلها بعد انقضاء العدة وإن كانت حين موته في العدة ما لا ينبغي الرب فيه مع انراحوط و  
 الله العالم **السؤال الثاني عشر** إن الميراث المقتل بعد انقطاع بانقضاء المدة أو  
 إلباق منها لو كانت حاملاً فهل تستحق النفقة كاستحقاق العدة بالطلاق البائن إذا كانت حاملاً  
 أم لا أفيدونا دام الله سبحانه وجودكم وجؤكم لنا **الجواب** قل بل ندس من قرض المسئلة  
 ألا أن اطلاعهم عدم ثبوت النفقة للنفقة لا مع الشرط وتصرم ثبوت النفقة للمدة البائن  
 من انت بخصوص الطلاق يقضى بعد ثبوت النفقة للعدة الحامل من انقضاء مدة النفقة أو  
 ما بقي من الدة وللتدبير المتخيرة في بحث النفقة من الانصاف في الجواب عن اعتراض العامة على  
 الخاصة في النفقة كلهم صريح في اتفاق الشيعة على عدم النفقة لها في فرض السؤال قال في  
 على الكلام أن الشيعة قد صلبت أنه لا سكنى للمنفقة بعد انقضاء الأجل ولا نفقة لها في حال حملها  
 انتهى مما نسب إلى الشيعة هو الميراث لأن الأصل برائة الدعة من وجوب النفقة فلا يثبتها إلا بدليل

ولا دليل

ولا دليل يدل على ثبوتها في القرض مضافاً إلى عموم ما دل على عدم ثبوت النفقة في غير  
 مثل مسند ابان بن تغلب لا يبعد الله على سائر خصوص نفقة سجنين ذكره في كتابه  
 قال هو خير عليك قلت كذا قال لا بد أن لم تشرك كان تزويج مقام ولزمنا العقد في العدة  
 الحدث وانهم نظروا الأخبار الكثيرة فاطفروا بثبوت النفقة للمنفقة ما حله من إرجاعه وعدم  
 ثبوتها في المطلقة بالطلاق البائن أن قضاء النفقة يستحقان النفقة ولو لم يمسسها فيوط  
 النفقة ومن البين أن عدة النفقة لا تنقطع عنها ما من تمام عدة البائن وما لا حمل لها  
 باستحقاق الحامل النفقة فور رجوعها المطلقة والأشهر كان في تمام حاساس من تمام حاساس  
 ومن الحق بها البائنة بالفسخ كالعدومة في عدة طلق العقدية من لا يجرى في المنزلة من  
 البائنة بالفسخ في حكم الزوجية حتى إذا كانت البينة برودة لأن الزوجية في الإسلام تستند  
 الزوجية فهي مكذوبة والنازع شرعي من قبله وهذه العدة لا تجزئ في نفقة على ما في مورد  
 عملية لعدم جريانها في الفسخ بغير أحد الزوجين مضافاً إلى منع رجوعه إلى الإسلام دون  
 الرجعية وعودها كما يقتضيه كونها في حكم الزوجية **فصل في نفقة المرأة وما يحل شوها**  
 بالطلاق وعدم التقييد بالمطقة النفقة وهي التي رواها الكليني عن علي بن ابراهيم عن  
 عن ابن ابي جحان عن عاصم بن حماد عن محمد بن نكس عن ابن جعفر عن شريك قال الحامل أن تقنع  
 حملها ونفقة الميراث حق توضع حملها ولكن لا وثوق بهذا الإطلاق لا تقنع بقية لأخبار  
 المطلقة ضرورة عند حل المطلق على المقتل في غير منافي الظاهر لا الثاني بين ثبوت نفقة  
 المطلقة الحامل عليه بين ثبوت نفقة الحامل البائنة بفسخ وانقضاء مدة النفقة وحبها عليه  
 فيؤخذ بهما بل لا ضرورة الإطلاق إلى المطلقة ولذا لم يستدل أحد في تسمية الحكم إلى البائنة  
 بفسخ لأنهم بين من لم يستمر الحكم إلى البائنة بالفسخ وبين من عمل بغير الإطلاق المزبور وانهم  
 انصرفوا إلى الإطلاق إلى المطلقة التي تفت الشيعة على عدم استحقاق التمتع بها الحامل بعد  
 الأجل النفقة على ما سمعت من علم الهدى ثم لكن الانصاف أن الإطلاق المذكور غير معلوم  
 إلى المطلقة بل تركه على سائر قبلة الانصاف عن تمام مطلقاً البائنة بفسخ وانقضاء مدة النفقة  
 وحبها أو كونها موطوءة شبهة في هذا القول ولو تنزلنا عن ذلك فلا أقل من التمسك  
 بحكم أصالة الإطلاق وعدم استناد من سائر الحكم إلى البائنة بفسخ إلى الإطلاق لا يومين

الأطلاق

منه

منه



الطلاق بعد ندرته وقوة احتمال عد عثوره على هذا الاطلاق ولو سلم فقد علم ان  
 او اثنان بالاطلاق لا يوهنه ولنا من يقيدها الرواية المتبعة بعلى الاجماع حتى يناقش بعد  
 ثبوت علمهم وانما مذنبنا حجة الخبر الموثوق به ما لم يتحقق اعراض الاجماع عنه والرواية صحيحة  
 السند على المختار في ابراهيم بن هاشم وعلى فرض كونها حجة لا يوهنه في ابراهيم بن محمد  
 في حجة حجة الحنفية ولا اعراض ان لم يكن صاحبين ائمة فلا يقل من كونهم شكوكا واصالة عد تحقيق  
 لا اعراض مانع من العمل بالخبر بحكمه وثبات الشبهة على عدم ايجاب نفيها على الواطى لا وثوق  
 على وجه يكتفى من اجماع لا يمتنع بتقدير الاطلاق على ان عبارة السيد في غيره صحيح في انفا  
 الا بطلان على ذلك ولا يمكن رفع يد عن اطلاق النص الصحيح بهذا الاتفاق الطاهر المنقول وانما  
 الاطلاق لا صحاح عدم ثبوت الشبهة لمقتضى قول على المالك هو عدم كون المنفحاحا لا ثبوت  
 العدة على المنفحاح لغيره هو لا يرسى به احوط ولا ما ضل اليه في جامع الثقات فليست  
 كلام لا بأس بنقله قال في جواب السؤال عن هذه المسئلة ما لفظه لا يحضر في عبارة من علمنا  
 في ذلك وانما يظهر ان لا يمتنع ما لا يمتنع لاجل انها حامل ولها منفعة لاجل العمل كما ذهب اليه بعض  
 في فقه نافلة باشية حامل بعد اعانهم على ثبوت النفقة لها في الحلة لا يبرر غيرها وما أخذ  
 مسئلة مؤخرها لا نفقة لا تدرى لانها كما يظهر من كلامهم في هذه المرتبة والموطون في  
 والمنفعة الناشئة وغيره فائتم اعراض على نفسه بان لبيدرة نسبة الشبهة نفى النفقة لها ثم اجاب  
 بان قول الشبهة عدم وجوب النفقة للحامل لا يسلزم منه العمل كما ذكره في غيره فلم يثبت  
 من هذا الكلام ان الشبهة تقول بعدم ثبوت العمل فبندج تحفة نفقة الاقارب هذا ما احتجنا من كلام  
 زبد في اهلا واستخير بما فيه ولا من ان غاية ما ثبت انما هو انفسا الولدية بعد الانفصال النفقة  
 او اما انفصال قبل الانفصال ذلك فلم يبق عليه ليل ولا صل من انزلة الاب عن ذلك فمن ائتم بنفقة  
 قبل الانفصال على الاب معطال بدليل وان ذلك وانما انزلة لو كانت النفقة من باب نفقة الا  
 للزمت على ائتم عند نفقة الاب لا يقول به احد فليس ذلك لا يتبعها محضاً وانما ان العمل  
 لا نفقة له مادام حلالاً لان العمل لا يأكل ولا يشرب ولا يلبس ولا يسكن وتنفذه به المحض لا يقتضيه  
 ثبوت ما يؤول منه ذلك لدم على الاب بما بعد كون دم المحض فيه متمول حتى يدفع باثر المال  
 على ان ان سلنا مسامحة كونها نفقة له بالواسطة فما ثبت ما يوجبها وسكها راساً مضافاً

العادية وقام الدليل على ثبوت نفقتها على الاب مع وجوده بقدر معرفته والى ثبوت ما لا  
 مع ثبوت موت الاب مع ان العمل غير مكلف فليس ذلك لا يقتضيه عرفاً وتقريراً فليس بالملك الحقيقي  
 ما لا يعمل ذلك هنا من باب نفقة الاقارب كما صدق من نفقة لا وجه له بل النفقة ما ذكرناه ونفقت  
**السؤال الرابع عشر** انما يقول مولا نا وملا نا ادا ما الله ثم طلة لنا في رجل يملك  
 ما لا يتجر بما وضعت يستعملها لا يبيع المال والضيعة فهو ينفقها فهل يجوز له اخذها من الركة  
 ان كان عامياً ومن الخمس ان كان مائتياً ام لا انما لا بد من كنهنا مستندة من اهل اهل اهل  
**الجواب** مقتضى القاعدة مدحون اخذها من المالك من الخمس لا غير المائتية كون  
 من الركة لان ينفق ما عنده من المال والضيعة ان كان نفس المال وبقية الضميمة  
 ثبوتاً لثبوت ضرر صدق النفقة عليه لغة وعرفاً بشرط ما شرطه من الركة الخمس الركة  
 وكيف يصدر الفقير والمسكين على من ملك له بنار او ضيقة فبها ان لا يصدر على من له  
 بقى اجرهما بغير سنة والحال ان الضيقة ليست ما لا نفقاً ورأس المال والضيعة مال فليس قد  
 نطق النص بحكم الاجماع على عدم جواز اخذ في الضيقة والخبرة الحقوق الواجبة قال رسول  
 صلى الله عليه واله في المسئلة الصحيح لا تخل الصدقة حتى لا تكثرة ولا تحترف ولا تقول قلنا ما يصنع  
 هذا مال لا يعمل لان يأخذ ما هو بقدر على ان يكف نفسه عنها وقد نفقنا في عمله ان الحق كصغر  
 ما هو المشهور من ان الفقير والمسكين من تقصير ما عدل شيئاً الدين من مواله من وثيرة  
 ذلك غير صادق على من في السؤال كما لا يصدر عليه على القول لاخر وهو ان من يقصر ماله عن  
 النصب الركة فظهر ان مقتضى القاعدة عدم جواز اخذ الركة ولا الخمس من مال الضيقة  
 او رأس المال لوانه في ذلك لكنا جاعل في الركة بنصوص حاشية معمول بها ونفى المحسنت  
 القاعدة من تلك الاخبار الصحيح الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان  
 بن يحيى عن معوية بن وهب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له ثمانية درهم او ثمانية  
 درهم وله حيال وهو يحترف فلا يصدر نفقة منها ايكم فما كلها ولا يأخذ الركة او يأخذ الركة  
 قال لا يل نظر الى فضلها فيقوت بها نفسه من وسعة ذلك من حياله ويأخذ البقية من الركة ويصرف  
 هذه لا نفقة منها ما رواه الشيخ زهري باسناده عن علي بن الحسن بن فضال عن يزيد بن  
 اسحق عن مرد بن حمزة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يرد من البقية صلى الله عليه واله قال

منه



لا تحل الصدقة لغيره لا بد مرة سوف قال لا تصلح لغيره ان يملك له الرجل يكون له ثلثمائة درهم  
 بضاعة وله عيال فان قبل عليها اكلها عياله ولم يكنوا يربحونها قال فليطرحها بفضله منها فاكل هو ومن  
 معه ذلك ولياخذ من لم يمس من عياله **ومنها** الموقوف للفقير رواه الكليني عن عدة من اصحابه  
 عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن بن زعفران عن سماعة قال سالت ابا عبد الله  
 عن الزكاة هل تصلح لصاحب الدار واخادم فقال نعم الا ان يكون داره دار طرفة فخرج له من غلها  
 ما يكفيه ليعمل عياله فان لم يكن الغلة كفيه لنفسه ليعمله في طعامهم وكسوتهم وحاجتهم من غير ان  
 فقد حلت له الزكاة فان كانت غلها يبيعونها فلا **ومنها** ما رواه الشيخ زاده ماسناه عن ابي بصير  
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل له ثلثمائة درهم وهو رجل خفاف وله عيال كثير ان يات  
 من الزكاة فقال يا اخي اخرج في دارهم ما يقوت به عياله ويفضل قال نعم قال كم يفضل قال لا ادري  
 قال ان كان يفضل عن القوت مقدار نصف القوت فلا ياخذ الزكاة وان كان ثلث من نصف القوت  
 اخذ الزكاة الحقة ولكن لا تكثر من حيث عياله زيادة نصف القوت في القوت فله في القوت  
 الدلالة على المطلوب خبر ان ذلك تمسك بهما خبر واحد ما نلق من الاخبار بعد ما  
 الدار واخادم فان تدبر بهما المعدم انما صدق الغنى عليه لا يستلزم تدبير الضيقة المشقة  
 عليه مع وجودها العنى الا ان يجرى القسك بالفتوى بقرينة احتياج الناس الى رأس المال اكثر من  
 احتياج الى الدار واخادم فكيف يؤمر بانفاق ثمن الدار واخادم ويؤمر بانفاق رأس المال باحتياج  
 الله رواه الكليني زاده عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حماد عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله  
 يقول ياخذ الزكاة صاحب البيت اذا لم يجد غيره قلت فان صاحب البيت يحب عليه الزكاة قال زكاة  
 صدق على عياله ولا ياخذها الا ان يكون ذا عند على البيت انفاقا قل من سنة فهذا ياخذها  
 ولا يحل زكاة لمن كان محتفرا عنده ما ينفق الزكاة ان ياخذ زكاة فانه قد نقص اعتبار تصور  
 نفس امره الى كفاية السنة ولا نقول به فقولنا المطلوب لهم الا ان يقال ان غاية ما فيه انما  
 هو قصو ما يبد من النفقة من مؤنة السنة ونحن لا نكره لان محل الكلام البضاعة وليس في الخبر  
 ذلك وليس كل من ملك شيئا قايلا لا يتجر به لكن هل هذا يكون الخبر اجنبيا من محل البحث الا على  
 حكم اخر لنزوم به فانا نعرف ان من كان من اصل البضاعة والحرفة يعرف بربرج  
 بين خبره يجوز اخذ الاول الزكاة اذا كان الربح فقط قاصرا عن مؤنة سنة ولا اصل وحكم جوا

الاخذ للثاني الا اذا قصر نفس الأصل عن مؤنة سنة كونه مائلا للقوت وعلى كل حال يجوز اخذ  
 الزكاة بمقدار العائلين عنده بضاعة ضعيفة لا يفي بها مؤنة سنة للمعسر من الزيادة من عياله  
 القاعدة المزبورة مما لا ينبغي التأمل فيه **ومنها** ان النسوة المزبورة غائبة القاعدة ان لا تصح  
 مورد هار هو الزكاة والحق الخس من قياس لا يقال ان الاخبار المزبورة مبينة للمراد بالفقير والمساكين  
 في الآية لمصلحة لمن كان بد بضاعة له يبيعها او ضعيفة يستغلها اذا كان الربح والغلة قاصرا عن مؤنة  
 السنة بالفقير والمساكين فاذا تم ذلك جاز على جميع احكام الفقير والمساكين منها سخامة نفس  
 كان هاشبا لا نقول ان الاخبار المذكورة لو كانت مبينة للمراد بالفقير والمساكين لم يكن فيما ذكره  
 شبهة ولكن الاخبار لم تقصر لسان الموضوع وانما افادت الحكم وهو جواز اخذ من الزكاة ما  
 الخمس في ذلك قياس لا يقول به بل هو قياس مع الفارق لا شراط الفقر في جميع مصارف جميع  
 الخمس بخلاف الزكاة فان لا يربحها من الارش اعطائها للفقير ولو لم يكن في الرقاب فهو من  
 من ذلك كله ان صاحب البضاعة والضعفة يجوز له اخذ ما من الزكاة ان كان غير مائلا للنفس  
 ولا يفتقر بجواز اخذ من الخمس ان كان هاشبا للقاعدة المتقدم نفيها والله العالم بعبارة الحكم  
**السؤال الخامس عشر** انه لو مات الكافر وله دين وكفار فاقضوا زكته ثم اسلم واحدا منهم  
 فهل يجوز المال كله ويترجع من سواه من الورثة ما قبضوا من سهام الارث ويختص بمكة زكاة  
 الميت لا بل يبقى على سهمه فقط وكذا لو كان بعد في المرتبة اخذ المال ويحب لورثة الكفار ان  
 يتوالا نتم كفا الشبهة ورد جالس **الجواب** لم اجده بعد ففعل التبع في الاخبار وكما  
 ففهمنا الاخبار من الاول والاخر الترضي لذلك تصح جاز لا لموجب الاتبع الا ان يرد في خبر  
 حيث ان ظاهره في مخرج اخر اختيار الثاني ودعوا الاجماع عليه حيث انه بعد الاستدلال لاخصا  
 المسلم وحجة الكفار فيما لو مات كافر وله دين وكفار وادى مسلم غير الامام والرجعة الاجماع في خصوص  
 الناطق ان المسلم يجب الكفار ورثته استدل بالقبلة المفضلة للكفار اسلم بعد الغيبة بنف  
 انها تم الارث من الكافر مع المسلم وبذلك قال خرج الخبر بالاجماع فيبقى خبره في بعضهما اسلم  
 على مراث قبل ان يقيم فصوله وظاهر الاختصاص به مطلق وخرج من اجتماع مع المسلم المساك  
 له في الدرجة فنقص في خبره باحد من من اقرب الاسلام انتهى هذا الذي يظهر منه هو ان  
 ينبغي الحرث ضرورة ان الارث عارة عن انقال المال من ميت الى حي يخرج روحه فقط عوفا







بالبال القاصر في ذلك وجو **أحد** كما صرنا ذلك المقار فقط إلى ثلثين سنة فيما  
 التي رجوع الرقبة بعد الثلثين سنة وكذا الثلثان عينا ومفقه من حيث الموت إلى الورثة لأن لا  
 وصية بالمنافع هو رفع اليد عن ثلث تلك المقار وبكاله لها إلى الورثة بعد الدقة فإذا راد الوارث  
 الوصية بالقبلة ما زاد عن الثلث غل بها في الثلث خاصة وفيه ضوح أن قطع الميت النظر عن الرقبة  
 إنما هو في قبالة منافع الثلثين ثلثين سنة فإذا لم يسلم الرقبة لم يخرج الموقوف عن ملكه بتمامها بل يخرج  
 من صرف المنافع عليه من غير الوارث من استيفاء الثلثين بقضائهما مقابل الرقبة المسلمة المنفعة من  
 منافع الثلثين **ثانيها** صرنا ما خمس سنين كل سنة ألف دينار على الميت دعوى العين والمنافع  
 جميعا بعد الخمس سنين إلى الورثة نظرنا في نظير ما تفرغ سابقه من دفع الموصي البدل عن العين وحصر الوصية  
 بالمنافع وقد تفرغ في محله أن لا يحصر ثلثها من أعيان تركته وما انفها وقد وصى بمنافع ثلثين  
 كل سنة ألف دينار والفرض أن المقار مسلوقة المنافع ثلثين سنة تسو خمسة عشر ألف دينار وثلثها  
 الآف دينار وهي ثلثه خمس سنين تسو خمسة عشر ألف دينار وثلثها خمسة الآف دينار وهي ثلثه خمس  
 يكون ما وصى به من ثلثه فإذا لم تجز الوارث إلا ما دعت الوصية إلى الثلث في ذلك لا ما تفرغ أن  
 دفع الموصي بدله عن العين إنما هو بقاء على سلامة منافع ثلثين سنة فإذا لم يسلم الرقبة لم يخرج الموقوف  
 عن ملكه بتمامها وإنما على فرض تسليم سقوط حققة عن العين بالمرأة بعد البا على صرف منافع خمس سنين عليه  
 لا وجه لفرض المقار مسلوقة المنفعة ثلثين سنة بل ينبغي فرضها مسلوقة المنفعة خمس عشرة سنة ولا ينبغي  
 أنها مسلوقة المنفعة خمس عشرة سنة تردد قيمتها على خمسة عشر ألف دينار فيبقى قوامها مسلوقة المنفعة  
 عشرة سنة مع تقديم مقدار الثلث في الاستيفاء فأكات القيمة صرف من منافع كل سنة ألف دينار أن  
 المقدار المرفوض للثلث المقدم وبالثالث إذا راد بطريق تقديم المطلوب موداتها ثلثون ألف دينار  
 ومنها صرف كل سنة الف **ثالثها** استداد ذلك إلى ثلثين سنة وحيث يمكن العمل بجميع ارادته  
 ردة الوارث الرائد عن الثلث دارا لا من حيث اليد عن أصل مقدار الثلث ألف دينار وبين دفع اليد عن  
 ثلثين سنة وبين دفع البدل مقياد بكل سنة وهو لا ألف دينار فإذا ثبت مراعاة مقدار الآف في  
 كل سنة ودفع اليد عن الثلثين سنة **رابعها** ان تقوم العقاب غير مسلوقة المنافع مرة ومسلوقة المنافع  
 إلى ثلثين سنة أخرى بل حظ النسبة منها ولو قامت مسلوقة المنفعة ثلثين سنة خمسة عشر ألف دينار ومع المنافع  
 بأربعين ألف دينار والفرض أن الفداء في كل سنة ألف دينار كان له ثلثه ثلث عشرة سنة وثلث سنة ثلث

الأربعين الفأ وفيه مضافا إلى ما باله ان لازم القوم مع المنافع أربعين عامًا غير ما يخصه من المنافع  
 نفارت القيمة قبل مدة سلب المنفعة ولازم ذلك كون ثلثه ثلث عشرة سنة من ثلث من ثلث لا يثبت  
 المنفعة ثلث عشرة سنة وثلثا لا يوجب انصاف القيمة للآدم تقوما بعد بدقا فإذا كانت مع المنافع بأربعين  
 ألف مسلوقة المنافع إلى ثلثين سنة خمسة عشر ألف تسو مسلوقة المنافع ثلث عشرة سنة من ثلثها  
 مثلا فيستوفى من منافع السنين كل سنة ألف دينار تسو في القيمة مع مراعاة نفارت بعد استيفاء  
 سهم الثلث على ما هو الوارث **رابعها** صرنا ما ثلث المقار إلى ثلثين سنة بطله وثلاثة الثلث  
 مسلوقة المنفعة ثلثين سنة ويستوفى من منافع الثلثين مقطاعا على السنين إلى ان تستوفى القيمة ودار  
 قوم الثلث مسلوقة المنافع ثلثين سنة بخمسة الآف دينار كانه فرض الخصال قبلت على السنين تسو  
 منافع الثلثين بمقدار ثلثه خمسة الآف دينار في فرض الخصال تسو ثلثه ثلث تسو دينار وثلث  
 من بطله ثلثه تسو دينار وثلثه دينار من بطله ثلثه تسو دينار وثلثه تسو دينار وثلثه تسو دينار  
 نصف عامه صرف ألف دينار في كل سنة من محصول الثلث إلى سبع سنين وخصا من ذلك المحصول  
 بعد ذلك إلى ثلثين سنة وبعد ما يكون رتبة الثلث لقيم للورثة والوجه بهذا الوجه أنه لا كان لهم العمل  
 بالوصية مهما يكن وكان العمل بها بالنسبة إلى ثلث الموصي من مكافئته ما لم يحرمه بالنسبة إلى منافع  
 الثلث على ما تفرغ إلى ثلثين سنة وحيث لم يجز الوارث اراد عن الثلث ولم يكن قطع الموصي النظر من غير  
 الثلث بعدا للثلثين سنة بما قبل بوض لم يسلم للآدم أن يؤخذ من ثلثه ثلثين سنة بطله كل سنة بمقدار  
 ما يبلغ مع ثلثه ثلث ألف دينار إلى ان تستوفى قيمة ردة الثلث مسلوقة المنفعة والقيمة في فرض الخصال  
 الآف دينار فإذا قطعت على السنين وادته الفرض محصول الثلثين سبع سنين **خامسها**  
 هو الرابع مع هذا الأكفاء في صرف محصول الثلثين سبع سنين نصفها ثلثه ردة أن تقوم ثلث  
 المقار مسلوقة المنفعة بخمسة الآف دينار أما كان بخمسة الآف دينار والورثة لا يؤدون القيمة نقدًا بل  
 مقطاعا على السنين فالآدم تقوم ثلث المقار بثلثه إذا أدى المشرع في كل سنة ستائة وستين  
 دينار وثلث دينار كم تسو فيما ذا توو استوفى على سبع سنين ثلثه من منافع الثلثين بأكمله مع منافع الثلث  
 ألف دينار إلى ان يتم استيفاء ما توو ردة الثلث مسلوقة المنفعة ثلثين سنة وهذا الوجه الأخير هو  
 الأظهر والله العالم بحقائق أحكامه وأحكام الكرام عليهم أفضل الصلوة والسلام **السؤال**  
**الثاني عشر** ان لو نجت خمسمائة رأس من الغنم غير خمسة عشر ألفا من الخمسة من الثلث











محمد بن

في حديث قال لا بأس اذا زنا رجل بامرأة ان يتزوج بعد وضوء مثل ذلك رجل يرقى بامرأة  
 نخل ثم اشتراها بعد ومنها ما رواه الشيخ به باسناد عن الحسن بن سعيد عن القاسم بن محمد  
 عن هاشم بن المتني قال ان رجلا سأل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أتى المرأة حراما  
 ابتزوها قال نعم الحديث ومنها ما رواه عبد الله بن جعفر عن علي بن فضال عن ابي اسد عن عبد الله  
 بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألني عن رجل زنا بامرأة  
 الران يتزوج بواحدة منهما قال نعم لا يحرم الحلال الحرام **محمد بن القاسم** قاعدة الأحكام  
 في المروج الموصوف بالآخبار المذكورة وجملة من الآخبار الخاصة التي منها الموقوف بالشرع  
 الشيخ به باسناد عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي اسحق بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له  
 الرجل ينجس بالبرية ثم يدله في زنا بها هل يجل له ذلك قال نعم من قبل ذلك قال نعم اذا هو جنيها  
 نقصت عندها ما استلزم رجما من ماء الفروج فلان يتزوجها وانما يجوز له ان يتزوجها بعد ان يقف  
 على توبتها ومنها ما رواه عنه الاسلاف عن محمد بن احمد بن الحسن عن محمد بن سعيد  
 عن صفوان بن يحيى عن عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يجل له ان يتزوج  
 امرأته كان ينجس بها قال لا في منهار شدانم ولا في نهار او دها على الحرام فان تابعت فهي طاهرة  
 وان تاب فليزوجها ومنها الصحيح الذي رواه الشيخ به باسناد عن الحسن بن سعيد عن ابي  
 ابي عن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قالوا ان رجلا فجر بامرأة  
 ثم تاب فزوجهما لم يكن عليه شيء من ذلك ودلالة بالفهم وتبوت شيء عليه في التزوج قبل التوبة فلا  
 كلام من الحرمة والكرامة ومنها المضمرة التي رواه صورة باسناد عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي  
 المغيرة عن ابي بصير قال سألت عن رجل فجر بامرأة ثم اراد بعد ان يتزوجها فقال اذا تاب حل له انكا  
 قلت كيف يعرف توبتها قال بدعواه ما كان عليه من الحرام فان امنت فاستغفرت وبها عرف توبتها  
**واقول** فاعلم ان في هذه الآخبار الموقوفة وغيره والوقوف حجة على القوم هي مقيدة  
 وآخبار القول الاول مطلقة وقد تقرر في علم الروم حل المطلق على المقيد بكون المراد بالجواز في  
 تلك الجواز بعد التوبة وشهد بذلك على الحسن بن محبوب في المقدم حيث جوز عليه السلام ولا  
 ما أطلق ثم ثبت بالنوبة على وجه يحصر بكلمة انما تظهر في الامارة بين الطائفتين اصلا ولا عموم  
 للآخبار الاول حتى يارضها هذه الآخبار مع ان وجوب العواصم لو كان غير ضار لخصصة

الآخبار

الآخبار وتوسل الغرض فالآخبار الاول موانع لذهاب العان فان السجدة حكمة  
 عن عامة اهل العلم في اخص الخلاف بالحسن المصحح القائل بالبرية معطى وقادة واحدا لغيره  
 بالوقوف على التوبة فيكون هذا الاخبار مخالفة لكثير العامة ولا سيما مخالفة العامة من ائمة  
 المرجحات كما نص عليه لا يمتنع عليه فترجع اخبار المول الثاني وتعين لأخبارها ولا يمتنع  
 صحة السند مخالفة العامة في مقام الترجيح بل الثاني قد علم على الاول كما وضحاها في علمه  
 تبين فشا الاغراض على هذا الاخبار بضعف السند وحملها لذلك على كرامة كاصد من  
 جماعة منهم العلامة في لف كسقوط حل الاخبار الموقوفة على التوبة كما احتمله الشيخ في حرة  
 في الوسائل نظرا ان الحق الموقوف لا يمتنع عنه تأموا الموقوف الثاني اعني توقيف الجواز  
 على التوبة كما اختاره الشافعي وجماعة فغير لا يتبين طريق العلم بتوبتها في ما ذكره السجدة  
 اخذ من خبر عمار وابي بصير من دعائها الا ما كانا عليه وامتناعها من ذلك بل المان على العلم  
 بتوبتها من اي طريق حصل من الامتناع بعد الدعاء او من غير ذلك من الدلائل **واقول** ما وجد  
 عن ثاني المحققين في مع صدق الاستشكال في استعلام الحال بالدعاء وان دعائه تأمرا الى  
 الحرام يتضمن اغرائها بالقبول وهو محرم بغيره منع ظاهر لان الاعراض بالقبول مما يتحقق ولو كسفت  
 الحال بعد ذلك وما نحن فيه ليس كذلك انما امتنع عقدها ولا يزوجها على كل منهما  
 فهي تعلم بالحال خبرنا الحق انه لا اشكال في جواز الاستسلام بالقول المذكور في الخبر وان كان  
 لا يمتنع ذلك لان تعليم الامام عليه السلام ذلك انما هو من باب الانذار لا العين كما لا يخفى  
**الثاني** انه هل يجوز العقد على المرأة المشهورة بالزنا قبل التوبت لا قولان ولهما الحجة فيهما  
 المحقق به في الرابع وثانيهما الاخرين منهم ابو الصلاح النجاشي في تحقيق المقام يتوقف على  
 نقل الاخبار الواردة في ذلك وهي مستفيضة ومنها ما يجمع على قول ابي عبد الله عليه السلام  
 لا يتزوج المرأة الملعنة بالزنا ولا يتزوج الرجل الملعن بالزنا الا بعد ان تعرف منهما التوبة في  
 صحيح زارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل الزانية لا ينكح الا زانية او  
 مشركه والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك قال هو نكاح مشهور بالزنا او نكاح مشهور  
 بالزنا وعرفوا به ذلك اليوم بذلك المنزل فمن اقيم عليه حد او نكحها بالزنا لم ينكح لاحد ان  
 بنا كبح حتى يعرف منه توبة ومنها ما عن تفسير النعماني عن علي بن ابي حمزة قال وما اظن

ومعنا







بن جعفر في رجل تزوج امرأة فلم يدخل بها وابتعها فبقي بينهما وعقد صداقهما  
 ولكن هاتين مع ضعف الأول منهما باسما على لا تقاومان الموت وخصوص موثقة عبا  
 بن مهيب المزبورة المؤيدة بالشهرة العظيمة والأجماع المنقول الآن يقال ان موثقة عباد  
 وهذه مقيدة بما اذا كان الزنا قبل الدخول فيحل المطلق على المقيّد لكن الانصاف ان  
 المقيّد باعراض الاصحاب وهو من قبيل المطلقة بحكمه والله العالم **الجهل الرابع** ان  
 زنا المتيه هل يثبت بخبار للزوج ام لا فذهب جمع الى العدم للأصل وحكي عن الاسكان فيكون  
 ان الزنا قبل العقد وبعد زواجه لا يفسد الكاح فلوزن المتيه قبل دخوله الرجل بها فربما يكون  
 ان كان الزنا في رجل فلم يرض المتيه فربما ولو لا قوله فلم يرض كان غرضه بطلان العقد  
 فكأن قوله يرد به الكاح وقوله ولم يرض قرينة على رادة الخبر واستدل بعضهم لذلك برواه  
 الشيخ رة باسناده عن الحسن بن سعيد عن القسم عن ابيان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال  
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فلم يعلم بعد ما تزوجها انها كانت قد زنت  
 زوجها اخذ الصداق من زوجها ولها الصداق بما استقل من زوجها وان شاء زوجها ومثله  
 الصحيح الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان  
 عن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة تملك من الرأب لا يعلم بذلك احد الا  
 يصلح له ان يزوجها ويكت عن ذلك اذا كان قد راعى منها توبة ومعرفة فقال ان لم يذكر  
 ذلك لزوجهات لم يعلم بعد ذلك فشاء ان يأخذ صداقها من زوجها بما دلس عليه كان ذلك  
 ملو بها وكان الصداق الذي اخذتها لا يسيل عليها بهما استقل من زوجها وان شاء  
 زوجها ان يسكنها فلا بأس والأول منهما وان كان قاصرا السند يقاسم بن عروة البتة عن  
 منفي الجمان حاله في جهالة غير خفية الا ان الثاني صحيح السند وقد نقضه محله عدم  
 شرطه على الاصحاب في الاخذ بالخبير وانما اعراضهم مانع من الاخذ بالخبير ولم يتحقق هذا  
 عنه والابراد بقصور الدلالة عن فادة الحكم من حيث علم انفس اجواز الرجوع بالصداق  
 جواز الرد كل ذلك لا وجه له لانهم جواز الرد من جواز الرجوع بقرينة قوله عليه السلام  
 ان شاء زوجها ان يسكنها فلا بأس فان مفهومه ان له الرجوع كما لا يخفى اذ قد عرفت  
 الجهميات الأربع بان للثالث المسئلة النسوية الى الشهادة تمام لا قائل به ولا دليل والله

الحاكم الى سواء السبيل **السؤال العشر** ان رجلا تزوج امرأة لم يدخل بها  
 عم الأبوين وبنت خاله للأبوين وبنت خاله لأب من الميراث فلو ما أجور من الزوجين  
 احسانكم الاشارة الى مبنى قولكم **الجواب** لا ينبغي التامل في عدم استحقاق  
 الميراث للأم وبنت خاله لانه قد تيسر في فرض السؤال ان لا ينبغي التامل في كون الميراث  
 التركة للمم وأما انك لاخر فالظاهر كونه للحالة الشبهة والصلح بالنسبة اليه من جهة  
 وبنت الحالة الشبهة احوط واوّل وتوضيح هذا الاحتمال هو تفصيل بيان مورد الأول ان  
 والأحوال واوّل ادم كالأخرة في سقوط المقر بينهم بالأيام المقر منهم بالأبوين باجمل  
 في ذلك ينقل ولا اشكال بحتمل وقد ادعى الاجماع عليه جمع منهم بازمنة وادريس بن  
 وبتدل عليه من النصوص صحيح بزبان الكاسي عن ابي جعفر عليه السلام في حد قال وعك احو  
 ابيك من ابنة امه او له بان من عك اخي بيلك من ابنة من ذلك تبين عدم استحقاق بنت  
 الأب في الفرض الثاني ان كل طبق من الأعمام مقدّم على المأخوذ في الحال والحالة الأولى من  
 الحال والحالة وبنتهما وكذا المم والعمة او له من ابن المم وبنتهما لأب كقولهم ولا م  
 بلا خلاف في ذلك لا يمت لاية او الى الأرحام واستثنى من ذلك ما اذا اجتمع عم لأب ابن عم للأبوين  
 حيث قام الاجماع على تقدّم ابن العم وحسن الحكم مخالف القاعدة بقصر على مورد الاجماع  
 ويرجع في غيره وهو ما اذا تعدد المم او تعدد ابن المم ودخل ميمهما وارت اخرون برتبهما  
 الى القاعدة ويقدم المم كائنا في محله ومن ذلك تبين سقوط ابنا المم في الفرض الثالث انه  
 قد صرح جمع كثير من الفقهاء منهم الشافعي في المغنة وبه والصدوق رة في المغنة بمحمد  
 والمحقق في النافع والعلاوة في القواعد وغيرهم بان لا يرث ابن عم ولا ابن عمته مع خاله  
 لا مع خالته ولا ابن خال ولا ابن خالته مع عم ولا مع عمته قال في المغنة وان ترك خالا وابن عم  
 فالأول كالمم لانه اعلى من ابن المم في النسب ان ترك عا وابن خال فالأول كالمم لانه  
 الحكم في الحالة وابن المم وبنتهما والمم وابن الخال وبنتهما انتهى بل ادعى ان هذا الثاني في  
 الاجماع عليه حيث انه عند الكلام فيما اذا اجتمع عم لأب ابن عم للأبوين وخال وخالته ينقل  
 القول بغيرها ابن المم ومقاسمة المم والحال للمال عن العاد بن حمزة الطبري واكثر المحققين ومنهم  
 الفاضلان والشهد وجملة المتأخرين استدلل لذلك بان الحال أقرب من ابن المم اجماعا ثم



ثم ساق جملة من الكلام **قال** من منع ابن العم بالحال لأنه أقرب من إجماعاً ونصاً ما لك وإن  
 بالنظر إلى ما رواه الشيخ رحمه الله بإسناد عن الصادق عن عمار بن موسى عن الحسن بن زيد عن محمد بن زياد  
 عن سلمة بن محرز عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال في ابن عمه وخاله قال لا لئلا يقال له في ابن  
 وخاله قال لا لئلا يقال له في ابن عمه وابن خاله قال لا لئلا يقال له في ابن عمه وابن خاله  
 في الفقه المصنوع مولانا الرضا عليه السلام من قوله ومن ترك واحداً ممن له سهم في نظرنا كان  
 ورجته ولي الميراث من سهم وهو ان يترك الرجل أخاه وابن أخيه فالأخ أولى من ابن أخيه وكذا  
 إذا تركه في ابن خاله فالعم أولى من خاله وابن عمه فالخال أولى من ابن العم قد روي في  
 في الرضا في إجماع الطائفة المحكية في القصة وروى في إجماع الأرحام والمصلحة الدالة على أن كل  
 وحسب بمنزلة الأب يجرى له أن يكون وارثاً قريباً إلى الميت منه فيجوز **قال** ولا ريب أن أقرب  
 من خاله وبأن العم أقوى من خاله لأنه أكثر نسباً والحالة تجري بين العم كما في الخبر في ابن عم  
 وخاله قال لا لئلا يقال له في ابن عمه وخاله قال لا لئلا يقال له في ابن عمه وابن خاله  
**هذا** غاية ما قيل في هذه المسئلة وفيها إشكال يتوقف بيانها على تقديم مقدمة وهي  
 من المسلمات الصريحة بأن الميراث ميراث للأول والأولاد والأولاد  
 لأخوة والأجداد **والثالث** الأعمام والأخوال وأهل مرتبة صفان وقد جاز  
 بملاحظة أقرب البعد وتقدم الأقرب منه لأبعد من بعض أهل كل صنف البعض  
 وعدم ملاحظة ذلك بين أهل كل من الصنفين مع الصنف الآخر في المرتبتين الأولىين فإن ابن  
 لأخوة مع وجود الأب ويرث مع الأب مع أن الأب أقرب منه وابن الأخ لا يرث مع وجود  
 الأخ ويرث مع وجود الجد مع أن الجد أقرب منه فكذلك فيما نحن فيه يقضي أن لا يرث  
 ابن العم مع وجود العم والعمة لا في المسئلة المشتباة لإجماع ويرث مع وجود الخال أو  
 الخالة **وقد** يقتضي ابن الخال مع وجود الخال والخالة ويرث مع وجود العم أو العمة  
**والوجه** فيما ذكرنا أن أية قرينة بعض الأرحام من بعض يجرى بالنسبة إلى  
 أهل الصنف يمنع من جريانها بين كل صنف مع الصنف الآخر تعيين سهم كل صنف للكشف عن  
 كون ذلك السهم لأهل ذلك الصنف تحداً وتعداً كان أقرب منه في الصنف لأخرام لا في  
 عبارة أخرى تعيين السهم للأعمام وأجداداً والتك للأخوال كان يكشف عن ذلك

الزم

الزم

هو العين لأهل ذلك الصنف كان في الصنف الآخر قرينة أم لا ولو كان أهل الصنف بمنزلة  
 صف أحد للزم تقسيم التركة على رؤس الوجوب من الأعمام والأخوال دون أعمام الصنفين  
 وقسم الثلث بين أخوال منعددين كما استفاضت الأخبار والنقل عليه سواها لأخبار في أيضاً  
 في موقوفات يوجب عن أبي عبد الله عليه السلام أن في كتاب علي عليه السلام العمة بمنزلة الأب والحالة  
 بمنزلة الأم وبنت الأخ بمنزلة الأخ وكل ذي رحم بمنزلة الرحم التي يجرى له أن يكون وارثاً قريباً  
 الميت منه فيجوز في خبر سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يحمل العم  
 الأب والحالة بمنزلة الأم وابن الأخ بمنزلة الأخ قال وكل رحم لم يسبق له درجة فهو عليه السلام  
 ومقتضى ما في الخبر من المنزلة هو كون ابن العم والعمة بمنزلة العم والعمة في مفاصلة الحال وخاصة  
 ابن الخال والحالة بمنزلة الخال والحالة في مفاصلة العم والعمة أيضاً فارتفعت العم والعمة عما عدا  
 مقام الأب وارث الحال والحالة للقيام مقام الأم كما هو مقتضى الخبرين فلم يزل من أحذر لا يكون  
 الصنفين مع تقدم أقرب منه في ذلك الصنف سهم من يتقرب به إلى الميت وعند سقوطه بوجوه أخرى  
 في الصنف الآخر في قدس في المقام فلم يجعل العمومة بمنزلة الأخ والحالة بمنزلة الأم فانه كما  
 في مخالف للخبرين المذكورين للصنفين بأن العمة بمنزلة الأب والحالة بمنزلة الأم مع أن العمة  
 المستند من أن نسبة العمومة والحالة لاخت الأخ كسبهم الحالت بعينه ولو صح ففقه لا يمتنع  
 على المطلوب غير واضحة لأن مطلق الأخت ليس لها الثلث وجعل الحال مقام بمنزلة الأخت من  
 الأبوين يحسب تحكماً الآن بحل الأخت على اخت الأخوال التي هي أم الميت والأخ على اخت الأعمام التي  
 هو أمه انتهى وقد نسب صاحب المستند جعل العمومة بمنزلة الأخ والحالة بمنزلة الأخت لذلك  
 الكفاية والموجوه في المسئلة نقل ذلك عن جميع من الأصحاب وبطل من دليل إليه وأما الأول فكأنه في  
 شرح مسئلة اجتماع العمومة والحالة وكون الثلث للعمومة والثلث للحالة وإن كان في مدونة  
 ظاهره في ذلك حيث قال بعد وصفه بالثبوت بالفظه ووجه أن لأخوال يرثون نصيب من تركة  
 بهاد هي الأخت ونصيبها الثلث والأعمام نصيب من تركة بهاد وهو الأخ ونصيبها الثلثان في  
 الآن التام الصادق يشهد بخلافه فان نصيب الأخت من الأخوال أم الميت والأعمام الميت فهو  
 قد عرفت بنقل الأعمام بمنزلة الأب والأخوال بمنزلة الأم الآن لتوقعه في خبرين حيث أنقط  
 النسبة هو الميت لا الوارث في الواضح أن من أخذ الحولة بينهما وإن كانت اخت لأخوال



الانتهام اليه ومن اخذ القوم منهم ان كان اخ القوم الا انه اب اليه فالنهي بالاخت  
 الاخ لا وجه له بل كان للآدم تبديل الاخت في العبارة بالأم والاخ بالاب ويشهد بعد ايراد  
 بهذه العبارة الاتي بل القوم منزلة الاب والحوالة منزلة الأم انه صرح في شرح اول مسئلة  
 ارث الأعمام بانه لا كان لهم للاب يتقرب بذكر وهو بالاب كان بمنزلة الاب الخ نعمكم  
 قوله متصلا به والتمه بمنزلة الأم اشتباه ضروري كون تقرب التمه اتم من باب الاب فلكون كالم في  
 صيرورتها بمنزلة الاب فلا حظ وتذكر اذ قد عرفت ذلك مقدمة فعلا لاصل المسئلة  
 اعلم ان الاجماع لم يتحقق على حسان المماثل ولا ابن المماثل بالمقول منه لم يثبت بحجة  
 سيما بعد صدق من شيخك في طي الكلام على مسئلة اخرى نسبت صاحب الرأى في دعوى التمه  
 ذكره من قلة الشريفة مخلو الكاين عن لك وانما الموجب فيها ما لا يفيد الا اولوية الأعمام ولا  
 من اولادها لا اولوية احد الصنفين من اولاد الصنف الاخر قال في الفينة ولا يقوم ولد الأعمام  
 النوات مقام ابائهم وانتهاهم في مقاسمة الأعمام والعمات فلو ترك عمه او خاله مثلا مع ابن عمه  
 ار خال كانت كل واحدة من التمه والحالة احق بالميراث منهما ولا يرث الا بعد من هؤلاء مع  
 هو ادنى من الأعمام اشتباه بما مضى من ابن التمه لاب ام فانه احق عندنا من التمه للاب وكل ذلك  
 دليله الاجماع من الطائفة عليه انتهى هي غير صحيحة في تقدم التمه من ابن المماثل والحالة من ابن التمه  
 لاحتمال كون مراده من قوله كانت كل واحدة من التمه والحالة احق بالميراث منهما ان التمه احق من  
 ابن المماثل احق من ابن التمه ولو سلمت الصراحة في مقصد الاستدلال فقد اوضحناه على عد  
 ثبوت حجة مثله واما احتجاج سيد الرأى به بايد اولي الارحام فية ما عرفت من عدم جوازها في  
 بعض احد الصنفين على البعض الاخر وانما للاحظ الا قرينة بين ابنا من كل صنف والالزم نقد  
 استدلال ابن ابن الاخ والاب على ابن ابن الابن وثالثا الثاني يبنى عن فساد المقدم والسنو في عدم  
 ملاحظة القرينة بين صنف الصنف الاخر ما مر من ان ارث المرتبة الثانية والثالثة انما هو بغير  
 ما خال وان كان قريبا اليه من التمه لان الخال من حيث هو خال ودم لا يرث بل اما يرث  
 حيث اتر قائم مقام الأم ودم وكذا الحالة واذا كان التمه اتر قائم مقام الاب وكذا التمه  
 واذا كانا معا اتر اجتماع خال وابن عم او عم وابن خال فكما اجتماع اب ام فابن الخال ياخذ سهم الام  
 والتمه سهم الاب كما هو بقرينة الخبر من تنزيل التمه منزلة الاب والحال منزلة الأم ومن هنا

في هذا الخبر  
 انما يرث  
 من التمه  
 ما كان  
 له من  
 التمه  
 لا من  
 الام

ظهر الجواب عما استدله من بعض المقبول فان المراد بقوله الا ان يكون وارثا قريبا اليه  
 فنجبه هو الاقرب في المرتبة حسبما شرعناه قوله ولا يرث ان التمه اقرب من ابن المماثل ممنوع فان  
 التمه ياخذ نصيبا لاب وان الحال نصيب الأم ولا معنى لقرينة الاب من الأم لا الأم من الام  
 وانما التمه اقرب من ابن التمه وابن التمه واما قولنا ان التمه قومي من الحال لانه كثر نصيبه فغير  
 اكثرية النصيب لا تدل على القوة والا لزم كون الأم اقرب من الاب لكون نصيبه اكثرية جنة  
 الموارد مضافا الى ان القوة بكثرة النصيب ليست منشأ ارث في كتاب لا شدة ولا اجماع وانما الدلائل  
 على القرينة في النسب اما الرواية التي ذكرناها فيها ولا تصور التمسك بين عمر الجبهة  
 البتة لم ينص عليه بحد ومجزة قول بعضهم انه ينفاد من بعض رواياته كونه نسبيا لا يرث قبل احرار  
 حجة الاستفادة والجبر بالسيرة وان كان قولهم ان لا تحقق الشهرة خازنة مع ملة سيرة  
 المسئلة تأملا وقائما انه اختص من المدعى كون مورده ابن التمه والحال والحالة والمدعى التمه  
 من ذلك الا ان يتم بعد القول بالفصل وبما سمعت من سيد الرأى من اولوية لكونه  
 ان مجزة عدم ظهور الفصل لا يكفي وبناءهم على عدم الفصل غير ثابت لعللة التمه من المسئلة  
 والقطع بالاولوية مشكل وبدونه يكون قياسا ممنوعا من ثالثا ان العدل من اعادة  
 المتقنة الاستفادة من الاخبار بمثل هذه الرواية لا وجه له فانها وان كانت خاصة ومستند  
 القاعدة عام والحاس مقدم عليه لا ان شرط التخصيص المكافئة بين العام والخاص و  
 هي هنا منقبة قايما الرضوخ لم يثبت بحجة ولو سلم فالحال خبر سلة واما في بيان المتقنة  
 وغيرهما من ان الحال على من ابن التمه في التتب التمه كل بالتمه الى ابن المماثل فية التمه والحال  
 لا يرثان بالفرض ويبنواهما بل بعنوان قيام التمه منزلة الاب والحال والحالة منزلة  
 الأم ولا معنى لملاحظة النسبة بين الاب الأم حتى يترتب بينهما بقوم مقامهما فاعن لا سكر في  
 من اثبات تلك لابن الحال وتلثين التمه عند اجتماعهما سكر ولا يوحنا نذرة القائل بالحق  
 بعد وضوح سبله رجحان الحالة كابن الحال في مقاسمة التمه ولو اجتمع ابن عم او عم مع  
 خال حالة كان الثلثان الاول والثالثان في تم حسن الاحتمال بالصلح في هذه الموارد  
 غير خفى التوالى الحالى التمه لو كان الزوج مسرا عاجزا من نفقة زوجته فهل تسلط  
 الزوجة لذلك على شيء من الفسخ او الاجبار على المطلاق ام لا فيدنا مشروحا بما مرها لا

من اولاد



من يبين لشبهها الجواب عن الزوج عن نفقة زوجته ما ان يكون سابقا على العقد ومجدا  
 بعد فها مقامان الاول في الجزالة سابقا على العقد وتوضيح القول في ذلك انهم بعد انقام  
 على اعتبار الكفاية في النكاح اختلفوا في ان التمسك من النفقة هل هو شرط في الكفاية ام لا على قولين  
 احدهما الاشتراط وهو المحكى عن الشخص في النفقة وطوق وابني مرة وسعيد والعلامة  
 في كره وغيرهم بل في التذكرة ان عليه كثر علمائنا وفي الرياض ان ظاهر الشيخ في ذلك انه لا  
 قال بل ظاهر الشيخ وسائر الفقه لا يجمع عليه ثمانية ما عدا الاشتراط وهو الوجه  
 الرياض الاشهر لا يفرق بين ما ذهب اليه الفاضلان والشهدان وابن حمزة وابن البراج والاشهر  
 والفاضل الصمدي والهندك وكانه المناظرين انتهى وفي الجواهر ان عليه كثر بل ثمانية  
 بين لا يجمع حجرا القول الاول امور الاول ان اعسا الرجل مضرا بالمرأة جذا فانه اذا  
 كان معسرا لا ينفق على الولد وينفق عليها نفقة الميسرين واذ كانت موسرة انفقت على الولد  
 وذلك ضرر عظيم فكان اعتباره اليق محاسن الشرع وفيه ان تم فهو اخص من المدعى ضرورة  
 ان ظاهر المدعى نفا العقد عند الاعسا وكون الاعسا مضرا اما بدل على البطلان والحيث  
 عند الجمل وانه في ذلك من الفسا عند العلم بالحال والافتاد منها الثاني ان الاعسا بعد  
 نقصا عن نفاضل الناس في اليسا فاضلهم في التسبب فيه ما في سابقه الثالث ان بالنفقة ثلثا  
 النكاح وادام الازدواج وفيه ما في سابقه الرابع الاخبار مثل ما رواه الكليني في عدة من  
 صحاحه عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابن عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال الكفوان يكون  
 عتقا وعده يسار وما روى عن ان معوية خطبة فاطمة بنت قيس فقال له النبي انه صعلوك لا  
 مال له واجاب في الرياض عن الخبرين بالقصوس سند بالارسال في الاول والعامية في الثاني  
 ودلالة باشتمال الاول على التسبب جاء قلت الرد بالارسال لا وجه له لقد روى الشيخ في  
 الاول بسند صحيح حيث رواه باسناده عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله البرقي عن محمد بن  
 الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام رواه انهم باسناده عن علي بن الحسن بن فضال عن السكوني محمد  
 بن باب عن عثمان بن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ولي الجوار عن  
 ما في حجة القول الثاني امور الاول صالة عند اشتراط القدوة على النفقة في صحة النكاح  
 بات خبر ما لا ينعاد القيصح المزبور المنضم الى اجماع على اشتراط الكفاية في صحة النكاح

ان يقال

الا ان يقال ان اجماع دليل لعدم مؤخره بالقد والميق وهو اعتبار الكفاية في الاسلام  
 وهو الايمان في صحة النكاح واما الكفاية في خبر ذلك فاعتبارها ممنوع والاصل عندنا  
 الثاني عموم الكتاب والسنة الواردة في النكاح والزواج وحال الكفاية في عقد النكاح  
 وامكان دعوى الدليل على اشتراط ايمان من الاسلام وهو الايمان بل في العموم ما يجمع  
 ظاهره في عدا اشتراط خبر ذلك مثل الاخبار المروية بطرق صحيحة وموقوف وحسب عن  
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال اذا جئتكم من رضون خافه ووجهه فزجوه الا فله عكس فله  
 وفساد كبير وفي بعضها من رضون دينه وامانه وما في الكفاية مرسل عن الصادق عليه السلام  
 عز وجل لم يترك شيئا مما يحتاج اليه الا علم به فكان من تعليمه يا امة محمد صلى الله عليه وآله  
 اني عليه السلام قال ايها الناس ان جبريل انا في العطف الخبير فقال ان لا يكابر بمقالة الشرع  
 اذا ادرك ثمارها فلم يجن اسد الشمس غير الرجوع وكل لا يكابر اذا ادرك ما ذكره الناس من  
 دواء الا بعولة والام يؤمن عليها الفسا لا تهن بهم قال فقام اليه رجل فقال يا رسول الله  
 نزوج فقال لا كفاة قال ومن لا كفاة قال المؤمنون بعضهم اكفاه بعض عن الصادق ربه في العمل  
 والعبودية عن ابي جون مولى الرضا عليه السلام قال من جبريل على قومه فقال  
 يا محمد ان ذلك يقرنك السلام ويقول ان لا يكابر من الساتر على الشرع على التجرد ابيع التمر فلا  
 دواء له الا اجنائه والافسدة الشمس غير الرجوع وان يكابر لا يكابر اذا ذكر ما ذكره الناس فلا  
 دواء له الا بعولة والام يؤمن عليها الفسا لا تهن بهم قال فقام اليه رجل فقال يا رسول الله  
 امر الله به فقالوا يا رسول الله فقال لا كفاة فقالوا ومن لا كفاة فقال المؤمنون بعضهم اكفاه  
 بعض ثم لم ينزل حتى روج ضياعة المقداد بن الاسود ثم قال ايها الناس انما زوجتكم على المقداد  
 لنضع النكاح الى غير ذلك من الاخبار المقصود منها في مقام بيان حقيقة الكفو على اعتبار  
 الايمان الثالث خصوص قوله سبحانه ان يكونوا فقرا فبقا لله من فضله والله واسع عليم وقوله  
 عز وجل ان مع العسر يسرا وما رواه في الكافي في الصحيح عن ابي حمزة الثمالي قال كنت عند ابي جعفر  
 اذا اسأذن رجل فاذن له فدخل عليه فلم فرجبا ابو جعفر عليه السلام اذناه وسأله فقال الرجل  
 جعلت فداك اني خطبت الى مولاك فلان بن ابي رافع ابنة فزوت في ودعي عني اذ دراني لثامتي  
 حاجتي وغرتني قد خلعت مني لك غضاصة هيمة عصر لها قلبي فتمت عند ما امرت فقال

ابو جعفر







هو لكفر اذا بان كاذبا فان العقد باطل ولا يكون المنة اخبار كما كان لها في السابق  
وتأمل فقد وجد في كثير من الكتب المصنفه اطلاق ذلك وان لكافة المعتبرة في صحة النكاح  
عند امرات الايمان والتفقه وتحريره ما ذكرناه وبقينا انتهى استوجبه لنا العلامة في لفه  
قال ان المنة لو نكحت ابتداء بفقر عالة بذلك متع تكاها اجماعا ولو كانت لكافة شرط لم يصح  
واذا صح مع العلم وجبان يصح مع الجهل لوجوه المقضى المتالم عن معارضة كون الفقر مانعا  
اثباتها الجار دها للضرر عنها وفعلا للشقة الاحقق بها انتهى وقد استشكل السيد  
صاحبك في شرح النافع في ثبوت هذا الخبر هناك من جهة التمسك بلزوم العقد في اثبت  
ما يلزمه من لزوم الضرر ببقائها مع كذا المنفى بالآية والرواية قال والمسئلة محل تردد ما انتهى  
وانت خبير بان اخبارها مما لا وجه ما استدلل به العلامة رده من دفع الضرر عن المنة قد رده في  
نقوى ما ترمي من الآيات والأخبار الدالة على ان سبحانة للرزق ومتكفل له سواء اجراه على يد الزوج او  
غيره الا ترى في قوله عز وجل وان يفرقنا بين الله كلام من سقته فان فيه إشارة الى ان الفرق موجب لقطع  
انفائى الروح على المنة واستعانة الروح بالمنة على لك لا يكون موجبا لأحتاج كل منهما وقفة  
بالله سبحانه يعني كلام من سقته وكرمه كذا قوله ان يكونوا فقراء فبهم الله من فضله فان فيه إشارة الى  
انه لا ينفى الرزق عن الزوج لأجل فقره فان اشعر وجل هو الرزاق لا الزوج وقد ضمن ذلك في  
كتابه وهو لا يخلف البعاد فلا يمنع الزوج لأجل فقره والآية ظاهرة في الرد على هذا القول  
بأوضح ظهور والظاهر الى ما ذكرنا في شهر كلام الرضا عنه في كتاب لفقه الرضا حيث استدلل بهذه  
الآية والآية التي بعد ما على مد منع الفقير من زوج من رضى به وبذلك يظهر قوة التمسك  
بلزوم العقد حتى هو دليل على جواز فسخه وبطوره في ضعف استشكل السيد التمسك في المسئلة كما  
قدنا قلنا عنه انتهى وهو كلام متين وجوه من المقام الثاني في الجرح عن الثقة المتأخر عن  
العقد المتجدد بعد وشرح القول في ان دخلت عليه بعد العقد وحدثت الجرح عالة بالحال  
فلا يستحق فسخ العقد اجماعا كما في الإيضاح وغيره لا دخالها الضرر على نفسها وانما لو حدث بعد  
العقد ودخولها عليه كذا دخلت عليه جازما بالحال فالأشهر كما في الإيضاح والمشهور كما في  
الذوق والجواهر وغيرهما عند استحقاقها فسخ العقد وفي الشوايع اثر أشهر الروايتين وحكى عن  
الامساك في القول بخبر ما بين فسخ العقد وامضائه وحكى عن غير الدين نقل عن المحقق نقل قول

انما هو  
في  
القول

قول ثالث عن بعض علماء ائمة الحكم بينهما **خبر القول** **مورد الأول** **صالح**  
عدم الجار لانه حكم شرعي يحتاج ثبوت الى دليل شرعي ليس كما سقته فليس التمسك  
العقد قد ثبت لزومه قبل العقد تحصيله وبعده من الجرح عن نفسه امده العبد المنة  
**الثالث** في عرشه ومن قد روى عليه في تعلقه بما به الله لا يكفله عسا لا ما به  
سجمل الله بعد من ربه يا حث ربه في خصوص العقد في امده لرحبه بذلك على المحلوف  
ما دل على اتحاد حكم الزوج مع المظنة رجوعا وتجاه الامانة كان موجبا للمعادلة  
لكان موجبا للقو حق الرجوع من الزوج في العقد الرجوع وهو موقوف لم ينقطع حق الرجوع  
بالاعانة فيلزمه عند ثبوت الحياد للزوج بذلك لا يخفى وما استدلل به من غير ما تقدم  
كان ذو عنة فطرة الى يضره وما استدللنا او صح او رده هذه الآية في المدون والامور  
فيه حتى يستدل بعدم اثباته فملا نذكر **الرابع** ما رواه الشيخ في بعض من تكو  
عن جعفر بن محمد عن محمد بن عيسى عن علي بن سليمان امرة استفتت الى زوجها ان لا ينفق عليها وكان  
زوجها مفسرا فانه على عليهما ان يجلسا قال ان مع العسر يسرا فانه لو كان لها فسخ لعقدها  
عنها الضرر بالدية استفتت لاجله **خبر القول** **مورد الأول** **صالح**  
او تخرج باحسانا لامساك بدون النفقة خلاف المعروف للضرر والحرج **وقال** **صالح**  
بالعرف خلاف لامساك مع الامانة عليها والامانة لا تكون الا من قدر على الافاق ولم ينفق  
دون العاجز ولذا لم يرض به المؤمن عليه بل عجز العاجز يكون لامساك بلا نفقة من غير  
مع الاعانة منع سببا مع كونها دينا عليه وثانيا ان الآية المزبورة تدل على ان لامساك بغير  
نفقة للمعسر من المعروف **وثالثا** ان لامساك بمعرف قد قول في الآية بالتسريح باحسانا  
وهو الطلاق وانه لك من فسخها بالحيات **الثاني** المحرج العظيم المتفق بقوله ما جعل عليكم  
في الدين من حرج والعسر الزائد الذي غير مراد فيه عز وجل فليس ببعضهم وفيه منع اثباتها لها  
الجوار وانما غايتها الزام الحاكم له الطلاق ان لم يصبر **الثالث** الاخبار الناطقة بان من لم  
ينفق على زوجته فرق بينه وبينها مثل ما رواه الصدوق في الصحيح عن يحيى الفضل بن يسا  
جمع عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آناه الله قال  
اذا انفق عليها ما يقيم ظهرها معه كقوله والافرق بينهما ما رواه وهو باسناد عن عامر بن



عن أبي بصير يعني الرادي المنة قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول من كانت عنده امرأة فلم يكسها ما  
 عودتها وطعمها ما يقيم صلها كان حقاً على الإمام أن يشهد بها في الحق أو لا انصرف الملاقى الخ  
 إلى السابغ المعارف من عنده من الاتفاق عليها وح فلا منافاة بين هذه الأخبار وبين ما سبق من حكم  
 العجزة بها وأما ما على فرض التماثل عما يدل على القول الثالث من أن الحاكم يفرق بينهما  
 دون هذا القول وثالثاً معارضهما بما يدل على الفرق بالطلاق مثل الصحيح الذي رواه  
 الإسلام عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن عنبسة عن أبي عبد الله  
 قال إذا كساها ما هو أو سورتها وطعمها ما يقيم صلها أقامت معه ولا طلقها فإشبات الخيارات لها  
 لا وجه له وما ذكرناهم مستند القول الثالث كما ظهر من الأقوى في المعبر هو القول المشهور  
 بخبر السكوني وغيره ويمكن أن يقال ح أنه كالمزنا الصبر فكذلك ليس عليها طاعة فيما يردونها  
 من حقوقه لا رواه في أصول الكافي في باب سترها مع الناس إذا ظهر من حيث قال ثم راجع  
 ليس له على عاقله ولا يجرى عليهم النفقة **فهم** يحجب الحاكم الموسع على الاتفاق و  
 لا فراق بالطلاق عملاً بالصحيحين الأولين فيمنعه عنبسة بقى هذا امره صوابه حكمه  
 في ذلك عمل الشيخ فخر الدين بناء الخلاف هنا على أن البتة بالنفقة ليس شرطاً في لزوم أدائها  
 شرطاً شرطت تجده الخبر في غير أشكال وقال بعد نقله وهذا البناء ليس بعيداً لأن عبارة  
 الأصحاب مطابقة بحيث يحتمل كون الخلاف هنا جارية على القولين فيحتمل على القول بأن ليس  
 جزء من الكفاءة أن يختص بالابتداء ولا يلزم مثله في الاستدامة كما في العيوب الموجبة للخيار ابتداءً  
 ولا يثبت مع غدرها كما يأتى وعلى كل حال كلام فخر الدين هو وجه الصحيح أنت خير بآية بعد  
 اختصاص الاشتراط بضرورة الزوج والولي والوكيل كما سمعت من ذلك الاتفاق عليه حكى عن  
 الأجماع عليه لا يفتى جبر بناء الخلاف في المسئلة على القول بعد اشتراط اليأس في الكفاءة  
 بعد اعتبار الولي المصلحة وتزوج من المؤبر فقد حصل الشرط وهو اليأس عند الزوج فيجوز  
 الاعتناء بذلك لا يجوز الخيار حتى على القول بعد ثبوت الخيار فيما عدا الخلاف لكي يتجه ما ذكر  
 هذا مضافاً لأن ثبوت الاشتراط قبل الزوج حتى في غير الولي والوكيل بدليل لو سلم لا يثبت  
 ثبوت الخيار فيما إذا تجدد بعد الزوج بوجه فاصد من فخر المحققين من البناء لهم لم وجهنا  
**السؤال الثاني والعشرون** أنه هل يجوز لمن وجب عليه التمتع أن يدخل مكة المشرفة

بعد هلال شوال بمرة مفردة وبأية بهائم بعد ذلك لا بلانفصل أو بفصل عشرة أشهر على  
 الخلاف في ذلك يمضي إلى قرن المنازل وأحد المواقيت الأخر وبمرة منها المرة التمتع وبأية  
 بهائم لا يجوز له بعد هلال شوال دخول مكة لأبصرة التمتع ولا زمة الجواز من أحد هاتين  
 من حج على طريق البحر وأراد زيارة المدينة المشرفة قبل الحج يجوز له مع سنة وروضة أن  
 من المحاذ في الجبل يحرم من حداثه الحرم للمرة المفردة ويدخل مكة ثم يخرج إلى المدينة ويحرم  
 التمتع من مسجد النخلة والأخران الرجوع من المدينة المشرفة إلى مكة فله التمتع في شوال  
 بمرة مفردة وبمؤخرة التمتع عن دخول مكة ولا يحرم من مسجد النخلة التمتع من حداثه  
 للمرة المفردة ويدخل مكة وبأية بهائم يمضي إلى قرن المنازل ويحرم بهاء المرة التمتع به في ذلك  
 من أحرام الشيء عشر يوماً فحرم من يقرب الفضل بين الحرمين بشهر أو عشرة أشهر لا يرد بعد  
 ذلك بما أفاقه بعد الفراغ من المرة المفردة إلى الحج مقدار تلك المدة ومدة التمتع لا بد من  
 قرن المنازل والأحيان بمرة التمتع بقول الأئمة مبينين الأحكام مؤكدين **سنة الحج**  
 من وجبت عليه مرة التمتع وحدا ومع الحج لم يجز له عدائته إلى دخول مكة المشرفة إلا بعد  
 على الأتيان بمرة مفردة وتجاوز من الميقات بغير إحرام ويحرم من حداثه بمرة مفردة  
 يخرج إلى بعض المواقيت يحرم لمرة التمتع وبأية وهذا هو الذي اعتقده من سالف الزمان  
 كشاف في سفر حج وأراه من المسلمات بين الفقهاء أنه حيث طلقوا وجوب لأحرام المعمر  
 التمتع لمن وجبت عليه وصل إلى الميقات في الشهر الحج ولم يجوزوا للمرد على الميقات غير حرم  
 لم يستأن أحد منهم من ذلك من راد دخوله مكة بمرة مفردة ثم الخروج إلى الميقات والأحرام  
 لمرة التمتع وقد أرسل الشهيد في التفتين عد جواز المرة ندباً لمن عليه مرة واحدة أرسل  
 المسلم قال في آخر حج الأئمة خاتمة ترجيح المرة بشرط الحج وتوهم القادر والمفرد عن الحج  
 ولا يفتى بزمان مخصوص وهي مستحبة مع قضاء الفريضة في كل شهر وقبل واحد وهو حسن  
 قال في حقه في البعيد بقضاء الفريضة إشارة إلى جواز ما ندبنا مع تعلقها بذمته وجوباً  
 انتهى وأما في الدوس والأفضل للمعتمر في أشهر الحج مفردة الأمانة بمكة حتى بالحج ويعمل بها  
 انتهى فلهذا في بعض الفضلاء دلالة على خلاف ما قلناه وهو شبهة مثلاً أن كلامه هذا هو  
 بيان ما خرجت الخلاف فيه هو من أنه كان قد كان قد فرض الحج في ما مضى واعتقد أنه



بجهر مفردة فلا خلاف في رحمان فيمكن بعد الفراغ من عمرته المفردة الى ان يحضر  
 الحج فيعدل نيته عمرته المذكورة الى السنة يضم اليها الحج وانما وقع الخلاف في انه يجزى رحمان حكم  
 او انه واجب اذا ذكر يوم التروية فاخار الشهد وجماعة الاول واخار القاضى اخرون  
 ولذا قال الشهيد عقب هذه العبارة بالفظه وقال القاضى اذا ذكر يوم التروية فعليه  
 وبصره متعاقبا في رواه عن ابن زيد اهل عليه والحج مع وتعمل على الدب لان الحسين  
 خرج بعد عمرته يوم التروية وقد جازى بانه مضطر انتهى فانه من اجتناب عن محل البحث في  
 كيف كان فقد اتفق جميع من اهل العصر

في مسئلة هذه الجواز بل نفى بعضهم الاشكال فيه هذا والله هو الحق  
 اوجب بها البركات وجبايات استجابة الدعوات عصفا الله تم واياك منه ومن مثاله من لا  
 وذلك على ما جزمنا به من **الاول** ان العبادات والاحكام الشرعية توقيفية لا يجوز  
 اتيانها الا من طريق واردة من الشارع بدليل من كتاب وسنة واجماع قطعي ولا دليل على  
 لعمره في حق من كان كلفا الحج التمتع وتوجهها في شهر الحج الى مكة وليس للخصم اثبات الشرعية  
 استقبالا لعمره ولا اطلاقا استقبالا لاثباتها في شهر الحج ضرورة ورود الاول مورد بين الحج والتبرع  
 ولا اطلاقا لما يثبت الفرض كذا في الثانية بل مورد الثانية من فرغت من الحج بالاثبات قبل  
 ذلك واراد ان يعتبر بالعمره المفردة في شهر الحج ويرجع الى اهله وان شئت لتولوا لك عدة  
 منها لتكون على بصره من ارك **فهي** الصحيح الذي رو الكوفي عنه عن عدة من اصحابنا عن  
 محمد بن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالعمره المفردة  
 في شهر الحج ثم يرجع الى اهله **ومنها** ما رواه صورة عن علي بن ابراهيم عن ابيه وعن محمد  
 بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن عمر اليماني عن ابي عبد الله عليه السلام  
 انه سأل رجل خرج في شهر الحج معتمرا ثم خرج الى بلاده قال لا بأس وان حج من جاهد ذلك وافرغ  
 الحج ليس عليه وان الحسين بن علي عليه السلام خرج يوم التروية الى العراق وكان معتمرا  
**ومنها** ما رواه الشيخ قدس سره باسناد عن موسى بن القاسم عن محمد بن عمار عن  
 عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال من دخل مكة معتمرا مفردة بالعمره نفى عنه ثم  
 خرج كان ذلك له وان قام الى ان يترك الحج كانت عمرته متعة **وقال** ليس تكون

تكون متعة **الآية** **ومنها** لو ثبت انك رواه الصادق ع باسناد عن سماعة بن مهران  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال من حج معتمرا في شوال ومن ثمة ان يمتد ويرجع به يذوقه ولا بأس  
 بذلك فان قام الى الحج فهو متعمر لان شهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة غير ذلك لان  
 الدالة على استجابة العمرة في الحج من كانت في مكة فارتفعت من الحج بحيث يجوز له الموت بعد ذلك  
 عمره التمتع وجوبا بان يمكن استفادة عدة شرعية العمرة مفردة لمن عب عمره التمتع واحدا من  
 الحجيا العمرة المفردة عمره تمتع فمر المزمع على الحج فان فيه ذلة على مطلوبه ليس بمتعة  
 فقد اطلاق القاضى ان عمره التمتع من لواجب التوسع بعد قصد مكة وتوضوئها  
 ممنوع وانما التوسعة في غير قصد مكة لا قبل التمتع بعد قصد مكة وانما هو من غير وجه  
 في سفره يجوز له التوجه الى مكة لا قبل ان يهاجى حتى وقتها من هذا قول القاضى في  
 بالآخرين له وانما ان لا يجوز في المقتات بغير احرام وبغير عمره التمتع وسرعة الاحرام من غير  
 حرم للعمرة المفردة فنوع **الثالثة** ما نقله من القسوس والاحكام الشرعية في  
 احرام في شهر الحج على من كان تكليف عمره التمتع بها باطلا فها تسمى من غير ما لا يخفى في التمتع  
 والاحرام من حد والحرم للعمرة المفردة واذا احرم عليه الجواز وتعين عليه الاحرام من ايده فعبه  
 التمتع ثبت المطالب بل نطق جملة من الاخبار بان من تجاوز جهلا او نسيانا يجب عليه العمرة  
 الميقات والاحرام منه وان تعدد اوضاع الوقت قاله في اهل فان كان الزيادة فعل فان  
 في مكانه **الثالث** ما رواه الكوفي عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مراد عن بونس عن  
 سماعة بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام من اين اتفرق التمتع والمعتك فقال ان التمتع من بلاد  
 والمعتك اذا فرغ منها ذهب حيث شاء وقد اعتمر الحسين عليه السلام في ذى الحجة ثم راح يوم التروية  
 الى العراق والناس يروون الى منى ولا بأس بالعمرة في ذى الحجة لمن لا يريد الحج فان قصد عمره  
 المفردة بمن لا يريد الحج بعد هذا القول بالفصل بين ذى الحجة وبين شوال وذو القعدة كما ثبت عن  
 عدة شرعية العمرة المفردة في شهر الحج من مواعيد على الحج **والجواب** انك عليه من سائر اوقات  
**السؤال الثالث والعشرون** انه هل يجب البيت في ايام التشريق في منى  
 ورمى الجمرات الثلاثة ايامها من حج اذا اراد ان كانا تجب على من حج مقبلا ام لا فان غلبت  
 عليه من التون والشروع كالشرائع والقواعد وبجاء العباد والجواهر واخذائق وغيرها



عند ذكر صوة الأفراد والقارن حال عن ذلك وكل الذي يوقفي في احتمال الوجوه تصحح  
 في باب ما يجي بعد الموال في اختصاصها بالتمتع الجوز لا يربى لاشكال في وجوب البتة في  
 الليلة الحادية عشر والثانية عشر يومها وكذا بقية الليلة الثالثة عشر وثمانها في حق من  
 لم يترك في حرمة النساء الضد ولم يخرج قبل غروبها في عشر من حد من في ان تقى النساء  
 القيد في تهديها لئلا اطلاق الاخبار وكما انها لا ابرار في مجتبه في من بعد العود  
 اليها ولم انهم لترك ذلك عند صوة القارن والأفراد الموجب لظهور العبارة في حد  
 ثبوتها في حق القارن والمفرد عذرا بل لعل افعال ذلك في مقام بيان تمام حقيقة الأفراد في القارن  
 بعمله كالسنة في عدا الوجوه الا ترى في قولهم بعد ذكر طواف النساء ركعتيه في واجبا يوم  
 ثم يأتى مرة مفردة بعد الاحلال من الحج وقد كان يلزمهم ان يقولوا يأتى بالبيتين والزمين ثم  
 يأتى مرة مفردة لعدم معارض ذلك للاحلال في وجوب البيتين والثلاثين والزمين والثلث  
 في بابها على الحاج من دون قصر على التمتع ولا يقيد به وليس لك الاعتذار عنهم بشمولها  
 من في كمالهم لذلك ضرورة ان مناسك مني مصطلح على مناسك هو العيد وهي في حرة  
 ونسج والخلق والانتقال المبتدئ لعل الله اوقع غالب العبارات في هذا القصور عدم  
 حتى يلتفتوا الى ذلك وسقوط ذلك من قلم بعضهم واجتماع اللاحق السابق في التعبير به  
 ان الحرام في ما تمت الى النكاح بزوج البيت والزمين في افعال مني بقوله في الكفاية ثم يرجع الى  
 من يرمى لومين والثلث في ياتى مرة مفردة والقارن كان لا يقرن باحرامه هذا على  
 الاصل في القاد جاد كاشف الغطاء حيث قال في المقام الاول في اقسامه الاصلية وهي ثلثة  
 تمتع وقران وافراد ويعتق الاول من الاخيرين بسبق المرة عليه والتمتع بها اليه في الاصل  
 فتاوى عنها وبيان حرمة من بعد الاحلال من المرة واحرامها من الميقات الموافق لها واما  
 مخفون بالناس في رها مخصوصا بالقرين بالتمتع من وجوه الهك ورواها في القارن  
 عن الأفراد ببيان الهك وخلوها عنه ويترك الجميع في باقي الاعمال وهي السنة والليته  
 اللبس والاحرام بالحج والوقوف بمرات والمبيت بالشر والوقوف بمرى حرة العقبة و  
 التمتع وقد يفتى به الاكل والخلق والتصبر وطواف النساء وكما والبيت على ليا الكثر  
 وروى الحجات الثلث انتهى ليرى ان الاعتذار عن الماركن لذكر البيتين والزمين بذكرهم ذلك

والصواب

توطئة  
الزكاة  
والسنة

في جزء صوة حج الفقه ضروري ان باقي الاعمال يقيد بكونه في صورة حج التمتع في حرة  
 بها في صورة حج الأفراد وتكفي البيت والزمين من دون اشتراط اتحاد الأفراد مع التمتع في حرة  
**جاء السؤال الرابع العشر** ما يقول في قوله لعل الله اوقع غالب العبارات في هذا القصور عدم  
 في قرينة ظهر يوم الجمعة هل يتبين الاخفات فيها والجمهر لا يجتبه فيها مع وجوب الحج في حرة  
 بدوا الا انهم ترجعوا للاحكام الاصلية الجوز التي يترتب من كل ذلك فبأن يكون الجمهر في حرة  
 الجمعة في الجملة من المسافر في الحرة الخاف عن عدم وجوب الجمهر فيها ما رواه في حرة  
 مسافر في الجملة واستصحاب الاخفات والوجوه في ذكر ان البحث عن استحباب الجمهر في حرة  
 مسلمة يجوز وقد قال في مداح الكرامة بعد نقل قولهم انهم قد فعلوا في بعض احد مدح  
 الجمهر في الظاهر للأمام الا ان في القصر عن بعض الاصحاب الذين لم يجدوا انتهى في حرة  
 القصرين قوله بعد نقل القول بالاستحباب من اصحاب من الجمهر في حرة في حرة  
**توضيح** المقالة في قرينة ظهر الجملة وجوبها احدا تتبين الاخفات فيها وهو في حرة  
 حكاية القصر عن بعض الاصحاب جملة مودة اشبه بالذهب مستند في حرة  
 في قرينة الظاهر في حرة ظهر الجملة يحتاج الى دليل مضافا الى خصوص الصحيح الذي رواه القدر  
 باسناد عن الحسن بن محمد عن ابن ابي عمير عن جيل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجمهر  
 يوم الجمعة في السفر فقال يصنعون كما يصنعون في غير يوم الجمعة في الظاهر ولا يجرى امامهم في حرة  
 انما يجرى اذا كانت خطبة واقبح الذر واه مودة باسناد عنه عن الصادق عن محمد بن مسلمة في حرة  
 عن صلوة الجمعة في السفر فقال يصنعون كما يصنعون في الظاهر ولا يجرى امامهم في حرة في حرة  
 يجرى اذا كانت خطبة في حرة عن القوم المخصصين ما يأتى من الاخبار وعن الصادق عليه السلام في حرة  
 بعد معارضتها باخبار اخرات في ثابتهما جواز الجمهر فيها وعد استحبابه في حرة  
 والبيان في المقبرتها استقر به يمكن الاحتجاج بحججنا والناطقة بالجمهر فيها بعد حمل الامر فيها  
 على مجرد الاباحة لوقوعه في موقع قوم الخطر ولعد الاستحباب بالاصل بعد كونه حكاية عما  
 متوقفا على الدليل ونقد بعد حمل الامر فيها على الاباحة في ثابتهما استحباب الجمهر  
 فيها مظهر وهو المحكى عن حرة والتميز بمراد التخصيص مع صدور فوائد التراجع في حرة  
 وكرة هذا المتفق والذخير وظاهر جامع الترايع وغيرها وهو المحكى عن كذا في حرة

تواضع

في حرة



في قواعد التمهيد وروايات الخبر وغيرها التي تهو عن خلاف الاجماع عليه مستند عدة  
من الاخبار فمنها صحيح علي الصحيح الذي رواه الكليني عن علي بن ابي بصير عن ابيه عن  
ابيه عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القراءة في الجمعة اذا صليت ركعتين  
اجمركم بالقرآن لستم ومنها الصحيح الذي رواه الصدوق في اسناده عن حماد بن عثمان عن حماد  
الحلبي قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي الجمعة أربع ركعات يجهر فيها بالقراءة  
قال نعم والقنوت في الثانية ومنها كما صحيح الذي رواه هور به اسناده عن محمد بن عثمان  
سئل ابا عبد الله عليه السلام فقال لا يصلي علة يجهر في صلاته الجمعة وصلواته في صلاة العشاء الا  
وصلوات الفداة وسائر الصلوات الظهر والعصر لا يجهر فيها الا ان قال فقال لان النبي صلى  
عليه واله وسلم كان في الصلاة ركعتين عليه ظهر يوم الجمعة فاضاف الله عز وجل  
اليه لانه صلى خلفه وامرته ان يجهر بالقراءة ليتبين لهم فضله ثم فرض عليه لعصر ولم  
يختلف احد من الائمة واما ان يخفى القراءة لانه لم يكن ورائه احد الحديث وظاهر هذا  
الاخبار بيان الوظيفة سيما الاخير فلا يتأتى ما مر من وقوع الامر في مورد تقوم الحظير لاحقا  
للاستدلال بهذا القول بان ظهر يوم الجمعة بدل عن صلوات الجمعة وصلوات الجمعة يستحب فيها  
الجهر اجماعا فكذلك ما اذا قيل ان الدليل امر اعتبار ولا دليل على عموميتها منزلة الجمعة  
لا بأس بحمل ذلك موقفا للاخبار اجمعها استحبابا الجهر فيها اذا صليت جماعة لا انفراد هو  
خبر الحلبي في رد ظاهر الصدوق ورواها في ذلك الصحيح الذي رواه الشيخ به اسناده  
عن الحسن بن سعيد عن علي بن النعمان عن عبد الله بن مسكان عن حماد بن عبد الله عن محمد بن  
سلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لنا صلوات في السفر صلوات الجمعة جماعة بغير خطبة واجهر  
بالقراءة فقلت انكر علينا الجهر بها في السفر فقال الجهر بها فان المراد بالجمعة فيه الظهر كما  
يشهد به قوله بغير خطبة واما رواه هور به اسناده عن فضالة عن الحسن بن عبد الله الا  
عن محمد بن مروان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صلوات الظهر يوم الجمعة كيف تصلونها في  
قال تصلونها في السفر ركعتين بالقراءة فيها جهرا ودلا لهما على رجحان الجهر فيها جماعة في  
السفر اذ كانت ركعتين الجهر به في الجماعة والآخر السفر قد انقصر القائل الا ان  
ولا وجه له وعلى كل حال فهذا ان الخبران لا يثبتان على طلب الاستدلال لان اثبات الشيء لا يثبت

ماعد ومفادها انما هو الجهر فيها اذا صليت جماعة في السفر بها كما اذا صليت فردا او جماعة  
في الحضر فيؤخذ فيها باخبار القول الثاني لان النسبة بينهما وبين هذين الخبرين هو اختلاف  
والثبوت الغير الثاني ظاهرهما واللازم في مثل العمل بهما جميعا واما استدلال المستند  
القول بالركعة في السفر باسناد عن جيل صلى العيد وحده والجمعة هل يجهر فيها بالركعة  
الا الامام ثم رده بعد الجملة ولا سيما رده بما هو قوي منه ما مر انا وعند الدلالة لاسناد  
عند صراحة في الظاهر الا ان يكون وحده في الجمعة اية وموضع معلوم فكون المعنى  
ان في الجمعة لا يجهر غير الامام وهو كذلك لا فرق على غير الامام وفي الخبرين  
الحلبي ربه حيث اتفق باستحباب الجهر في صلاة ما ظهر اربعا في جماعة وصحح بانه لا جهر على  
المفرد مع ان اخبار القول الثاني خلقت الجهر فيها والنسبة بينهما وبين اخبار القول الثاني  
هي الاطلاق والثبوت الغير الثانيين ظاهرهما وعلى فرض الثاني واثباته على لغيره  
تخصت الاخبار قيد بن أحدهما الجماعة والآخر الغير بانه يخصص خبره بان القيد الثاني خاصة  
فما بالخذ باحد القيدين ترك الآخر في التحقيق لزم الاخذ بالاخبار لانه وحده لا  
على القبة كما صنفه الشيخ به ونسبته الاخرى على كسار لموز لو انقهر الجهر بها عامة كان نفس ذلك  
العلامة في عكس انتهى وحيث انه لا تعارض بين اخبار الجواز اخذ الكل منها في مورد واثباته  
برجحان الجهر في ظهر الجمعة من غير فرق بين الفرد والحضر والجماعة والافتراء شمر ان ظاهر  
الجهر هو الوجوب او ردها في مقام بيان الوظيفة الا ان يعتد بان الوجوب حيث لم يقل احد  
من اصحابنا اعرضوا باسمهم عن ظاهر ما كشف لك عن كون عدم الوجوب مسلما عندكم  
فرضية لديهم على ذلك فيشهد لك بكون الامر فيها للاستحباب وح فاجهر بالنظر الى ظاهر الاخبار  
احوط كان الاحوط بالنظر الى الفناء موزك الجهر كانه على ذلك في تراجم معلا بان تارك الجهر  
عند جميع اصحابنا غير ملوم ولا مذموم وصلوة الجمعة بغير خلاف وفاعل الجهر غير من ذلك  
اسان يكون مستوعلا على قول بعض اصحابنا او غير مستوعلا على قول البعض الاخر في كلا الامرين  
لازم على اركه وما لا ذم في زكرك ويحتمل ان يكون بدعة ومعصية يستحق بها الذم ومفدة  
لاستلوه وقاطع لما ذكره اولي واحوط في التربة انتهى في نكح الاحكام التي منها ما  
الاخبار اورد في المراجعة لان الاحكام الثاني من الفناء حكما وان الثاني من الاخبار حتى والثاني











نحو ان الشوز عبارة عن خروج الزوج عن طاعة زوجها فيما يجب عليها طاعة فيه الخروج من الممكن  
 من غير ان يخرج عن طاعة فيكون نكاحا **اما الصغر** في الملمات بين انقضاء رتبة لان الشوز لغة  
 لا ارتفاع واصلا مادام ذكر كل ما كان مخالفا لها خروج طاعة فيما يجب عليها فهو شوز بالانقضاء  
 وانما الكبرى في خروجها بغير اذن مخالفة له فيما يجب عليه طاعة فيه فلكونه من الملمات بين القهر  
 رتبة مدلولها على النصوص المستفيضة **فمنها الصحيح** الذي رواه الكاظمي ربه عن عدة من اصحابه  
 محمد بن عيسى عن مالك بن عيسى عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال جاءت امرأة الى النبي  
 فقالت يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة فقال لها ان تطعه ولا تنصيه ولا تصدق من بيتها الا  
 باذنه ولا تقوتوا الا باذنه ولا تمنعه نفسها وان كانت على ظهر قنب ولا تخرج من بيتها الا باذنه  
 فان خرجت بغير اذنه لغيرها ملكة السماء وملكه الارض وملكه الغضب ملكة الرحمة حتى ترجع  
 الي بيتها **والحديث** ما رواه هورث عنهم عن احمد بن الجهم عن ابن ابي عمير عن عرو بن  
 جبير عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاءت امرأة الى رسول الله فقالت يا رسول الله ما  
 ما حق الزوج على المرأة فقال اكثر من ذلك قالت فخرجت عن بيتي منه قال ليس لها ان تصو الا باذنه  
 يعني تعلقها ولا تخرج من بيتها بغير اذنه وعليها ان تطيع ما يطيبها وتلبس ما يزينها وترى  
 باحسن بدنها وترض نفسها عليه غيرة وعتية واكثر من ذلك حقوقها عليها **ومنها ما رواه**  
 الصدوق به باسناده عن شعيب بن واقد عن الحسين بن علي بن جعفر بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله  
 في حديث الشاهي قال قال رسول الله ما ان تخرج المرأة من بيتها بغير اذن زوجها فان خرجت لغيرها  
 كل ملك في النار كمن شرب من عليه من الجن والانس حتى ترجع الي بيتها الي غير ذلك من الاخبار  
 الناصية بان من حقوقها ان لا يخرج من بيتها بغير اذنه فيكون الخروج بغير اذنه نكاحا لكونه  
 تركا لحق من حقوقه الواجبة عليها كما لا يخفى **السؤال الثالث** انه قد توفت امرأة ولم تغلف بزوجها  
 زوجها وجدتها لامها واخيها لبيها وامها فكيف قسم الميراث **الجواب** قد سئل  
 عن هذه المسئلة فقالت ان للزوج فرضها وهو النصف للجدة لانه نصيبها وهو النصف  
 والباقي وهو النصف للأخت من الاب لانه لم يمتد على خط جمع من المعاصرين غفر الله لادلهم  
 في ذلك خطأ عظيما فان قلت بشرح المسئلة اجمالا حتى يخلو الحق ويصح سبيله فنقول  
 ينبغي تقديم مقدمتها على جمل اجمال يتوقف بيان حكم المسئلة عليها **الاولى** ان اذا كان في

في الورثة فرض وغير فرض اخذوا الفرض ولا تمام فرضه ودخل الفرض بما في ذلك  
 وذلك مما لا ريب فيه ولا شبهة تقرب لانه العول باطل عند اجماعنا ونصنا مستفيضة  
 بالمتواترة بل هو من ضروريات المذهب الشيعية وقد قال فقهاءنا انهم اخذوا من قول الله لا يكون  
 العول الا بمزاحمة الزوج والزوجة والزموا دعوات الفريضة وحل النفس على الاب والابن والجد  
 ودون من يتقرب بها دون الزوج والزوجة **السؤال الثاني** ان كان عند عدة من ورثة  
 الفرض واما اخذها القرية واما ما يقيم ما لا خلاف فيه ولا شبهة للنصوص المتبعة والجمع عليه  
 بل في الآية اشارة الى انهم بعد انبات السك كل واحد من ائوين عند وجود اولادهم فانه  
 يفرض الثلث لها عند عد وجود اولادهم والاب لبيها على ما اخذوا الفرض فقالوا ان من ورثة  
 لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا تملك الثلث **السؤال الثالث** ان كان عند عدة الولد من ورثة  
 ان فرضها الثلث ان لم يكن لها حاجب ذلك مما اجمع عليه جميع الاجماع عند وجود ورثة غيرها  
 من عند العامة ربه منهم عند انحصار الوارث فيها حيث تقرب بمجملها من غير ان يفرض انما  
 جميع المال بالقرية **سؤال رابع** من ورثوا ما لا يحل الا من فرضها لا هو بغيره **الجواب**  
 يكونا رجلين فصاعدا او رجلا وامرأتين اربع اخوات فصاعدا لا يحل من ورثة لثلاثا ما بينهما  
 ان لا يكونوا كفرة ولا ارقاء انما قال ولا قالين على المشهور **السؤال الخامس** ان يكون الاب  
 موجودا على المشهور المصنف خلافا لما اصدق به **والسؤال السادس** ان يكون الاب والابن  
 بلا خلاف في ذلك **خامسها** توقف تخريجهم على الانفصال جنانا كانوا اكلاد او بعضا  
**حملا** **الرابعة** ان الاخوة والاحد اذا اجتمعوا وكانوا جميعا للابوين والاب كان  
 الجد كاحد الاخوة والجد كاحد الاخوات واذا كانوا جميعا للام فكذلك للنصوص لاطنية  
**واما** اذا اختلفوا كما اذا كان الجد والجدة او هاتين من قبل الام والاخوة والاخوات من قبل الاب  
 او الاب فقط وبالعكس فلا يحرم ذلك بل اخذ كل فريق سهم من يتقرب به باخذ الاخوة  
 والاحد والابوين والاب نصيب من يتقربون به هو الاب يتقدمون للذكر مثل حظ الانثيين  
 والاخوة والاحد والام نصيب من يتقربون بها بالسوية للنصوص المستفيضة المقررة بعل الطلاق  
 ولغيرهم لها بالقبول لاطقة بان كل رحم غير الرحم الذي يجزئ وان لكل قريب ليس له فريضة  
 نصيب من يتقرب به الميراث بكل رحم على ما هو ابر من غير خلاف كل نوع من الرحم غير الرحم



لا كثر تخصر كما وصفا ذلك في عمله الخاص مسترانا لفرض المقدمة اذا اجتمعت  
كل فرض من فرض تركه ولا يقدم فرض حتى ينسب لباقيان من الفروض الى البلية فلو اجتمع  
خلف ذلك وسدس مثلا كان الاول نصف المجموع والثاني ثلث المجموع والثالث سدس  
المجموع لا يخرج النصف والآخر يخرج ثلث النصف للآخر وسدس هكذا وذلك تما  
خلاف فيه لا اشكال بين قاطبة المسلمين يستفاد ذلك من تصور الباب بلا شبهة ولا  
مع انه موافق للقاعدة فان موت المتيه لا تنال التركة الى الورثة كل على حسب حصة  
حقه وعلى الفروض جميعا الى التركة على حد سواء وانما لها الهم جميعا في ان واحد فيلزم  
نسبة كل من الفروض الى اصل التركة وترجيح بعضهم وتقليده على الآخر ترجيح بلا مرجع وظلم  
على المناخر واضرار بلا نص الى لا بدليل ولا دليل عليه لا احد من المسلمين قال  
نستدل على نسبة جميع الفروض الى اصل التركة كما لا يخفى على من اجمع كلماتهم واذ قد تم هذا لك  
هذه المقدمة فاعلم ان الزوج في فرض المسئلة نصف التركة بالكتاب السنة والاجماع  
لجدة من الأم تلك التركة لأنها بمنزلة الأم التي نأخذ مع عدا الحاجب لك والآخر هنا  
ليس بجواب لفقد الشروط المذكورة والباقي وهو في الفرض سدس التركة للأخ للأب  
لأنه اخذ نصيب الأب الذي هو عند عدا الولد بأخذ الباتة لأن زوج من غير زوج الفروض  
هذا هو الذي تفضيه لتو انما في كراهي في المقدار ووافق قلناه قول العلامة في عدا  
والجدة والجدة او لهما الأم مع جدة او جدة او هما الأب لك ان كان واحدا او اكثر بينهما  
بالسوية والباقي للجدة والجدة ولهما الأب ثلثا ولو دخل زوج او زوجة كان لهما نصيبهما  
الا على النصف للزوج والزوج للزوجة وللجدة والجدة او هما للأم ثلث الاصل والباقي للجدة  
او الجدة او لهما الأب ثلثا وان فارق المفروض في كون الجدة والأب مكان الأخ الآات  
تخاد حكم الأخ للأب مع الجدة للأب من البدن كما هو غير من الأصحاب وخواه بقصصهم  
ذلك في هذه العبارة يتفاد اختياره في فرض الجدة قلناه فيوافق قلناه وان شئت  
خاصا في المقام لا يخرج بالتو انما المستزمنة من الاخبار امكن التمسك المطلوب بعدة من الاخبار  
فمنها ما ارسله الصبر في جمع الباعن اصل البيت عليه السلام وهو طويل ووضوح  
الحاجة قوله بعد بيان ان رثا جد الأم واخوتها ومق جميع قرابة الأب مع قرابة الأم مع

في الدية كان لغزيرة الأم الثلث بينهم بالسوية والباقي لقرينة الأب المذكور من خطه ومنه  
منها في نفسه عن محمد بن مسلم عن جعفر عليه السلام قال قلت له ما قولك في امرئ مات  
واخوته أمها واخوة واخواتها قال تزوج النصف لثمة لهم ولاخوتهم من أمها شئت  
سما الذكر والأنثى فيه سواء بقي سهم للأخوة والأخوات من الأم كمثل هذا  
لأن السهام لا تقول ولأن الزوج لا ينقص من النصف ولا أخوة الأم من ثلثهم بعد جعفر  
وضوح اتحاد حكم الأخوة من الأم مع الجدة للأم وقد أكد ذلك المصنف في الأصول  
الأم من ثلثهم ومنها الصحيح الذي رواه الكليني في رقة عن علي بن إبراهيم عن  
عن محمد بن عيسى عن يونس بن عيسى عن حماد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن  
امرئ ترك زوجها واخوتها واخواتها أمها واخواتها أمها قال لا زوج النصف  
ثلثه سهم وللأخوة من الأم الثلث الذكر والأنثى فيه سواء بقي سهم للأخوة والأخوات من  
للذكر مثل حظ الأنثيين لأن السهام لا تقول لا ينقص الزوج من النصف ولا أخوة من الأم  
من ثلثهم الحان قال ولو ان امرئ ترك زوجها واخوتها أمها واخواتها أمها كان للزوج  
ثلثه سهم وللأخوة من الأم سهمان وبقي سهم للأخوة وللأخوات من الأم  
لأن الأخوة من الأب اذا كانتا أخوين لأب لم يردا على ما بقي لو كانت واحدة وكان مكان  
أخ لم يرد على ما بقي الحديث التفسير في الفقرة الأولى كما في الخبر السابق وكذا في الفقرة الثانية  
ومثله الخبر الآخر الطويل الكبير ومنها الحسن الصحيح الذي رواه الشيخ في مسنده عن علي  
الحسن بن فضال عن عمر بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن جعفر  
قال قال أبو جعفر عليه السلام في الميتة لا جدة أبابير جدة أم أمه فان الجدة لك والجدة  
الباتة الحديث بتقريره وضوح كون الأخ من الأب الجدة من الأب بحكم الأخبار والفتاوى في غير  
من الأخبار التي يتفق عليها الفقيه المتبحر واذ قد بان لك ذلك فاستمع لما صدر من المعاصرين  
اليوم في المقام من الخلط والخطب فتم من اجاب بقوله للجدة الثلث وللأخ الثلثا  
بعد النصف للزوج انتهى في نصيب غاية العجب عدا رأيت هذا الجواب لما هو المذكور في  
ذهن من فقامت له حجة شدة تقوية وكلمات في اطراف المقال وراجعت كلمات الفقه

وهو  
الفتاوى  
في غير



الأخبار لم اعثر على وجه لذلك مشهور حتى من عبارة انه اخرج او لا نصيب الزوج ثم  
نسبنا الجدة الى النصف الآخر لما يظهر من قوله بعد الصف للزوج ولكن ذلك لما كان  
لم يذهب اليه احد من الفريقين وكان نسبة جميع التهام الى اصل التركة من الضرورة استبعدت  
ان يكون نظره الى ذلك على ان يغير بالثلثين للأخ مما لا وجه له لان الأخ لا يباين نصيب  
دعي الفرض بل نصيب الأب الذي هو مع عد الولد يأخذ بالقرابة وكان للآدم الغير  
بدل الثلثين مشهور ان عظم الرجل تقوى في عيني الجاني الى الاجتماع معه استعلام الحال منه  
فلا تترتب بمكاملة ثبتت أصاب في الحدس فكاملته فاعترف بالاشباه وواحدة بكامله  
مشهور ان بعض حواشي بعد مفارقتي آباء من كتابه ما هو الحق فزاد على ما كان  
عجبا او لا كان على خطائه على عنده مع ان الاشباه على اقله غير محال بل غير عزيز انما العجب كل العجب  
من ان يفتوح نهار الزهد والتوكل عينا لله ثم دأب من اولات واتباع الهمم انما شاف  
منها من اجاب بقوله ما تركه الميراث من الزوجة نصف الزوج والنصف الآخر لله للجدة الزوج  
والثلاثان الاخران الا ان الميراث انهم في هذا كما سبقه الا ان صاحب هذا الجواب ما يرى امره  
وان كان من نفس الزمان رجعا في التقليد لم يورث جواب العجب **ومشهور** من اجاب بقوله للزوج  
النصف من المال بعد الوصية للجدة من قبلهما التمسوا ابائهم من المال للأخ الذي يقربا لأبوين  
الى المتوفاة انهم في هذا الجواب ان كان غلط الا ان صاحب الامم يكن من اصل الفقه والابتهما  
ولا من اصل الفقه والتاد وانما دخل نفسه في زمرة المجتهدين وعاود تبعه جميع من القوا الذين هم  
كالانعام ايام اضل واحمل من اقصى من جواب العجب ربما اعتد بعض اتباعه بوجوب قول باستحقاق  
الجدة السد وهذا اعتذار بما هو عظم من الذنب ان لقول يكون السد للجدة من الام فيما اذا  
اجتمع الجدة والجدة من الام مع الجدة والجدة من الاب قول فريسيرو المشهور المصنوع خلافا لما  
هذا المحلل اخبارا بقول الضيف ترك القوم المشهور ان مورد قول الصدق ربه هو جملته  
الجدة للأب مع الجدة للآدم ولعله لا يقول بخود ذلك في اجتماع الأخ الأب مع الجدة للآدم **وان**  
**شأن** ان نوضح لك الحال في مسألة اجتماع الجدة للأب مع الجدة للآدم للكون على بصيرة قلنا ان  
المشهور بين الأصحاب عظمة محقة وعلمة على حد الاستفاضة في صور اجتماع جد لأب مع  
آدم هو ان الجدة للأب الثلثان والجدة للآدم الثلث وفي الثانية المشهور بين الأصحاب وعليه اتفاق

المشهور خالف في ذلك الصدق ربه فجعل الجدة من آدم السد والجدة من الاب المائة ونسبنا  
واين زهرة والقطب انكدر **جدة القوم المشهور** الاخبار لا تطعن في صحة كل  
ليس له فريضة نصيب من يقرب به فيكون مثل الجدة للأب مثل لأم مثل الجدة لأم مثل لأم  
**ومشهور** ان آدم يأخذ عند عد الولد والاحوة الحاجة تملك له ويكون ابائهم  
فكذلك من نزل بمنزلة ما في تلك الاخبار الصحيح البكر واليتيم وبأساده عن الحسن بن محمد  
عن الحسن بن محبوب عن ابي ابي عبد الله قال ان كان على عتق امة مائة لأم  
الحالة بمنزلة آدم وبنت الأخ منه الأخ قال كل رحم فهو بمنزلة اخيه ثم يجرى لان يكون  
اقرب الى الميت منه فجهل **ومشهور** المستمع البكر واه هوية اساده عن الحسن بن محبوب  
له يوسف بن حمزة عن سليمان بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان كان على عتق امة مائة  
الأب والحالة بمنزلة الأم وابن الأخ بمنزلة الأخ قال وكل رحم لم يستحق فريضة فهو بمنزلة  
قال وكان على عتق امة مائة لأم وكان وارث من لأم فريضة فهو حق **والآل ومنها**  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تفتقر لأمك السابق اخو غير قريبين من سوت قمكن وحده  
قريبه والقرابة في هذه الاخبار ظاهرة فترون ان الجدة من الأم تقرب بها فاحد سببها وانما  
والجدة من الاب تقرب بها فاحد نصيبه هو ابائهم وربما عترض على استدلال هذه الاخبار  
بانه كما ان الثلث نصيب لأم فكذلك السد ترجح اول على الثاني هنا يحتاج الى ترجح وجوب  
بوجوب **الحال** منع كون السد نصيبها الأصلي بل هو الثلث انما السد نصيبها بالاعراض  
الحاجب للآدم ثبوت نصيبها الأصلي الذي هو الثلث فاتفق بعضهم بمنع كون الثلث نصيبها  
بل لها نصيبا أصليا احدهما الثلث هو عند عد الأخ والأخ السد وهو عند جؤم وعلى  
التسامي ترجيح الأصل يحتاج الى دليل **بابها** ان لأم نصيبها حد عند جؤم الأخوة  
الحاجبة والاخر عند عد جؤم الجدة والجدة المقرب بها ايهم كذلك ولكن الأخوة الحاجبة مع  
او الجدة منقوبة بالفرز لان حبب الأخوة شرعا فقامت ابائهم الاشارة ومنها جؤم الاب والاب  
ليس محي والام يكن الجدة وارثا بئرث الجدة للآدم نصيبها عند عد الأخوة الحاجبة وهو الثلث  
**لا يقال** ان الجدة والجدة مع يكون بمنزلة الاب فتكون الأخوة حاجبة لانا نقول  
ان الثابت انما هو كون الجدة والجدة للأب بمنزلة في قدر الميراث وانما على حكم حق في ذلك



ليس معلوم فيكون وجوب شرط المحجب شكوكا فيه فكذا للشروط وانه عموم منه هو الشرط في  
 قوله عليه السلام ان كان الأب حيا ينقض هذا الجمل ثم اذا لم يكن حيا رجع ليس في قيام الجدة مقابلة  
 ثابت فيكون لها الثلث فكل من يتقرب به لا يقال ان كون الجدة بمنزلة في قدر الميراث كما  
 في اثبات المطلوب لان ميراثه مع الأخوة ما عدا السك فكل الجدة وبقية كون السك للتقرب  
 بالأم لأننا نقول ان ميراثه مع الأخوة الحاجة السك وحججنا في أخوة منا غير معلوم لا يتقرب  
 إلا بمنزلة الأب في هذا الحكم اتيه ولا دليل عليه **محنة الصدق** **فرد** **مواظفة** **ميراث**  
**الأول** الأخبار المنزلة للأجداد منزلة الأخ والأخ الواحد من أم نصيبه السك فليكن ذلك  
 الجدة لمنزل منزلة عملا بميراثه في إيجاع ذلك أو قد بان الثابت من تلك الأخبار كون  
 بمنزلة واحد من الأخوة اذا اجمع معهم لا مطم ولا دلالة في شيء منها على الإطلاق وبذلك  
 حرج الصدق ربه في القيمة جملة كلامي الرد على الفصل بن شاذان فيما قال به من ان الجدة  
 بمنزلة الأخ ابداهت حيث يرد ويقط حيث يقطع بما لفظه فكيف يكون الجدة بمنزلة الأخ ابداه  
 كيف يبرح برث ويقطع حيث يقطع بل الجدة مع الأخوة بمنزلة واحد منهم فاما ان يكون أبدا  
 بمنزلة لهم برث حيث برث يقطع حيث يقطع لأخ فلا انتهى قانينا باننا لو سلمنا عدم الفيد  
 المنزلة ممنوع لأن التبريل لو افاد العمومات فاما بعد لو لم يبرح وجه كونه بمنزلة وجميع الأخبار المنزلة  
 مبنية لوجوبه لا اتيه فلا ثبت العموم يمكن الجواب وجهناك وهو تخصيص عموم المنزلة بالأخبار  
 المنزلة في جهة الأول فتم كما يظهر ان هذه الأخبار لو تمت كانت مما هي صفة كونها  
**الثاني** رداً على محمد بن حمران عن نزار قال اقرئني ابو جعفر عليه السلام صحيفة الفرائض فاذا  
 فيها لا ينقص الجدة من السك شيئا ورايت منهم الجدة فيها مثبتا بتقريب ان المراد بالجدة ليس الجدة  
 الأب لا اذا كان مع أخوة كان كاحد منهم فيمكن ان ينقص من السك بكثرة أخوة الجدة لا  
 نصيبا لأن شي لا يكون ازدياد من السك اذا كانت مقابلة **فرد** **الأول** بعد ذلك لها على مطلوبهم  
 اصلا لأنها لا تنفي الزيادة عن السك معكم يتفانها كونه نصيبه بعض الأحياء وهو كل فانه  
 اذا اجتمع مع الجدة للأم فلها الثلث السك لعل بينهما السك الآخر إلى الأخبار المتكررة التي  
 على ان نصيب الأبوين لا ينقص من السك أبداً ونصيب الزوجين من الربع والفضل كذلك في  
 التبريد عليهم اتيه **قنا** بان حمل الجدة على الجد للأب كاحد الأخوة انما يصح اذا لم يكن

مطلب

من مدعيه **الثاني** لا والله فاحد الأخوة من الأعم مع انه يقول في **فرد** **ميراث**  
 المحجب على الفقة واحتل في الوسائل جملة على اجتماع زوج وجدة الأب جدة أم من جدة أم من جدة أم  
 نصف الجدة الأب الباتة فتصل في السكلة في كون السك هو المولد لهذا المقصود وان القول بالسك هو  
 من الأم يمكن من الضعف القصور **فرد** **الثاني** قد عرفت ذلك نقول ان الصدق ربه انما قال بالسك هو  
 المذكور ولم يعلم ان السك بمنزلة مفرد من مسكتا بل يمكن استكشاف عدم الزيادة مثله في اجتماع جدة  
 وجدة للأم ونحوه فلا حظ وتبر **فرد** **الثاني** اجاب بقوله المزيج لضعف الجدة بمنزلة الأخوة  
 الآخرين الأخ والجدة المذكور مثل حظ الاثنين فالثلث الأخ والسك الجدة التي هي في السك  
 لا هذا الجواب بل لو كان يصدر من طفل متفقه لا يكره عليه ما ينبغي ان يكون **فرد** **الثاني** في  
 أبناء السمين فإزاد ومن السمين بحجة لأسام **فرد** **الثاني** ليس فيكون له قوة تبران كون الجدة بمنزلة  
 الأخوة انما هو حيث يكون الأخ والجدة جميعا للأب وجميعا للأم وما اذا كان أحدهما بالبر لا  
 للأم ومن لم يد ان الجدة تأخذ نصيب الأم كيف يزوج له من نصيب نفسه المحكم والصدق في أخوة  
 بصره وفلذة كبد أو صبيك بالورع والأحياء الأم في القوي والمضاد في السك الجدة  
 الله سبحانه وتعالى والمخالف في ان كان له اجر واحد لأن شرط عدم العقاب عليه عدم  
 في مقدارة والقضا مجلس لا يجلسه لا يتأذى وصقته أو حتى وان القاض على غير حقه وفقد  
 تقاربت لأخبار بان القوي غير الحق والقضا بالباطل بوجبان الفقه والغلاء **الآخر**  
 الى قول مولانا الصاق صلوات الله عليه وعلى آله وأولاده لأب ولأب في قضية بعبه  
 مشير الى فتوى في حقيقة مثل هذا القضاء وشبهه بحسن السماواتها وتنع الأرض بركتها و  
 اسئل الله تعالى لأكريم النان المنفصل الخنان ان يعصمنا وآباءنا من ذلك القدم وخطاه العلم وبوبس  
 وآياك للصلوات بحفظنا وآياك وكافة أخوان الدين المسلمين من شر هؤلاء الأعداء بالوؤة  
 الجحيم والأنس في سلاطين العلم والجور ومن فتن آخر الزمان ولا يورد نامورد الامتحان و  
 لا يؤخذ بامانياتنا واخطائنا بحق النبي الامين وآله القربا من صلوات الله عليهم وآله  
 عليهم اجمعين ولعن الله قتل عدائهم وغايتهم وقاصيه حقوقهم من الآن الى قيام يوم الدين  
**السؤال الرابع** انه لو احتلم في نهار شهر رمضان فهل  
 يجوز له التواني في الغسل او يجب عليه المبادرة الى الغسل بحيث لو تواني فيه بطل صومه



كما حكى القوي به عن بعض من عاصروه **الجواب** لا يجب عليه المبادرة الى الفسل في الاظهر  
بل لا خلاف معتد به في ذلك ينقل وقد نفى العلم بالتحلاف فينا لله في حكم المنتهى في غزاه في الحدائق  
الى الاجماع وادعى الاجماع عليه في كره حيث قال لو احتلم نهارا في رمضان من غير قصد لم يفطر و  
بما زلة تأخير الفسل اجماعا انتهى بدل على المطلوب اصاله البرائة من وجوب المبادرة في الفسل  
مضافا الى موثق بن بكير في حديث قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان  
يتم يومه كما هو قال لا بأس بجمع العيص من القاسم ثم سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام في شهر رمضان  
فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل ان يفسل قال لا بأس فانه لو كانت المبادرة فورا واجبة لم يكن له ان ينام  
عن النوم قبل ان يفسل **اما** ما رواه الشيخ في اسناده عن الصادق عن ابي بصير عن هاشم عن عبد الله  
بن حماد عن ابي بصير عن عبد الحميد عن بعض مواله قال سالت عن احتلام الصائم قال فقال اذا احتلم  
نهارا في شهر رمضان فلا ينام حتى يفسل وان جنب ليل في شهر رمضان فلا ينام ساعة حتى يفسل  
فلا رساله واخباره وضعفه بيد الرضوي بن حماد المجهول ومعارضته بالموثق والصحيح المذكور بن  
تضمنه النقي من النوم ان جنب ليل مع مقلوبة عدم حرمة النوم ليل لا يقصد الانبثاق والفسل  
يطرح او يحل على الكراهة لقضاء الجمع الدلالة بذلك على فرض تكافؤهما في حرمة ونصوصية الخبرين  
في جواز البقاء على الجنابة الغير الاختيارية الحادثة بالنهار وظهوره في عدم المرجوحية ونصوة  
المرسل في المرجوحية وظهوره في المنع من رفع اليد عن الظاهر بالضرورة وجمع بينهما بالحكم الجواز مع الكراهة  
وربما نقل في منتهى المقاصد عن بعض فضلاء العصر الداعي اخبار مرض الاعوجاج لم يقا من بعض  
اخبار الامراء على وجوب المبادرة الى الاغتسال على من احتلم في نهار الصوم فسادا صوابا لا خبر و  
تصا حيلة عقبة ما فيه لا يشترط القاصر من فساد ولا بأس بنقل كلامه وما عقبه ليقنع من  
يحضره منتهى المقاصد **قال** في جملة الامور التي يتحقق به فساد الصوم كون الصائم عذرا  
بالحدث الاكبر ويتحقق ذلك باموال الجماعة في نهار رمضان والبقاء على الجنابة الى طلوع الفجر والبقاء  
عليها اذا احتلم في النهار ورجع الجميع الى امر واحد هو ذكرنا من كونه عذرا بالحدث الاكبر مع  
والاختيار ومصلحة ما فيه الحدث الاكبر من جهة الصوم وهو ليس بمفطر لعدم منافاته لجملة الصوم  
وانما هو مفطر له فان الطهارة من الحدث الاكبر انما تعتبر شرعا في مرحلة الامثال كالحديث  
من الحدث مظنك بالنسبة الى غيره من العبادات كالصلاة وضوحها فان الطهارة المعتبرة

فيها ليست اجعة الى نفس العبادة ملحوظة على وجه الشرطية في الموضوع بل انما تعتبر في ذلك  
على وجه الشرطية في مرحلة القيد والامثال لم تترك في الجماع في النهار والبقاء على جنابة  
الطلوع الفجر **قال** من احتلم في نهار رمضان وجب عليه المبادرة الى الاغتسال فلو حرم مع  
التفكير فساد الصوم وجب عليه فضاؤه **وقد** سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل احتلم في شهر رمضان  
ثم سبى الى الخبر ثم قال وهو موافق لما تقدمنا سابقا من اشتراط الطهارة من الحدث الاكبر  
حققة الصوم ابتداء واستمرارا ولا ينافي ذلك وقوع جزء منه حال اعيانها وهو ما لا خلاف في  
الاغتسال من الزمان لعدم وجوب الاختيار الشخص فلا يضر هذا المقدار لكان لا يضر  
ما ذكرنا قول ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال لعربي بن زيد لا يضر الاحتلام في شهر رمضان  
في الكساح الصائم لان الكساح من فعله والاحتلام مفعوله وحصلت عند الكساح من فعله  
الموجب لزوال الطهارة التي هي شرط في حققة الصوم لكان مستندا الى اخباره ومستأنسا  
او جف لك فسادا ولا تضر من سوء اختياره وتقدم في ايجاد الفسد بخلاف الاحتلام  
حدثه مما لا يرجع الى اختياره فلا يوجب فسادا صوم من هذا الوجه فلا يضر فوات الطهارة في  
الاختياره مع مبادرته بالاغتسال في اول ليلة لكان راما لو استد فواتها الى اختياره  
لومن حيث الاستمرار باختياره الاغتسال الى نعمان كان يمكنه الاغتسال قبله فان مقتضى تقليل  
افطار الكساح بانه فعله في الصلوات ضرورة عند الفرق في كون الفطر من الفعل الاختياري  
للقصائم بين كونه حدثا بقاءه كافي للكساح وبين كونه كذا بقاءه خاصة فان فوات الشرط  
استند الى اختيار الشخص ولومن جهة كفي في استلزامه لفوات الشرط قطعاً وتوهم ان الطهارة  
شرط في ابتداء الصوم لا في استمراره فسادا جذا حروفا استلزامه جواز الجماعة في اشياء الطهارة  
وهو كما ترى ما وقع البطلان لمخالفة الاخبار واضعف منه توهم مدخلية نفس فعل الجماعة  
هو في فساد الصوم مع قطع النظر عما يترتب عليه من الحدث لوضوح انه لا اثر له في حد نفسه وانما  
يؤثر في فساد الصوم باعتبار ما يوجب من الازدواج والحد **والجواب** ان استلزام الاحتلام  
كون الجماعة مفدا للصلاة لانه وجب في الطهارة التي هي شرط في حققة صوم مستند الى  
لا محالة الاحتلام لا يوجب فسادا ليس من فعله ومستأخر اخباره فسادا للصوم تاما من  
الجمعة **وهو الجواب** ان كونه من فعل الصائم انما هو في مرحلة الحدث وانما في مرحلة

خياره

هذا

الافتاء



والاستمرار عليه في زمان يمكنه لاغتسال فيه فلا محالة يستند إلى اختياره فيستر عليه فساكن  
 فصالح الحق الملة التي نصر عليها الإمام عليه السلام في افطار النكاح **قال** وبما ينبت في موضع المراءى  
 باطلا في على عينا لا فطار بالاحتلام كان في رواية عبد الله بن ميمون عن أبيه أنه عليه السلام قال لئن  
 لا يفطر الصائم الفري بالاحتلام والمجمل فان المراءى قد كون حلا الاحتلام من جبال افطار  
 كما هو كذا في الجماع وفي الحقيقة الفرض من التخي كونه الاحتلام كالجماع في حصول الانطام  
 تحققة فيستر عليه كذا في شرحه ورواه يزيد المقدسي وبذلك انتم يعلم المراءى من قوله في حديث  
 ابن بكير حيث سأل عن الرجل يجتم بالفقار في شهر رمضان صوم كما مولا بأس من ذلك سؤاله عن  
 اتمام الصوم انما شأنه احوال كون الاحتلام موجبا لا فطار فكم عيشة في البأس لإبراد منه لا  
 بيان حكمه من حيث هو على طبق السؤال فلا بد فيه على جواز اخبر لا اغتسال مع التمكن منه بل  
 ساكت من هذه الجهة ورواه عبد الحميد بن المقدس مفصلة بحال ومبينة للأحوال في الجهة المذكورة  
 واحتمال ارادة الكراهة من قوله ثم فيها فلا ينام حتى يغتسل مدفوع بخالفه ظاهر انما لا يغتسل  
 انهم في امثال المقام من غير ما يوجب صفة فلا ينبغي ارتكاب ما هذا كلام بطوله تجاوز الله عنا  
 وعنه هو كلام فاسد البنيان مدعى ارتكاب ركعة لا غصا وبيان هذا الاجمال يستدعي  
 الاشارة الى مواقع النظر من كلامه فان منها جعله مفسدا للصوم عبارة عن كون  
 عدا با حلا لا كبر في فريته عا. الذي لا يند السبل ضروري ان تتراع معنى كذا من مودة  
 خلاف القاعدة ولم يرد الا في الجماع عدا والبقا على الجناية الى طلوع الفجر عدا ونوم  
 لا يقصد اغتسال معاودة النوم تابنا ولو بقصد الغسل وما لا بد جواز التتراع كلف في الصوم  
 با حلا لا كبر عدا ان ذلك لا الاستمرار الذي لا يتناول لا تغسل عليه ليس هناك  
 منصوص تفيد ذلك واستنباط العلم ليس من هذا مبنيا وان ادعى القطع بالفتنة فليذكر منشأ  
 حتى تشكل في عقلا صير له خطا في منها تفرقة بين المفطر والمفسد جل المقام  
 دون الاول معللا بعدم منافاة ما هي الصوم فان في ذلك خلاف ما يفهم من الاخبار  
 وانتم عليه كذا القتها الاخبار من كون المنظر والمفسد معنى ولتتبع من باب  
 ما هي الصوم ليس ذلك بيبا الشارع حقيقة بيبا ما يفهم من وجوب عدا المفطر المقابل  
 للمستم على مركبة عليه فكل ما يفسد نكاحا موحى لعل سم الصائم عن مركبة صدام

وإذا  
 كان  
 في  
 الصوم  
 فليس  
 عليه  
 الاغتسال  
 في  
 الزمان  
 يمكنه  
 لاغتسال  
 فيه  
 فلا  
 محالة  
 يستند  
 إلى  
 اختياره  
 فيستر  
 عليه  
 فساكن

عليه كما هو واضح لاستمراريته عليه ومنها جعله الظاهر من أحد الأكبر منا كالمهارة من  
 الحديث في سائر العبادات من اغتسل ونحوها فان في الماهارة فيها تارة يفسد ففهم  
 عدا وهو بخلاف المقام فان الحديث على وجه خاصه عدا مفسدا وهو  
 استدلاله بخبر ابراهيم بن عبد الحميد عن فدا الصوفي اخبر المحدث الفصل مع ما في اول  
 قصور السند بعد الرخص بن حماد الجوهري وبالارسال والاختصار بعد معاوية بن  
 مواله لأمام عليه السلام في العبد من وصف الرواية بالحق وما ذاك لعل عدا على احوال  
 الرجال وتبين الشراكا وتابنا من ان ليس الموحوفية الا على النوم بمعنى التمسك به  
 هو على فرض عدا حمله على الكراهة واستفاد الحرة منه لا يفيد فدا الصوم وحده  
 كما في الارتماس حيث انه منتهى عنه محرم وغير مفسد على قول اللهم الا ان يكون  
 للأرشاد الى الاضاد فانه يظهر لك منع ما من اجمع الدلالة من الارشاد وثالثا ما  
 من كون اقتران هذه الفقرة باورد من مثل ما في الاحتلام في الليل لا يقول فيه  
 شاهدا على كون النهي في هذه الفقرة اتيه للترتيب ومنها اعذاره عن فصلها بين  
 الاحتلام وبين الاغتسال على وجه الجملة من الزنا يكونا خطرا معا لانه لو كان الحدا الأكبر  
 مانعا من الصوم للزم ايجاب التيمم على من استيقظ ووجد نفسه حيا لا ان جعل الماء  
 ويغسل كما فعل استيقظ في المسجد فوجد نفسه حيا واستيقظ قبل الفجر بمقدار لا يفي بالغسل  
 ووجد نفسه محلا لأن الضرورة قد بقدر ما وانهم بد عموما من الغسل في مكانه  
 بدلية لا يجوز البقا على الجناية الى امكن الاغتسال ولا اظنه يلزم بذلك والخبر خالف  
 الأمر به وكلمات الفقه آخية من الاشارة اليه فلا حظ ومنها تطبق خبر عمر بن  
 على مدعاه بالتقريب المذكور الخارج من طريق فدا الاخبار فان ظاهره قليل عدا  
 الاحتلام يكون لا بفعله هو عدا مدح البقا عليه فم فالحاق الاستمرار على الجناية باخير  
 الفصل بعد الاحتلام بالجماع مما لا يثبت من المشرع المعبد الدليل فان الدليل على  
 الاعلى منافاة الجناية المهدية في النهار وتعد البقا على مطلق الجناية حين طلوع الفجر للصوم  
 فالحاق البقا على الجناية النهي الاختيارية بالحاصلة بعد الفجر من دون مستند قياس العلم  
 المنصوص في الخبر قاصرة عن اثبات ذلك وعلى فرض تسليم ذلك لعل على ذلك من باب المماشا

ورفع



فرغ ابدعها بموت ابن كبر الشاخص بعد البأس بالبقاء على الجنابة الا خلاصة التهايرة التوبة  
 كافة الطائفة من غير ان يترتب على ما ذكره من الجمع الدلالة لا يجوز ان لا يرفع اليد عن الرسالة والعجبة  
 كل الهم **اولا** من نية الوثقة رواية مؤدبا ومنها مع تبيين رواية ابراهيم النخعي في صحة فان  
 اما اثر من الحمل حال الرضا او قبله لا ينافي لنية الفقه المتفق **ثانيا** من ابدال يومه بصوم ات  
 التوجع في نية من كان في مضجعه على يد المجلس في يومه بدل صوم صاحب الوسائل وان ذكر كل صوم  
 نية بذلك لا ذكر في المتن كلمة يومه مراد السائل ان الرجل يجلس بالتهارة في شهر رمضان يومه في  
 شهر كاهوى على جنابة الاحتلام في هذا البقاء كالبقاء على الجنابة عند الجزام لا بل باس بهذا  
 البقاء فاجاب عيسى بن ابي اسحاق بالبقاء المذكور ولا يفسد ما قصود هذا الفاضل لما ابدل كلمة  
 يومه بما في بعض النسخ لغير المعبرة من كلمة صومه يكون مراد السائل السؤال عن ان يفرض  
 موجب اساده وادلا بل حتى صورته لم يترتب له لصحة فعل جواب الامام عليه السلام في تلك المسئلة  
 في ذلك من هذا الفاضل تدش من قصوره وعدم اسرها لاخبار وعد التفتاة النكات المحاراة  
 ودماسه لو كان مراد السائل في تلك المسئلة كما هو لك في بها عن البقاء على جنابة الاحتلام في شهر  
 ولو كان الجواب بكلمة ثم لم يترتب له صوم فكله كاهوى جوابه بانه يقول لا بأس بكفان عن كون المراد الجواز  
 لا بأس ببقاء على تلك الجنابة كاضرب بقاء على جنابة حين طلوع الفجر بالموثقة نص في جواز البقاء  
 على الجنابة الاحتلام في شهر وبعده وجوب المبادرة بالانقضاء فور ان تكون قربة على كون النية عن  
 التوم بعد الاحتلام حتى ينقل في رسالة ابراهيم النخعي الضميمة سند الكرامة والشيخ في ان  
 جميع ما ذكرناه ان الحق ما عليه الاحكام ان يذكر هذا الفاضل من الحرافة عندهما الله ثم يكره الزلات  
 وغفر ليا وايا الخليفة اذ روى ذلك والقادر عليه **السؤال الثاني** يقول مولانا في بعض  
 ايام الله ثم ظله فيما اذا تزوج المريض بامرأة مات قبل الدخول بها فهل عليها عدة الوفاة ام لا انشد  
 مشروخا مستوفى لا زلت حلا لا للثكلات **الجواب** لا خلاف لا اشكال في عدم شرطية الدخول  
 في لزوم عدة الوفاة وعدا خصا صها بالدخول بها بل مما ثبت على كل من يصدق عليها الزجر  
 مدخولا بها كانت او غير مدخول بها كبر او صغيرة او صغيرة او ذميمة من ذوات الاراء كانت ام لا  
 كان الزوج ام لا كان رعايا او غير ذلك او احداهما موكلا الا في قول من يوجب عدة الوفاة في الزجر  
 سكر وبنزول زواجها بغيره في بعض النسخ في اربعة اشهر وعشر ايام حلقه في الاخبار ومخبر

جملة اخرى مما ورد في التبرع للدخول بها صحيح محمد بن مسلم عن احمد بن حنبل في الرجل يزوج  
 ونعتا من لم يدخل بها قال لها نصف المهر ولها المهر كامل او عليها الفدية كاملة مشدود  
 حيث رداق تكاح المريض منوط بالدخول والتميزات قبيل الدخول لا ينافي ما في الخبر من  
 المعقودة بموت زوجها قبل الدخول عن عنوان الزوجية فلا تشملها الآية والروايات لا تشملها  
 العدة على الزوجية في توضيح ذلك يتوقف على نقل الاخبار الصحيحة ببيان ما كان في قوله قبل  
 او بنحو ان يقال ثم بان ما هو الحق فيقول من تلك الاخبار الصحيحة البكر روى احمد بن حنبل  
 عن الحسن بن محبوب عن ابي واد الحناط قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج فمضى  
 اذا دخل بها فماتت في مرضه وشهوان لم يدخل بها لم تزوج وكذا غيره باطل وفيها صحيح  
 روى ثقة الاسلام روى عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن ابن ثابت عن زرارة عن حماد  
 قال ليس للمريض ان يطلق ولان يتزوج فان هو تزوج ودخل بها فهو جاري وان لم يدخل بها  
 حتى ماتت في مرضه فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا مهرات وفيها الموثقة بقاء روى حماد بن عمار  
 يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن كبر عن عبد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام  
 عن المريض ان يطلق قال لا ولكن لان يتزوج ان شئت فان دخل بها ومرضه وان لم يدخل  
 فنكاحه باطل الى غير ذلك من الاخبار المعبرة اسناد المول بها عدا لا محال فخرج بها  
 القاعدة فلا وجه لما عن المحقق الطوسي من ان يرد ولا لما عن شرح الايجاز من ان كان  
 بالدخول ان تدخل عليه الخدية وتضاجع فمرضه ان لم يطأها ولا في الكفاية من المعار  
 بين هذه النصوص وبين عمومها ان الزوج من الحائض السنة ضرورية كون هذا النقص من ذلك  
 وتخصيص العام بالغامر لازم **السؤال الثالث** ان في تكاح المريض فولا احداهما البطلان  
 حكى في ذلك عن شارح الايجاز والحكمة مطلقا لان الظاهر ان لم يكن مقفلا عما يراد به البطلان  
 لو لم يلحق الدخول فيكون مرجعه الى القول بانك لا تفسد حكمه في مقام الكرامة فولا من ذلك  
 تسمية قائلة بعدم صحة الكاح اسلا لان لا حاجة له اليه انما قصد بذلك لا لغيره بالضرورة فكان  
 غير صحيح روى بعد الحكاية ان الكاح قد يحتاج الى المريض للدخول كما اذا امر الطبيب بذلك  
 كما اذا اراد ان يلقى الله متزوجا كما قل ان مريضا قال زوجوني حتى لا اتقى الله عز ولا بعد  
 معاوضته فاستوفى حال العترة والمريض كثر الجوارات انتهى **اقول** فمثل مع كون الكاح

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله



معاوضة محضه النفس بضرورة عند حاجة الصيغ الى الكاح فالأجور التمسك بعومالك  
 الشاملة للمحتاج وغيره ورفع تأثير الأضرار بالوارث بعد نطق الأخبار بان التمسك بان يفعل  
 بما له مادام فيه النفع **بابها** كنف الدخول والبر عن صحة العقد والتمتع وموته قبله عن  
 بطلان حقيقة كما هو الشأن في عقد الفسخ بالنسبة الى الأجازة وكما هو الحال عند القائل  
 الفرض انما يملك بالفسخ لا بالقبض اذ مراده كما طرح به ان المصروف كاشف الا لا جاز  
 وعلى الجارية المعوضة مستند هذا القول هو الجمع بين نصين لأخبار المروية بطلان النكاح  
 ان مات قبل الدخول وبين التواعد بصد هذا القول وضوح عدم جواز ترتيب الأثر  
 على العقد للمراعى كالفسخ ونحوه مع وضوح جواز ترتيب الأثر من النظر في الثقل والوطى  
 نظرا ليهما ونحو ذلك **قالها** ان العقد صحيح جاز وان الدخول شرط للزوم فاذما  
 قبل الدخول انفسح العقد بموت المات قبل الدخول بوجوب انفساخ العقد شرعا ويحدث  
 بطلان قبل عروض الموت فاما نظرا لانفساخ عقد البيع ورجوع كل من العوضين الى صاحبه  
 ببيع قبل قبضه على شهوة اثنى بذلك ثابته الشهيد بن وحماد الله في المسالك والمحقق الأثر  
 في مجمع الفائدة وفاضل الكفاية وجمع اخر ممن تأخر عنهم فان في المسند ان المراد بطلان العقد في  
 تلك الأخبار طرأ بان المراد عليه فيكون حكم الموقوف المشروط لزومه بالدخول والبر بطلان  
 اللازم الطارء عليه الفسخ لا البطلان وعدم صحة العقد حقيقة انتهى **قد وقع الاستدلال**  
 بهذا القول في كلماتهم بوجوب **الاول** انه لو لا الصحة للزم عدم جواز الوطى ان وطمه  
 المرض مع ان صدر تلك الأخبار كغيره من الأخبار الدالة على جواز نكاح المريض بقول مطلق  
 يدل على خلافه **وقيل** ان الأخبار اعماد على جواز الدخول ان لا تمنعه وانما تدعى  
 كنف كل من الدخول والبر عن الصحة وعدمها عن البطلان اذ لو لا ذلك للزم الصحة وتوقف  
 الزوم على الدخول كاصحح به القائل المذكور مع انه مخالف للأخبار المروية المحترجة بالبطلان  
 بالموت قبل الدخول **الثاني** انه لو لا الصحة للزم وجوب تجديد العقد بعد البر وفيه ما  
 في سابقه **الثالث** انه لو لا الصحة للزم الدخول لان الدخول موقوف على صحة العقد لا على  
 وقوعه فتوقف صحة العقد على الدخول لدار ولا مناص عنه الا بالزوم بكون الدخول شرط للزوم  
**وقيل** ان الدور كما يدفع بجعل الدخول شرطا فكذلك يدفع بجعله كاشفا عن الصحة

وعنه عن البطلان والثاني شمس بحكم الأخبار المروية الساطعة بالبطلان مع كونها  
 قد قد عرفت لك كذا **فأعلم** ان لا زوم كل من لأقوال السنة لعدم لزوم العقد  
 المتوفاة عنها ووجهها قبل الدخول مع كون العقد في حاله من روج ما على قول من  
 على الثاني ضرورة عدم تنقل الزوجية المتبق عليها العقد بعد بطلان العقد من أصله وان كان  
 بطلانه حقيقة بموت قبل الدخول بل كما على الثاني لا في الفسخ الزوجية بموت وموت  
 لم يكن للعقد على لا بنائها على الزوجية تنقية بالفرق بين من لك كذا عدو من مدة من  
**السؤال** اذ قدال الامر الى صاعرب على كذا لبعض من عاصرا من شائع في علمه  
 ان فيه ثبات العقد في الفرض بمسكا بوجوب العقد بعد جعل البطلان في أخبار المروية وكذا  
 عن انما تحصى المهر والأثر من انار العقد استائم عموما كتاب السنة لقاصيه ثبوت  
 جميعا في العقد الصحيح **قال** ان النكاح ان مفادا لأخباره يفتقر الى البراءة بغيره فبما  
 حيث قال في خبر زرارة ليس لان يطلق قال في صحيحه اذ سئل عن يطلق قال لا  
**من الجاهل** بالأجماع صحة طلاق المريض فيكون المراد من انفسه في تحقق ان يطلق من انفسه  
 الأثر بسببه حيث ان الغالب ان المريض انما يطلق لذلك بل الظاهر ان هذه الحجة هي المبررة  
 للسائل فكانه قال ان المراد بترجى لكونه دخل ترتيب الأثر جميعا والاولا بل ينبغي المهر والبر  
 بل الظاهر ان هذه الحجة هي المحوطة في سؤاله ولا فكاك وجه لسؤاله هل يراحم  
 في عقد ذلك ام لا فاحاب بالنفسيل بقوله ونكاحه باطل لا كذا في الأثر خاصة لاحكام البطلان  
 التحقيق ولذا لم يقع الجواب بان دخل صحيح بل قال ان دخل ورثته فهو نظير قوله فيمن  
 ثلثة ايام فان جابره والاولا ببيع ونحو كثر في ابواب بيع وغيره **والحاصل** هذه الأخبار في  
 الأخبار لا لا لغير المريض من الصحة المالية خاصة وهي مما يؤيد القول بان مجزاة من الثلث  
 ان لم يدل عليه **ثم قال** وما ما استظهرنا انهم فرق بين الطلاق والتزوج في المرض حيث  
 ان الطلاق لا يرتب عليه الفرض الغالبى اعنى مزاحمة الورثة كما في صورة الدخول بل الانفس  
 الأجماع من اصحابنا محقق على صحة العقد ترتيبا في اناره ضروريا اجماهم على جواز نظرها  
 بشهوة ولها ونقيها او على جواز نظرها لها ولها شأنها ومحرمتها عليه بل وعلى اعتبارها  
 منه لو مات قبل الدخول اذ لم يشترط ذلك في باب المدد **ومر** من اصحاب الشريعة وغيره انه لو



لو توقفت صحة العقد على الدخول لزم الدور وجمعه ظاهر غير ذلك ان الله سبحانه حرم الوطئ  
 مطلقا ابتداء من احرز كونهما زوجة شرعا بظاهر قوله تعالى والذين لم يفرجوا بينهم خابطون الا  
 على اربابهم فاذا توقف جواز الوطئ على صحة العقد منع العكس بل نقول جواز الوطئ جواز  
 ادخال بعض الحشفة بل قضى على سبق صحة العقد قبل تمام الدخول وحق تقبيل المقام على  
 في الفصول كما وقع من شجاعتها فانه غير مقول بعد تسليم جواز الابتداء بالدخول وهو  
 ضروري كما لا يخفى كما لا يجوز للشك من باع فصولا التصرف في العلم بالاجارة لانه لم يجر على الضرر  
 في مال الغير بل احرز مال الكفاية في كلام الشيخ العظم العليم قدس سره وقد تضمنت في كتابه اجازة  
 واحدة منها فضلا عن جميعها لانها كلها تنفي عن اتباع الدليل بل النفس حاشاه من ذلك  
 شرح الحال ان من جملتنا الغرائب في كلامه جعله لكلام الصريح في بطلان الكاح كانه عن اتفاق  
 المهر والمهرات من آثار العقد بغير شاهد ولا قرينة ولا داع مع ان مما شاع وزاع وملا الذنار  
 هو على المسارح الجارية لا على الية الاقرينة ظاهرة ولا قرينة هنا على ما ذكره بل تضمنت في المهر  
 المهر او تقرير على بطلان الكاح لانه وتفرع بطلان الكاح على نفي الارث احرز قرينة واضحة  
 عما ذكره وكيف يمكن الالتزام ببقاء نطقه في بطلان الكاح به بزيادة وجعله في الارث خاصة  
 انما يصحح في ولاد فلا يكاد يمكن في جميع زوايا البتة صرح فيه ولا بطلان الكاح ثم فرع عليه عدم  
 المهر والارث مضافا الى ان نفي المهر المسلم عنه قرينة اخرى على ارادة البطلان الحقيقي في الكاح  
 منه في عقد تنقل عدم ثبوت المهر كلا ولا انفسا مع صحة العقد سيما مع تنبيه في العقد كما هو  
**ومنها** استشهاده بعد ارادة البطلان الحقيقي بانه لم يقع الجواب بانه ان دخل وقع فان  
 فيه ان عدم وقوع الجواب بذلك في صحيح الية ولا يشهد بذلك بعد وقوع الجواب به في  
 صحيح الية حيث قلنا فان هو تزوج ودخل بها فهو جائز فان المراد بالجواز الصحة في العقد  
 وكلامهم لم يكتف من بعض **ومنها** جعله في هذه الاخبار المانعة للرض من اصراف جمل  
 لها مؤيد للقول بان المهر من الكفاية فان غاية ما يفيد الاخبار المشار اليها انما هو استحباب  
 المهر من الكفاية في هذه الاخبار فتدارت البطلان من اس وعلم المهر لا من اجل ولا من  
**الثالث ومنها** ما يبيد لفصده بالفرق بين الطلاق والكاح وجعله زوجة لفرق مسألة المراجعة  
 وعدها مع ان اخبار طلاق المهر تدل على نزوح الورثة اشد من احواله واتي مزاجه اعظم من ارث

الطلقة في الرض بعد انقضاء عدتها ابقاها سنة كاملة وما ذلك ونحوه لا سند صحتها في عالم  
 بمصالح الاحكام وحكمها دون مسألة المراجعة ونحوها من حكم الرقبة **ومنها** دعوى ايمان  
 على قسيطة اثار الكاح وجعله لك شاهدا على صحة العقد قبل الدخول فان كان لا ايمان  
 على قسيطة اثار ما دام حيها ذلك لا يصح ما لان العقد ففسد له الكاح ما يحسن ما يكسر صحتها  
 على القول الثالث لا مانع منه بوجه ما دام حيا فاما المصحيح بانه غير من ايمان ما هو قبل الدخول  
 لا يقدح في ترتيب اثاره فلا يضر بوضو المصنف اما على قول الثاني فلا مانع من ان يام بان العقد  
 لجواز كونه ما لم يبر من مانع فالتمس تزوج قبل الدخول يدع اثاره الا انه في رتبة علمه لا في رتبة  
 قبل الدخول انكشف جواز المانع من اثار العقد من حيث وقوعه بكونه قبل وقوع منه من اثار العقد  
 القليلة مثل الوطئ بشبهة هذا كل من اثار الاجماع على قسيطة اثار ما دام حيا وان كان لا ايمان  
 ترتيب اثاره بعد وفاته فكل اثاره لا مانع من الالتزام بعد محرمته لانه عليها الزمان قبل ان يدخل  
 بها بعد تصريح الامام عليه السلام بطلان الكاح بذلك ولو كان غير ذلك لكانت دعواه المهر من  
 هو الالتزام بالقول الثالث لا صحة العقد لما علمت من الاخبار **ومنها** دعوى ايمان على  
 من اومات قبل الدخول واستشهاده على ذلك بعد استنابهم ذلك في مال العقد فان كان  
 الدعوى مما لا شاهد عليه بوجه عدم استنابهم ذلك في باب العقد انما يكون موضوع دعوى  
 باب العقد الزوجية وقد بينوا ما بطلان الكاح وزوايا المراجعة بوجه قبل الدخول فابطا  
 هذا الكاح هو اثارهم عن الاستناب المذكور **ومنها** استشهاده بعد الدخول في  
 حكاية عن الشهادة فان فيه مانع من منع توقف صحة العقد على الدخول حتى يلزم الدخول  
 صحيح في الظاهر ويخرج عليه ما ذهبوا اليه ويكشف بموت قبل الدخول في العقد **ومنها**  
 جعله جواز الوطئ والنكس وادخال بعض الحشفة بل لا قطعيا على سبق صحة العقد قبل تمام  
 فان فيه ما عرفت من ان جواز النكس والوطئ نحو ما علم القول الثالث لا يشهد به في القول الثاني  
 مبنى على انقضاء العقد لان بعد نفي المانع بالاصل وحده جواز النكس في انفسه ولو توقف البعض  
 في مال الغير على ان لا يمنع من الدخول برضا ما بعد كونه ما بعد ما وكيف كان فعدم  
 العدة في المهر من ما لا ينبغي ان يفتى فيه نعم حسن الاستدلال بما لا يترك شيئا من لزوم الاجابة  
 في انساب الله العالم بما في احكامه **السؤال السادس** ان الجنب اذا تزوج من الجنب



لأحد لأعدا الشفعة بينهم ثم أحد حدوا العذبان ولا يكملان بشروط الطهارة فهل يتيمم  
 عن النسل وبدا عن الوضوء ولو لم يكن له مانع من الوضوء وكان له ما بقدره فهل يتوضأ أو يتيمم بذلك  
 عن النسل الرجاء من عدم إحصائه شرح المصنف في ذلك لا يكشفه جملته الحال لا زالت مبينة للمشكلة  
 كاشف الغطاء عن العضد الجواب **انفق الأصحاب على أن يجب إذا كان فرضه التيمم** فكيف  
 يتيمم واحد ولو كان محدثا بالأصفر يتيمم حتى لو أمكنه الوضوء بلزومه سواء كان حدثا الأصفر قبل الغسل  
 ومعهما لأن ذلك من حكم الفصل الثاني فام التيمم بقائه واقفوا فيه على أنه لو اجب ثانيا بعد تيممه  
 زمة عادة التيمم ثانيا عن الفصل كان في حكم التيمم الأولى الكفاية عن الوضوء وبدا لو كان قد حدث  
 بالأصفر ثم رآه اختلفوا في أنه لو حدث بالأصفر بعد تيممه عن الفصل فهل يفيد تيممه ذلك ويحتاج  
 إلى إعادة التيمم عن الفصل ويكفي في ذلك من أحد ثانيا ولا يفيد ولكنه يحتاج إلى الوضوء فإن  
 أمكنه الوضوء توضأ ثم أخذ الموجب البتة لم يمتط بالفصل ولا بد له لأتقاء الفصل في كونه  
 وتقدم فعله ليدل على التيمم وإن لم يمكنه الوضوء يتيمم بالأصفر من الفصل ولو كان له ما  
 هو التيمم بدلا عن الفصل لم يقبل هو محكي عن طريقه وجوابه لفقه القاضى والأصباح والحاكم  
 والمعتبر الأئمة والتمهي في بروشاد ولف وكرويس والبيان والمهدى البارع والموجز الحارثي  
 والتنفيع مع صدق فوائده الشرايع وكشف الالتباس في روض الجنان وكذا الكفاية والخبرة  
 غير مماثلة في أفق لا يبرها انه مذهب الأكثر وعن شرح المفاتيح انه مذهب سائر علماء ما عدا  
 الشيخ في شرح الرسالة بل عن المحدث البارع وكشف الالتباس فوائده الشرايع والكفاية وجمع الفتاوى  
 وغيرها انه المشهور بل في مقام الكرامة وجد الخلاف فيه من غير علم المحدث في شرح الرسالة  
 ومصاحبه المفاتيح وفي الجواهر المشهورين لا سيما في الأصول لا تحصيل كادت تكون إجماعا إذ لم يجد  
 فيه مخالفا إلا ما يحكى عن المرتضى في شرح الرسالة من عدم وجوب عادة المحدث ما لا يخبر بتوضأ  
 إن وجد الماء له خاصة لا يتيمم عنه لأن الفصل لا ارتفاع حدث الجنابة بالتيمم سابقا لها وعدم  
 إيجاب هذا الحدث غير الوضوء مع أن المحكي عنه في غير موضع انه في المهوراتية وسعة كاشف المفاتيح  
 وقوائمه في التيمم ما في الجواهر **خبر القول المشهور الأول** أن التيمم ليس  
 الجنابة ولا عبادتها أحد وإنما هو سبيل للتباعد عن النجاسة وجباة الجنابة السابقة  
 تكون من آية الوضوء لا يوضح الوضوء وجوب الجنابة أما الكبر فواضحة وأما الأصغر فمما حرج

بغيره محكي المتبر والمنهجي بروشاد ونهاية الأحكام وكرويس وروض الجنان مع صدق  
 الشرايع والمقاصد العلية والموجز الحارثي وشريعة غير مماثلة في المقرة ودرمات في كاد ودرمات  
 أن عليه إجماع من أئمة العلم وكشف الالتباس أن علماء جميع المذاهب على أن  
 عليه كفاية ما لا يرد وبصل محتاج اليك وقد استدلوا على ذلك بوجوب التيمم بالآفة  
 به بعضهم من الأجماعات المحكية على حد لا يستدعون أن لم تكن متواترة من صحابنا من غيرهم وروى  
 في ذلك بآية على فرض تسليم جهة إجماع المقول ثانيا لم نقل بأن مرادهم من هو من كبر  
 التيمم من قبل الراجع المطلق ومع ذلك لا يكون القدر المتيقن من الآفة ولا ينافي كونه رعا  
 غاية هو التيمم من الآفة خاصة ولعل مراد السيد أنما هو هذا المعنى فلا يكون سائبا للأجماع  
 أحجب من ذلك ولا بأن أخبار ومعتقد إجماع موجود في ذلك في سائر المذاهب المعقولة  
 بالاطلاق التام والنبش ما على قاعدة المقررة في الأصول من إذا احتقأ هلق لم يقظ باو  
 وشك في طرق الأنفس إلى بعض أفراد الأصناف على لزمه لأخذ بمقتضى الوضع وإعماله عند ذلك  
 طرقه ومعلوم أن معتقدا إجماع أنما هو في الواقع وهو مطلق بل عام بما لا حيلة في حله من غير  
 حتى يصلح للأخذ بالمتيقن منها أن حال التيمم لا يقع معها لدنول في التوضوء ولا  
 انزول وترتفع بالتيمم لم يكن لغوا هابز والعد المستوفى للتيمم وجه مع أن الوضوء لا يلزم ذلك  
 صبر ورة غير الجنابة وغير الجنابة حائضا مثلا بزوال العذر وبطلان ظاهره غير متيقن  
 العذر ليس من الاستدلال موجد هو الجنابة أعني إلقاء الخائنين وخروج المني من الحيض أو  
 أو من الميت على قول ولذا ادعى إجماع على عدم كون وجدان الماء حدثا في التيمم والاعتبار به  
 والتيمم لو كان التيمم رافعا للحدث لزم الفصل عند زوال العذر أو كون زوال العذر من  
 أسباب الجنابة والمجهر وكلاهما من الإعلان بداهة لا يزال حين وجدان الماء أو ارتفاع العذر  
 أنه اجب لأن واثمها ما احتجوا بها أحد حدثا والأخبار والآلة على هذا المعنى من غير خلاف  
 التيمم لا يبيح ما يبيح الطهارة لأنه حال الضرورة لا يمتنع هذا إلا بآفة العلقلة دليل على هذا  
 الحديث في بعض ما ذكرنا يرجع ما في أن التيمم يجب طهارة الطهارة عند جود الماء بمسح الخ  
 السابق فلو لم يكن الحدث السابق لا يأتى لكان وجوب الطهارة بوجوب الماء أو لا وجه غيره وروى  
 الماء ليس محدثا بالأجماع لأنه لو كان حدثا لوجب التيمم في موضع قد استدلوا به فيكون



هذا باطل لأن المحدث لا ينسل ولا يجلب قوساً انتهى استباحة الصلوة وغيره ما دام مضطراً ولم  
 حدث آخر ليس من فعل الطبيعة المحدث في المعنى فحسب هو رفع منه في الجملة والآفاق لا يمنع من ارتفاعه ويكون في  
 تحققة وجوده بقوله المحدث في حال الاختيار والفكر كما يوصى إليه إطلاق الجنب عليه في الخبر  
**ومنها** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لعمر بن العاص صلياً بحبابك وانت خبيث فقال خبيثان  
 أهلك نفسك به في قربة ربه لوارتفع المحدث بالثبوت لا سيما جناً كما لا ينبغي بذلك بعد الفصل  
 وربما يظهر من التمهيد في عدم ارتفاع المحدث لكن لا مظهر بل في غاية معنيته هي المحدث أو  
 وجود الماء واستغنائه في كماله لا معنى للمحدث الذي يمكن رفعه لا الحالة التي لا يقع معها الدخول  
 في الصلوة ونحوها مما يتوقف على الشهادة فتجوز الشارع له الدخول بوجه من الوجوه وسبب  
 الأسباب فانه يجب القطع بزوال تلك الحالة وحصول الاستباحة والرفع بالنسبة إلى هذه الأسباب  
 بمعنى زوال المانع منها وان بقي غيرها غاية ما في الباب أن الرفع قد يكون مطلقاً كما في طهارة المختار  
 وقد يكون في غاية كمال التيمم وطهارة دائمة المحدث والأجاء لم ينعقد على أن التيمم لا يرفع المحدث  
 إنما انقضى على أنه لا يرفع مطلقاً على وجه لا ينقض وجود الماء ولا كلام فيه هذا كلامه زيادة يسيرة وقد  
 سبق في ذلك جده قدس في شرح الألفية وانت خبير بآثاره مع جملة النزاع بين الأصحاب لفظياً لا سيما  
 مرود بآثاره أن أراد وضع الاصطلاح بتسمية الميع والاعمال مشاحرة في الألفاظ لا بد من معنى الرفع إنما  
 هو زوال ذلك المانع كليته فلا يعمو الأسباب غير ما في التيمم فانه ليس كذلك لو كان رافعاً للمحدث  
 على الوجه المذكور لما انقضى الفكر من الماء لأن الفكر من الماء وزوال المحدث ليس حدثاً جامعاً  
 عرفاً وتسمية الرفع إلى غاية هي وجود الفكر من الماء وحصول المحدث رافعاً كما في بعد وضوء  
 أنه بزوال المانع من الفعل يعمو المحدث الأول بعبارة حتى كأنه لم يزل لا أنه يحصل له سبب آخر بوجوب التيمم  
 فبين من ذلك أن الرفع هو الرفع المترتب على ذلك المانع لا أصل للمانع فانه باق على حاله في جميع الأحوال  
 إلا أن يظهر بالماء الثاني فهو قول جعفر عليه السلام في صحيح زرارة ومواقب الماء فليك  
 الفصل أن كت جناباً والوضوء لم تكن جناباً حيث خلق عليه السلام الوضوء على عدم الجنابة وقد عرفت  
 أن التيمم جنابة بآثاره كما يكشف عن ذلك إطلاق الجنب عليه في قضية ابن العاص المتقدم إليها الأشا  
 مضافاً إلى خبر ابن بكير قلت للصديق عليه السلام جل أم وهو جيب تيمم ومم على ظهوره حيث قابل  
 التيمم بالطاهر فانه كالتيمم في بقاء جنابة التيمم ولذا اجمعوا على وجوب غسل التيمم عند زوال  
 الحدث

فن حدث بعد التيمم بل عن الفصل لا وضوء عليه مع وجدان الماء بقدره ولا التيمم بل مع فقد  
 بل يلزم التيمم بل عن الفصل مع بقاء عذره الموع التيمم من الفصل مع زوال عذره ووقوعه في  
 ذلك بظهوره في غير المتنازع فيه أن لم يكن صورته ما بعد خبر جده ولا ينفرد الثالث لا خفا  
 المقبرة الناطقة بانقراض التيمم بكل من وجدان الماء وأحداث المحدث من صحيح زرارة مشروفاً  
 جعفر عليه السلام قال يصلي تيمم واحد صلوة الليل والنهار ما لم يمتنع من غير ما وصفت وأما حديث  
 قيس الكوفي عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه عن ابن عباس قال لا بأس بأن يصلي وضوءاً قبل  
 والنهار يتيمم واحداً من المحدثات وتصل إلى الماء والقربة عليه السلام قرن بين وجدان الماء وبين  
 المحدث ومقتضى الأحلاق تساويهما في كفاية الغرض فكان أن وجد الماء يقتل من المحدث الأكبر  
 فكذلك المحدث يلزم التيمم عن المحدث الأكبر ولا كان إطلاق القرآن وجه الرابع  
 المقبرة المنقصة لأمر الجنب التيمم وإن كان عذره من الماء ما يكفي للوضوء مثل نسيج اليد أو  
 باساده عن عبيد الله بن علي الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجنبه معصية ما  
 من الماء لوضوء الصلوة ابتوضأ بالماء أو يتيمم قال لا بل يتيمم لا يرى أنه إنما جعل عليه صفة  
 الوضوء صحيح محمد بن حمران وجعل بين راجعاً إنما سأل أبا عبد الله عليه السلام عن ما قام قوم أصابته  
 في السفر ليس معده من الماء ما يكفي للفعل ابتوضأ بعضهم ويصلي هم فقال لا ولكن يتيمم حيث  
 يصليهم فإن الله عز وجل جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً ومثلها ما غيرها مما تمسك به  
 والطاهر أن نظره إلى إطلاق التيمم من جدياء الوضوء وعدم استعصائه عن التيمم قبل  
 ثم احتكام لا وانت خبير بظهور تلك الأخبار في تعدد الماء على التيمم للجنابة وترك الاستعصاء  
 إنما يفيد المعنى في المقال إذا لم يكن هناك ظاهراً يضر إليه الأحلاق **محنة القول الثاني**  
**أمر الأول** ما نطق بتزويل التراب من الماء واستباحة التيمم من تزييل التراب لا بد من كونه  
 هو إزالة المحدث كإزالة الماء ولازم ذلك كونه رافعاً للمحدث وبطلان أثر التيمم بالنسبة إلى رفع  
 الأصغر بالمحدث لا يستلزم بطلان النسبة إلى الجنابة من دون جده مما يوجبها وإن كان التيمم  
 إذ هو كالفصل بالنسبة إلى الإباحة نعم إنما يطل بالنسبة إليها بالفكر من الماء خاصة رجا  
 على ذلك ليس من هذا من وجوبه قد ظهر مما مر في محنة الأول فإن النص قد نطق بطلان التيمم  
 بالمحدث كطلانه بوجدان الماء كما أن الأول في صور وجدان الماء هو الفصل فكذلك الأول في صور



كيفية

أو كفتة أو الصلوة عليه أو دفنه فهل يجزئ أو وحيتته لا يفد ما شئت فسمه ليس بصلوات  
**الجواب** لما كان من الوصايا المتولدة عنها فربما يقع من له ولاية غسله وصلواته دون ذنوبه  
والدفن في مكان مقبر أو كافر يكن مقبر في غور لا فلا يفتى إلا سدا في زوايا ما ذكره ويجوز على من  
لصوت قوله من بدله بعد ما سمعنا تأثرا على الذي يبدلونه للغير عن المعارض **وقد** يخرج بذلك  
في كرمي خصوصا الدفن بقوله لو أوصى من دفنه بيتا أو مالا اعتبر لأجاره أو تلك ولا ينفذ إلا بدنه  
المسئلة **لصوت** أفاد وصية الميت بالبرقة **فقال** في كرمي لو وصى ببيت أو داره كان من له  
وقال أحمد بدنه في المسئلة **فقال** لا يضر بالوصية التي من أمانا كان من تلك الوصايا ما يقع من  
ولاية غسله ودفنه الصلوة عليه فإن أمضاها ثوارت أو من سطره فلا إشكال في إخراجها من وصية  
الضرر المفتوح على أن لو لم يكن له أن يباشر غسله ودفنه فكذلك إذا كان له غيره من سائر  
وإن لم يمتن الوارث لك ولم يأذن بغيره وبسبب الميت ففي تقديم اختيار الوارث وسقوط ما في يده أو يملكه  
اختيار الموصي من عدم نفاذ وصيته فلا بد له من اختيار الملائمة في كرمي ولقد عكس المسمى بالسيرة  
في كرمي ذلك صاحب **درويش** الجواهر وهو الحكم من الموزع وشيخه ظاهر في أنه لا يهدى في مرض الموت  
كاشف النام وصيد الأمان إلى الوارث بل في المار باخل نقل المهور في ذلك كونه **عقل** وبالجملة  
الحل **شايخ** قال لا يبرأ بعد الموصي إلا بالصلوات من المرات لم يتجوز له ما هو موصي به من حكمه  
كثرة بعد اختياره عن الثور واليه حقه وما لك الشافعي في ما هنا خبره أسكت في كل أحكامه عن جميع  
عن الأثر في ذلك واليه شجرة في جمع الفائدة **ويظهر** من المحقق الثاني في مع سدا في المثل اليسير قال في  
قول العلامة زهرة والأول بهما أي الصلوة الأولى بباشر آه ما عطفه ناصر إمامة حصره في غير ذلك  
إليه بالصلوات من الميت ولاية من الأمان بقدره الوجه الأول لا ينفذ **ويكون** يقال إطلاق وجوبه وناه  
بالوصية يقتضي ثبوت الولاية لأن الميت بما أثره العلم به لا بد من دفعه في أجابة دعائه فمن ذلك  
حرثا ما ألمه بعد أن تم قد كان حضره الشيخ والد العلامة زهرة ما رثاه وبعض آخر من المشايخ  
الذين عامروا هم قد تم يفتي بهذا القول وظاهرنا من الاستدراك الميل إليه حكاه في كرمي **عنه**  
أنه وزيد بن آدم وأحمد بن محمد بن إسحاق من العامة وزيد في المسئلة صاحب الخبر **عنه**  
**سورة الأول** ما نسب في كرمي من غفر قوله وأولوا لأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله  
**وفي** **الأول** أن مورد الأثر أي بعضهم أو له بارث بعض من أجنبي فلا يشمل المقام **والله** **أشياء**

من  
 بن علي  
 زعيم  
 هذه الفرس  
 الوصف  
 الجبل  
 من  
 التان  
 ولد  
 بقية  
 ولا  
 من  
 غسلة  
 الصوة  
 عليه  
 نوري  
 بال  
 من  
 عورة  
 ان  
 وسية  
 خاص  
 لا  
 من  
 فليم  
 قل



ذلك بر من قبله لا يتعلل في الولاية في الصلوة ثم بالقاء المصون فيها على وجه تناول واضع  
 النزاع يعني صل الولاية في الصلوة **وثانيا** انه لو سلم عند اختصاصه بالآثار فلا اقل من عد شموله  
 من غير المصوب بالاطلاق المنصرف الى غير صورة وصية الميت **وثالثا** ان مفاد الآية انما هو ولو  
 بعض من بعض من الاجنبي الموصى ليس باجنبي بل هو نائب الميت لا يعقل ولو لم ير من المفسر  
**الثاني** ما تمسك به في ذكره من انها ولاية ترتب ترتب العصب فالولي ولا كولاية الكا **ونيفضا**  
 الى منع الترتيب العصباني مع ثبوت الولاية في صورة وصية الميت انما المسئلة ولاية عند وصية الميت  
**الثالث** ما تمسك به في ذكره وغيره انهم ما تنطق من طرفا بانه بفصل الميت يصل عليه ولي الناس  
 من بامره الاول في مثل ما رواه الشيخ من سند عن غياث بن ابراهيم الزواني عن جعفر بن محمد عن علي بن  
 عن علي بن محمد قال بفصل الميت الى الناس **وماروا** الصدقة رسالة قال مير المؤمنين عليه السلام  
 بفصل الميت الى الناس ومن بامر ما لولي بذلك **وماروا** الكوفة عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن  
 بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال يصل على الجارية اولي الناس بها او بأمر من يحب **والجواب**  
 مع الغرض عن السند للاخبار بالشهرة العظيمة في المسئلة وكون من يمل ان يجرى عليه السند ان لا يها  
 على ولو لم يقرى بها صوب الاطلاق المنصرف الى غير صورة وصية الميت كما هو صريح جمل الاسكان في  
**وموافقهم المور الاول** عموم الآية وما تضمنه من اخبار النافذة بوجوب انفاذ  
 الوصية بالمعروف في حرمة مخالفتها ونقضه بوجوب **احكام** ما في آية من ان يخصص بالمعروف بقوله  
 ان ترك خبر الوصية الآية **وانت** خبر بانه مع كونه تخصيصا بغير مقتضى بعد كونه المور  
 مما لم يلزم منه ايم حيث انه لا يزال يتمسك بالآية في مطلق كلالة لوجوب انفاذ الوصايا التي  
 ليست من حقوق وحرمة تبديلها كما لا يخفى على من تخصص عن ذلك في كلامه قد **ثانيها** ما في  
 الرأى من ان عموا الوصية معارض بمقتضى اولي الارحام والرجوع مع الثاني للشبهة وفيه  
 ما عرفت من عدم تمامية دلالة آية اولي الارحام **وثانيا** منع النافذ من الولاية بغير ضرورة في حكم العرب  
 آية الوصية على آية اولي الارحام فيكون مفادها ولو لم يبق بعض اولي الارحام بعض من الاجنبي في صورة  
 وصية الميت ان الموصى اليه الموصى ان يوصي في الولاية وليس الاجنبي الطامرات اثبات النافذ  
 من الاجنبي الموصى من جبرين مورد الموصى الاول انما اذا كان الموصى حيا لا وعموا الثانية لما اذا  
 وصى الميت **اول** لكن على ما ذكرناه من الحكم بانه يستبعد ذلك **وثالثا** ان الشهرة لا ترجح الآية لان

مرجع ترجيح الآية بالشهرة وذلك مما لو دخل في قوله في محله وانما تقع شبهة في محله في ترجيح سنده  
 ذلك غير مقصور في آيات الخطبة صدر هذا الكلام **ثانيا** ان قوله من حيث ان يجرى عليه السند ان لا يها  
 اختصاص من قبل الوصية من حيث الترخيص **واختاروا** **والجواب** ان ما ذكرناه من ان الموصى اليه الموصى ان يوصي في الولاية وليس الاجنبي الطامرات اثبات النافذ  
 اطلاق الخبر الى غير صورة وصية الميت ولو لم يبق من اولي الارحام بعض من الاجنبي في صورة  
 من الموصى المطلق للآية **والجواب** ان الوصية تمامية فيما لم يوصى به الموصى من غير رجوع الى  
 الفصل في الصلوة عليه بما اعمى الله ثم ولات الوارثه ليس له بدلا من ذلك **والجواب** ان وصية الميت  
 منع ولاية الوارث **والجواب** في صورة وصية المورث لا يعمى لدليل ولاية الوارث وانصر الاطلاق الى صوغها  
 الايضاح كاعتقاده الاصل المنفرد من الآية والاخبار نفوذ الوصية مطلقا فاما الدليل على  
 نفوذ ولا دليل على عدم نفوذ مثل هذه الوصية فيكم نفوذ ما نذكره عند الثاني  
 بين السلف كوصية الاول بصلوة الثاني عليه وصية الثاني بصلوة صهيبي عليه وصية عام  
 اية مريه عليها وصية ابن موصى بصلوة الزبير عليه وصية ابن جبر بصلوة ابيه عليه وصية  
 بصلوة زيد بن ارم عليه فجاه عمر بن حرب بن ابي بكر فيكون العقد فاعلى بوصية فقد رنا ذلك  
 المذكور في حجة الاسكان ثم اجاب عنه ولا بان فعل المذكور من ليس بجي وثانيا بانه يعارض  
 ان يكون وارثهم رضى بذلك ونحن لا نمنع اذ روى **الثالث** ما تمسك به مع صدق قوله  
 من ان الميت بما ارثه شخص العلم بصلاحه فطعن في اجابة دعائه فنفذ من ذلك وحرمانه ما لم يجز  
 موافق الحكم في انت خبر بانه مجرد استيناس واعتبار لا يكون مستند الحكم الشرعي ولا رفع اليد  
 عن اطلاق الاخبار العامة هي عموم الوصية الحاكمة على الاخبار فيان مما ذكرناه كذا ان الحكم  
 اظهر ولا يوحشا مخالفة الشهرة بعد مساعاة الدليل وانه الهادي الى سؤ السيل **الثواب**  
**الثاني** انه لو طلق زوجته طلاقا رجعيا فاعتد وخاب عنها المطلق في العدة فلما انقضت العدة  
 تزوجت ووطئها ثم تبين موت المطلق في اثناء العدة الرجعية فهل يحجب عنها عدة الوفاة فيجب له طهر  
 ام لا وهل العدة الواقعة عليها من الثاني فيحجم ام لا وعلى الثاني فيلزم الوطئ الواقع جاهلا لا يتعقب  
 ويوجب لمعوق الولد بالوطئ ام لا وهل يحرم عليه بذلك ام لا **والجواب** ان ما ذكرناه من ان الموصى اليه الموصى ان يوصي في الولاية وليس الاجنبي الطامرات اثبات النافذ  
 سنده بكم نقول **الطامرات** صلوات الله عليهم اجمعين **الحق** بعد الحمد لله سبحانه والصلوة على  
 النبي وآله الامهات اسلم ان يحكم هذه المسئلة بتوقف على الاشارة الى الامامية **الامام الاول**







تقبله لا يكون معتدة ولا زوجة فتزوج آخرها سدا أو جاهلا لا بوجاهة الموثقة لا سقاء المقتضى  
 للمقبر وهو كونهما زوجة معتدة والأصل لكل فتيان بيتا لا قتل وتوقمه لزوجها  
 بعد ذلك في زمان العدة لا تقتضي المحرم فنية ولا لامة اقرب الى زمان الزوجية مد فوع يمنع الأول  
 وعدم حجة النكاح ودوران الأحكام مدار العادة وما في الرأى من أن حرمة الموثقة لا تخلو  
 قوة للأدوية طاهر الفسار اذا ثبت عدم الحرمة الموثقة بنافضة مثبتة في مفروض السؤل بطريق  
 وله لأن مفرضهم يتحقق من المنة فلا بالامدام على العقد والدخول بزعم جوازها  
 وحرمة فعلها خلاف مفروض السؤل فان قدماها باعقاد كونها خلية سبب الطلاق وتبين كونها  
 في الواقع كذا لا يثبت **لا يقال** ما معنى حكيم باعتزالها عن الثاثة اربعة اشهر وعشر بعد  
 عقد الثاثة لا فاشعوان لزوم الاشارة ثاثة من الحكم باعتداد ما عدا الوفاة فان معنى اعتد  
 هو كساع من بقايرة الرجال كما ان ذات الزوج اذا وطئت شبهة بلزمتها اضرار الزوج الى ان  
 تقتضى عدة لوطي شبهة ولا يحتاج عودها الى زوجها الى عقد جديد فكذا هنا يلزمها اعتراف  
 زوجها الى ان تقتضى عدة الوفاة ولا يحتاج عودها الى زوجها الى عقد جديد بقى الكلام في  
 حال العقد فيما فتر من زوجها معتدة جواز الزوج ولو بالاستصحاب فتقول ان العقدان  
 صان منها كان فاسدا لأن اعتقاد ما حوّل زوجها ليها قصد الانشامنة عدا لما منع من حقة من  
 قعدة انما يقع اذا لم يخالف قصد هاتمة **السؤل التاسع** انما يقول فنية عصر دام الله سبحانه  
 ما يد في حوار دخول من علم من نفسه لسوق مع كونه ظاهر العدة التي بين الناس في الامور المشروطة  
 والعدة كالأمانة في نجفة والنجاسة وادام الشهادة والفتوى والقضا فان المشهور مستقر كس  
 على الجواز ولم اتفق على من تخرجه مشروحا ارجوكم شرح الحال في ذلك لانه مؤيد بن النبي  
 والذلياب من صلواته عليه عليهم اجمعين **الجواب** الاسر على ما ذكرت من عدة تفرقهم شرع  
 ذلك وكون المشهور هو جواز بل ادعى العدة في عكس النكاح اجماع عليه خالف في ذلك صاحب  
 اعتد في فخره بالعد جاعلا له مقتضى ايمان الفكر من راجعة الاخبار **الحق** النص هو القول  
 المشهور لنا على ذلك امور **الاول** اصل البرائة من جوب جناسه عن الامور المذكورة  
 وفيها بعد نقدا للدليل على المنع كما في السيرة المستمرة في الاعضاء والاصبا  
 فانهم لا زالون يأمون ويشهدون مع اعتراف قلوبهم بكونهم مذنبين عامين **وليس** في

والمصلحة في ذلك انما هو بالمال في الغنى والفقير ومما ان يصدق في ذلك

كيف يعقل اعتقاد متدين عاقل عدل لنفسه بل لا بعد كون المعتقد بعدالة نفسه غير صالح الاثبات  
 والاستقامة والترافع عنده لأن العبد كلما ازداد صلاحا ازداد اعتزافا لنفسه وقد خلق  
 الاخبار وصريح علماء الأخلاق بقبول اعتقاد الانس بعدالة النفس ما ضاهها بما بل هو من على  
 مراتب العبد المسمى عنه في الاخبار المعتقد من الكبار وقد اجاد سيدنا صاحب الزبائن  
 حيث لوح الى ما ذكرنا ككل بكلمة واحدة حيث احاب من سأل الربا حكي عن ان من يعتقد بفسق  
 بقوله لو لم يجز للمنازاة الامانة **الثاثة** ان زلة من غرت الامانة والنهاية والفتوة لها  
 لم يفسد تدور في الاخبار التي عن اظهار الانس بعون نفسه الامرية ما جعل الله من  
 العدالة في قوله عليه السلام يكون سائر العصور يعلم من ذلك رجحان ركابه ما يحصل به انما يسو  
 لتاسر **الرابع** ان الامانة ليست من قبيل الأفعال كمن يتبع التي بعد بل هي ترك العبد لغيرها  
 ولا دليل على وجوب دع الغير عن اعتقاد الخالف للواقع في الموضوعات كمن يظهر ان كونه كونه  
 المدعى بعد جريانه اداء الشهادة والفتوى والقضا لا يتم في بعض نفسه الامانة **الخامس**  
 عدة من الاخبار الدالة على ان يكون صورا او ظهورا عموما او خصوصا منها **الشيخ** ابو الشيخ  
 عن الحسن بن سعيد عن محمد بن الفضل عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله لا باب  
 الشهادة اذا ما دعوا قال لا ينبغي لاحد ان يدعي الشهادة ليشهد عليها ان يقول لا تشهد لكم عليها  
**روى الكليني** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن ابي عبد الله  
**روى الشيخ** في ابيه باساده عن احمد بن ابيداه عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله  
 مثله دل على جوب القرض للشهادة على كل من دعي اليها ولا ريب ان من دعي اليها قد يكون عادلا  
 واقفا او ظاهرا فقط قد دخل من يعتقد بفسق نفسه مع صلاحه في الظاهر تحت التي عن التردد  
 في المطلوب لكفاية جوازه في رد صاحبها عن جوبها **الشيخ** هو لازم التي في الآية ونفسه لا  
 من اللفاظ الجملة فيل يقرية التي في الآية على الحرمة ويتم الحكم في الامانة بعد القول بالفضل  
 منها **سادس** ما دامرة باساده عن ابن سعيد عن النضر عن القسم بن سليمان عن جراح المذا  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ادعيت الى الشهادة فاجب القبر المذكور ومنها ما دامرة با  
 عن سهل بن زياد عن احمد بن ابي نصر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باب  
 ان يجيب يدعي في الكتاب ومنها **الشيخ** ابو الشيخ باساده عن احمد بن محمد







كل واقعا لا يدين بوثقها وقفا لكلام جاري في جميع ما يشترط فيه العدالة وهذا احدهما  
**وفيه** صراحة الخبر فكون سبلا منه عليه لشرع هو عند كونه بيا لا وصفي وخصا  
 المضادة بما عيشا ثالثا لمعان تولي من هو غيرهما وغير منصوب بها فوشقوا ابنك وكيف هو  
 من مع الناسق من الجلس في هذا المقام فلو فرض كون شخص عدلا واقيا وعدم كونه بيا لا وصفي  
 ولا ثابتي حتى حرم عليه تولي لقضا فامت ملامته عليه من حيث نفسه ليعكس استفادة ما ذكره  
 من ثانيا على من التزلزل في اخبار ما هو صريح منه في حرية تولي الناسق والجامل وغيرهما  
 من نقد وصفا الناسق للقضا وهو من السمات بين اصحابنا لاعلام شكر الله سبحانه مساهمهم  
 الجملة لبوة عندهم بالذمة فلا يقاس غير القضا مما يقرب في العدالة لانه لا يفتى بحق الدين  
 والقول بانفسه وجونا لا دلالة في غير المذكور وما هو صريح منه عالم يذكره على مطلوب من عدم  
 جواز تفرض من كان متقدما بعد عدالة نفسه مع معرفتيه بين الناس بالعدالة نفسه للأمتا  
 والشهادة ونحوها بوجوب ابناء على القياس الذي ليس من هذا الباب ولا من هذا الباب هل القياس  
 لوجوب انفارق فان المقضي عليه ولا فاعلم به بعد الحكم عدالتا الناسق بالامان لم يجز له ترتيب  
 انما حكم التبع حايلا في الوتر بعد الوقت كون الامام فاستأمال الفصل فانه لا قضا عليه  
 كغيره من الناسق ذلك بان شهادة فاقامة يظهر عدم اسلام الشاهد وعدم عدالة بعد الحكم  
 واما سقوط القضا عن الموت في الفرض المذكور فانه هو القاعدة الاجزاء لوقتته وبالجملة فقد  
 ضبط الحد المذكور بين محل النزاع وغيره فان محل النزاع تولي للمروءة بالعدالة المفقد بكونه قضا  
 للاموال المذكورة واثبت لك وكيف هو من تولي فاندشر وطا القضا وتولي المعروف بالفق للشها  
 والامانة **المرابع** ان الظاهر المتبادر من اذنه واخبار المصريح بها بالعدالة واشترطها  
 في الشاهد مثل قوله عز وجل وان شهدوا دعوتكم فادعوا عدل منكم ونولته بطلانها بحضو عدلين واذا شهد  
 ونحو ذلك هو انصاف الشاهد بالعدالة في حد نفسه ذاته لا بالنظر في غيره اذ لا يخفى ان قولنا فلا  
 عدل وفلان مفق مثل قولنا فلان عالم وشجاع وجواد ونحو ذلك **والمعجل** في جميع ذلك انما  
 هو انصاف هذه الصفة في حد ذاته غاية الامر ان تد يطابق علم المكلف الواقع في ذلك وقد يخفى  
 ان يكون ذلك في نظر المكلف ان لم يكن واقعا وانه فانه فلا حكم يلزم من اعتقاده عدالة جواز الا  
 شلا وقبول شهادته ويلزم هو عند جواز الدخول في ذلك وكذا يلزم من مطلق على نفسه عند جواز  
 الاكذابه

الاكذابه وعلى هذا فان كان المراد من اذنه واخبار السار اليها انما هو انصافه في حقه ذاته فكيف  
 يجعل المناط في الانصاف بالعدالة باعتبار الغير كما توهمون وينو عليه بانواع من الفروع المذكورة  
**والا** ريبا في حق كان ذلك انما هو بالنسبة اليه في حد ذاته لا يجوز له الدخول بها صوت وبها  
 البتة **وفيه** انه خروج عما اقرت هو زور به قبا هذا من كون الدار على انصاف انصاف بالعدالة  
 ظاهرة على ذلك يكون معنى اذنه والرواية تشهد بالنسبة اليه من انصاف بالعدالة في حد ذاته  
 اما ان يكون المراد الانصاف عامرا فقط لاسبيل الاول لاستلزامه التكليف بالاطلاق في حق  
 كون المناط هو الانصاف في نظر المطلق وح فلا معنى لقوله فكيف يجعل المناط في انصاف بالعدالة  
 الغيرة **وبما** رآه الله الذبب اشتراط في صحة الطلاق انما هو ما عتبه في ظاهر من العدالة  
 سماع من هو عاد الظاهر الناسق عند نفسه غير مطلوب اشارة حتى يكون تفرغ نفسه  
 كما لا يخفى على المناط **الخامس** ما رواه البرادري في من طرأ السر نقل من قال  
 قال قلت قوم من هؤلاء يجمعون فخصر الصلوة فيفقد بعضهم فصل جماعة فقال ان كان  
 يومهم ليس بينه وبين الله طلبة لا يفعل **قال** صاحب انه كان من عظماء الدلالة صريح لقائه انه  
 لا يجوز الامانة لمن علم من نفسه الفسق حتى يوجب توثقه خوفا **قال** فان قلت انك قد نسيت هذا  
 فيما سبق بحسن الظاهر لجامع الفسق بالظن وكلامكم هنا من ان العدالة لا يجوز بحكم الفسق انما  
 لمفكم له من الدخول في الامور المشروطة اذا علم من نفسه الفسق قلت لا يخفى ان العدالة بالنسبة  
 المتصف بها غير ما بالنسبة اليه فمن تعرفنا بها بالنسبة اليه عبارة عن عد انصاف ما بوجوب فسق  
 عن العدالة وهو الذي اشار اليه في صحيحه ابن ابي يعفور من انصاف بالستر والعفاف لما خلت الاوصاف  
 كما تقدم انصافه بالنسبة اليه غير عبارة عن عدم ظهور ما بوجوب فسق مقصدا الى المعرفة تلك الصفة  
 المزبورة في الخبر فاعلم ان في ظاهرك من كونه واقعا ليس كذلك يكون عدلا في الظاهر يجوز قول  
 شهادة والايام به وان اذنا واحكامه وفنا به فان كان فاسقا في الناس يحرم على الدخول في تلك  
 الامور وبما يؤخذ وان متبع اتباع الناس له فصوله حكم في حد ذاته والناس معه حكم اخر نظير من  
 بالناس على غير الشهادة متقدما على اعتقاد الناس في الشهادة فان صلواتهم تكون صحيحة يحصل شرطيها  
 المذكورة وصلواته هو تكون باطلا لظن شرطيها بالنسبة اليه وصحة صلواته خاف لا وجوب جواز  
 الامانة بهم بناء على اعتقاد هذه العدالة فكذلك ما نحن فيه ومنشأ الوهم في كلام الجماعة انهم رتبوا



العدالة والآصال على عقاد الغير من مطلق مثلاً ومثبت ونحوهم وغفلوا بها بالنسبة إلى  
 من يتصف بها وقد عرفت ما حققناه من الاعتبار بالنسبة إلى من يتصف بها غير بالنسبة إلى غير المذكورين  
 ونحوهم **وفي خبر آخر** أن خبر المذكور قد ضعفنا فيه عن السبيل العائنة في خلاصة وفي منتهى المقال  
 من استثنى من جلال نوادر الحكمة **وثانياً** أن المراد بالعلية واقعة العالم الخدي بغير أن كان الذي يؤتم له عليه  
 حد في فعل ذلك غير اعتدائه بعد عدالة من كونه مقصداً في جليله شخا **والثالث** أن تقدم  
 للشهور يكون قرينة على ورود منه في الشرط في الخبر مورد الفضل بالتحايفات الأولى لمن يعتقد  
 بصدق نفسه لا يوم ولا لعل على الأراء لم عندا لأتمام بغير المصداق ضرورة عدم تعقل اعتقاد  
 العاقل المتدين بعدالة نفسه لكونه حق عجا عجا **واما** أطال به في جواب عن الأيراد فقيهه من شدة  
 بلائهم ضرورة أن المناط في الشهادة والأمانة ونحوهما إنما هو لعدالة بالنسبة إلى المستشهد الموثق  
 ونحوه **والإغفل** على من تأمل في الأخبار لا العدالة بالنسبة إلى المكلف نفسه فانه ما لا دليل عليه أصلاً  
**السادس** محبة محمد صلى الله عليه وآله وسلم بزيغ قالات رجل من أصحابنا لم يؤثر وقوع امرأته فاضى كونه  
 فضله عبد الرحيم القم بالله وكان الرجل خلف من صفار ومناحا وجوارق فباع عبد الحميد الساع فلما أرا  
 بيع الحور ضعف قلبه في بيعهم ولم يكن المتقبل له وصية وكان قبا هذا باسم القاضي لأخيه في ورج قال نذكر  
 ذلك البارز عليه السلام لم يموت الرجل من أصحابنا ولم يوص إلى أحد ويخلف الجوارق بغير القاضي **حلا**  
 من السبعين وقال يقول ذلك رجلنا يصف قلبه لأنه فرج فارتفع في ذلك القيم فقال عليه السلام إذا كان  
 مثلك مثل عبد الحميد فلا بأس أن المراد المماثلة في الوثاق والعدالة ورواية دفاعة قال سألت عن رجل  
 مات ولم يوص صفار وكرام من غير وصية وله خادم ومالك وعقار كيف يصنعوا الوثاق بقتمة ذلك **ث**  
 قال إن قام رجل بقتمة قاصمهم ذلك كله فلا بأس ولا ريب أن يقتضيه هذا الخبران من جملة المواضع  
 فيها العدالة اتفاقاً لا جحلاً لأن هذا من الأمور الحسية التي لا يحول بها ما ترجع إلى الفقيه الجامع للشرط  
 وهو نائب عنهم ومع تقدمه يتوهم بعدل المؤمنين وما ظاهراً في شرط عبد الله القاضي بذلك في  
 نفسه حدثاً لا بالنظر إلى الغير فانه إنما يخص الدخول بشرط انصافه بذلك **والقول الثاني** أن نفي  
 في الخبر الأول إنما هو عن مجموع نصب القاضي القيم ومضى خبرنا وارجح لك من حمته مباشرة للقيمة  
 لو علم بفسق نفسه **والثاني** هو قضية شخصية حكم فيها يجوز نصه في مثله ومثل عبد الحميد وارجح لك من  
 وقولنا بعد نقل الرواية فإن المراد المماثلة في الوثاق والعدالة تأويل من غير ما عدل عليه عليه السلام

اراد المماثلة في الأيمان واحتراز بذلك عن نصب الامامية فيما كمالا يلايه نسبة النصب القائلون في  
 الثاني فاما مفاد معنى نسبة النصب عليهم والرد كون من ينصبون للنسبة ثقة ودينهم مآد كره من ظهور  
 في استراط عدالة القاسم بذلك في نفسه وبعبارة وضحي قد مثل وقاعة بقوله كيف يصنعون لورثة  
 ذلك الميراث فاجاب بانه ان قام رجل فزعم انه سمى ذلك كله بلا بأس على بأس ما قام به ذلك الرجل  
 للنسبة وانه في ذلك مما ادعاه من حد حوان مساندة من لا يتقدم بعد النسخة لك حتى في صورة علمه  
 فيما بينه وبين الله سبحانه بانه لا يجوز **ثانيا** انه على فرض تمامية ما ذكره فلا بد من ذلك على مطلق  
 فان عدل جواز قبوله الرجل لا يدل على عدم جواز نكاح الشهادة الا بالقياس اليه مقامه في المنع  
 التعلق بعدم القول بالنقل غير لانه ان كان ممن يعنى باجماعهم المركب حد فصلهم فليعتبر  
 باجماعهم البسيط على عدم اشتراط اعتقاد عدالة نفسه الا فلام على الامور المذكورة في العلم  
 فاذا كره تدبره وان نفسه في الشك من لا وجعله وان كان كلاً ولا بد له من الا لزام به فليصير العلم  
 بفسق نفسه نقايض عند الشك فيه على عدمه لا العلم بالعدل شرطاً الموجب لستباب الامامة  
 الشهادة والقضاء والقول بعد وضوح عدم نقل اعتقاد النسخة لاعتلال عدالة نفسه بغيره  
 الى العجب الله من الكافر عصمنا الله ثم واياك من تعاطيها بجاه النبي والالتزام بها بصلوات  
 عليه والراجمين **السؤال العاشر** ان المرجوح من عيهم فضلكم وجب انفعاكم ان تروا حال  
 في القبلة فانه قد شكل على الامر فيها مرة من جهة الهات بين ما هو ضروري من كون قبلكم الكعبة  
 وبين خلافهم في تعيينها لا يجب قبلا لها فالخلاف في فضلها من جهة اخرى الا انما في  
 المقامين سدا الله سبحانه بكم الدين وابد بكم شرع سيد المرسلين صلواته عليه والراجمين منع بطول  
 بقاكم المسلمين بين ثم امين **الجواب** ونفع ما ذكرتم من الاشكال وكشف انجابه عن واضح حق  
 في هذا المجال يحصل برسم مطالب **الاول** ان القبلة في شرعنا هي الكعبة والجمع والضروري من  
 المذهب في الدين حتى تروا في الاموات فضلها عن الاثبات بالافرار بان الكعبة قبلنا كالافرار بان الله  
 سبحانه وتعالى محمد صلى الله عليه وآله في القرآن كتابا والامة الاثنى عشر عليهم السلام قد نبه على  
 ذلك المحقق الربيع في اية والاخبار بكون القبلة في الاسلام هي الكعبة يتجاوز عن هذا الكشف  
 متواترة مع ولا بأس بابرار عدة منها يتأخر في ذلك **الجملة الموقوفة** الذكر والشيخ  
 باسناد عن علي بن الحسن الطائفة عن ابن ابي حمزة يعني محمد بن عوف بن عمار عن الصادق عليه السلام



التمثل متى صرف رسول الله صلى الله عليه وآله الكعبة قال بعد جوعه من يد قال الحقوا لو قيل  
 ان تونيلي خبر من الطاهر وهو ممن دعي الشيخ ربه اجماع الشيعة على البر رواية ومنها الصحيح على  
 في ابراهيم بن هاشم البزاز الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد  
 قال سألته عن مكان رسول الله صلى الله عليه وآله في بيت المقدس قال نعم فقلت كان يحسن كعبته من غير ما اذا  
 كان مكة فلاذ ما اذا كان هاجرا لا يذنه فم حتى تقول الى الكعبة ومنها ما رواه الشيخ ربه باسناد  
 عن الحسن بن هاشم عن ابي بصير عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد  
 المقدس قال سألته عن مكان رسول الله صلى الله عليه وآله في بيت المقدس قال نعم فقلت كان يحسن كعبته من غير ما اذا  
 قال تخرج عبد الله في يومهم في اقلوا قد صلوا ركعتين في بيت المقدس فيقول لهم ان بيكم صديقا  
 الكعبة فتقول انما كان لرجال والرجال كان النساء وجعلوا الركعتين بالباقيين الى الكعبة فصلوا صلوا  
 واحدة في كلتين فذلك مسجد محمد بن عبد الله في بيت المقدس ورواه الشيخ حمزة في الوسائل من الفضل بن شا  
 في الرسالة الموسومة بآخرة لعل في معرفة القبلة عن ابي بصير عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عن حماد  
 رسالة للشيخ الحلبي عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله  
 ساذن شوقي في يوم لسكره عليه السلام ومنها خبر جعفر بن يونس عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال وقد نكحني الطاهر بالكعبة وهذا بيت محمد بن عبد الله بن خلفه فنجي طاعتهم في اتيانهم فمهم على  
 فخرهم في بابه وجعل على انبائه وقبله الفضل بن عبد الله ومنها ما رواه علي بن ابراهيم باسناد  
 عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله قال تقول القبلة الى الكعبة بعد ما صلى النبي صلى الله عليه وآله في مكة ثلث عشرة  
 الى بيت المقدس بعد ما حركه الى المدينة صلى الى بيت المقدس سبعة اشهر قال ثم رجعت الى الكعبة  
 ذلك ان اليهود كانوا يهرون رسول الله صلى الله عليه وآله ويقولون لانت تابع لنا صلى الله عليه وآله فاعتمر رسول الله صلى  
 من ذلك غماسة بدا وخرج في جوف الليل في نظر في افاق السماء ينظر الى الله تبارك وتعالى ذلك فلما  
 اصبح وحشة صلوا الطاهر وكان في مسجد بني سالم قد صلى هم اللهم ركعتين فقول عليه السلام  
 بعضهم فتولوا الى الكعبة فاذل الله عليه فذلك غماسة بدا وخرج في جوف الليل في نظر في افاق السماء ينظر الى الله تبارك وتعالى ذلك فلما  
 وجهك تظن المسجد الحرام فمضى ركعتين الى بيت المقدس ركعتين الى الكعبة ففانك اليهود واليهما  
 ما وليهم من قبلهم ورواه حمزة عن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام قال في حق  
 ان رجلا يسارع الى الناحية المأفأة بين هذه الاخبار بالنسبة الى صلوات الله عليه وآله

فان الخبر الاول دل على انه كان يستقبل الكعبة والخبر الاخير ان على انه كان يستقبل بيت المقدس  
 ووجه الجمع بينهما ما يمكن جعل الكعبة بينهما وبين بيت المقدس فيصلي اليها معا فلا ممانعة في ذلك  
 خبر بعد خبر ولا لالخبر الاول دل على انه كان يستقبل الكعبة حتى تقوم شافعة ويحتاج الى ما يثبته  
 الجمع وانما دل على انه كان يستقبل الكعبة شافعة وهو متم من استقبالها بانفسه لا يذنه  
 الى بيت المقدس ظاهر ان لم يكن نصا في انه كان يستقبل الكعبة غاية انه كان يستقبلها بانفسه لا يذنه  
 ولو جعلها عن يمينه ويساره فلا تدل على انها ما رواه الصدوق ربه قال في بيت المقدس  
 ادم على اعظم عند الله عز وجل من اجل ان بيت المقدس الكعبة التي جعلها الله عز وجل قبلة للعالمين  
 ارفع ما في سورة حم ما الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة انما هي في القبلة على الكعبة المذكورة في القرآن  
 والمستدركات وغيرها وتذكرت بانها حجة الاجابة في كتابي على زيد من خمسة وعشرين خبر  
 بالاقا بذلك القبلة ليست لا الكعبة واما الاخبار لا يذنه في الطلب رابع الناحية بان كعبة قبلة  
 لاهل المسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الدنيا فليس المراد بها فقد اقبلت حتى  
 ثانيا في الاخبار المنبوية وانما المراد بها والله اعلم بان يستقبل ويتوجه اليه مقدما لاستقبال الكعبة  
 وتوسلا اليها لان القبلة مقددة حروقة ان من ضرورتها الدين ان القبلة واحدة وهي كعبة  
 التي هي عين احدى شخصية والواجب لجميع اهل الدنيا التوجه اليها غاية ما هناك اخلافا  
 الى الشيء باختلاف القرب البعد فان مواجعة الجنوب التوجه اليه في جوف بيت من بيوت الله  
 عبارة عن المقابلة الحقيقية والتوجه اليه من خارج البيت لخل الدار عبارة عن التوجه الى البيت  
 التوجه اليه من خارج الدار واخل البلد عبارة عن التوجه الى الدار والتوجه اليه من خارج البلد  
 عبارة عن الاغراف الى جهة البلد وهكذا فالقبلة عين واحدة هي الكعبة على ما طقت به الاجابة  
 المزبورة وغيرها وقامت عليه ضرورة ولا زيادة فيها ولا نقصان وانما الاختلاف في رجاء جوف  
 والاستقبال المختلف باختلاف القرب البعد والاختلاف في اثارها انما يستقيم بان ذلك لا  
 ان القبلة اربعة بحيث ان من في الحرم يتوجه الى المسجد حتى جهة التي ليست الكعبة فها مع العلم  
 بعد كونها في تلك الجهة التي استقبالها وهذا حديث اجماعه قد في الكون على جوف من يد الامر  
 ينزل شكالك من جهة الاول في سبيل ذلك وصوابه انما هو المطلوب الثاني ان الكعبة التي  
 هي القبلة عبارة عن البيت الحرام لا از يد من غير يد خيل الشافعي لك قلنا صاه عونا الاول

لا يعمل







العلم بعينه وعلوه فان واجهته المحيطة عند اقترابها لا يطلع لأمع المواضع الحقيقية ومع وجود  
الحائل القليل وان كان العلم به لا يصدق التوجه الى الا بالتوجه الى خصوص المكان المعلوم كونه  
ومع الحائل القليل وعدا مكان العلم بخصوصه بوقفه بصدق التوجه الى التوجه الى الجهة التي هو فيه  
وكذا الحال مع الحائل الكثير فكما اذا زاد الحائل والبعد توسعت دائرة التوجه اليه مع عدم  
تغير العلم بعينه ونصبت مع تغير العلم لا ترى لك ذاك في الغرض اريد التسليم على ما  
له هذا عليه فصل الصلوة والسلام بان يمكن العلم بالآلات المعدة للشاهدة من مبدأ  
ذلك وتوجهت الى خصوص القبر وان لم يكن ذلك توجهت الى مطلق عكس القبلة وكلما  
منيف كبر لا فريحا فتيقت زره لا استقبال ودارصت الى عمل لا يرى منه الا البلاد  
امكنك مشاهدة القبة الشريفة من هناك باعمال الله لم توجه الى القبة الشريفة وان لم يكن  
ذلك توجهت الى خصوص سوا البلاد ودارج منه اذا منيفت الى ان شاهد القبة الشريفة  
وتوجهت الى القبة وهكذا فكما قربت الى القبة توجهت الى ما قربا بالسافة او قربا بمعنى القبة  
على تحصيل عينة تفتت دائرة توجهك الى العلم بان من دخل في تحقيق الدائرة ولعدة  
في مقها بل يزد على ذلك نقول ان العلم بعدد كالتوجه الى القرب البعد وان مدخله القرب في  
تحقيق دائرة التوجه انما هو لدخيلة العلم بالعين كان مدخلية البعد توسع دائرة التوجه  
مولد خطية يحصل بالعين الذي يشهد ما ذكرنا عدم صدق التوجه من البعد من الممكن من العلم  
بالعين اذا توجهت الى الجهة وصدق توجه من القرب الغير الممكن من العلم بالعين التوجه الى جهة  
التي يحصل كون العين فيها فلو كان المدخل النفس القرب البعد لم يتم ذلك والزم اتحاد المتساوي  
في مقدار البعد من الكعبة مع مقدرة احد ما على استقبال العين وان الآخر مع ان عدد اتحادها  
في ذلك عن ظاهر انما يصح التوجه على توجه جاهل بالعين الى جهة ولا يصدق على توجه العلم  
بالعين الى جهة روح بعد توارا الاما يكون الكعبة قبله اي ما يستقبل في الصلوة وغوها  
تحصيل ايصد عرفا التوجه الى استقباله وبعد مدخله القرب البعد الحسنيين المعنويين  
في تحقيق دائرة التوسعة وسما عرفا يلزم من باب كون العرف هو الرجوع في تحصيل ذلك  
لان استقبال الكعبة والتوجه اليها المأمور به في اخبار المنورة من الموضوعات المستنبطة التي  
ليس المرجع فيها الا العرف واللغة ومجى لعادة ومع فصح لان نقول ان من كان في المسجد

التوجه الى عين الكعبة بمشوا خرج وجهها بملك صلوة ومن كان خارج المسجد وحل  
فان مكنه العلم بعين الكعبة بصدق التوجه الى الكعبة عرفا الا بالتوجه الى العلم كونه عين الكعبة وان  
لم يمكن استعلام ذلك لعدم عقل من حبس غوه او شغف من ضيق وقت الفريضة او غف  
على نفسه ونحو ذلك توجه الى المسجد لكون الكعبة فيها وصدق التوجه الى الكعبة عرفا المنة  
ومن كان في خارج الحرم رفع الفكر من تحصيل العلم بالعين بعين عليه لك ومع تدبيرة  
الى الحرم مع الفكر من تحصيل العلم بعين الحرم ومع كثرة البعد وعدم الفكر من تحصيل العلم  
بعين الحرم بصدق التوجه الى الكعبة عرفا بالتوجه الى الربع المقدس وبهذا يزيل لأخبار الآلة  
في حجة القول الاول من المطلب الرابع بل وكذا اكثر عيارا رباب هذا القول الناحية بان  
الكعبة قبله لامل المسجد المسجد قبله لكان في الحرم الحرم قبله لامل الدنيا لان القبلة مقدمة  
من كان في الحرم وتوجه الى المسجد يعلم خروج الكعبة عنها صلتوة وان من كان في خارج الحرم  
توجه الى شطرن الحرم يعلم خروج الكعبة عنها صلتوة حاشا وكلا لا يعقل ان لا يكون  
تأمل ودرق فهم ان حلة الشرع كيف القبلة واحدة بالضرورة والامر لاية بالتوجه  
شطر سجدا الحرم ليس لكون المسجد هو القبلة بل كون القبلة فيه وكون التوجه اليه من الدين  
على نزول الآية توجه الى الكعبة عرفا كما كشف عن ذلك بدل المسجد الكعبة في حلة من الدنيا لو  
في غير الآلة الا ترى ان قول الصادق المصدق روي في خبر علي بن ابراهيم القتيبي في  
الاول نزل عليه جبريل فاخذ بضمة فخوله الى الكعبة فانزل الله عليه قدس تقبل وجهك في كفا  
فلو نزل قبلة ترضا ما فوكل وجهك شطر المسجد الحرام حتى يتبع عليه ان جبريل حوله ان  
الكعبة مع انتم قلتم بالثبوت الى نحو المسجد الحرام وشلة اخبار الواردة نحو ذلك وليس لك الا ان  
التوجه الى الكعبة من الدنية لا يكون الا بالتوجه الى جهة المسجد الحرام والكعبة لانه اطلق المسجد  
الكعبة كاقبل ولا ان قبله اصل الدنية هو المسجد حتى انهم توجهوا الى جهة من السجود يملون سب  
الاسباب خروج الكعبة عنها صلتوة حاشا حاشا وهذا الله ذكرنا شرعا هو الله قد  
نظر الى الالفام وقد كنت عدة متو شاسر الا في ان شرت بعد حين على كلام العليين  
الشيخ موسى كاشف الطائفات والفاضل الميرزا فوجدت ما مشيرين في بعض ما ذكرنا في  
ذلك غاية الرود وجه الله سبحانه على وجهه الموافق قال في عكس نرج رسالة والم



ما حقه ليدل على كمال الشبهة انما هي ان الكعبة قبله لجميع اهل العالم  
 ليس فيها الذي هو القاص المشاهد غير المتكبر ولا يشرك معها غيره من معبوده او حرم  
 لان الشئ كلما بعدت ثقت اثره استقبل العرفان صد عليه الاستقبال كاستقبال الناس في رؤية الشمس  
 والقمر والكواكب على حدة واولا فبقية البداة الحكمة وفرض الخطوط المتوازية في القصد العرفي و  
 كلما عسر تحريم البعد عنه يتساح في استقباله ويكون صد الاستقبال له عادة وعرفا على حدة  
 يتحرر المستقبل من رتبة العلم الى الطل الى الشك الى الوهم كما هو غير خفي فالتساع في القبلة  
 في البعد من جهة الاستقبال لا من جهة الانساع في القبلة ضروري وان القبلة من جهة واحدة لا ربا  
 فيها ولا تنقص هذا ما حكى من عبارة الشيخ المذكور وهو وجه متين لا انه لم يصترح بدخلية  
 العلم في سبق دائرة التوجه قد عرفت ان الحق الدخيلة ويكشف عن ذلك ان الشمس لا يصدق  
 اليها مع عدم الحائل منها الا بالتوجه الى جرمها ومع الحائل عدم يتساع العلم بالجرم بعد استقبا  
 لشمس بالتوجه الى جرمها وقال الفاضل الزاوي قد في المسند قبله كل احدى الكعبة سواء كان  
 قريبا منها او بعيدا عنها متمكنا من مشاهدتها او غير متمكن داخل في المسجد او خارجا عنها  
 ان قال ومعنى كون الكعبة قبله انما يجب التوجه اليها بحيث يبعد الشخص محاذيا مستقبلها متو  
 الجاهزا سواء كان محاذيا حقيقة لبعض الكعبة او لغيرها من جهة المعنى المذكور فانه لا الثقات الى  
 المحاذاة الحقيقية فان معاني الاقفاة هي المصادقات العربية ثم ان شئت سميت ان لا استقبال لبعض  
 واجهة فانهما متحدان عرفا الى ان قال التوجيه ليس المراد بالانذار الناطقة ان الكعبة قبله  
 لاهل المسجد مسجد لا هو الحرم لا هو الدنانة القبلة ومثل ذلك معارف في المحاذاة  
 ويقال لمن سافر من المسجد الى مكة فمعه حمار ولم يكن في انجانه مقصودا في مكة مقصودا اليه ان  
 مقصود الكل واحد **قال** ان بعد كبره يكون جميع اجزاء المسجد الحرم قبله باعتبار  
 من صدق المحاذاة العربية للكعبة المحاذة لبعض اجزائها حقيقة بخلاف من في المسجد هذا ما امكننا  
 في المسند هذا الكلام انما ندفعه عن انواع اشارته ما حققناه وان لم يوضحنا المطلب على نحو  
 البشعرنا وان تسلك في المسئلة مسلكا اخر ان تقول ان النصوص لم تخطت بكون القبلة  
 هي الكعبة وتام لا يخلو ذلك النصوص على لزوم التوجه الى القبلة في الصلوات ونحوها فلم يزل  
 هذا الكلام في كونه التوجه الى الكعبة في الاستخبار والتحقيق فليس عليك ومن لم يتمكن من ذلك

فان قيل  
 كيف  
 من

توجه لوجهها تحسلا لا مشالا لظني مع تعدد اهل المحل مع تعدد الظن وهذا اثره  
 مع المسلك الاول **قال** هذا الذي ذكرناه هو الذي يقصده الذين يرجعون على عادة وورع  
 على ذلك ولا اعتبار التوجه الى جهة القبلة من قبل من العلم بالتوجه الى جهة واحدة وبسببه  
 وهي امور تاتي في جهة القول الثاني من ان يقول في تعيين القبلة انهم **المطلب الرابع** ان  
 اختلفوا في تعيين ما يجب استقباله على احوال **قال** ان الكعبة قبله من كان في مكة او في المدينة  
 قبله من كان في الحرم والمكة قبله من كان خارجا عنه سواء كان قريبا او بعيدا عن مكة  
 البلاد والتاثير وهو خيرة الشيخ قد في تروق وطا في مسألة في المزمع والى من قوله واما  
 التمهيد في روض الجنات والتميز في الرابع وعزاه في لف **قال** في قوله واما  
 ذلك في غير الغنة وعزاه في كرم الى اكثر الاحوال نسبة جميع السان الى حواض او ادنى  
 في ف والطبرسي على ما حكى الاجماع عليه **ثانيها** ان الكعبة هي قبله لمن تمكن من علم توجه  
 عنهما من دون شقة سواء كان شاهدا لها مثل من كان في المسجد او خارجا عنه او متفاديا  
 ولكنه كان بمكة في مكان يحصل محاذاهة ولو من راء سواء وجد وجهها مبرا ومواليا  
 علم الحد وان يجد في الصلاح وان دريس المحقق في مع ولعامة في كبره بها اندوشا  
 وفي التمهيد في الذكر في اليار واللمعة في القياس في الموضع المحاذ والمشهد البارز  
 فكشف الالباس والكر في كبره واليس في شاحي الجفيرة واني لم يهدى فيه ولا فاعاد  
 وولده وبسطه والمحقق الأردبيلي في الشيخ غيب الدين والحريشا وفيه نسبة الى تارة  
 اكثر المتأخرين احرى الى اصحابه في ان الى المتأخرين بل في اجوامه رتبة رتبة الاكثر انهم  
 في يظهر اثر الفرق بين هذا القول وسابقة تارة ان القبلة على الاول عهد ثانيا لاجتهاد الكعبة  
 او المسجد والمحرم على الثاني فالقبلة الكعبة دائما ما عنهما القبر المريد او جهة بها واخرى في الاحياء  
 باستقبال جهة من المسجد والمحرم من غير علم الكعبة مع العلم بالاحرام على الاول وعندها لا حرم  
 الكعبة عينا او جهة مما لا يعلم او يطمح في اخراجهما على الثاني كالا في **قال** ان ائمة اهل المسجد  
 الكعبة ولغيرهم هو المسجد ما يقدر بالبعد عن الكعبة كما عن القبلة او بعد ما عنهما كما عن  
 شهر اشوب وهو محمد **القول الاول** الاول الاجماع تمسك في وضع طاهر  
 اشهار الحاذ في المسئلة من تقدم التمهيد في ان في وجه التوجه الى الكعبة لزم بطلان

فان قيل  
 كيف  
 من



الصف الطويل خلف الامام واستدارتهم حوله كما يصل في جوف المسجد الثلاثة بانهم مكثون  
 بالصلوة الى الجهة مد فوتران جهات القبلة التي هي مخصصة لان كل مصلح من غير جهة صاحبه ولا  
 يمكن ان يكون الكعبة في جهتها لانه لو ابرز خطوط متوازيين من تلك المصلح لكانت جهته الى  
 الكعبة لم يتيسر ذلك خروج جملته من هذه الجهة لانه لو ابرز هذه على خلاف المحرقة لكانت لطلوعه ان  
 يكون كل واحد من الجماعة متوجها الى جهة واحدة **واجيب** بان لا زام المذكور ان يزم على اهل القول  
 ان لا يزم لان العلم القطعي حاصل بان غير بعض الموقفين عن بعض ان قبل يبرأ فيقيد تفاوتها  
 في المحرقة ان هذا ما يتبع لو اوجبت التوجه الى عين الكعبة اما اذا اوجبت الى الجهة فلا وفي  
 كل من الاستدلال والجواب انما الجواب في ان لزوم الارام في صورته لا يخرج لا يقدح بعد عدم  
 لزوم صورته استواء الكل غاية ما هناك لزوم المنع من الاخر ولو سئل في ان لزوم الارام  
 المذكور ولما الاستدلال بخوابه ولا ما سمعته من المناقش بعد دفاع ما اوجب عنها بان كل  
 يتكليفه بوجوبه لانه من التكليف لا يضر العلم الاجمالي بما يجز وجهه عن الكعبة وخروج صاحبه  
 عدم كون اخر صاحبه مضرا بحاله سيما بعد كونه غير تكليفه امثال لما امر به فعمرو لم انا  
 بخروجه نفسه عن هذا الكعبة او بخروج امامه من تاجر العلم الاجمالي لكونه بالنسبة الى صلوة ذا اثر  
 وهو البطلان على كل من التقديرين بما يخرج وجهه وخروج امامه وهو مع ندرة يمكن الاعتذار به  
 بان المذاق في صحة الاتهام على صحة صلوة الامام بحسب تكليفه في الامر فلا اثر للعلم الاجمالي المذكور  
 فتم ولعله انما ذكرنا سار في كقولنا في الجواب ان كل مصلح انما عليه جهة مخصوص وليس عليه  
 طول استقراء قصره فانما ما في الدعوى الثانية من المطلب الثالث من ان البعد عن المستقبل  
 سنة دائرة الاستقبال عرفنا لعله في ذلك لوح في قوله مع ان الجزم الصغير كلما ازداد القوي  
 بعد از دالة محاذاة الثالث ما نطق باستحباب التعريفات اليساع عن القبلة مثل ما  
 المفضل بن عمر قال يا عبد الله عليه السلام عن التعريفات اليساع عن القبلة وعن النبي فقال  
 ان الجبال اسودت ازل من الجنة ووضع في موضع جعل انصاب الحرم من حيث يلحقه التورنور  
 المحرقة عن الكعبة اربعة اميال عن يسارها ثمانية كل ثمانية اميال فاذا اغرف الانسان ذات  
 اليساع خرج عن هذا القبلة لعله انصاب الحرم واذا اغرف ذات اليساع لم يكن خارجا عن هذا القبلة  
 ومثله من فوهة على محمد بن بوز في الدعوى الاولى من المطلب الثاني بناء على كون المراد بالكعبة

فيه المحرقة للكل باسم اشرف اجزائه ووجه الاستدلال بالخبر ان جعل الحرم قبله لم يخرج منه  
 بقية المطلق لعدم القول بالفصل وانت خبير بان لا يرد القول الثاني لان لا يابان بل هو انما  
 الروايتين من باب ان المحرقة للمجد الفهر المكن من العلم بين الكعبة مضاهيا الى خصوصية  
 وتوقف جمع من العلماء في مورد مما اجمع الاخبار ان اطلقه بذلك فمنها ما رواه  
 باسناد عن محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن الحسين عن ابي القاسم عن عبد الله بن محمد بن احمد  
 الاسدي عن بعض رجاله عن الصادق عليه السلام ان الله جعل الكعبة قبله لاهل السجدة جعل مسجد قبله  
 لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الدنيا ومنها ما رواه هرون عن ابي العباس بن محمد عن الحسن بن  
 حازم عن علي بن فضال عن بشير بن جعفر الجعفي عن جعفر بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن الحسين  
 قبله لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله للناس جميعا ومنها ما رواه الصدوق في  
 في محكي العلل عن محمد بن الحسن الصفار عن العباس بن معروف عن علي بن محمد بن الحسن بن سعيد عن  
 ابراهيم بن ابي البلاد عن ابي غرة قال قال ابو عبد الله عليه السلام بيت قبله المسجد قبله مكة  
 مكة قبله الحرم والحرم قبله الدنيا ولا يضر اخلافا في الجملة مع صاحبه **واجيب** عن هذه الاخبار  
 بقصو الاول بالارسال والثاني بضعف جملته من رجاله والثالث بضعف ابي غرة والاولى الخواص  
 بما مر في المطلب الاول من ان المراد بها ليس هو تعدد القبلة وتعددها من الكعبة والمسجد والحرم قبله  
 لجميع بل المراد بها ان يستقبل ويتوجه اليه توتلا الى الكعبة فالغرض منها بيان الجهة وانها تسع كلها  
 بعد المصلى عن الكعبة وتهد بذلك تنص خبر ابي غرة جعل مكة قبله لاهل الحرم والحرم قبله لم يخرج  
 عنها فانه لو كان الغرض هو تعدد القبلة لما رخص هذا الخبر سابقه مع ان تعدد القبلة لا يضره  
 بعد قيام الضرورة على انها واحدة وهي الكعبة كما تقدم توضيحه في المطلب الثالث وتوهم انه  
 لو كان المراد ذلك لم يكن ليعين المسجد لاهل الحرم والحرم لاهل الدنيا ولا يضره بان يكون  
 محرم التعريف الى اذهان المكلفين انها واحدة الجهة كالا يخفى **جواب القول الثاني** على  
**الثق الاول** وهو ان الغرض من استقبال العباد واجماع الملاء كانه المحقق المحقق في كل  
 وكرة ونهاية الاحكام وشرح نجيب الدين كثر الزمان وحاشية الوحيد بينهما وغيرهما  
 بنى ابن هرق في الفيتة الخلافية وانما في تحقق الاجماع كالبوح من لا وجهه ولا يضر في  
 المطلوب كون مورد الاتية تكليف العباد سكونا عن حكم ما صد الكعبة بعد دلاله الاجمالي



المستفيض بل المتواتر كون الكعبة قبل الله استقبال القريب يا هاتين لأن ذرايح تحتها  
**وأما على شق الشمال** وهو كون فرض البعد استقبال الجهة فأمور **الأول** قوله  
 يتخاويها كنم فوكوا وجوهكم شطر تقريران لشرط لغة الجانبة الناحية كما صرح بذلك  
 جمع من أهل اللغة فذلك الآية على جو توجه من كان بالمدينة وغيرها من الأماكن جهة القبلة  
 وناحية وجانبها **القول الثاني** أن شرط لغة الاستدلال في الجهة والجانبة فكذلك استدل بمقتضى  
 وجوهه كما صرح بذلك جمع من أهل اللغة بل جعله في القاموس أول لعل في تكون الآية دالة على  
 اعتبار مواجعة بعض المسجد للبعد **فإنقول** أن الشرط هنا لو كان بمعنى الجرح كان  
 يقتضي دخول كلمة ولا إليه إدخال كلمة إلى أو نحو وجانبها يقال وجعلك لشرط المسجد  
 أو نحو شرط المسجد وجانبه لشرط المسجد فإذا اختلفت الآية من ذلك تعين كون الشرط بمعنى الجهة و  
 النحو والجانبة لكون التقدير قول وجعلك جهة المسجد ونحو وجانبه لأن ذلك في نحو  
 بمعنى العرض فإذا دخل على العرض عنه تعديس وإذا دخل على العرض إليه تعديس بالانقياس  
 ولأنه عن العرض عنه مولى إلى العرض عن الغير وإقبال إليه إذا دخل على كلمة نحو الجهة  
 ضمنت الكلمة معنى إلى يقال في وجهه نحو وجهه أي عرض عن الغير ونحوه وإقبال إليه  
 كلمة ظاهر عند من له خبرة بموازين لغة العرب **وثانينا** أن في الأخبار الواردة في نفسه الآية  
 دلالة ظاهرة على كون الشرط في الآية بمعنى النحو والجانبة ومن بعض الأثر على قول رب  
 بناروا علم الهك في محكي رسالة المحكم والتشابه مستندا فلما صلي فيه رسول الله صلى الله عليه  
 وآله الطهرين كعبين جابرين فقال قدس قلبك جهك في الثمانون لك قبله ترضاها قول  
 لشرط المسجد آخر الآية ثم أخذ بيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحول وجهه إلى الكعبة لئلا قال عليه السلام فحولوا نحو  
 الكعبة وقول الصادق عليه السلام مستند على إبراهيم فحول جبريل فآخذ بعضه وحوله إلى  
 الكعبة فأنزل عليه قدس قلبك جهك في الثمانون لك قبله ترضاها قول وجعلك لشرط المسجد  
 إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على كون الشرط الجانبة الناحية **القول الثالث** أن شرط  
 الاستدلال الآية على لزوم توجه البعد إلى جهة الكعبة وقد نطقت بوجود توجه جهة المسجد  
 لازم ذلك كناية توجه البعد نحو المسجد فجمع العام يكون توجه الجهة من المسجد التي ليست  
 الكعبة **فإنقول** أن لا يراى توجه إلى المسجد إنما هو باب التوسل إلى التوجه إلى الكعبة فإن كعبه

إذا توجه إلى المسجد عند إمكان تحصيل العلم بحرم الكعبة صدق لتوجه إلى الكعبة عرفا على نحو  
 ذلك وإن خرج عن الكعبة ويهدى بذلك الأخبار الكثيرة الواردة في تفسيره لانه مثل قول من  
 المؤمن الصادق عليه السلام في قوله تعالى **عليكم قول** وحمل الكعبة ولم يقلوا قول وحمل  
 الآخر وما ذكر السائل من فرض توجه البعد إلى جهة من المسجد يعلم بعد كون الكعبة خارجا عن  
 الفرض لأن أهل القول بالجهة يقيم لا يجوزون ذلك في صورة العلم بأحوال وما ذكرناه من  
 الحاجة إلى ارتكبه بعضهم من عوكون المرد بالسجد المحرف في الآية الكعبة تحية الجبرياء على الشا  
 الصحيح الذي رواه الصدوق رحمه الله بأسناده عن زرارة عن أبيه عن حماد بن عمار عن  
 قلت للذين هذا القبلة قالوا ما بين الشرق والغرب قبلة كقوله تعالى **فمن كان منكم**  
 الربع الغربي والربع الشرقي من حيث لم يقبل الشرق والغرب بفصل خاص من فصول السنة  
 أن يكون ما بين الشرق والغرب في السنة ومفرها في ذلك طالع الشمس في الفصول وغروها يكون  
 الربع الشرقي والربع الغربي خارجا عن جهة القبلة لكون كل من منهما مشرقا ومغربا فتم فصل  
 من فصول السنة ويكون ما بين الربعين هو الربع المقدس في جهة القبلة وهو المطلوب في  
 الدلالة الصحيح الذي رواه بأسناده عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن حسين عن محمد بن  
 ثعلبة عن معاوية بن عمار أنه مثل الصادق عليه السلام عن الرجل يموت في الصلوة ثم يضر به ما في  
 أنه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالا فقال قد مضت صلوة وما بين الشرق والغرب قبلة **الثاني**  
 ما رواه عن محكي الاحتجاج عن مولانا العسكري عليه السلام في محكي تفسيره أن الإمام عليه السلام صلى الله عليه  
 في احتجاج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا عباد الله إلى ان قال امرأان نبيدا بالتوجه إلى الكعبة أحدهما  
 امرأان بيادته بالتوجه نحوها في سائر البلدان التي يكون بها ما طعننا **القول الرابع** أن التكليف إنما  
 المحرك يتلزم بطلان صلوة البلاد المتعبد بعلامة واحدة للقطع بخروج بعضهم عن الحرم والبلاد  
 باطل فالسروم مشددة والملازمة ظاهرة مع أن الحق في القبر العلامات في التوجه حجابان قبله  
 العراق وخبر السام حدة معلومة زيادة الشك بينهما **والأول** جعله في ذلك وقد هذا القول  
 كوجوه أخرى منها أنه على القول بالجهة يقيم جعل كل من محارب المسلمين قودهم المبنية على  
 الجهة غائبا بخلافه على القول بالجهة ضرورة أن الاختلاف بين القبور كثير بحيث يكون خروج  
 بعضها عن العين معلوما ومنها أن جعل الجدة علامة لاهل العراق ومن لا يهتم بتحقيقها



أعلى القول بالجهة ومنها أنه على القول بالعين شكال الشهيد الثاني رده على الأمار  
 باختلافها في الكثرة كون الفاعل ما يثبت المحل وبين ما يثبت محل المشرق على اليسار والمغرب على  
 اليمين ثلثين رتبة فان ذلك يوجب الخروج عن الحرم قطعا لأن الاختلاف بمقدار أصبعين  
 يوجب التفاوت في تلك المقدار خمس فراسخ قلنا وهذا الاشكال لا ينجح بل على القول بالجهة  
 لأن الاشكال لما يثبت ان لو اختلفت الامارات في الكشف عن المرد ولا شيء من المحل ومن الملاحظ  
 الآخرين لا يثبت مخالفة لاخرى في الكشف عن الجهة في غير ذلك من المؤيد **بجمل القول**  
**الثالث** من ادلة الكيفية خروج القريب المشاهد بالاجماع فيبقى الباقى واجب **بجمل القول**  
 في الآية مطلقا ما لا كان شرط الكيفية ايم لا واخبار كون الكيفية قبله سيارا والاحتجاج  
 مقبلة والمقبلة ان كان خبرا على المطلق ان كان كايامع انه يحتمل ان يكون المراد بالمسجد  
 وصورة ان كان محازا الآية لو لم يرتك لو تخصيص الآية بفصل المسجد اجماعا وليس حد مزار  
 من اخر هذا مع انهم لو رادوا من البعد وعند الشاهدة حد يتحد معه سعة جهة الكعبة والمسجد  
 اتحاد القولان **منعك** بخلافان لو رادوا لاعم فان من بوجه المسجد ان كان مخرقا عن الكعبة  
 عرفا يكون في القبلة مع البعد وعند الشاهدة على القول الثالث ون الثاني هذا غير ما افقوا  
 والادلة على حسب مقتضى قدان المذكور اجملا في مطلب الاول وشرحا في مطلب الثالث  
 بما اوضحنا في مطلب الثاني عند تعارض من بين خبر القولين الاولين ان الاخبار تتجمع على كون  
 قبله جميع اهل الدنيا الكعبة ولزوم التوجه اليها في جميع الدنيا واختلاف مرات التوجه للمز  
 البعد وامكان العلم من دون مشقة وعند فقد لا يتكمن من مكر من سبلها ليس بخوفية  
 المحتملها العرفي وقد يمكن من خارج الحرم عن سعلام العين استعمال الآلات الانشائية  
 القدر لرفقها البعد فيلزم التوجه الى العين **وقد** في البحر او خارجة من قطار الارض اذا لم يتمكن  
 من سعلام العين يتوجه الى الجهة العرفية واخبار القول الاول واردة مؤيد الفالجين ان من  
 مكة لا يتمكن غالبا الا من توجه للمسجد **وهو** لا يتمكن غالبا الا من توجه للبلدة **وهو** في  
 سائر البلاد لا يتمكن غالبا الا من توجه للمز ولذا ان بعض تلك الاخبار زاد المسجد اصل مكة  
 وفي بعض الاخر سائر بين اصل مكة واصل الحرم في جعل قبلتهم المسجد وما ذلك الا لبيان اصل  
 التوجه العرفي الى العين ليس الغرض بذلك الاخبار جعل قبلته عند حتى تعارض اخبار القول

الثاني كانه ليس الغرض من اخبار القول الثاني كون ما بين المشرق والمغرب قبله ان المصلي في  
 اقطار الارض مع التمكن من تحصيل الاقرب الى الواقع بحوله احتجابا ما بين المشرق والمغرب  
 اني علم منه كان بل الغرض والله العالم انه اذا سعى حسب قدره وتوجه في صلوة الى المشرق قبله  
 وصلى ثم تبين خطاؤه فان كانت صلاته ما بين المشرق والمغرب يلزمه لاعادة وان كانت اليها  
 او الى سمت الشمال لزمه لاعادة فصحيح نرا ان الناطق ان ما بين المشرق والمغرب وله كذا غير  
 صحيح معقول الناطق بعد لزوم الاعادة **و** على اجتماع القول ايم على ما بينا على اجتماع  
 الاخبار عليه فان كان الامر على ما افطنا **و** الاصح مصر بكون القول عاملا على اجتماعه  
 الاخبار مستغنى عن التمسك الصادق في المقام من اواخر الاجماع من صاحب **الاجماع**  
 من اثبات تعارض بين خبر القول الاول والثاني ورجح اخبار القول الاول بالاعتناء  
 بالشهر ومخالفة العامة ونحو ذلك ما لا يخفى فيه هذا ما يقتضيه اجازة من تصحيف المقام ورفع  
 الاعضال والايها ونفسا الله سبحانه وياك لا يحب ويرضى **السؤال الثاني** في الخبر انه قد  
 اشكل الامر علينا في ابرار الشوط المقدس فارجو من عهدهم لطفكم به الكلام في ذلك و  
 مختاركم في مقتضى ما نهدنا اليه لازمه بلحا الشريعة من جهة الجواب **والجواب**  
 قد استوفى في كتابنا الكبير المسمى بتهذيب المقاصد الكلام في هذه المسئلة اقتصرا على ما حذر عنه  
 مالك **فأقول** لا ريب ولا اشكال في عدم وجوب الوضوء بالشرط الفاسد بعد اتمامه بمعموما  
 الشرط فيندرج في ادلة الوضوء فتجوز فانه ان كان العمل به مشروفا وعنده فساد اصل العقد  
**و** انما الاشكال والخلاف في ان مجرد فساد الشرط هل يفسد العقد ام لا بل يبقى العقد على  
 الصحة **ومحل النزاع** ما اذا لم يكن فساد الشرط محذورا في اصل العقد كجهالة الشرط المؤثرة  
 الى جهالة احد الموضفين في العقد كجهالة في عوضه المعلوم **و** كاشتراط بيع المبيع من  
 البائع ثانيا بناء على ايجابه للرد وبطلانه وكعدم التصدي الى بيع الحائز من الشرط وكفناء  
 الدليل من نص واجماع على بطلان البيع **و** كاشتراط جعل الخشب ضمنا فان المعاملة عليه هذا هو  
 اكل المال بالطل ونحو ذلك مما كافتنا الشرط مؤديا الى بطلان البيع بسبب خاوص **والجواب**  
 ذلك نقول ان فساد العقد مجرد فساد الشرط وبسببه فساد العقد قولين احدهما  
 السببية وفسادها جميعا **وهو** خير عند فقهاء كثره وشاهد القبولين مع صدق ذلك وبمعنى



والكفاية ويحكم شرح شارح الفخر وس المهدى البارع والمقتصر تعليق شاد وقع والميسرة  
 حواشي الشهد وغيرهما بل في العوائد ان عليه لاكثر في خبائر الشيخ على الفقه وغيره ان يكون  
 شهر بمصلحة بين المتأخرين بل كاد ان يكون اجماعا عندهم ومنقول على بعض النقول المتبعة  
 تأنيها مما عدم السبقة بل يصح العقد ان فسد الشرط وهو خبر الشيخ في طوابع سعيد في  
 محكي اجماع والاذن في محكي كنف الرمز وحكاية في عن الاسكافي والقاضي في غير من يكون  
 مناج الكرامة في لم اجد في رتبة كلامه في كتاب كساح الشرع في ذلك فلا يقدح عدم  
 نصيبه كتاب البيع ثم **حجج القول الاول** امور **الاول** ما تمسك به في اخذ من حكمه  
 ذلك طعن عن بعض ربا هذا القول من ان الشرط قطام الثمن فانه قد يرد اعتبارا وقد ينقص  
 فاذا بطل الشرط بطل ما باه من الثمن وهو غير معلق فطرت الجملة الى الثمن فيبطل البيع وفي  
 تارة بالنقض الشرط الفاسد بالنكاح الذي يكون بمنزلة جزء من العقد فيجوز عليه استقوط  
 المتبقي والرجوع الى مهلة قبله في التالى مما لا يلزم به الاستدلال فيبطل المقدم واخره كالحل اما  
**الاول** فتمنع مقابلة شيء من العوضين عرفا ولا شرعا لأن مدلول العقد هو وقوع المعاوضة  
 بين الثمن والمثلن غاية الامر كون الشرط قد لا يحدثا يكون له خلية زيادة العوض نقصا  
 والشرع لم يحكم على هذا العقد لا بما مضى على الخو الواقع عليه فلا يعلق الشرط بجزء من العوضين  
 ولذا لم يكن في عقد الا الحمايين الفسخ والامضاء بما عرفت وانما تجمع جملة ما باه  
 الشرط من العوض اذ ليس هو جزءا من العقد الشرط والمجزئة الا كالمقتصر بوصف القصة والمجزة  
 عنه في كون المتأخرين ما مضى في العرف لدا حكم المأذنة بوجوب الارش لو لم يتحقق لغنى  
 الشرط في صحة بيع المملوك وبلزومة قيمة الصنع المشروط في بيع الثوب **واما الثاني** فتمنع كون  
 الجملة الطارئة على العوض قادمة في القادح هو كمال به عند انشاء العقد الثاني ان  
 التعرضي لما وقع على العقد الواقع على الخو الخاص فاذا تعدت الخصومة لم يبق التعرضي لانها  
 المقيد بانقضاء القيد عند بقاء الجنس مع ارتفاع الفصل بالمعاوضة بين الثمن والمثلن يرد  
 الشرط بمعاوضته اخر محتاجة الى تراخي جديد بدونه يكون الضرر اكلا للالاخرين تراخي في  
 الى زمان يرجع ما في لف من ان البايع اتمارضى بنقل سلعة بهذا الثمن المعين على تقدير سلامة  
 الشرط له وكذا المشتري اتمارضى بذلك الثمن في مقابلة العين على تقدير سلامة الشرط له

فان لم يسم لكل منهما ما شرط كان البيع باطلا لانه يكون تجارة عن غير ثمن **والجواب** مع كون  
 ارتباط الشرط بالعقد على وجه يجوز انقضاء المعايضة جديدا عن تراخي جديد لا ينافي  
 يقتضي ذلك كما انقضى بعض احد العوضين او كلف في بعض الصفات المأخوذة في العقد  
 والقصة وكالشرط الفاسد في عقد النكاح فانه لا خلاصا وقوة عند من كان يوجب  
 فساد الشرط المأخوذة **واية** فظاهر منه ان الشرط غير مقتضى للعقد في سلامة العقد  
 فساد العقد به **واية** فظاهر من الشرط تغيره كونه في العقد حكم صحيحا كان وقد سلك  
**قلت** ان اصله لا ارتباط هو ثمن الشيء بانقضاء ما ارتباط به مجرد عدم لتمامه في  
 بعض الموارد لأجل الدليل لا يوجب العقد **قلت** ان مقتضى من ثمن لا مشقة لا سبيل  
 التمسك بين الشرط والعقد فانه ليس الضرر المترتب على العقد بعد انقضاء ما ارتباط به مورد  
 المذكورة تصرفا لا عن تراخي جواز الشارع بعد وقوعه على المتعاقدين فاما لو وقع في مهلة  
 الا مثله فهو لتوجيه فيما نحن فيه لذا اعترف في مع صديان في الفرق بين الشرط الفاسد  
 الفاسد غير **والخاص** ان يكتفى المستد بالعمومات مع كون الارتباط مقتضيا يكون  
 العقد بدلا للشرط تجارة عن غير تراخي مستد الى المنقضى بمورد كات على الحق في هذا  
**وهو مقال** وحل ذلك ان القبول المأخوذة في المطلوب العرفية الشرعية منها ما هو  
 المطلوب كون البيع حيوانا طافا لا ناقا حمارا او كون مطلوب المولى اتيان ثمن الشئ لا صفته  
 الصالح للتأجيل في مطلوب الشارع الفصل بالماء للزينة فان العرف يحكم في هذه الامثلة  
 المطلوب لانقضاء هذه الاية فلا يقو الحمار ثمن الجدي لا لا سفر مقام الثمن ولا القيمة مقاسا  
 الفصل **وهي** ما ليس كذلك كون الصبي صحيحا والنق جديا والفصل بقاء الفراقان لم يترك  
 في هذه الموارد يكون الفاقد نفس المطلوب **قال** والظاهر ان الشرط من هذا القبيل لا من  
 الاول فلا يقدح الضرر الناشئ من العقد بعد فساد الشرط تصرفا لا عن تراخي **فتمنع** غاية  
 الامر ان فوت القيد هنا موجب للخيار لو كان الشرط له جاهلا بالقضاء ففوت الجزاء  
 الشرط الصحيح لا مانع من الزامه ان لم يظهر منه اثر في كلام القائلين بهذا القائل يتصور  
**جديتين الثالث** ما في التبع من ان قضية الشرط انه اذا بطل بطل الشرط والا لم يكن  
**واست** خبير بانه ومن شأنه ان يكون مصطلح الاصوليين في هذه من ان الشرط ما يلزم من عدم



لو قد بينهما في القدر انما اصطلاح خامر لا يحل عليه اللفظ في الخطأ باوان الشرط هنا هو  
 الا لزام ولا التزام **الرابع** ما في الايضاح من انعدام الشرط بعد شرطه بعد استلزام  
 الشرط الشرط في الوجوه فلم يستلزم عدمه كما كان كونه شرطاً للغير وهو محال وانت  
 تجبر بانته نظيرها بقدر جوابه ربما اجاب عنه في الايضاح بقوله والتحقيق ان هذه الشرط  
 شرط بالمجاز لا انها تابعة للعقد فبما لا يعقل كونها شرطاً للدار بل هي صفة  
 يلزم تخلف الاعراض باختلافها ولا بعد فدها عينا انتهى **الخامس** ما في العوائد من ان العقود  
 تابعة للعقود والمقصود هو الامر المركب من شرط وغيره فاذ بطل الشرط بطل المقصود لا بقاء الكل  
 بانتفاء جزئه قال والنفسيل ان يرب الاثر على كل عقد يتوقف على قصد انشاء هذا الاثر برب  
 ايجاد منه فالمر يقصد ذلك لم يترتب عليه ذلك الاثر فان كل اثر فاسد قصد من العقد لا يترتب عليه  
 يقع العقد فاسداً وعليه هذا العقد المضمحل للشرط الفاسد اذا صدر من شخص فالظاهر ان لا اثر له  
 قصد انشاء منه هو المركب من التزام هذا الشرط ففسد بفساده وقصد الجزر الصحيح ضمنه غير  
 لان قصد الكل لا يكفي في قصد الجزر فاذ لم يكن الجزر مقصوداً منفرداً لم يترتب عليه حكم وانما الاثر  
 الجزر من هذا الالتزام غير ظاهر الاصل يقضى عند تب الاثر بقصد انشاء الاثر الصحيح الذي هو  
 يتوقف عليه في الصفه غير معلوم وهو القصد الذي لا يكتفي بالصفه هي المقتضى للشرط في قصد الاثر  
 الصحيح هو الجزر من التزام هذا الشرط غير ظاهر ان لم يكن في خلافه ظاهر التحقيق السبيل الى  
 غير ثابت فيكون العقد فاسداً لا صالاً عند تب الاثر بل لا بعد الحكم بالفاسد وان علم قصد انشاء  
 الاثر الجزر من التزام هذا الشرط لانت تلك الحث ظاهر في قصد انشاء المركب كون مثلها مشروط  
 في حصول الجزر المركب بقصد غير معلوم قد كلاً بطوره وعامته في جواب الوجه الثاني كافي في  
 رده والتجسس نحو ان احكم بصفه عقد الكاس مع فساد شرطه يقضي صحة كل عقد بفساد شرطه  
 لان الحكم باختره الى الحكم بان قاصداً العقد المقيد قاصداً للطلاق كمنع بطلان الوجه  
 على خلاف ذلك كنفذ لك عن كفاية قصد الى العقد المقيد صحة العقد مع فساد شرطه **والمشقة**  
 آخر يدل على ان هذا المقدار وهذا النحو من القصد كافي ليس ذلك قابلاً للاختلاف باختلاف  
 العقود كما لا يخفى **ومر صان** هو سقوط ما في الفناوين من تقرير الدليل بان العقد تابع للقصد  
 ان الشرط اما خوفي في ضمن العقد من الجزر من العوضين قد بد العوضات وتعلق القصد بالعقد

وان المراد بالشرط الواقع في ضمن العقد بط المعاملة بين الزام خارجي لنفسه فحقه في  
 وفقد الشرط فواقع عليه لقصد من المركب يقع والمطلق لم يتعلق به لقصد فالا وهو  
 وليس العقد الا على وقوع المعاملة وان تعلق الشرط بل هو دل على عدم بطلان العقد  
 ما تمسك به عندهم من صالته عند تب الاثر على العقد الفاسد بشرطه بعد انقضاء العوضين  
 عن مالكهما الاول **وفيه** لا يجرى الاصل في قول **العوض السبع** عند من لا يخشا  
**فمنها** القصد المذكور والشيخ باسناد عن محمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد الملك  
 بن عتبة قال سالت ابا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يبيع منه طعاماً او متاعاً على  
 على ضيقه هل يستقيم هذا وكيف يستقيم وجهه قال نعم لا ينبغي ان المراد بالبيع المبيع  
 الكراهة اذ مع صحة العقد وجب كراهة الوفاء بالوعد **قلت** لو افهم الاستدلال بالشرية فيهما  
 بل هي اجنبية عن الفرض اسأضروا انتم على فرض كون المراد بالبيع المبيع المبيع فانه  
 عليه رواية **ح** انما هي حصة البيع المذكور وان ذلك من فساد فان انتهى في عدمه لا يوجب  
 الفساد ولو تزلزل عن ذلك نقول ان نشأ البيع في هذا الفرض بخصوصه انما هو لثبوتها  
 وقد بينا ذلك في صدر المقال ان محل الجدل انما هو اذا لم يكن هناك دليل على فساد البيع بعد كونه  
 مع امكان منع حجية الرواية فتصود لانها الظاهر لا ينبغي في الكراهة ولا مانع من كراهة بيع  
 النحول ان البيع صحيح غير مكره والوفاء بالشرط مكره **والمجمل** فآراء اجنبية عن محل بحث  
 ما رواه ثقة الاسلام ر عن عدة من صحابه عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن جعفر  
 سودة عن الحسن بن المنذر قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عني الرجل يبيع طعاماً او متاعاً  
 الشاع مرا عتبه ثم ابعده بانه ثم شتره منه كانه قال اذا كان الجار انشا البيع وانما البيع وكنت  
 بالخيار ان شئت اشترته ان شئت لم تشتر فلا بأس فقلت ان اهل المسجد يبيعون ان هذا  
 فاسد يقولون ان جارية بعد شتره صلح قال انما هذا تقديم وتأخير فلا بأس بتقرير ان  
 مفهومه ثبوت لبا س اذ لم يكونا واحداً ما مختاراً في ترك المعاملة المتأخرة وعد الاختيار في  
 تركها انما يتحقق باشتراك فعلهما في ضمن العقد الاول والا فلا يلزم عليها ان يفسد الجار حاصل اذا  
 باع بشرط ان يبيعه منه ويشتره منه **البيع** الاول فكذلك الثاني ولم يبيعه الثاني لا يفسد  
 نشأ الاول لا يفسد له غير **وقيل** انما هو ما سألته من كون محل البيع مالاً



دليل على فساد البيع فلو تمت الرواية لم يدل على الكلية وإنما انما هو من الرواية بغيره  
 حكاه في قولنا هل المصدق على خلاف قول الامام عليه السلام في الرواية الاولى هو رجوع اليها في  
 النهي الى الشراء ولا ينصرف فيه فساد في فساد البيع لاحتمال ان يكون من جهة عدم الاختيار  
 الناشئ عن الزيادة خارج العقد الاول فان المصدق لا يفرق بين الزام المشرط عليه بالوفاء  
 بالشرط بين وقوع الشرط في متن العقد وفي الخارج فاذا التزم به احدهما في خارج العقد  
 كان وقوعه للزوم عليه عن فاقعة لا عن رضاه منه فيفسد ذلك ان غاية مدلول الرواية  
 هو فساد البيع المشرط فيه بغيره او هو مما لا خلاف فيه حتى من قال بعد فساد العقد  
 شرطه كالشيخ رحمه الله فلا يفسد منه في غيره كانه على ذلك وسابقة المحقق لانصاره  
 ولعله لما ذكرنا ان يستدل بها في مثلنا هذه وضربها مارا عبد الله بن جعفر بن محمد  
 قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن بن جده عن علي بن جعفر عن اخيه مؤيد بن جعفر عن  
 هلال بن عمار عن رجل باع ثوبا ببيعة دراهم ثم اشتراها بجمعة دراهم فقال اذا لم يشرط  
 رضاه فلا بأس رواه علي بن جعفر في عكمي كابر الا انه قال ببيعة دراهم الاجل ثم اشتراها  
 بجمعة دراهم بنقد الجوا ما تقدم في سابقها **فصل في القبول الثاني** **باب الاول**  
 الاجماع تمسك به في الفية وحجة مقسومة على مذاهب الثلاثة اصاله الصحة في العقود  
 وبها لا ينقطع بما من الأدلة والمعارضة باصاله هذا لا يقال وفيه ما لم يتم شيء  
 من الأدلة كما ينقطع به الأصل واصله هذا لا يقال لاننا فرض اصاله الصحة لان الشك في  
 الانتقال ناشئ من الشك في صحة العقد فاذا جاز اصاله الصحة التي هي هنا اصل سبب  
 اصاله عدم الانتقال المسببة **الثالث** انما التراضي قد يعلق بكل من العقد الشرط فاذا  
 امتنع احد صاحبيه **فصل الرابع** ان لزوم الشرط وحده فرع على صحة البيع موقوف على صحة  
 التبرك الذي هو في زمان هذا دور المنة كالصلوة واجزاؤها لان مجموع الصلوة  
 موقوف على اجزاؤها من حيث الصحة موقوف على مجموعها وربما جاز عن الدر في المنة  
 البارة بان تسوية الشرط ليس بشرط في الحقيقة لصحة العقد حتى يلزم الدر بل هو صفة  
 البيع فما كان منها سائدا خلا تحت العقد لزم باشرطه في العقد كما لو شرط صفة كمال  
 في البيع وان لم يكن سائدا بطل العقد لا من حيث فوات شرطه بل من حيث وقوع الرضا عليه

وشروط الصحة انما هي المذكورة في عملها مثل كمال المعافاة تكون بالبيع مما يتفق به معقولا  
 شروط الصحة فبطل العقد بقصد احد هذه الشروط وبصفة العقد يلزم ما يتفق به من  
 الشرط السابقة فلا دور في **الخامس** هو وجوب الوفاء بالعقد بل البيع والتجارة في  
 اجاب عنه في فساد البيع انما يكون جلا لا لوقوع على الوجه الشرعي ونحن نعلم من شرط قلت  
 سدا المنع غير ظاهر كما عرفت **السادس** التبعيض انما هو ان يصدق به باسناد عن عبد الله بن  
 علي الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ذكر ان يريه كانت عند روح لها وهي مملوكة فاستأجرها لها  
 فاعفها فحضرها رسول الله صلى الله عليه وآله ان شئت ان تفرع عن وجهان شائتان  
 وكان مملوكة الذين باعوها اشتروا ولا فاعفها على عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 لمن عتق اخبر **روا الكلبى** في البيع انهم يستأجرون من يتبعدهم في المعاد والاولى ما به  
 الظهور حيث صلوات الله عليه وآله في البيع العتق يبطل بشرطه على ان الشرط لا يفسد  
 للكتاب السنة لانفسد العقد هو لطلوع حل الشرط في غير على شرطه الخارج عن العقد  
 للعلل فساد في هذه الرواية اشار في غيرها صراحة بكونه مخالفا للكتاب السنة **واما ما**  
 يحتمل من حمله على الفية من حيث ما بالعاملة بطلان الشرط مطمع مع صحة العقد في سابقها  
 سيما بعد استفاضة الرواية بين الخاصة والعمامة ووقوع الخلاف عند ما يقف في ذلك حتى  
 ظريف ما يحكي عن محمد بن سلمان الدهلي قال حدثنا عبد الوارث بن محمد قال دخلت مكة  
 الله شرفا فريت فيها ثلثة كوفيين ابيهم ابو جعفر وابن ابي جعفر فقلت لابي جعفر فقلت لابي جعفر  
 ما تقول فيمن باع بقاء شرط شرط فقال بيع فاسد الشرط فاسد البيع انما هو في سابقها  
 البيع جائز والشرط باطل فانيت ابن ثوبان فسالته فقال بيع الشرط جائز ان فرجعت عنه  
 فقلت لمان صاحبك قد خالفك فقال قلت له ما قال احد غيرك شعيب عن ابي جعفر  
 ان النبي صلى الله عليه وآله عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر  
 ما ذكر ما لا احب هشا بن عروة عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر  
 مواليهم ان جعلوا لهم اذ انصفتهم فجاء البوق وقال لولا ان اعقوا جازا لبيعوا واشد  
 فانيت ابن ثوبان فقلت لمان صاحبك قد خالفك فقال قلت له ما قال احد غيرك شعيب  
 بن زياد عن جابر بن عبد الله قال ساءع النبي صلى الله عليه وآله في امر يريه فلما انقضى الامر شرطه







الفرق بين الهبة وغيرها من العقود بين من جميع ما تقرر وتحرران القول الثاني هو الحق  
 لما ذكر من الأدلة القوية السالمة عن الحارضة لعل القول الأول لازم انشاء القيد في البيع  
 شرط في دفعه فسادا وهذا العالم بخلاف حكمه بقى هنا امور ينبغي التنبه عليها **الاول** انه ربما  
 يقع في الشك في صحة القيد في الفصل في المسئلة بين الشرط القيد والقيد في الزرع سبلا  
 والشرط هو من غير الشرط العائدة بالفساد والفساد في الأول والثاني ولم اعثر في كلامه  
 ما يفيد ذلك وانما الموقوف في الأول نائبا عن الثاني ساكنا عن الثاني فراجع وقد يقال ان  
 مقصودنا من كلامه ان الوصف في كونه صيرورته ليس على سبيل الوصف في ذلك لخرج هذا  
 القيد من القيد عن محل الخلاف لرجوعه كالشرط المجهول انما يوجب خلال بعض شروطه  
**لكن** صريح العلامة في كونه وقوع الخلاف في الشرط القيد والقيد وقيل بالمثلين المذكورين  
 حتى جعل الزرع سبلا والشرط في انفس القول بصفة العقد في بعض علماءنا **والثاني** ان الشرط  
 القيد والقيد من حيث هو غير مفيد ولا يوجب تعذر التسليم في احد الموضوعين **فالحكم** في  
 هو خارج عن محل النزاع كالشرط المجهول حيث يوجب كون الشرط بيعا لغيره **وبما** ينسب  
 ابن توجو الجبر في الفصل بين الفاسد لا قبل عد ثقله غرضه منصوص للعقلاء به فلا يوجب  
 العقد ككل طعام بعينه وليس يوجب كونه غيره وقد ذكر في شرط كون الشرط مما يتعلق به  
 منصوص للعقلاء في كونه غيرهما ان هذا الشرط لعل لا يوجب الخيار بخلافه ان شرط الحكم  
 صحيح لا وندم خلاصا في لعل في شرط كل المسألة فيمكن الشخص معين في ظاهر ذلك  
 انما على صحة العقد ولو مع اموت الشرط **وقد** لا يمان على عدم الانشاء استدلالا القائلين  
 بالانشاء ان الشرط من انفس في غير القيد مع ان الشرط مجهول **فالحكم** استدلالا اخر  
 لانفس العقد انفس مع انفس الشرط **وقد** لا يمان على عدم الانشاء استدلالا القائلين  
 من استدلالهم هذا لوجه من وجوه موثقة اشراط الحكم بانفس بالانشاء **البحر** في صحة العقد  
 ذلك الحق **الانصاف** **وقال** في حاشية كلامه لعل في وجهه عند ندح الشرط اللقوان لوقاية  
 المبيع شرعا ولا يفي في تحاشا عند خياره عن مال به قيد العقد به لعدم عده كالحجر من  
 احد الموضوعين **فالحكم** استدلالا القوية لانفس في قيد العقد به نظرهما قد بين فاللازم انما  
 استدلال العقد ما وجوب لوقاية كما اذا جعل بعض القيد مما لا يقيد الا في المرفق قلت لا يمانا

في ذلك بعد ظهور عدم الانشاء **الثاني** انك قد سمعت في ذيل لوجا الرابع من جميع القول  
 من غير الذين رآه في الاصاح انه قال ان هذه الشروط بالجملة لاها العقد **الثالث**  
 تبينها فلا يعقل كونها شرطا له والادراك من حيثها تبينها لاها العقد **الثالث**  
 انفس **والثاني** مع صدق قوله بعد قوله لا يحصل لهذا الكلام فان عد شرط البيع  
 انتقال البيع من المبيع الى المشتري لا شرط العقد في انتقال البيع من المبيع الى المشتري  
 لو كان نفس العقد منع كونها شرطا له بل الانتقال اليه هو شرطه وكيف يعقل ان هذه الشروط  
 التي هي ايجاب القبول ثم قوله ان هذه صفات المبيع ليس بخلافه بل هي من صفات المبيع  
 فكونها صفات لا يمان كونها شرطا له وانما ان فقد ما لا يتلزم انفسا فذلك هو  
 بل هذا ملغى في ان الامور الشرطية انما تكون داخلية في نفس الشيء المبيع لكن انما هي من صفات  
 القيد في مقابل المبيع واجزائه وان كان قد بين بوجود بعض الصفات ان زيادة على ذلك  
 ملحوظا في مقارنة الصفات المعينة والقيد المبيع باعتبار المقارنة وليس في مقابل انفسه شيء  
**ورده** في الجواب ان كونها شرطا لا يمان العقد مستلزم للعلوق لئلا يشبه العقد **قال**  
 الان يرد كون الشرط ملكا لشرط وهو مرفق من ان العقد يحصل معه بمصولة وليس من الغلبة  
 المان في كونه ذلك حكم الشرط المستقيم قوله ان المؤمن عند شرطه لانفس الشرط قد  
 كون الفعل الشرط لا ملكه وان كان هذا يجوز مع انه خلاف قصد الشارع لعل ليس بالشرط  
 الا لازم من الاشراط كاه ومعناه والرد على محرم ومراعاة ان القصد اذا صاحبك لرويه  
 كونه شرطا له ولو لا يمان في ذكره الحق الثالث رده على ان المرجح في نائبا العقد لادلة الشرطية  
 التي ردت على تسمية فلا يعقل اشراط حصول اثر في غير الشارع وادلة الشرطية قد بين  
 افادة ذلك بل هي ظاهرة في اذ ان كل ما يلزم له لوقاية عقد من العقود اللازمة لغيره  
 على ما عن بعض العامة من بطلان الشرط في العقد خاصة وهو مع العقد كما سمعت من بعض حقة  
 ابن ابي ابي القاسم من كلامه في **الثالث** انه على اخذنا من صحة العقد عند  
 فشا الشرط في ثبوت الخيار بالشرط وجوا **الحكم** الثبوت على انفسه المبيعة لغيره قد  
 من القائلين بصحة العقد لعل الوجوب في انفسه لعل في الشرط فاللازم انفسه من ذلك  
 الشرط لغيره في تفسير قاعدة الضرر في الخيار وفيه مضافا الى عدم تلبية دالة العقد



على ثبوت الخيار كما وصفت في صورة علمه في الشرط حال العقد هو الذي  
 أقدم على ضرورة أنه لا يقال أنه لما يتصور حيث لا يتصور الخيار وان كان مفروضا في صورة ثبوتها  
 عدم الثبوت مع العلم بشرط حال العقد وحيث ثبوت الخيار للأصل ولكونه مقدما على  
 ثبوت الخيار مع الجهل بالقضاء واحتمال ثبوت الخيار للقاعدة ولكونه في حكم تخلف النص في  
 المانع الشرعي كالعقل فيدل على ما يدرك على تخلف الشرط وعلى هذا فلا فرق في الجمل بين  
 الخيارين كونه بالموضوع أو بالحكم الشرعي لثبوت الخيار في الجمل بين ثبوتها أو بقوتها **تأثيرها**  
 عدم ثبوتها للأصل بعد كون عمدة ما دل على ثبوت الخيار في تخلف الشرط انما هو لا جمل  
 أدلة في الضرر الأول دليل على صحة فيه على مورد والميقن منه فلا يثبت الضرر وقد عرفت عدم  
 تمامية دلائل الثانية على ثبوت الخيار مضاهة إلى أن القاعدة المذكورة لا تصلح لتأسيس الحكم على  
 الشرع لانه لا يقتضي جملة من المعلوم ما جلا لا يؤول على موعدها من تاسيس بقدره خصوص  
 إذا جلا الجمل بالحكم الشرعي عذر أقرب ضرر يترتب على المعاملات من أجل الجمل بأحكامها  
 خصوصاً الضرر والقضاء فان ضرر الشارع قاضيه في أغلب الماديات الضرر والترتب على فسادها  
 مع الجهل لا يتدارك مع ان مقتضى تلك الأدلة في الضرر الغير الناشئ عن نفسه للضرر في دفعه  
 سواء كان الجمل متعلقا بالموضوع أو بالحكم وان قام الدليل في بعض المقامات على التسوية بين القاض  
 والمقتضى **والجمل** فالضرر الجمل وان كان يقتضي ثبوت الخيار في المقام إلا أن النظر في بعض  
 بالعدم فهو لا قوة والله العالم **الخامس** انه على القول بافتاء الشرط الفاسد العقد لو  
 الشرط لشرط الفاسد له بعد العقد بذلك صحيحا لا نقاده بينهما على الفاسد فلا تنفع إسقاط  
 وقد جازى الحق لا ضرورة الضرر بناء على ان الرضا إنما يحصل على العقد الجرد عن الشرط  
 كراضيهما عليه حال العقد ثم انشأ لاحتمال بان الرضا إنما يقع اذا وقع عليه العقد والحق  
 السابق كان بيع الكره والنقصان ما اذا طرأ الرضا على غيره ما وقع عليه العقد فلا ينعى لان متعلق  
 الرضا لم يقع عليه متعلق العقد لم يرض به قلت انه كلام متين مشتمل على أسطرير من بعض مواضع  
 كونه الرد في الفاسد إسقاطا لشرط وموضع الأسطريرها قوله بشرط في العلم الشرطي على  
 البائع ان يكون محلا فلا يشترط ان يرضى البائع عن المبيع بشرط وإليه على المشتري  
 ينشأ من جواز إسقاط الشرط عن البائع والرضا به خاليا عنه وهو المانع من صحة البيع وان

ومن اقتران البيع بالبطر **والجمل** فخل بغير اقتران مثل هذا الشرط بطلان بيع من سجد بغير  
 صاحبه باسقاطه لا يرجع اليه صحيحا أو باقائه في البيع بغيره فان لم يرض بغيره بطلان البيع  
 لا دلالة على اسطرير طاهر كطاهر سقوط أصل الرد ولا لاحتمال بعد الباطل في سجد بغير  
 المقتضى لا يستصحبها كما لا يخفى **الرابع** انه لو ذكر الشرط الفاسد قبل العقد فانه  
 في العقد فخل بطل العقد بذلك بناء على ان الشرط الفاسد فساد له لا ذكره كالحق لا ينعى  
 فيه وجهين بل قولين بناء على تأثر الشرط قبل العقد قال فان قلنا بأنه لا يحكم كالموت في  
 لم يفسد ولا يفسد **قال** بطل من ذلك هذا قول ثالث في مسألة اشترى بربع مبيع من شخص  
 المراد باسقاط ذلك منه لم يفسد من العقد فلو كان في نفسه هذا ذلك لم يفسد بغيره  
 قبل العقد فان كانا يعلمان بان الشرط المتقدم لا يحكم له فلا اثر له ولا انجرح بطلان العقد كالأول  
 في منتهى لا يفسد بالآلة على الشرط ولم يفسد العقد انتهى مشتمل على كلام آخر في  
 باب المراجعة **قال** انهما اذا اودعا العقد انجزا كالحق هو تمامه فلو كانا بشرط وفسد منه  
 الفاسد بينهما في البناء على الشرط والزام بالآلة لا يفسد بالشرط ومنه فان قلنا بعدم  
 اللفظ في تأثر الشرط الضعيف والفاسد فلا وجه للفرق بين من يعلم فساد الشرط وبين من لا يعلم  
 بالفساد لا ينعى عليه عن الأقدام على العقد مقيدا بالالزام بما اشترطه خارج العقد بل قد تقدم  
 من يفتقد الصحة كالأفرق في إيقاع العقد الفاسد بين من يعلم فساد وعدم ترتب أثر شرعي عليه  
 وغيره انتهى فذكر بجدة في يظهر لك سقوط أصل الفرع عما وناوكتك على القول بانفساء  
 بخار عدا بطلان الشرط الفاسد المنفصل عن العقد لم يفسد من آثاره من إيجاب عقد تأثر انفساء  
 عن العقد فاذ لم يؤثر كان العقد خاليا عن الفسد كونه الانفساء وجاهة الفصل المنفصل عن  
 لك ضرر وانفساء الشرط الفاسد للعقد على القول بما هو كونه مقتضوه هو مجموع فاد  
 الجزء بطل الكل فخلو الخالي عن الشرط عن الفسد ولا يبين هذا كما يقتضي فساد العقد بفساد  
 الضمني فكذلك يقتضي فساد بشرط الشرط المنفصل مع اعتقادهما التأثير ضرر وان اعتقادهما لا  
 يدعو إلى قصد هما لا إيقاع العقد **وحيث** ان الشرط في نفسه لا يفسد الخالي عن الشرط  
 عن قصد فيكون ما قصد غير واقع وما وقع غير مقصوب لا يزم ذلك القول بفساد العقد  
 او تعاقبا بغير تأثر الشرط القابل للفاسد المنفصل عن العقد ضرر وان ظن ما يدعوها إلى قصد



اتفاق الركبة فاذن الشرط بسبب اتصال صدق الفائدة للشرط عن قصد منهما فالحق في  
 على ثبوت العقد بفساد الشرط هو ما يظهر من عبارة ذلك المرفوع من الفصل فافسدا الشرط انفصل  
 بين اعتقاد تأثيره وبين علمه بعد تأثيره بفساد العقد على الأول دون الثاني وأما ما اعترض به  
 عليه المحقق المذكور فليس عاما ينبغي فيه ذكر ان على ما يفسد الشرط يمنع من قصد هالك المركب بعد  
 فرضهما عاقلين كما لا يخفى **السؤال الثاني** قد عثرت على فتوى في حاشية عروة  
 بعد سقوط الوتيرة في السفر وحيث ان التهور عدم السقوط فلا بد وان يكون لركن في التهور  
 قويه فالرجاس فضلكم بان السند مستوفى **الجواب** يكفي في الاجابة لسؤالك ان لا يحرر  
 في هذه المسئلة في صلواته هي المقاصد هو هذا قد وقع الخلاف في سقوط الوتيرة في السفر على  
 قولين **الحكم** السقوط وهو خيرة المفقدة وبالحمل والعقود والحائزات والغنية والغنية وكثير  
 من تأخر عنهم بل في ذلك وكشف الشام وشرح المفاتيح ان عليه لاكثر وكرة ولقد ذكرى  
 الشيخ ومع صدق وروى الحائز لك وقصة بجمع الفائدة وتق والياض والبرق القاطع و  
 غيرها ان التهور بين الاصحاب بل زاد في الرياض وصفها بالقطعة التي كادت تكون اجماعا و  
 في المتأخر من مذممة اذ ادعى في تراجم الاجماع عليه حيث قال وتسقط الوتيرة وهي الركبة  
 من جلوس بعد المشاء الآخرة وتوجد في بعض اصحابنا ويجوز ان يصلي الركعتين من جلوس  
 اليه يصليهما في الحضرة بعد المشاء الآخرة فان لم يفعلها لم يكن ببرأس وهذا مستبعد وضع غير  
 واضح ان اراد بقوله ويجوز ان يصلي الركعتان على تمام غير نوافل المسافر المرتبة عليه  
 عنه في حال سفره صحيح قال وان اراد انهما في حال سفره صحيح ما سقطتا عنه هما على ما كانا عليه  
 في حال حضره فغير واضح بل قول خارج عن الاجماع لان اجماع اصحابنا على سقوط سبع عشرة رقة  
 من نوافل الحاضر عن المسافر هاتان الركعتان من جملة الساقطة عنه **والحكم** في قولنا  
 على السقوط عن ظاهر الفينة ثم نظر الحاشية في سقوط الوتيرة وساق احكاما كثيرة اخرها قال كل  
 ذلك دليل الاجماع المسمى ذكره التهور بانها قد سقطت وخيرة الشيخ رتبة حيث قال  
 سنن السفر سبع عشرة رقة او ثمانية ركعات كما لها في الحسن واحد عشر رقة صلواته دليل في الحضرة  
 ركعتان صلواته الفجر فهذا سبع عشرة رقة ويجوز ان يصلي ركعتين من جلوس التي يصليها في الحضرة  
 بعد المشاء الآخرة فان لم يفعل لم يكن ببرأس انتهى وهو خيرة من في حيث صرح به

بعدم سقوط نوافل الليل من المسافر بعبارة اجماع وعرف الصدوق في الاماني ان من انما  
 انه لا يسقط من نوافل الليل شيء انتهى هذا القول هو خيرة ابن فهد في المهديا لبارع  
 في محكي ظاهر الفقيه العيون والعلل وقوا الشهيد في كرى خيرة مستجوده ولا اجماع في جميع  
 الفائدة ولو لا عدم صحة السند في كرى خيرة في نوافل الليل جمع من لا واحد منهم صاحب حجة  
 وترد في جميع من في الماتن في المقتضى العيان في كرى خيرة في نوافل الليل جمع من لا واحد منهم صاحب حجة  
 وغيرهم **جواب السؤال الاول** من الاجماع المتقول في رتبة اداء التهور في  
 المتأخر في الاتفاق حيث قال انه من مذممة علماءنا وهو عبارة الفينة في اجماع وبالشهر المعهود  
 كلام جماعة حتى ان الشهادة قد سكت اليه شبهة الاجماع من جهة هذه الشهادة حتى اوردت  
 التوقف ثم دفع اجماع الصدوق رتبة والشيخ رتبة على القول الثاني بالوصف في الاول دلالة وبما  
 بنده القائل في كمال الشيخ الوالد قدس سره هذا الوجه عدة عمدة في المسئلة وخيرة  
 من الوهم واي اجماع مع مخالفة من يمتنع من الاجل وتقرر ذكر من عاظم الطائفة وكيف في جميع  
 على مثل الماتن رتبة الله هو خيرة هذه الصناعات والعلامة الله هو الحجة الواجبة وغيرهما من اجداد  
 الذين هم ادر بمواقع الاجماع والخلاف وظهور كلام العلامة في المتأخر في الاتفاق لا ينبغي بعد  
 بعد تردد في كرى واقصاره على وصف السقوط بالشهر وليس لك الا ان لا تنصف المتأخر في  
 بدوامه وكرة بعد تكامل اطلاقه **والجواب** في حجة اجماع المتقول بما فرغنا عنه في  
 المطارح سيما مثل هذا الاجماع المتقول الموهوم الثاني عذرة من الاخبار في الصحيح  
 الله رتبة الشيخ رتبة باسناد عن الحسين بن سعيد عن الضبر سويد بن عبد الله بن سنان  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء الا المرفعة  
 ومنها صحيح انه يصبر عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما  
 شيء الا المرفعة ان بعدهما اربع ركعات لا تدعى في سفر ولا حضر وليس عليك قضاء صلواتها  
 وصل صلوات الليل واقضه **والجواب** حذيفة بن منصور عن ابي جعفر رتبة ابي عبد الله عليه السلام  
 انما قال الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء ومنها خبر سماعه قال سألته  
 الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء الا ان ينبغي للمسافر ان يصلي بعد  
 اربع ركعات يطوع بالليل اشأ وتقربا لاستكمال هذه الاخبار اتمسوة لبيان

فانها



ما كان ثابتاً في السفر قبل الصلوة المفروضة او بعد هاهنا النافلة وح فلو لم نقل بقوط التوبة  
 لم يبق مورد لقوله لم يبق بعد هاهنا لا فرضية تصير ركعتين يتبعهما النافلة سواء العشا  
 وتوضيح هذا الاحوال ذكره الشيخ الوالد قدس سره ان الام في الصلوة للمعنى ان الصلوة  
 المفروضة في السفر مكان واطلاق الأولى وان كان يحل المغرب الا ان استثنائها الواقع في  
 الثانية بيان له وان لفظه شيء مكررة منبهة فينبغي ان لا يخلط بين النافلة ان لم نقل بانها كائنة عنها  
 ثم قال قد لا يقال ان استثناء المغرب في الحقيقة الثانية من الصلوة دليل على كون الام فيها لا  
 فيكون في الحقيقة تاماً احدهما لفظ الصلوة والاخر لفظ شيء المتفق كما يصح ان تكون النافلة  
 مندوحة تحت عنوان شيء حتى يتم الاستدلال لكن يصح ان تكون مندوحة تحت الصلوة فلا يتم  
 الاستدلال وتكون فائدة الكلام على الفرض الاخير بيان ان الصلوة بقول مطلق خرجت في كسرها  
 كانت عليه في حال الحضر من كون بعضها اربع ركعات كالظهر والعشا وبعضها ركعتين كصلوة  
 الفجر والنوافل فصاحب الركعتين ركعتين لا نقول ان من الطاهر الواضح ان الصحيحين المذكورين  
 سواء كان سقوط ما كان ثابتاً في السفر قبل الصلوة او بعد هاهنا معلوم ان النافلة لم تكن معها  
 يضافاً اليها شيء قبلها او بعد هاهنا فلا تكون مرادة بلفظ الصلوة بل تكون مرادة بلفظ شيء المتفق لكونها  
 مضافاً الى الفريضة كما ان من المعلوم ان المراد بالشيء المتفق ليس غير النافلة كالاذان والتكبير  
 والاجماع على عدم سقوطها الكاشف عن قيام قرينة بين الكلام والمخاطب على اعادة النافلة من لفظ  
 المتفق اذ قد عرفت لك كلمة نقول ان وجه الاستدلال بها على سقوط نافلة العشا انما لم نقل به  
 لم يبق مورد لقوله لم يبق بعد هاهنا لا فرضية تصير ركعتين يتبعهما النافلة سواء العشا والاحمال  
 حمل التي اليك بعد هاهنا على التقريب عرفت من الاجماع مضافاً الى دلالة استثناء المغرب في رواية  
 بصير بقوله فان بعد اربع ركعات لا تدعس في سفر ولا حضره الى ان المراد بالشيء المتفق انما هو  
 النافلة هكذا كلامه قدس سره وهو كلام موجه من غير اشار الى من قبل صحيح بصير بقوله قدس سره  
 ما كان يخبر بالبال من المناقشة بان المراد بما بعد هاهنا المتفق انما هو الركعتان الاخيرتان من الركعات  
 وبما قبلهما النوافل بشهادة قوله لا المغرب فانها تلك فان الاصل في الاستثناء المتفق لما زاد عن  
 جملة عود الى الجمع سيما بعد هاهنا مكان العود الى الاخير فقط ومع فاقوله فانها تلك بيان لكون  
 الاستثناء وان سائر الفرائض ركعتان لا ما شاعرا بخلاف المغرب وجه الاندفاع ان في صحيح بصير

من قبل المغرب بان بعد اربع ركعات كيف عن كون المراد بما بعد هاهنا ما قبلها ايها  
 او الاعم منها ومن الفريضة نعم يمكن المناقشة في دلالة اخبار المشايخ بها او لا بل لا بد  
 هناك من تقدير والتقدير يمكن تقديره من مورد في الجملة ثابتاً لكون التقدير ليس له اول  
 بعد هاهنا الا المغرب ومنها كلمة واجبا والتقدير ليس قبلها ولا بعد هاهنا واحتمالاً  
 وهذا لا بأس به لولا قوله نعم في صحيح بصير لا المغرب فان بعد هاهنا مع ركعاته مع ركعاته  
 وجوباً لأربع فيلزم كون الاستثناء قطعاً ومنها كلمة مشدداً ورد بالشرح لا في  
 الوجوب النديب لوارديها الوجوب فقط كان الاستثناء صحيحاً في سائر مقامات  
 كذا لوارديها النديب فقط فلا بد من ارادة الوجوب النديب عام في روعة وشدة  
 في تقدير البوت مع ارادة الاعم من البوت على وجه الالتزام او الخطاب الى وجه خلافها  
 ان يقول ان قطع الاستثناء على خلاف الأصل في تقدير البوت والمندوحة مع ارادة  
 الاعم من الوجوب النديب صحيحاً ومنها تقدير البوت مع ارادة الطلب المؤكد لا في  
 الاراي وغيره وح فلا بد على نفي الطلب الغير المؤكد المطلقة وحيث ان الاحتمال في  
 الظهور وثانياً ان المراد بالشيء انما هو الفرائض والنوافل والتوبة ليست نافلة وانما هي  
 عن صلوة الليل ولذا ترى انهم لم يعد هاهنا من النوافل في جملة من الاخبار المتقدمة عند الكلام في  
 اعدا النوافل حتى انك قد عرفت ورودها بعد فعل النبي صلى الله عليه واله وبعض  
 عليهم السلام لذلك ثم والى لك ينظر عند الصلوة بالليل بالتي هي اخيرة في جملة من الاخبار وقوله  
 في موقوف سليمان بن خالد المتقدم عند الكلام في جواز الايتان بالتوبة جالساً ولا قدامها  
 من الجنب ثم في نظر لك ان المختار كون التوبة ذات وجهين اذ كونها بدل صلوة الليل لايتا  
 كونها من النوافل الثالث ما رواه الشيخ في باب اسناد عن احمد بن محمد بن عيسى بن  
 بن محبوب عن علي بن الحكم جميعاً عن ابي يحيى الخياط قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة النافلة  
 بالتهار في السفر فقال باني لو وصلت النافلة في السفرت الفريضة قال والى العلامة ان الله  
 ان الاستدلال به يتم باعتبار وجهين من حيث السند وفتر بالادلة اما اولها فبان ان ابي يحيى  
 لم يذكر له من الاوصاف كتب الرجال لانه لم يابا بقوله بعد الله عليه السلام بان كان قد قيل  
 انه يشرع في عظيم الا انه ممنوع لان مثل ذلك يصدر من الرؤساء في مقام الطوفة والارادة عند

من  
 صحيح  
 بصير



الخاصة خصوصاً إذا كان المحاط به من التكلم من ضمنه في التمام إلا أن النافذة لهذا الكلام منه على كل حال في حقه إنما هو نفسه لا غير فلا يكون ما رواه في مدح نفسه حجة في حقه هذا ولكن لا يجوز أن يجهل أنها من حسن بن محبوب وهو من أصحاب الأئمة على ما حكاه الكشي عن بعض أصحاب الطريق إليه صحيح فلا يضر جهالة من روى عنه عندنا وكذا لا ذكرناه عند صاحب هذه الرواية من قبل الصحيح وإنما تأييدها فحصوله استبعاد من شأن صلاحية النافذة ومشرعيتها ملازمة لتامية الفريضة وإن عدم مشروعية ما روى عن صلاحيتها ملازمة لعدم تمامية الفريضة لكون كل من الوجوب والعهد معلوم في نفسه حقيقة في الشقة والتعبد في الثاني والسعة والفراغ في الأول هذا كلامه قد يمكن المناقشة في دلالة الخبر بأن السؤال عما وقع عن سقوط نافذة النهار وفاء أن عند سقوط نوافل الليل كان مسلماً بين أصحاب الأئمة عليهم السلام قد نظروا في الأمر على ما علم من ذلك وروى أن العبد يعمو العلة لا خصوص المورد مدفوعة باحتمال كون اللام في النافذة للعهد إشارة إلى نافذة النهار مسئول عنها فيكون الخرج ساكناً عن حال الوبرة التي أجمع ما استدله صاحب الجواهر من الرواية التي رواها الشيخ في إسناده عن الفضل بن شاذان في نسخة على التي سمعها من الرضا عليه السلام قال فيها إنما قصر الصلوة في السفر لأن الصلوة المفروضة أولاً إنما هي عشر ركعات السبع إنما زيدت عليها تخفيفاً لله عز وجل عن العبد تلك الزيادة لموضع سفره تعب نفسه أشغالها من نفسه طرفة أفاضه لا يشغل عما لا بد منه من عيشته رحمة من الله عز وجل ونعتاً على الصلوة المفروضة إنما قصر فيها فلا يقصر فيها بعد ما من الطوع وذلك أن لفظة يقصر فيها لا يقصر فيها بعد ما من الطوع وكان العمل بالعبودية فيهما رفع وروايتي في حق عن الفضل بن شاذان وصرح في حاشيته بأن كان فيه الفضل بن شاذان من العمل التي ذكرها عن الرضا فقد رواها عن عبد الواحد بن محمد بن عبدس النشابوري الطارئة عن علي بن محمد بن قيسير الفضل بن شاذان النشابوري عن الرضا عليه السلام في باقي البحث عن حال عبد الواحد وعلى أنه قد تصدق الوالد العلامة نازله برضا النقيب دلالة الرواية فقال أن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة الزيادة التي خففها الله قبله موضع سفر فهو في معنى الزيادة المفروضة لم يخففها و معنى صلوة مقصورة في الأصل لتقام من فريضة حسن إبراهيم بن محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام لا تقرب الصلاة في السفر ركعات سائر الصلوات ركعتين فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه أنه فرض عليه الصلوة مشقاً وضاف إليها رسول الله صلى الله عليه وآله ركعتين ثم نقص رسول الله من المغرب ركعة ثم وضع رسول الله ركعتين في السفر تركل المغرب قال في استحقاق نقص من ركعتين فلذلك تصل تلك ركعات في السفر المحذور في ذلك قوله عليه السلام مقصورة في الأصل إشارة إلى ما في المروعة من أنه نقص من المغرب ركعة مشقاً وفي الكلام في وجه دلالتها والبحث فيها مجال لأن المطلوب إنما هو سقوط نافذة النهار للاستدلال عليه هو أن يقال إن كل صلوة تقصر نقص نافذة النهار والذكون في الرواية موت كل صلوة لا يقصر فيها لا يقصر في نافذتها وهذا غير مسلم للقضية الأولى الصالحة كونها مستنداً إلى المسئلة وكان هذا عبرة عن دلالتها بالاشارة في الجواهر لكن جعل اشعارها من اشعار رواية في محلي ومما يراعى في باد النظر ليس كذلك بل الأمر بالعكس لأن تعبير الرواية إنما هو بالجملة الشرطية المفيدة للتأكد من انقضاء النهار عند انقضاء خلاف العبث المذكورة في هذه الرواية ثم بعد ذلك تدبر من قوله عن الماشية فقال ولكن تحقيق هذا المعنى في الحديث من باب فهو الوصف أنه لو كان قد قيل الصلوة المفروضة لا يقصر ما استلزم عمداً يفيد المفهوم وكذا لو فرض تصديره بلفظ كل لكن فريضة القيام تقضي بأداة كلامية لأن سؤالي التعليل لقصته من حديثه قوله ثم ترك تطوع النهار والآخر كونه من تطوع الليل يدل على أنه المفهوم من الوصف قد جعل الموضوع كل فرد من أفراد الصلوة على تقدير انقضاء كونه غير مقصود فتنتفي الحكم عن كل فرد انتهى عن الوصف المذكور بل يقول إن وجوب الفاء في قوله لا يقصر فيها بعد ما من الطوع كانه نية الجواهر الموجودة في نسخة الفقيه المعتمد عليها الحاضرة قد يدل على نقص الشرط والمعنى أن كل صلوة كانت غير مقصود لا يقصر فيها بعد ما من الطوع وتكون المحلة مع شرطية مقتضية الاتقاء عند انقضاء لكن قوله لم يترك تطوع الليل لا يخلو عن ما في التعليل لأن ذلك القول سمي أن نافذة النهار من قبل ما هو ترك ضروره إنما من تطوع الليل والتعليل يدل على سقوطها فالأدوم أن يقال أن المراد هو ترك تطوع النهار بالكلية ولم يترك تطوع الليل على ذلك الوجه في معنى يخرج الأبناء لا مجال لأن يدل على لو بغيره ليست نافذة بحسب الأصل وإنما هي زيادة في التحسين لا تنافيها هذه النسخة لحماذ لالة اللفظ على ذلك بل وضوح المعنى من المتن أن كونها زيادة لا يوجب نقلاً هذا الطوع أو النافذة عليها هذا كلامه قد

الخاصة خصوصاً إذا كان المحاط به من التكلم من ضمنه في التمام إلا أن النافذة لهذا الكلام منه على كل حال في حقه إنما هو نفسه لا غير فلا يكون ما رواه في مدح نفسه حجة في حقه هذا ولكن لا يجوز أن يجهل أنها من حسن بن محبوب وهو من أصحاب الأئمة على ما حكاه الكشي عن بعض أصحاب الطريق إليه صحيح فلا يضر جهالة من روى عنه عندنا وكذا لا ذكرناه عند صاحب هذه الرواية من قبل الصحيح وإنما تأييدها فحصوله استبعاد من شأن صلاحية النافذة ومشرعيتها ملازمة لتامية الفريضة وإن عدم مشروعية ما روى عن صلاحيتها ملازمة لعدم تمامية الفريضة لكون كل من الوجوب والعهد معلوم في نفسه حقيقة في الشقة والتعبد في الثاني والسعة والفراغ في الأول هذا كلامه قد يمكن المناقشة في دلالة الخبر بأن السؤال عما وقع عن سقوط نافذة النهار وفاء أن عند سقوط نوافل الليل كان مسلماً بين أصحاب الأئمة عليهم السلام قد نظروا في الأمر على ما علم من ذلك وروى أن العبد يعمو العلة لا خصوص المورد مدفوعة باحتمال كون اللام في النافذة للعهد إشارة إلى نافذة النهار مسئول عنها فيكون الخرج ساكناً عن حال الوبرة التي أجمع ما استدله صاحب الجواهر من الرواية التي رواها الشيخ في إسناده عن الفضل بن شاذان في نسخة على التي سمعها من الرضا عليه السلام قال فيها إنما قصر الصلوة في السفر لأن الصلوة المفروضة أولاً إنما هي عشر ركعات السبع إنما زيدت عليها تخفيفاً لله عز وجل عن العبد تلك الزيادة لموضع سفره تعب نفسه أشغالها من نفسه طرفة أفاضه لا يشغل عما لا بد منه من عيشته رحمة من الله عز وجل ونعتاً على الصلوة المفروضة إنما قصر فيها فلا يقصر فيها بعد ما من الطوع وذلك أن لفظة يقصر فيها لا يقصر فيها بعد ما من الطوع وكان العمل بالعبودية فيهما رفع وروايتي في حق عن الفضل بن شاذان وصرح في حاشيته بأن كان فيه الفضل بن شاذان من العمل التي ذكرها عن الرضا فقد رواها عن عبد الواحد بن محمد بن عبدس النشابوري الطارئة عن علي بن محمد بن قيسير الفضل بن شاذان النشابوري عن الرضا عليه السلام في باقي البحث عن حال عبد الواحد وعلى أنه قد تصدق الوالد العلامة نازله برضا النقيب دلالة الرواية فقال أن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة الزيادة التي خففها الله قبله موضع سفر فهو في معنى الزيادة المفروضة لم يخففها و معنى صلوة مقصورة في الأصل لتقام من فريضة حسن إبراهيم بن محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام لا تقرب الصلاة في السفر ركعات سائر الصلوات ركعتين فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم



والجواب ان الوتيرة ليست تابعة لفريضة المشاخي تتبع سقوطها بقصرها بل وضعتها  
 عند ضعف ركعات النافلة على ركعات الفريضة كما في جملة من الاخبار او بدلا عن الوتيرة كما في جملة  
 اخرى فاما غيرهم فيبطئون في الفريضة او يبطئون بالمجموع المقصود والثانية في ثانيا ان في  
 ذيل الخبر فقرة صحيحة في القول الثاني ثلثة عند تعداد ثلثة ثم فكشف عن كون العلة في  
 المزبور علة لسقوط نافلة الظهر والعصر والكسوف نافلة الليل مع ان قوله لم يترك تطوع الليل  
 يدل على عدم سقوط الوتيرة اقيم فكشف عن راد المأمور من الجملة الشرطية المذكورة علة ثمران  
 الشيخ الوالد قد بعد ما ذكر ادلة القول الثاني في المفتحة كلف بل خبر عن عدم دلالة الفقرة المزبورة  
 على القول الاول حيث قال قد مره مشيئة في فقرة غير الفصل لا ينافي ان هذا الرواية التي  
 استدل بها ارباب القول الثاني جرم من راد الفصل بن شاذان التي استدل بها في الجواهر للقول  
 الاول وقد ذكر الصدوق في الفقيه تمام الرواية وذكر هذه القطعة التي استدل بها ارباب القول  
 الثاني بعد القطعة التي ذكرها في احتجاج اصل القول الاول بلا فصل وعلاصا هذه الى تلك  
 بسقط جميع ما ذكرناه في توجيه الاستدلال بتلك القطعة توضيحا لمقصود صاحب الجواهر لانه  
 لا يستفاد المقصود الا من جميع اجزء الكلام والقطعة الكلية التي تقدمت في القطعة الاولى او  
 على وجه الاجزاء الموضوع لا يبقى مجال للاختلاف العارض بين هذه وبين تلك والجموع  
 صاحب الجواهر في كيف استدل بتلك ورد هذه بضعف سند وكانت سريلا لا شئ من يقطع  
 صاحب الوسائل في هذا حيث قطع بين فذكر القطعة الاولى في باب استحباب المداومة على النافلة  
 المفرب عدم سقوطها في السفر وذكر القطعة الثانية في باب استحباب المداومة على نافلة المشاخي  
 او قائما والقيام افضل وعند سقوطها في السفر ففهم كلامه مع مقامه الخامس من مسالمة  
 المرقبة عن الحاسر عن الصادق عليه السلام بالصلوة المفربة يقصر فيها رسول الله في السفر  
 ولا في نافلة فقال لان الصلوة كانت ركعتين ركعتين فاضاف اليها رسول الله في كل ركعتين  
 ركعتين وضمها عن المسافر ما قرأ المفرب على وجهها في السفر والحضر ولم يقصر في ركعتي الفجر  
 يكون تمام الصلوة سبع عشرة ركعة في السفر والحضر وقد استدل بها في الجواهر وغير ذلك  
 من المراسل وحكم بانها اوضح من الروايتين السابقتين قال الشيخ الوالد ان الله برضا الظاهر  
 ان توجيه لا رسال عن المذكورة في الوسائل من استدل بها احمد بن محمد البجلي في الحاسر عن ابن

العباس بن معروف عن علي بن محمد بن ابراهيم قال قال بعض اصحابنا لا بعد الله ما بال المفرب يقصر  
 الحديث وظاهر الكلام نقله عن الشافعي والمذكورون في السند كلهم ثقات موثرون لا يدرى  
 الصادق عليه السلام كما هو ظاهر في من هو الغالب من انه روى عن الصادق في حقه وانما في  
 جعفر الثاني عليه السلام توكل له وعظم محله منه كذا في الجواهر الثالث عليه السلام توكل له في مصنف  
 هذا ما امكن نقله من كلامه فيقول بذلك الصادق عليه السلام فلا بد من ارسال ثم قال في  
 بقي الضعيف في ذلك دلالتها والوجه فيها هو انما في ذيل الحاشية يكون تمام الصلوة سبع  
 في السفر والحضر لان ذلك لا يتم الا بسقوط الوتيرة لان الساقط من الفريضة كانت  
 السفر المنضم اليها من التطوع كانت ركعات أربع للمفرب وكان نافلة الفجر ومقتضى ما في  
 السائل هو انه كان معتقدا ان خصا قصر الوتيرة في المفرب فانه عاين مقتضى ما في السائل  
 المفرب وبه على عدم سقوطها هذا كلامه علامه وحاصل وجه الاستدلال انه جعل تمام الصلوة  
 سبع عشرة ولو لم تسقط الوتيرة لكانت ثمان عشرة لاسبع عشرة وبما في الساقط في الاحتياط  
 يكون مراده تمام الصلوة تمام الصلوة المأمور بها بالاصالة فرضا او عملا والوتيرة ليست مأمور  
 بها بالاصالة وانما امر بها لتكون مكان صلوة الليل انما المصلي قبل صلوة الليل يكون هذا الخبر  
 على حد ما نطق بان صلوة اليوم واللييلة خمسون فلا ظهور مقتضى ثمة من تلك الاخبار حتى  
 يخصص به عوادلة شرعية الوتيرة فيؤخذ به بعد سلا مناهل عن الخصص نايدها ما صالة عند  
 سقوطها عن المسافر وعدم حد اسقاطها لاثبات كاحد ذلك في سائر الروايات الا خبر في  
 الراعيان قد جرت مجتمعا القول في ثلثة امور الاول صالدة بقله الشرعية اذ لا ريب في  
 كونها ثابتة في الحضر فاذا سافر فالاصل يقتضي بقاءه فيهم وكون الحضر قد الموضوع غير  
 ثابت غاية الامر هو ان في بقاءه فالاصل يقتضي بقاءه المسافر بقاها حكمه فيهم وفيما في  
 بقاء الموضوع شرط واصالة بقاء الموضوع لاحاله سابقا لم يذم يحقق مان وجوب من غير  
 بالسفر في يظهر لك ثبوت ذلك وكون سقوط البعض في السفر اربا بعد ثبوت الجميع في جميع  
 الاحوال كما لا يخفى وربما تمسك بالاصل باطلاق وفيه الشيخ الوالد العلامة ان الله برضا  
 باستصحاب البقاء واداء العبد لغيره لانه القول الاول قلت قد عرفت عدم ثباته في الاول  
 فالاولى ان يناقش ان لا بعد من جريانه في نحو المجنون المضيق في السفر لان يتم عدم القول







ان مجرد كونه شيخا لا يجزى لانه قل من خرج من الروا عن هذا العنوان ان كل من كان  
 الطبقة السابعة محدثا كان من اهل الطبقة اللاحقة ويجزى له قبل زمان يكونوا جميعا لامن يدر  
 به كان صاحب اشتهار له لا سيما قيل في الاما من ثمة المرض كتب رجال الحال براهم بن حنبل  
 وهو لا يجري في كثير من الموارد لانهم اعتدروا عن ذلك بخاصة مركبة احدا جزاها كونه شيخ الاجابة  
 لا بهذا وحده لانه انما شرط كلام العلامة رده وصاحبك في حقه يثنى عن مدد وصوابه مستند في  
 توثيقه والاعتماد عليه اليها فهو يثنى على احدث من زمانه وقد يستر اليه التحمل فيقهر منها ما التوقف عن  
 واما النقل عنه من زمانه فبان غاية ما يحصل منه هو كونه اماليا واما توثيقه والتعديله  
 فياخذ منه هذا غير خفي فاما انما ذكر من مات من اهل العلم بالذغال والرحمة والرضوخ مع غلنا  
 فكيف اذا كان بمجمول الحال واما احكى عن العيون من قوله جيد عبد الواحد عندنا فتح فمولا  
 يعين كون الترجيح من جهة عدالة عبد الواحد فيكون من جهة اذنا فالحديث بالقرين ومن  
 من جهة بحسب المضمون واما ما نقله صاحبك في حق علي بن محمد بن قيس من ان العلامة رده ذكر في  
 القسم الاول من الخلاصة فهو حق وكلامه في ذلك على الاعتقاد عليه لانه قال فان كان عبد  
 الله يثنى اهل الرواية مع ان عبد الواحد نقاهما عن علي بن محمد لكن احكاما عن بعض شايخه المعاصرين  
 العلامة رده فتح في الخلاصة فيهما علي بن محمد ليس محله لانه صدر منه رده في ترجمته يوثق من  
 الرحمن بخار ان احدهما انه روى الكشي حديثا صحيحا عن ابن محمد القتيبي قال حدثنا الفضل بن شاذان  
 قال حدثنا عبد العزيز الميموني وكان كليل الرضا عليه السلام خاصة تلك ايام الرضا فقلت اني لا  
 اتفك في كل وقت من اخذ معاليه فيقال خذ من يونس بن عبد الرحمن والثانية قوله في جمل  
 صحيح عن علي بن محمد القتيبي عن الفضل بن شاذان عن محمد بن الحسين الواسطي عن جعفر بن عيسى عن محمد  
 بن يونس ان الرضا عليه السلام ضمن ليوث الجبة ثلث مائة دينار انتهي وانت خبير بانهم ذكروا انه قد يطلق  
 على قطعة من السند فلا بدك على توثيق المذكورين بعدما قال في العالم وقد يطلق على جملة من  
 الاسناد جامعة للشرائط سواء الاتصال بالمصنوع محذرة للاختصاص فيقال مثلا روى الشيخ في  
 الصحيح عن فلان ويقصد بذلك انما حال تلك الجملة المحذرة واكثر ما يقع هذا الاستعمال  
 يكون المذكور من رجال السند اكثر من واحد انتهى وما وقع في عبارة الخلاصة من هذا الصنيع  
 كلام الوالد قدس سره واقول ان كون الرجلين امامين بالاشبهة فيه قد عرفت ذلك

ايضا وبعد لك يكفي في مدحهما كونهما من شايخ الاجازة و قد صح جمع كونهما عبد الواحد  
 الصدوق رده وانه كذا الرواية عنه من غير واسطة ومنه هو انه بان علي بن محمد القتيبي قدس سره  
 عليه ابو عمر الكشي انه قيل له صل بن شاذان ومن شايخ الكشي المصنف كما عرفت في جامع  
**وهو محمل** على كل عارف بعلم جيد في الرجال والسير فينبغي له ان لا يفتن في هذا  
 والفضل وما قال بهما كان انما اعطيا لانهم لم يكونوا يرون لانهم يثبتون عليه رتبة مدان  
 يقولون رواية الرواة التي بعد منه في كرو والظاهر ان قال ان يثبت رتبة في  
 الاجازة لا يحتاجون الى التخصيص على توكيدهم اني فاق ذلك ليس لانه لو كان لكانت له  
 المصداق لنقل الاخبار في زمان الصدوق رده وما شابهه فرائض توثيقا لا لبيان اعتداله  
 يستغنون من مدد يثبتون على رواية من الثقات العدل فانه من شايخ الجوامع والشيخ الجليل  
 من ان مجرد كون شخص شيخ الاجازة لا يجزى ولا يكفي في توثيقه لا يفي عليك ما يفي به بعد فتور  
 الاجازة وشيخها والرواية واهلها فان هل الصدوق الاول كانوا على متهمين فاما من يثبت  
 ويصحه منه غيره فيرويه من غير اجازة المروي عنه السامع في رواية هذا قد يوجد اهنا  
 خصوصا الامة عليهم السلام واما بعدا لثمة والبنا على تدريس الاجازة لم يكونوا يقبلون رواية شخص لا  
 بعد حراز واثمة المروي عنه واجازة في الرواية عنه كما لا يخفى على من لا حظ له فيهم وحق فيك نقل  
 قول الصدوق رواية عبد الواحد على قبل تحقيق ملها والحال ان مادة القتيبي كانت مثل التوثيق  
 من الروا والاعراض عن خبر ياد في كرو وبالحكمة فان لم تدع الوثوق من كون الرجلين من  
 الاجازة مع انضمام سائر القرائن المزبورة وغيرها يكون الحديث صحيحا فلا اقل من كونه من قديم الرجال  
 فرغنا عن حجة في محله وقد خرج العلامة المجلسي في الوجيزة بان علي بن محمد بن قيس حسن الحديث  
 وصافا في الوثوق اما بسند رما روا الشايخ الثلاثة الكشي الصدوق والشيخ رده في  
 الاربعة سيما الكافي في الفقيه قال المحقق الوحيد قدس سره في شرح المفاتيح انه روى بحكم عتبة جده من جهة  
 الصدوق رده اورد في الفقيه ما ذكره في اوله فالحق ان اورد رده في موارد معتلة مقلبة كغيره  
 من نقهائنا انتهى ح فيلزم تخصيص اخبار القول لا في الثاني من وجهي المناقشة في الرواية  
 لثمة الفقيه بالقوة ذكر ذلك الشيخ الوالد العلامة في زمانه رده في شمس قال لا قال ان هذا لان  
 من ملاحظة الترجيح بين العام والخاص المذكورين فاما من قبل الظاهر في الظاهر الواجب في حال الظاهر على

هذا الحديث  
 صحيح  
 في  
 نسخة  
 من  
 كتاب  
 الرجال  
 في  
 نسخة  
 من  
 كتاب  
 الرجال  
 في  
 نسخة  
 من  
 كتاب  
 الرجال



على ظاهره دون الرجوع الى ترجيح طرح المرجوح الذي هو ما عارضه عن خاص لا نقول ان ما  
عليه ليس من باب انه جميع بل نقول ان خاصه ما هو ما عارضه لا اكثر عنه فقط عن رتبة المحبة وحيث  
بالعام من جهة سلامة ما يوجب تحصيله من باب انما يجتازان تعارضاً فقدت احديهما على الآخر  
بواسطة المرجح انتهى كلامه علامته **واقول** ان التهمة تكون برحمة عند العارض وحيث  
المؤمن لا تكون بوضوئه القبر لعدم عليه لا بعد بلوغها حد لا عارض هذا المعنى غير معلوم  
هذا لعدم تعرض الاول لهذا الخبر حتى يستكشف من قلوبهم بخلافه عارضهم عنه بل توقع جمع  
يكشف عن عدم تحققه لا عارض ما لم يكونوا يتوقفوا عن التمسك بالقول الاول لاجل ذلك كان  
تقوية جمع من لا يخفى عليهم الا عارض القول الثاني لهذا الخبر وكذا جعل غير واحد منهم من القول  
توقفاً لاجل ما يكشف عن عدم تحققه لا عارض ولو شك فاصالة عدم تحققه لا عارض المؤمنين بحكمة  
**فأقول** ان قد شاع ودان ان الخبر كلما ازداد محتملاً ازداد مخالفة الشهرة وهذا قلت  
ان ابراهيم التهمة لو هي مخالفة ما منع ان قد لا يكونوا قد اطلوا على خبر مخالفة الشهرة وانما  
منه لا يوصى هؤلاء من ارض الله فمعارض عن تركهم القبر بعد عوارهم عليه الوجه ابراهيم  
هو كونه من حيث في خبره وعلينا ان نفهم ان ذلك اليد عنه اطلاق جمع من الاجل في المقام  
على سببه غير معلوم بل فعل تصريح جمع تقوى مضمو لولا الاجماع اتقوا صد على انه لا تتم فيه  
لا شهرة لاجماع من خلافة الجبين على مخالفة الجماعة **وحاشا** من ايقن عند قيام لاجل  
في المقام بغير بلا فادح معان في النفس من تحقق الشهرة ايقن فضلاً عن الاجماع مع مخالفة من  
عرفت وتوقف من فكر شئ وبالجملة فالخبر المذكور عند التأمل ما لا يتصاحب مع الشرط المحبة بل  
تخصيص اخبار القول لا تليق بالقول الثاني ولو ثبتنا عن ذلك كدوا غرضاً عن الروا  
نقول لا ينبغي اعتبار ما اذا المخصص للعام اقل في الظاهر حتى يمكن دفع اليد لاجل عظم الظاهر  
**وهو** البين ان ظهوره موافقة الوتيرة واطلاقاً ما ظهر من مقتضى بخلافه ما اخرجنا  
القول الاول فانها اشعاراً ولو كانت لا تتبع درجة ظهوره موافقة الوتيرة فيلزم الجرح على  
طبق المصنوع والاطلاعات لان ثبت المخصص لوجه عدم كونهما ظهوراً مقتضياً ما مثل  
ما عكس بالحق ايماناً في حاشيتك حيث قال في المصنف في رواية رجال المعتد عليها ان ارضا  
كان على الوتيرة في الشر **واحيث** ان بعد وجد في القول الموقوف خلافة فان المذكور

في الباب الثاني من الاربعين من نسخة مصححة من نسخة اخرى لا قوله وكان في طريقه صلى الله عليه  
ركعتين لا المغرب كان بين المشرق والمغرب اربع اقلها ولا يبع صلواتها في الشفق والوتر  
الخبر لا حقه وهو كما ليس فيه كان في نسخة الوتيرة في السفر المذكور في نسخة اخرى  
صلواته **وبعد** من التامة ان الوتيرة ليست غلظة اقلها المغرب لا يبا بعد حصوله لم يرد  
دعوان الوتيرة داخل في صلواته البيل كما ان الذين يقيمون من الاخبار المذكور ان صلواته الليل في ثمان  
او احد عشر او ثلث عشر انهم جميعاً ان صلواته بالانفاق لا على هذه الامور  
بل جملة من الاخبار صحيحة في ذلك على هذا يكون دسالة وتيرة في صلواته الليل خلافاً لما يستفاد من  
فلا دلالة في هذا الخبر على المطلوب دعوان عدم تقصيره للوتيرة اصلاً وذكره مدفعه لصلواته  
بذلك على دخولها في صلواته الليل بدفعه بان قد تعرضه لمدفعه للوتيرة اصلاً لعله كان يبا  
على ان رجاله يكن عارفاً بشيوعهما في الشريعة ايقن بعد اطلاعه على الاخبار الدالة على ثبوتها اقلها  
لم يطلع الا على ما لم يكن شتملاً عليها من الاخبار المتقدمة وغيره فان مدفعه للوتيرة في السفر يعلم  
ان تركه ناطة اخر غير ناطة النما حتى غير غلبة ايم تغلبة هذا موجب لدخوله في صلواته بل  
ما ذكرنا موجباً لدخوله فيها فوقع العارض من الظاهر مقتضى القاعدة هذا الوقت  
لا يتشكك مع انه لا بعد ترجيح ما ذكرناه من عدم الدخول لان الوتيرة تفعل بعد النما الاخرة  
صلواته الليل تفعل في اخر الليل **وقر** المستبعد جداً جمع رجالها ما والاختصاص باللفظ واحداً  
كان الظاهر ان يخبر عن الوتيرة بانفرادها عن صلواته الليل **ويؤيد** ذلك انه ذكر ان ناطة المغرب  
وذكر الشفق والوتر وناظلة الخبر بانفرادها ولم يدخل ثلثه في صلواته الليل مع كونها منها اتصال  
فعلها بفعلها غالباً في البعد داخل الوتيرة في جامع عند كونها منها وتوقع الفصل الثاني المتقدم  
بين انما وهذا بوجه عدم الدخول جداً شتمراً انما يؤيد القول الثاني بوجوه في  
ما في تعليق الحق الوحيد على ان الناطة بما في بعض الاخبار من تعيد الصلوات التي تصير في السفر  
ليس قبلها ولا بعد ما شئ بالنهاية مثل خبر محمد بن مسلم عن ابيها عن ابيها قال سألته عن الصلوات  
في السفر قال لا تصل قبل الركعتين ولا بعد ما شئاً بها وروى الشيخ الوالد العلامة ما رواه الله برضا  
تارة بانها في حق القيد بالظاهر بل في حق استجابتها ايضاً في ناطة الليل اعني ناطة المغرب  
بل على استجابتها جميع حق في ذلك القضية الكلية ناطة الشا واخرى ان النسبة بين هذا الخبر

نسخة

نسخة











المشتركة لا تنفع المستاجر بقطعها بعد فسخها حتى افترق فثبت للمستاجر ان قد التام في مدة اجازته  
وانه يكون له المقدار بعد انقضاء مدة الاجازة انهم فلا يجزئ منه ان ليس له حظ في العقد وانما بائع  
الافاء عند انقضاء اجازته ثم وكانه لا يعلم من ذلك ما يملكه **السؤال الرابع** ان كان  
للمستاجر عند انقضاء مدة اجازته من الثمن ما لم يملكه من الثمن فله ان يملكه من الثمن ما لم يملكه من الثمن  
واربعة مائة بين الراعي والثالث يتخير في ايهما يريد من الاجزاء في تقديم ما شئت لك لو كان  
في وقت لتسارده بين الاداء لقضاء كلاً به علاماً مقامه فاجابة نعم بين الاداء وقضاء  
شأنهم بالاداء معلوم ولا يحصل اليقين بالاداء من غير الاداء لاحتمال كون القاض  
انفساً او مشافئاً او رابعة فشا عنها رتبتي مشافئاً عن غير ما يربطها واحتمال ان يكون  
في الواقع الشفع والمفرد لا يملك برأيه لان من المشافئ **السؤال الخامس** ما ذكره من ان  
انما يتحقق على مبادي لو كان غرض الشاهد من التمسك بالثمن في قضاء الاداء في صورة كون القاض  
لغاية من طرف التمسك بالثمن او ان يثبت في الغرض في ذلك غير ما يملكه كان كون غرضه  
لو علم في وقت القضاء ان عدم الايمان بالتمسك في ذلك في كون القاض في صورة ما حصل من  
ثمنه حتى يلزم الايمان بانقضاء الاداء من المصلحة السابقة فترد في الرابعة بين الاداء والتمسك  
لو كانت القاض عن هذه المصلحة كان ثباتها وان كانت عن المصلحة الثانية والعلم في العصر  
بثباتها لا يقال ان كان شاكاً في الايمان بهذه القاض الخاصة كان كلفه الايمان بها من غير  
قاعدة الغل فتصوّر لك فلتفتي عنها الرابعة المرددة **السؤال السادس** ان كان المستاجر  
يقابل من احد الصلوات الاخر فادباً بالاثبات بها كان لك انك لا تصح عدم خلل العبادة على  
اما او لا فلان من لم يفر في محلة الاداء كان ثبوت العلم الاجمالي اصالته الفلانية عن المعاض  
احداً الطرفين خذها واخر اصل البرائة في الطرف الاخر واصله الفلانية بالنسبة الى القاض الاداء  
سلمة فلزمه الايمان بها بعد الايمان بها لا يفتي في علم بجوابه بقوت احد الاربعين الاخر والكل  
البرائة من قضائهما **والثاني** فلا تراه وجه لصحة حكم على المشافئ موجبه لكل من لم يملك  
هو ظاهر **السؤال السابع** اذا استاجر عينا لا تنفع بها مباشرة بنفسه بصفة خاصة في زمان  
خاص داخل احد نفوسه كالداخل بصفة خاصة في وقتها فتنفع بها بصفة خاصة في زمان  
على ان يركبها الى كونها في زمانها الى مكانها او استاجر عينا بصفة خاصة فتنفع بها بصفة خاصة او دخل

بقيد المباشرة كالولي يباشر لا تنفع بل يملكها الاخر فانفع به تلك المنفعة داخل بقيد الزمان  
فانفع بتلك المنفعة في زمانها داخل بقيد المباشرة ونحو ذلك فتنفع بها بصفة خاصة في زمانها  
المزبور الاخر فركبها الى مكانها او دخلها ما عدا ذلك لكان او مكان اخر في وقتها  
الموجز **السؤال الثامن** ان كان المستاجر قد سلف في اجازته في انقضاء مدة اجازته  
الاجرة المتأخر على المستاجر واجرة مثل المنفعة المستوفى على التسليم فله ان يملكه من الثمن ما لم يملكه من الثمن  
العين الى المستاجر قد استوفى اجرة الشراء والمستاجر بالاداء باحد الطرفين على التسليم  
لما استوفى بها العقد المنفعة المستوفى غير مملوكة بالعقد فيستحقها هو وحده لا غيره  
وهذا الذي اخذنا وقررنا وادعاه مملوكة بتفصيل النظر الجليل **السؤال التاسع** ما ذكره من ان  
ذلك ان لا يستحق الاجرة واحدة فترد عدم تعقل عوضه في وقت واحد او سنوات  
واحدة ولا يعقل العين الواحدة في ان واحد فتنفعاً متصلاً وان **والثاني** ستان بوجوبه  
نفسه استعماله في غير ما يستحق كانه حصل له منفعة اخرى كما صدرت قد فسد لان من لم يملك  
اخر مفقود لا يملك الحد الذي كور وكونه حصل له المنفعة المملوكة بالاداء لا يملكه بعد عدم  
تلك المنفعة له بالوحد **والثالث** ان كان المستاجر المملوكة بغيره فتنفع به على نفسه له كونه لاجرة  
التمتع بها اذا حصل العين عنده ولم يوف المنفعة في هذه الاجارة مدد موعود ان روي في المنفعة  
نفسه دليل على ايجاب الاجرة المتأخر في زمانها لا في الاجرة عليه عند انقضاء اجازته المستاجر في انقضاء  
زمان الاجارة تاماً ولا اذلة المنفعة على الموجر وقوته باصا عليه ان يفرغ لك ما نحن فيه لا يملك  
شيئاً على الموجر وان شئت ممكن ان تقول ان المنفعة اسرعة ومملك للمدعي محال وانما حصل  
بالاجارة السلطة على استيفاء المنفعة وممكن ان يملكها بالاداء استيفاءً تاماً فان لم يستوف المنفعة  
ثبوت عوضها في وقت ثمانية عند حبس العين عدم استيفاء احد ما وادعاه بالمنفعة هذا  
الاجرة المتأخر من باب الاداء المنفعة على المالك وحيلولة بينه وبينها **والثاني** انما استوفى المنفعة  
على الغير الوجه المفقود عليه فلم يملك المنفعة على المالك فثبت بدلها على المستوفى والمستاجر فان  
على المستوفى فهو وان رجع على المستاجر رجع هو على المستوفى فهو مستوفى له لان يكون قد غره  
المستاجر واذن له في الاستيفاء بما اذا استحقها لها فانه لا شيء على المستوفى لقاعدة الضرر بل  
رجع المالك عليه لانه الرجوع على المستاجر لقاعدة الضرر كما انه غره المستاجر فان لم يملك



المنفعة في حال قد مضى من اجرة التل كان التل على الساجر الفار للسواش من لازم ما ذكر  
هو ثبوت احد الاجرين على ثبوت الاخر من ثبوتها وحاشا من ان المنفعة المستوفى لم تكن في حال الاجرة ثبوت اجرة  
امثل ومن ان لازم الاجارة التل ان يكون من اجرة التل في حال ثبوت تلك المنفعة  
الزام الساجر ان يدفع اجرة من اجل التل في صورة نقصانها عن اجرة التل لا بد للاستحقاق الا  
المستحق في صورة مساواة المنفعة المستوفى للمنفعة الملوكة بالاجارة واستحقاق اجرة التل في حال ثبوت  
تلك المنفعة واجرة مثل الزاد في صورة زيادة المنفعة المستوفى عن المنفعة الملوكة واستحقاقها بالمنفعة  
المستوفى من اجرة التل في صورة نقصان المنفعة المستوفى عن المنفعة الملوكة بالاجارة **والاخر استحقاق**  
اجرة التل لم يكن لان التل من المذكورين في الاجارة لا يلزم لهما ان يوقع عليه العقد يستوفى  
وما استوفى غير ما وقع عليه العقد **السؤال السادس** انه لو عمل المكلف من غير اجتهاد ولا تقليد  
بقصد القربة وانفق ماله في تقويم بني تلميد فخل عماره بالجميع ام لا الجواب قلت سابقا في  
تعالنا على انما قيل في الله سبحانه من جفته على المذكور نظر الى ان ثبوت المفتي طريق القصد الى  
وبله علة فلم يقل في صورة مطابقة العمل له لزم ان يكون موضوعه ولكن لان فيه نظير حيث ان  
مقتضى القاعدة اعتبار مطابقة العمل للواقع اذ هو يتبدل بالمصالح والمفاسد بل لا بد من اطلاق  
حالة ان طابق وانما يجهد خرجنا من القاعدة فيما لو اتخذ الطريق طريقا وانه بالعمل على الحقيقة تختلف عن  
لواقع ثبوتها اذ انما هو له عليه اسقاطه لقضائهم في كسب الخافعة للواقع فزاد من لزوم القبح على الحكم  
تعاله عن ذلك ولو اكبر اضراره وانما بعد كون تحصيل الواقع غير مستوفى لزم جعل الطريق هو صحة عمل  
اتخذ الطريق طريقا وانه بالعمل على الحقيقة لم ينكس الخافعة للواقع اذ لا يصح من العمل بالحكم ان يجعل الاما  
ولا يثبت على الاعمال المطابقة لها اذا خالفت الواقع ولم يعلم هو الخافعة لا نقول ببقاء المصالح في  
حق يلزم القبول بخلافه ان لازم ان يثبت على تلك الاعمال لاشته من التلزام بالامارات المأمورة  
ولو كان ثواب لا طاعة ولا انقياد يسقط عنهم القضاء لم ينكس الخلاف ولا يعاقب على تركها اذا  
كانت مخالفة للواقع في الواقع **وحاشا** ان المخذول المذكور لا يجزئ فيا لو لم يتخذ الطريق طريقا وانه بالعمل  
واتقوا مطابقة الطريق دون الواقع فان الملو لم يثبت على العمل المذكور وواجب عليه القضاء يلزم  
عليه ان العمل يقع الطريق هو كون عدم قبول الملو العمل المذكور مخالفا للقاعدة وحكمة **وما**  
منها بخلافه على ما اخبرنا من كون ثبوتها طريقا لا موضوعا على خلاف مطلق ما ذكره لا لولا

اذا رأت  
اخره  
من

لم تنفع المطابقة له **ح** وان تنفع طريقا فيكون التل مطابقة لواقع لم يثبت في التل  
فان كل طريقا ما يقع في اوصل الى المملوك لا بد من ثبوت تلك المنفعة **ح** وان تنفع طريقا  
طريقا ايضا اذا خالفت الواقع خرجنا عن ذلك فيما اتخذ طريقا وخالفنا الواقع فليس له ان يثبت  
الحكم ويثبت **ح** وانما في الاجارة مستحقا له لا يتبعه مع ثبوت المطابقة لاجرة التل  
الموضوعية وانما على الطريقية في ذلك ثبوت جفته المطابق للواقع من غير ان يكون بغير ما ذكره  
واما مشكك المطابقة فيلزم من ثبوتها بالطلاق عليه نصا حتى لا يشك في المطابقة في حال  
**السؤال السابع** انه لو كان شخص ما كافر في دار الاسلام فباعها لغيره هل يملكه  
في قطعة من تلك الدار او لا في نفسه **ج** فالحال ان البتة القربة ورضيخ في نفسه  
لثاني ان يقع من البتة من يبيعها واخذها ثبوت لا يثبت في دار الله ثم خالف الجواب  
حيث ان صورة المسئلة مخالفة للحكمة لزمنا التفرقة في ذلك **الجواب** انما في الدار من غير  
واشجارا في ارضه ان يملكه في ارضه او يملكه في ارضه او يملكه في ارضه او يملكه في ارضه  
فليكن اقول لا او فعليا او لم يملكه ولكن باع الفلاح لا بد مع ثبوت المصالح في ارضه  
الى ارضه بقصد من ثبوتها واغرض عنه فملكه من الفلاح فليكن اقول لا او فعليا او لم يملكه  
الفلاح لشرع البتة وليس ثبوت في الارض من ثبوت البتة من ثبوت البتة من ثبوت البتة  
فيما اشترى من ارض غايته ان جعل الحال وكان مشي في مجموع ارضه ثبوت خيا نص  
**الثانية** ان يكون غير الفلاح ارضه او يملكه في ارضه او يملكه في ارضه او يملكه في ارضه  
يملكه الفلاح في حال ثبوتها في ارضه او يملكه في ارضه او يملكه في ارضه او يملكه في ارضه  
الزام الفلاح بقلع الاشجار بلا اشكال وانما الاشكال في انه هل عليه عند الزام المذكور  
الارض هو ما بين قيمة الاشجار مفرقة ومقلوبة ام لا فالشهور بين الفقهاء في ذلك فبالفرض  
من الطرفين في ثبوتها او ضمنا وجملة في عارضة من القاسد **والجواب** انما في ارضه  
على ضرورة نفس الفرض في ارضه لالكها الرجوع فيها **ح** على المشهور في كفة ارضه خلاف الاقول  
ان يعقب قيمة الاشجار ثبوتها في ارضه من غير اجرة ومقلوبة في دفعه مالكا ارضه القادرات فيها  
بينهما **الثالث** ان يبيع الفلاح في ارضه بضا صاحب ارضه على ان يبقى ارضه بغيره من حال  
مقدار معين في حال الانقاع بالارض ويحدث غلا في حال هذا الفرض بغيره مالكا **ح**



نفسه لما وجد بعد لزوم ما لا يحل قبله ما لا يجوز كان يتحقق ما لا يحل من حقيقته  
 بجري عادتهما على القول بالاضطرار بالعلم اذ لم يقع ارضه على النحر بوجهه ولا يتحقق  
 فيه لزوم ما لا يحل من حقيقته بل العلم بتحقق احكامه او لباية التكرام عليهم افضل الفسلو والتحية والاسلام  
**السؤال الثاني** ما يقول الله سبحانه وتعالى في سورة النحل من قوله تعالى وما يلقى الله من قبله  
 ملوكا كل منهم ما بين جمع وقد جرت عادته على ان يكون في القرية العليا امر تمام الماء وهو  
 ليلة وصفر في ارضهم من ارضهم بساكنة ثم اخذنا الى النيرة السفلى تمام الماء وما بين ليلة اخرى  
 جمع ماء ومنه كان لا نزاع بينهم في مقدار ما لا يكتفي وان كانا على نصف الماء وانما النزاع  
 في ان لكل واحد حصة من هذا الماء في هذا الموضع فاحسب من مقدار ما لا يكتفي من هذا  
 بالنظر في ما يوضع بنوهم من ارضهم في كل زمان في جميع ايامه الى حدك القريتين فقل لا يملك  
 الاخر منع هؤلاء من تجديد القصة لانه لا يلزمهم الاقامة على مقدار ما يملكهم من سبب تطاوله  
 ولم يسبق عقد لانه في ضمن مقدار ما لا يملكه المصول بينهم وان سجد مشكوكا فوفا مع الانساق  
 في مسند نفوسهم لانه في احكام الدين مبني على ما لا يملك من الجواب ما لم يجرى سبق  
 عقد وشروط فلما لم يكن كل من التصديق طلب لتمام القرار المصول الى الان واحدا قرارا جديدا  
 يتحقق به ونما احد الفريقين في الايام الباقية على القرار السابق بحجبه علمهم من دون اثبات  
 سبق بلزم عقده او شرطه وجهه فعمدوا كفا اليد في ذلك القطر في صورة الشك في عرض القرار  
 العقد اذ الله طمى عن سبق بلزم بذلك كانت محجة لا فلا وحسب ذلك لاشارة الى مبنى الحكم بقول  
 لو طلب احد الفريقين المنفعة من اخر فسمها على الاجراء او الزمان ما يتجمل لا جارية على الاخر كما  
 نص في الفتاوى وارسال جميع منهم ارسال المسئلة بل اجد عند شرح كتاب الشريعة في سنة الف  
 ثمانية واربعمائة بعد التبع انما خلافاه عما في ذلك من عمر العلامه في المقام احتمال  
 لا وجدا وتدار في هذا في الايضاح الاجماع على انه ليس لاحد الفريقين الجبا الاخر على نفسه وقد  
 استلزم لا يملك ذلك بوجوده لا يخلو فيهما من خدشة واحسن ما يمكن الفصل في المنفعة  
 شيئا خارجة قابلا للمنفعة بل يتجدد انما هو من البين ان المنفعة التي تحدث بعد القصة معدومة حال  
 القصة وقسم المعدم على وجه حقيقة غير معقولة فعمدوا في صورة ارضي الشك في بقية المنفعة على  
 او لا يجوز ان لا يملك عليها والتصرف في ارضي الطرفين كما هي المستقيمة حقيقة ولا يلزم الاثر بها

لما لم يجرى بلزم عقد او شرط بل لكل منهما الرجوع عن ذلك بل لو شق أحدهما فقد  
 من المنفعة ثم فسخ عقد من ذلك يلزمه الاجرة مثل تلك المنفعة ويلزمه ملك صاحبه من سبب مقتضى  
 تلك المنفعة ثم واذ قد عرفت ما ذكره قولنا ان الماء المنعقد من الماء من قبله وقبله حكمه ان  
 قلنا انه من قبل الماء في زمانا ما كانا عندنا في وقتها من قبله عند لزوم القصة في حين تدار  
 عليها ان الماء الذي لم يجرى بعد من المين معناه وقته المقتضى فيزوم بعد الماء الماء **السؤال**  
**الثالث** انه لو شك المصل في ان هذا الموضع من القيايين لك الا ان هذا الموضع من قبله من قبله  
 او ركعة من جلوس من قبله من جلوس من جلوس من جلوس من جلوس من جلوس من جلوس من جلوس  
 العاجز الجواب لكل من الوجوه الثلاثة وجه **فالأول** ان هذا الموضع من جلوس من جلوس من جلوس من جلوس  
 بين الركعة من قيام ثابت في حق القادرين من قبله في محله او هذه الحصة في حقيقته  
 الاخر فاذ انقضت ركعة من قيام فقبل السقوط ارضي الركعتين من جلوس **والثاني** ان قيام  
 عن القيام لما كان جلوسه بدلا عن قيام كانت الركعة من جلوس من جلوس من جلوس من جلوس من جلوس  
 لا تكونان بدلا عن الركعة من جلوس فتبين الركعة من جلوس **والثالث** ان الامانة من جلوس  
 الركعتين من جلوس بدلا عن ركعة القادرين من قيام وبين الركعة من جلوس بدلا عن ركعة من جلوس  
 الا وجه هو الوجه الاول ضرورة ان احكام الشريعة وقبيلته قد ثبتت تحصيل الركعة من  
 قيام والركعتين من جلوس في حق القادرين جوازها في حق العاجزين اذ ركعة من جلوس والركعتين من  
 جلوس غير ثابت ولا يملك كون الركعتين من قيام بدلا عن الركعة من جلوس حتى يقال ان  
 وانما قولنا ان الركعتين من جلوس حدث في التحجير بالاصالة وقد تعدد شدة اخر وهو ركعة  
 من قيام فقبله هو ما تقر به عليه من اراء تعدد احد في التحجير بين السقوط الاخر **السؤال**  
**الرابع** لو قرأ احدا من الشبان بآية قل وقضيت ذره او اقرأ من آخر الآية انكر ذلك ان لا  
 فالله يقضه بوقفة او كونه لا يملك انكرك **الجواب** ان كان المقصود بالانكسار ان يقرأ بآية  
 ثبتت في قبلة الله او كون تلك الركعة الثالث ان لم يكن عدلا ولم يفسد اليه بآية بآية بآية بآية  
 المقر ويحكم رجوعا **الحكم** انه يفسد ما يقضيه من نفسه لركعة وهو من لركعة  
 اختاره جمع بل في الرياض مفتاح الكرامة المشهور بل نفى في الجواهر وجدان خلافا  
 لتخصيصه انه مذمومها ومكر موضعين من الايضاح وموضع من مع صدقته في نص لا يمتحنا







لأنه كان الذكر في الصلوة غير قابل للأكثر ولا للتوسعة وإن في بيته لم تناسل من الأول من  
 محارجه وأما ما عارضها يحصل الأمثال بالثانية ثم بذلك بارئهم لأن حسن الاحتياط على ما يحتمل  
 التيسير الصريح بعد الإتيان بالكبرياء العكس حال التيسير الكبرياء الثانية بعد الأولى  
 منها وحال التيسير الرابعة والخامسة والسادسة انصهرت بعد الأولى بالثالثية الحقة ذواته  
 في أعوان صحيح الجمع المتعاضدين من التيسير يقع الجمع بذلك بين المتعاضدين وقد وجد بعض  
 المتعاضدين بالعلم المتعاضدين التوسعة بالعلم الموحدة سبيل إلى الاشتباه بالتيقن كان يشك في ذلك  
 على الأطلاق وكلما طال الدليل لم يزد على التقطع بالجمع في الركعتين الأخيرتين بين الحمد والتيسير  
 واستخبر بما فيه من أن يقتضيه لقاعدة مولا للرام يجوز الجمع في الركعتين الأخيرتين في الركعتين  
 بهما الجمع صافان تام دليل خاص على جواز الجمع هناك مطروحا كما ذكره في شرحه على القاعدة  
 هناك وبقينا ضامنا تحتها بعد عدد كون قياس من هذا السؤال الثاني ما يقول شيخنا أرو  
 الله سبحانه أيده في تركه في التوسعة في الصلوة قبل البدنة بمسألة فلو عنيها بعد بمسألة فهل  
 صلواته لا يفيدنا شرعا زاد الله جل ثناؤه في حجة مدرك الجواب قد فتى بوجوبه  
 التوسعة قبل البسملة وطلد أن الصلوة لو لم يكن لا بقصد صور معينة ثم بدلت من التوسعة  
 عليها جمع من يتأخر عنها شارف كالملازمة والشهد المحقق قائم وغيره من غير الجواز عليه  
 لا أكثر من حيث هو المشهور بين المجتهدين لأن في التيسير حوطا وبلي وأما بطلان الصلوة  
 لو لم يكن التوسعة لا بعد البسملة فحل تأمل أن ليس لهم في ذلك لأرجو الأول أن المتأخر مما قد  
 لا يقره التوسعة أن يفرق بين كل منها المتفرقة بقصد كونها مائة وربع التبادر الذي وجدنا  
 من لا يخطر بالبال أحد أن التوسعة كما يتوقف تحقق الأمثال على قصد التوسعة على قصد التيسير  
 وهذا هو قول الجمهور في أن التوسعة لا يقصد تارة بعد الأولى من غير قصد بقصد التوسعة ثم لم يتعد  
 التوسعة تارة الثانية للفتاوى ولو ضم سائر الآيات وردت في توقف الأمثال على قصد التيسير ابتداء  
 ومنع من أن الأمثال لا تارة التيسير غير قصد الفاتحة أو قصد التوسعة كما إذا تروى بينها وبين غيرها  
 ثم عزم عليها وأما عدم اشتراكها في قصد التوسعة لا يوجب قصد التيسير لعدم قصد الفاتحة ويحوز  
 آخر باقي وفيه مانع اعتبار قصد التيسير غلط ضروري لأن المتكبر بين عناوين لا ينعين  
 لا بآية فأنفق الحمد لله رب العالمين بقوله الفاتحة لا ينعين جوازها بل يشهد في جوازها

أن من نطق بالبسملة بقوله من أجل أن قصد التوسعة قد قصد التيسير المتعاضدين في التوسعة والالتفات  
 بها لا قصد كونها جزء من قصد التوسعة ولا قصد التيسير ولا قصد الاحتياط على ما يحتمل  
 خاصة والأصل عند اشتراط ذلك في كل قصد بطلان التوسعة الثالث التوسعة في صدق التوسعة  
 التوسعة في حوزها الأول هي مسئلة التوسعة بين التوسعة فإذا وقع التوسعة في الأمثال بالأمثلة  
 المذكور يجب أن يكون عنوان قصد التوسعة المخصوص كان متعلقا بالاحتياط في الطائفة  
 الاحتياط في غير ذلك كون التوسعة قاعدة الاحتياط عند اشتراط المحل ضروري ومردف  
 الآية التوسعة على ذلك ما بهام صدق البسملة بقصد بعض التوسعة المطلقة ورجوع التوسعة  
 حصول الأمثال بالبسملة المطوقة بها بقصد بطلان التوسعة في التوسعة في اشتراط التوسعة  
 حال التوسعة بالبسملة فاصالة البرائة محذرة على محذرة من ليرة عند ذلك لأجره وسرله  
**الرابع** قاعدة الاشتغال بأنها تقضي بوجوبه في التوسعة قبل البسملة وهذا هو الوجه في  
 من سابقه جوابه يظهر من جوابه فإننا علمنا اشتغال التوسعة وهو فائدة التوسعة في علم ذلك  
 وما يعلم البرائة منه يعلم الشغل به **الخامس** أن التوسعة تارة تارة تارة لا ينعين  
 جميع أجزاءها ولا ينعين أجزاءها المشتركة في الواقع ونفس الأمر لا قصد كونها مائة وربع  
 يمنع عدم تعين التوسعة لا ينعين جميع أجزاءها لما ان اردت تعين كل جزء قبل فائدة وجوبها  
 فتبين ما أتت ومنع عدم تعين الأجزاء المشتركة إلا بالقصدان اردت بطلان التيسير بل تعين بما  
 يتقنها **فيسر** ما في الوجه الثاني والجواب **السادس** ما إذا كان التوسعة في جميع  
 الحق الثاني وهو غيرهما من عدم تحقق كل التوسعة من التوسعة البسملة لأنها تارة من كل سورة وحفظها  
 فلا تعين لأحد منها لا ينعين كاللفظ المشترك بين أفرادها والنعين هو قصد بها لأحد ما لا يمكن  
 البسملة الحمد تأنيها لنعينها يحل إطلاق النية على ما في التوسعة واستخبرنا غاية ما يفيد هذا الدليل  
 هو أن من كون التوسعة لا قصد كونها جزء من التوسعة المطلقة الوجهة التي هي من الصلوة وعدا جزء  
 بقصد كونها جزء من الحمد لا بقصد كونها جزء من التوسعة المقصورة إنما هي الصلوة إلى حيث وسخود  
 من الصلوة والمقابلة لقوله التوسعة الواجبة الصلوة ولا لآية على التوسعة تعينها من أي سورة  
 هي تارة عند اعتبار سورة خاصة لا ينعين كونها بالاعتبار في التوسعة المطلقة وأبطل بقصد  
 التوسعة هي جزء من الصلوة لا كناية **لعمري** لو كان اللام هي سورة معينة وقدم دليل على ساقية



قبل الشروع فيها كان يتم الدليل المذكور وان لم يتأكد فذلك المقام ان القصد انما يتبين في القضا  
 التميز المطلوب من غير والنور كلها منها مطلوبة على البدل فلا حاجة الى تميز واحدة منها وانما اللازم  
 التميز من غير المطلوب بهذا البين لا يتبين في كيفية الاطاعة حتى يلزم فيه لاحياء من هنا قول  
 لو قال بقصد احد السور الا بغير التوحيد المحذور الفلق والجزم مرة وايضا قلتم قبل الفصل  
 ما ورد كلمة قل من فقرتها اجز الدليل على اعتبارها في سورة ولوشك فاصالة عند الاستدلال  
 بحكمة نعم لو نطق بكلمة قل لا يثبت كونها ابتداء احد تلك السور فيقع الحاق بقصد احد ما بها  
 وكذا لو قال بجمع بقصد احد السور تلك الحد الذي الحشر نصف مرة ودايينها او سبع مرة ودايين  
 الجمعة والقرآن ودايين الملك الفرقان ودايينها مرة ودايينها مرة ودايينها مرة ودايينها مرة  
 بين الانظار والاشفاق او والسمامة ودايين العروج والطارق ودايين الفتح والقدر  
 الكور ودايين الناس مرة ودايين النساء والنجاة ودايين النور والخراب والطلاق والخراب  
 يا ايها الذين امنوا مرة ودايين المائدة والحجر او لستم مرة ودايين القيمة وابدال الم والمرا وطرس  
 او الخراج او نحو ذلك مرة ودايين السور المصدرة بشئ منها ثم بين سورة والحق الباقية قبل الفصل  
**التابع** ما تمسك به المحقق لانصاره من ان بسملة كل سورة يجب وجوها اصلها الفسا  
 متمكها الاول على الملك والنبوة او غيرها كالكلام الشخصي ويجوز مغاير بسملة السورة والآخر  
 معنى قراءة المكلف تلك البسملة هو الكلام بالفاظها النوعية بقصد حكاية ذلك الكلام الشخصي فالقول  
 بجزئية البسملة للكلام الشخصي القائم بالكلام هو نضمامها اليه تركبها من غيرها وجزئتها  
 الكلام المكلف انما هو قصده حكاية ذلك الجزء فعلم من ذلك ان قراءة البسملة التي قصد بها حكاية  
 بسملة لا خلاص لانها لا يعقل ان يصدر عليها اثر جز سورة المحذور ارفع اليد عن  
 ونعم اليها بقية سورة المحذور ذلك الكلام المشترك بين القرآن وبين صراع من بيت غير مقبيل  
 فان القرآن هو الكلام الذي نازل من عند الله القائم بكلمة الاول وهو الكلام الشخصي القائم  
 بالشاعر لكان اذا قصد بحكاية كلام الله تعالى الشخصي فقد عليه القرآن ولا يعقل بعدا حتم اليه  
 بجملة كلام ذلك الشاعر ان يصدر على ما قرأه لا انه يصدر عن بيتي الشاعر الفلاني فيعلم ان بسملة كل سورة  
 باعتبار كل من لوجها اصل القائم بالكلام الاول وجوها الحاككة القائم بالماز موحوتمقا  
 البسملة في سورة اخرى باستا وحولها المذكورين من غير كاهامته بان في جزئية المقية وجملة السورة

الخارجية للبسملة المقية التي هي عبارة عن قطعة شخصية من الكلام الشخصي لئلا يربط  
 قصد المحكي الخاص بقصد لوجوها حاكم من حيث حاله وتغيره مما في لوجوها كائنا ما عتبا  
 قصد كونها جزءا لاحد السور حتى يقال ان الجزاء كان تحت حكمية قاطنة فيكون انفصال جزئيه  
 لاحدهما لا يخرج عن الاشتراك والتماثل بل قايما لها انما هو باعتبار كون مقصوديه احدهما  
 الكلام الشخصي النازل مع السورة في الاخر حكاية الكلام الشخصي النازل مع تلك السورة لا  
 انتهى كلامه في غايته اقول ان قد وان حقق برغم ذلك لانه لا يثبت ان كل بسملة في كل سورة  
 نوع ومصادرة ضرورية وان ذكره من غير قصد في سورة محذورة لانه لا يثبت ان كل بسملة في كل سورة  
 حكاية بسملة لا خلاص من بين لامرية فيه ضرورة وان كل سورة بعد بقصد في سورة معينة او في  
 عليه انفراد الاخر لان ذلك لا يثبت عدم جواز النطق بالبسملة بمصادرة الواحد من سورة  
 بغير تعيين سورة بعد الفراغ من البسملة سيما بعد تجاوز مكانتين سورة وعدم الدليل على  
 تعيين السورة قبل النطق بالبسملة فيجوز في حقه استصحاب الغيبة التي ان يفرض من البسملة  
 الاظهر عند اشتراط تعيين السورة قبل البسملة في حقه تساوي في حقه بسملة بقصد  
 السورة الواجبة في الصاوة وما قررنا ظاهر النظر في كلمات جليلة من الاواخر منها المحقق  
 ذمة وانقنا في الشق الا انه سلك في ذلك طريقا لا يخلو من نظر حيث يكون صل الغيبة كونه بسملة  
 بقصد كونها جزءا من سورة معلا بان في الصلوة تكفي لاجزها بالاشفاق ولو فعلت مع  
 والذمول وبكيفية قصد فعلها في الجملة واتباع البسملة بالسورة يعني كونها جزءا منها وان  
 كاف مع عدم تسليم اشارة ذلك التعيين قبل القراءة ثم استدلال على مطلوبه بالمشركات  
 مثل التفسير بين القيسية والفاخرة بل قراة الفاتحة فانها تختل وجوها غير قراة الصلوة  
 كذا السور والتسجيل جميع الاصل ثم استدلال على مطلوبه بعد وجوب تعيين القصص لانه في  
 مواضع التخيير عدم وجوب تعيين الواجب من الذكر مع التقدير واحتمال كل واحدة الواجبة  
 الاولى فقط كما قيل **قال** فلوجز على السورة مع البسملة فالظاهر انقصة مع القوا  
 القصد لقوا محله ولزم التكرار في غير دليل وكون التساوي في حقه استدلال على مطلوبه بما دل على عدم  
 جواز الرجوع من سورة الى اخرى بعد الاتمام او مجاوزة النصف فان الاكفا بتمام السورة المائة  
 بها مع القصد في سورة اخرى يقتضي الاكفا بالبسملة لغير سورة لها سورة معينة بالطريق الاولى



**واقول** ما يذهب لطاويب خبرا لا يعرفه لذا سكت عنه صاحب الجواهره واما ذكره  
 قبل ذلك فقد ورد عليه الجواهران من الواضح عدم مدخلة اليه الاجالية للصلوة في  
 ذلك خبره واما ثبوت الاستعانة الغرض اليه القربة والمجزية في كل جزء جزءا اما المعتبر  
 لخرج ولان المدار في ينة المركبات على ذلك حتى لا يقدس اليه في ذلك كل جزء منه  
 متو ولا يغير ذلك مما هو مذكور في محله وهذا لا يؤثر في المقام لان المقصود غير السور التي يرد  
 صاحب كون بعضها وتم السور وهذا لا مدخلة اليه لثبوتها في قطعاً قال وما ذكره من  
 خارج عن بحث الفرق الواضح بينهما في اليه الاجالية بدونه واقصروا لانما ليسا من مقومات  
 التمس في مرد جبال المكلف جزا لان قال واما في البسطة بالسور المعتبر في بعضها لا يقتض  
 كون بسطة منها ان يقتض في ابيات يستلزم السابق عليه الحكم ظاهر كونه واحد  
 بسطة هذه السور بغير الظاهر بغير محقق البحث عن الواقع بعد العلم **التم** ان يرد  
 ما ذكره من اجتماع المزبور او لا الاشارة الى منع شخص نحو هذا الاشتراك بل هما انما يتبين  
 في الدلالة اذ بدنهما يتبع عقلا ارادة خصوص المعنى من اللفظ اما مثل هذا الاشتراك فيبني  
 يعمد باتباعه بما يقتضيه من الافد من ذلك يستدل عليه بعض من جميع ما استدل فيه على  
 بضميمة خام ضرورة ان قصد العرف على بسطة التي لم يقصد بها سوى خاصة وقصد  
 بعض جز من كل سورة كاليست مشترك بين قصائد متعددة لان المراد بصدا الجز قبل حصول  
 تامة تركيبة اليه باليف لم يكن معه باقي اجزائه والافليس هو جز فاعلا كما في المركبات الخفية  
 يعني ما ذكره يرد موجب على الحق لا يرد عليه ولا توجه علينا مثله لما برضا عليه من كفاية  
 بسطة عنوان طلق السور وسواء ما عللوا من اعتبار تعيين السور قبل البسطة والله اعلم  
**السؤال الثاني عشر** لو قصد لسانه لاجل ان يصوفي السفر ثم يهاهمل قصير ويفطر  
 ثم يصو الجواب لازم كون غاية سفر مصيته هو لزوم القيام عليه لازم ذلك بمقتضى الملا  
 ان يثبت عليه الصوم كغيره من ذلك شبهة لان لازم وجوب الصوم عليه هو ذوال محذور كون  
 مقصداً للصوم ضرورة ان كون صوم امر من اشارة ولانه لزوم القصر عليه انما اذا  
 سافر كان وجوبه عليه الصوم ليعمل في قصد التبرع المقصود عليه كون غاية سفر مصيته واما  
 مسو لازم وجوب الصوم عليه هو لقصر في الصلوة نعم يعقل قصد التبرع منه اذا كان  
 مقصداً

ملفنا الى انجل سفره في ذلك عليه الصوم من ثباته وبالجملة فليس له من ثباته  
**السؤال الرابع عشر** لو عقد الحق الشكل على امره خلية من اجل ما بعد فاسد  
 من الذكر ان يعقد عليها قبل ان يطلقها او يموت عنها ام لا **الجواب** مقتضى القاعة خيرة  
 لا نسبها الجواز وخلوها من اجل ولا مجال لتوهم جزا فاعادة المقصود دفع ربح  
 باصل ضرورة ان مقتضى ما هو بعد الذكر على ان لا يقطع بالمرص من ثباته كونه  
 والا لما كان من الشكل فام من مقتضى بقي استصحاب الجواز والخلو لما من حقه ما هو من  
 يرد القدر عليها بلا مقاض **السؤال الخامس عشر** لو كان ما قبله ما كان في حقه ما كان  
 النكاح الله هو من اولاد **السؤال السادس عشر** لو كان ما قبله ما كان في حقه ما كان  
 فيه غلظة ولا تلم وقومها قبل هذا الكرية وحدها قبل وقومها قبل يحكم بغيره  
 وينجاسته وجوب اجتناب ما **الجواب** ان شبهة مهارنة اصاله الطهارة والماضي بان ما كان  
 حق يعلم انه قد روي بمكة بوجوه الوجود هو كونه ما ذكره كل كونه الطهارة فهو مقصود  
 للتمسك باصاله تاخر الملاقة للنجاسة عن حصول الكرية لعرضه باصاله تاخره  
 الملاقة للنجاسة فان كلا منها يعمد التاخر فيقضي لاسلان وكذا لا مجال للتمسك باصاله  
 بتقريب ان مقتضى الطهارة من موحد وهو بلوغ الكرية والمانع وهو حق النجاسة مشكور في  
 الاصل فيعمل مقتضى عمله واما مقتضى التخيير هو النجاسة فان تأثيره مشروط بعد الكرية  
 لا يكون في التاخر السبق وهو غير معلوم فينبغي بالاصل **فان قيل** ما ان لازم ما ذكره من  
 انه لو تقارن البلوغ الاحدا لكان ملاقة النجاسة فعدا ان واحد حقيقة حكم بجهارة وفيه  
 منع ضرورة افادة قوله ان يبلغ المآ قد ذكر لم يجز في رتبة السائر بالنجاسة على الكرية لان  
 ما اللملة الشرعية المتصلة بالانقضية المحلة فيصير حاصل بلوغ المآ هذا الحكم عليه  
 ولا بد من تقدم الموضوع على الحكم لان ذلك مقتضى بطل الموضوع كالا **السؤال السابع عشر**  
**السؤال الثامن عشر** لو دخل الحمام واغتسل بقصد ان يعطى الحمامي اخرج القشر القليل  
 القشر القليل عند خوله من دون اجزاء الصفة على قشر كل قشر يعطى غلظ لا **الجواب** ان  
 صور قصد اعطاء القشر القليل عند خروجه فقد جعل حجة على كونه القشر القليل وتعلقه بالنية  
 فلا يفسد القشر بل دفع العوض الفاسد يرقى ذمته ولكن القشر القليل يقتضي فسادا غلظا



تقرض في الماء انما هو بعبارة لا باخرة العوض وقرض البين ان الحامي انما باح استعمال الماء في قبال  
 الصحيح فلو علم بان يعطى القلب ليعين في استعماله ولو شك في كماله لاصل بعد كون لا باخرة شرعا  
 في ثلث غسل من غير وضوء بطلت الطهارة ولو في قبال الطهارة لكان في قبال طهارة كل في وضوء  
 غير متنجس بالقلب مع غسله وقرض البين ان في غسله في الوضوء الطهارة لكان في قبال طهارة كل في وضوء  
 لزال الحقال كون العوض كليا في الله ح فتدبر جيدا **السؤال السابع** الحشر انه لو نزل في  
 شهر رمضان صبرة الفجر عند الفجر فصل ثم استحب الليل بالنسبة الى الصلوة لم يملك فصل صلواته  
 صوم جميعا او نكاحا او احدا مما يحل في ذلك الا في وقت دخول الليل فصله المفرد  
 النهار فصلا الجواب اما الفرض الاول فبغيره جوازا حلالا صحت كل من صلواته وصومها وتربية عليه  
 في كونهما على ما وقع بقرينة ما بينهما من انفسادهما جميعا للعلم الاجمالي بمخاطبة احكاما في الواقع  
 فتساوتا وكان المرجح قاعدة التفضل في كل من العملين فيلزم قضائهما ثالثا صحتها صلواته لا يتناها  
 على الامارة المقبرة ورواها في المقبرة في العيم وفسادها من حكمومية الاستصحابا لليل بالظن بدخول  
 الوقت وفيه ان ثلثها يجوز الدخول في الصلوة لا لدخول الوقت حتى يسقط به لا في  
 عن الاعتناء والذم في تقاضيه على اختصاصه اعتبارا بالصلوة وعدا اعتبارا في الصلوة فالوجه  
 مع كونه حوطا لعل لا يترتب اما الفرض الثاني فالأهم فيه صحتها صلواته وصومها فقد علم  
 الاجمالي بفساد احدهما بوجوبه فقط الاصلين وذلك لان الافطار عند دخول الوقت لم يكن  
 واجبا عليه حتى يصح قياما ثانيا فصله عند طرخ دخول الوقت جازية صحيحة وقد علم بها فلا علم  
 حج له بنفسه احد الأمرين من صوم وصلوة كما لا يخفى على التدبر وبعبارة اخرى لا يلزم من بقاء  
 صائما استصحابا للظن بالامانة المخالفة الزامية وتلك غير قاطعة **السؤال الثامن** الحشر انه لو علم  
 ان المال المعين المفاد في مائة زكاة والخمس حيا قبل تقديم الفقيه لتركه الجواب ان علم  
 تعلق احدهما بتعين تدينه لان سبق السبب جودا سبقهما ثانيا واثبت فان الفقرة في هذا المقام  
 تظهره نفسا المتأخر اخرجنا ان اذا كان المال عشرين دينار او علم تعلق الخمس به ولا تقبل علم  
 كون ربعة دنانير منه للسادة الكرام فالقديم تركته لتعلق الخمس عن ربعة دنانير وذلك ظلم ولو لم  
 سبق احدهما تعقبا فان علم افترانهما لم يخرج من الخمس في الفرض ثم زكاة العشرين كل  
 كذا لم يعلم سبق الا فترانه على الاحوط ان لم يكن قولا لقاعدة الاشتغال بالحكمة في نحو المقام

على قاعدة

على قاعدة الضرر واما لو علم سبق لم يعلم السابق فلا يبعد اقره والله العالم **السؤال التاسع**  
 الحشر لو كانت عند زوجة حامل هو حاضر ووقع منه الطلاق ومنها  
 وشك في سبق الطلاق وضع الحمل حتى يوضع واخره من وضوء بقاء نفسه بغيره حتى يوضع  
 لفقد الشرط اعني الحيض فلهذا كره بعض الفقهاء طلاقه او فساد الجواب بان على من ادعى فساد  
 احصائه ماخر الحائض في ساقطها وما يبرأ منه استصحابا للزوجة وان كان لا يبرأ من رجة لا في رجة  
 الطلاق لاستصحابا لمهارة الزوجة حين الطلاق الحاكم على استصحاب رجة واحدة ولو شك في ذلك  
 على استصحابا لمهارة انا في حصة الطلاق التي هي حكم شرعي وليس بغيره لا في رجة ولا في طلاق  
 الاصل المثلث لانه اذا حذر ذلك على **السؤال العاشر** الحشر انه لو نزل في شهر رمضان  
 الاول لم يرفع راسه فوجد الامام في الجمعة فقام بغيره كمال الصلوة في ذلك الوقت  
 فقام راسه الامام بان لم يكن في رفع راسه الامام بغيره فقام بغيره في الثانية فقام الجواب  
 ذلك وجوازا **الجواب** ان بعض صلواته الامام لا يثنى عليه حصول الجمعة الثانية من الجواب  
 اتيان الامام بها ثانيا انما يبرأ من الافطار عن الامام والامام بالجمعة الثانية تمامه فلو  
 لان ائمة منوعة وقد تاتي بالموثبات بغيره لا كمال الاول في بقاء الفجر عن الثانية وقوله  
 بالامارة في وجوب الاجرة يدفع بان الامر خالي وليس به في الامر العقلي لا يقتضي اجرة  
 ان يقال ان الامر الشرعي لم يكن متوجها اليه قطعا فانيته شياها في جملة الامر فبذلك لا يفتقر  
 لما بقا الامام في الجمعة الاولى وقد كانت الجمعة ولقاء تحصيل الجمعة الثانية معه قد حصلت  
 دليل على قدح هذا المقدار من التخييل بعد حصول الجمعة الثانية في الخارج ولو شك في فساد عدم  
 القادح فيه واصله البرائة من وجوب اتيان بعبارة شرعية ذلك يمكن ثالثا اترانه  
 بالجمعة الثانية بعبارة يلحق بالامام انا اتيانه بالجمعة فلهذا علمت اما حكمة بالامام فلا تلتا  
 عدم قدح هذا المقدار من المفارقة معه لانه لا قدح جلوس الامام في ركعة للشه في التفتت  
 في قدوة فانه يلحق به جدا ياتيه فظهر ان الاجرة جلا هو لوجه الاول ثم ان الله العالم  
**السؤال الحادي عشر** الحشر لو استوجرت ليلة قرابة وزيارة او اتيان بغيره في اليوم الفلاني  
 صائما بغيره اذ قد يكون لعل في حال الصوم وان يكون الصوم من العمل المتأخر على انفسا  
 ولان ما استوجرت عليه على الوجه الشرعي عليه ثم بعد الفراغ منه حضر في صلاة قالوا في الاقطار

فل



فصل في بطلان الجواز بحمل جواز الاضطرار للأصل والعقود بعد رتبة وتباعد  
 عليه لا يشترط على صحة حال الصوم بحمل عدم الجواز وعدم استحقاق الأجرة لو اضطرر كسفره  
 عن عدم وقوع العمل في حال الصوم الواقع فيكون فطره اخلا لا بالشرط الذي التزم به فيكون  
 في حال الاضطرار على كل حال في الأجرة لعدم اتيان العمل المستأجر عليه على وجهه هذا  
 ان لم يكن اقرب الله العالم **السؤال الثاني والعشرون** انه لو شك في حال الوضوء ان يجب  
 تقديم غسله بعد غسل الوجه فلو ايدى اليه اليسر لم يمكنه الاستعلام بوجهه فالبديهي  
 ان ومع الوقت لوضوء لزمه لا يشترط ما مقدما في احدهما غسل اليدين في الاخر اليسر لقاعدة  
 لا شغل للقاضي بل لزم الايمان بما توقف العلم بالشرعية ان ضاق الوقت لا عن وضوء احد  
 اوله بجذبا لا بقدر وضوء واحد فبعض الجواز استوفى ترتيبا قافيا في بالوضوء مقدما لا  
 الدين وتقع صلوة ولا اعادة عليه بعد العلم بالحكم وان قدم اليسر لمجدد في الرفع وفيه على  
 فرض كون المرفوع جبهة الاثار كما هو المختار لا مجرد تحديث الرفع بالشبهة الى الجاهل القصة في معرفة  
 الحكم شرعي كما بينت في تاييدها استوفى ترتيبا قافيا في بالوضوء والصلوة من باب لزوم الموا  
 الاحتمالية عند تقدير كوافقة القطعية مشران صافا في به للواقع بان كان قد قدم اليه  
 ملائقي عليه ان خالف الواقع بان كان قد قدم اليسر وبان له بعد ذلك لزوم تقديم اليدين  
 اعادة الوضوء والصلوة ان كان الوقت باقيا لا يشترط في اعتقاد في الوقت والقضاء ان كان  
 الوقت خارجا تالفا لزم القيم عليه بعد عدم قدرته على اتيان بالوضوء على وجهه و  
 ظاهر ضرورة ان التيمم ما ثبت عند حد كان الوضوء بوجهه هو هنا ممكن فلا معنى للاكتفاء  
 التيمم وايضا لزم الوضوء والتيمم جميعا عليه لان لازم دليل لزوم الموافقة لاحتمالية عند  
 القطعية هو لزوم اقرار الاحتمالات في موافقة الواقع والوضوء مع القيم اقرب الى ذلك الواقع  
 الوضوء وحده خير ووجهه انه ان صاف وضوء الواقع والكان تكليفه القيم لفقهاء الآ  
 الوقت عن الوضوء ان في احتمال الحاجة الى التيمم وجوبه فليزم لا يشترط بل قاعدة  
 لا قضاء عليه ان كان قد ايسر لان الفرصة صلى تيمما وكان تكليفه التيمم ما انضوى  
 الوقت ولفقد الماء خالصا كون حكمه حكمه قد الطهرون لعدم قدرته على اتيان بالوضوء  
 ولو صح ما في الشرط التيمم هو فقد التما وصنفه غنى عن اتيان سائر ما العقل

وهذا من الغرقات ضرورة كون مورد القرينة لاشياء في الموضوع وجامع بينهما في حكمه  
 فظهر ان رد الجواز لا يخبره ما قبله في الناحية الاولى واجمعها مع قوله الثاني في الجواز  
**السؤال الثالث والعشرون** انه لو سافر من ارض الى ارض لم ينع في زيارتها في حال  
 القصر **الجواب** ان كانت في ارض بقدر ما انقصه قصره في وقت واحد في جرح  
 محل البلوغ بالاشبهه وكذا قبل مقب حذو من محله في محل للبلوغ على انه يكون مورد رتبة  
 مقب حذو التخص في القصر اذا خرج من طه او محل اقامته والاصل في شأنه ان يكون  
 لم تكن بقية الطريق عقبة الى ارض اخرى لان اتمام اعمد العقدين بقصد المسافر في  
 تم جذا **السؤال الرابع والعشرون** انه لو كان في الطهارة في عدا ما بعد الحرس لاحد من  
 وصلوا الجمعة والعيد الخ وهذا لا يتم بعد كون شرط الامكان قصور حرمه في وقت  
 يتصور عتكاف يومه الذي يخرج لاجل ملته **الجواب** انما في شهر الحرام من حرم  
 كعادته في شهر الحرام من دخل العيد على قول جميع فخر من كلامه في حكاية فله في شهر  
 واعتكف في اثنائها **السؤال الخامس والعشرون** انهم اتوا في عيد امان من متبها بالتميم  
 عدم الوضوء في منها وفي جسد متبهم بوجوب غسله بعد ما حياها للصلوة وهذا  
 شافى **الجواب** لا تناقض بينهما ضرورة ان اعتبار العلم بطهارة الماء في صحة الوضوء  
 حكمهم ترك الوضوء في منها لكون كل منهما بالعلم لاجاله في حكم معلوم الخاصة ولذا امر  
 باصطحاب القيم وهذا بخلاف غسل المحدث لانه مانع من بل احتمال كون الثاني هو اظافر يكون  
 طاهر الجسد يقضي له العلم لاجاله في كل واحد شق من اثر الشبهة الى المقام لا اثر له في بل  
 اما ان يطهر الدين او يوقف على ما كان ولا يزيد الخاصة بالفصل حتى يثبت العلم لاجاله جرحه في  
**السؤال السادس والعشرون** انه لو اتم الفصل في شهر رمضان الى ان يوقف في الفجر لا يقد التيمم  
 يقيم وادرك الفجر اذ بالوضوء ثم اهل يضع معلمه **الجواب** في ذلك وجهان من مدنية التيمم  
 الماء عند خلو الوقت عن استعماله وهو انه قد ضيق الوقت على منعه والامتناع بالاحتياط  
 كما في ليا في الاحتياط والادب على الاول لان الامتناع بالاحتياط انما لا ياتي الاحتياط  
 واما خطا بائنا في كاحق في حله فكان من خطا في الوضوء في التيمم في وقت صوات اذ ادرك  
 ناهيا لوضوءه فكذا من خطا في وقت هذا **السؤال السابع والعشرون** انه لو فقد الماء في مكان



وانعقد ولم يعلم ان الاتفاق سبق لكون الولد حراً او لا فافاد الله بينه  
**الحكم** الحكم بجملة الولد حكم لاصاله الحرة وان كان غير حرة لان الحكم برقية لا يستجها  
 رقة لا بالما بعد زمان لان اتفاقا المترتبة رقة الولد التي هي من احكام الشرعة دون الآثار  
 العقلية لكون ثبوت الاتفاق ان استجها الرقة لا ما بعد لان اتفاقا معارض استجها عدلا  
 الى زمان لان اتفاق لا نأقول ان استجها عدم الاتفاق الى زمان لان اتفاق ثبت لان لا زنة  
 لان اتفاقا لان اتفاق عقلي فلا يرتب عليه حكم الشرع وهو حرة الولد بخلاف استجها رقة  
 الى ما بعد زمان لان اتفاق رقة الولد انما هو الشرعية وعلى فرض توسط امر عقلي فالواقع  
 خفية فلهذا **السؤال الثامن** ان اذنا في المصالح بالفضل العباس عليه  
 وغيره من الامم المصنوعين صلوات الله عليهم اجمعين اولادهم واهلها والافقيار نحوهم من  
 ما يصنع بها **الحكم** هذا المذكور على قسمين فمقدمة بحجة خاصة كالخوف في اقامتهم  
 وتبنيها والامراج بها والافقيار فيها والافقيار في فقرها ومطلق الزوار ونحوها  
**اما** المقدمة فلا شبهة في عدم جواز الخطي فيها عن القيود الواردة في صفة الذر واما المظنة  
 فهي من مذود للبقاء القديمة ومذود لا راي بالمقاع **اما الاول** فان علم قصدك ان ذر  
 غير هذا ونحوه ما ذكره غير الخطي ان يعلم ان كان من قبل الزينة كالعلاقات المستور  
 في الاحوط ان لم يكن فهو من بين البقية بما علم بظاهر صور المذكور والكاشف عن قصدك  
 وان لم يكن من قبل كالداهم والداهم ونحوهما فتقضي القاعدة وان كان يقرب صفة في  
 تلك البقية بغيره من العلاقات لها ونحو ذلك لان الاخبار الواردة في الذر المطلق للبيت  
 بمكة المشرفة بضع حلوبة اطعام الحجاج والذبا من نفدت خرجية للحضر وفضل ليه  
 وغوا الحاحه بغيره تنقيح المناط القطعي بالاملة المخصوصة في بعضها وهي ان البيت لكل ولا  
 على ما باله تنقيح يجوز من ذر وارثا البقية واما صفة في خدم تلك البقية سيما الاعيان  
 منهم وسائر الفقراء وغير ذرها كما توافر في هذه الاعضاء مما لا دليل عليه في التصرف في الاموال  
 بغيره في شئ من محرم **فحكم** لو كتبت عا د مصقع عن ردهم حال الذر لاعم من صفة على  
 لقائهم بخدمة تلك البقية والمجاورين لها او مطلقا في غير ذلك من اطلاق وجاز  
 على طعن النكته من قصد الناذر من غير تحط في غيره **والثاني** ان النكته اعني المذكور لا يعلق

فمن النكته قصد الناذر جهة خاصة بغير الجرح على ذلك مع عدمه فالحال في كماله ولا يعلق  
 الا انه بجملة هذا احتمال لم يكن بحسب هناك وهو حار صرفه على قصر الشبهة بعنوان قصد  
 عن المذكور لانه حار في الفارق بينه وبين الذر لانه لا يمكن الاستدلال على صحة البيت  
 ولا عن رتبة البيت **واما** صاحب البقية فيمكن التمسك به في ذر من غير ان يكون له مال  
 المثل لان عياله لا يتدفع بعد عند توفيقه وتوفيقه له على كماله ما لم يدر به من قصدك ان  
 بشئ من مال عن موته يعونوا له فلهذا كلفنا انما نأمر في غير ذلك **والثاني** ان النكته  
 تعارف بين العوام من عقد المقلب او انطق بما له عليه من ذر خلق البقية في ذر  
 الترتيب المذكور احوط واوله ويجوز تعارف ترك البقية لانه من بين ما هو من ذر البقية  
 في مورد الشك لان اصاله حمل على المسلم على القيمين الشرع فيمنع به من احوط حرام في ذر  
 ان يتبين عنه فقد اكمل النسبة الى الناذر نفسه اما وكذا ان يدر به ان ذر البقية لا يتصرف في  
 لو علم بعد اجراء البقية على ليقا في ملكه فلهذا احوط ما ذكره وان لم يتبين له كماله  
 جرحه على الترتيب المذكور والله اعلم **السؤال التاسع** لو دخل الذر بغير اذن  
 فيما وصل صلوات الله عليهم اجمعين عدل عن عتبة لا فائدة في ذلك ان كان كونه حراً  
 يلزمه تمام العدل الى ان يخرج من حذر الشخص او قصر حتى لا يملك البقية بعد العدل  
 عن ذلك فانه لا ينفذ عليه يعمل به بقوا ما جاز من ماله **الحكم** لا ينفذ  
 بعد ذلك لا ينفذ بعد عدل عن عتبة الا فائدة لان شرط تأثيره الا فائدة واجبا لتمام العدل  
 منها انما هو الايتا بصلوة تامة وذلك غير محذور والشك في الشرط في الشرط فيلزمه القصر  
 العدل مضاف الى ان قبل الايتان بالصلوة كان بكلفة القصر لو عدل فيستحب له بعد لايت  
 بالصلوة المذكورة الغير المحذور كونه تامة بغيره لا اثر العدل والقول بل هو القاع على كاحك  
 عن بعض المعاصرين خطأ لا وجه الاستصحابا بانه على اذنه في الفراع من الصلوة وهو لا  
 شيئا بالصلوة تامة او قاعدة الفراع برغم جريان علمها وهو كونه لا العمل ذكره في انما  
 اثباته وسقوط هذا الزعم ضرورة اختصاصها بالامر والامر في البقية والعدل في  
 على المقنع حكما حال السلم وحل على البقية وفي الشك ان الامر في البقية لان القصر مع  
 ان يدر به عتبة بغيره هو المحذور واصل البقية لايت عند عدله حال الصلوة وعنده انما ينفذ















القول فحل بأخذ الشفعة لنفس يدفع القس من كسبه بأخذ ما ليس لنفسه للورث وجهاً من أن يتفق بقوله  
 إليه فيكون أثره ومن أن لا يأخذ بالشفعة يعتبر أن يكون شريكاً في القرض من غير أن يكون شريكاً في الوارث لعدم  
 المال له على الخار والآخر لا دلل لأن دليل ارث حق الشفعة يكون والأول كناية شرعية من العمل  
 عن الحق في أخذ المقتل إلى الحق بالشفعة فلا يصح لما في الجواهر من الاستشكال في المقامين بقوله  
 كلبا الشفعة ولو مات فليس له شفعة فباع شريكه كان لوارثه الشفعة بناء على المنها من انتقال التركة  
 للوارث وإن سافرهما الذين ما على القول بقاها على حكم مال اليث ففي ثبوت الشفعة اشكال وعلى  
 تقديره ففي أخذها بالاشكال انتهى **والثاني** منها أن خروج حق الشفعة من تحت عموم ما  
 ليس بالتحصيل بل بالاختصاص بل من باب التخصيص ذلك لأن دليل تبيع حق الشفعة لم يثبت  
 من ثبوت المال في انتقال الملك إلى الوارث يكون حق شفعة التي غير قابل للانتقال إلى الوارث  
 كحق الاختصاص ونحوها لعدم الانتقال ليقوم أثر الحق لا تخصيص دليل الشريعة ذلك أشار بعض العلماء  
 بتعليل عدم ارث الشفعة بأنه يعتبر في الأخذ بها كون الأخذ شريكاً والمفروض عدم ذلك مع وجود  
 الذين بناء على القول بعدم الانتقال **لكن في الأخير** أن دليل ارث حق الشفعة وارد على  
 دليل جعل الشفعة للشريك مبين لتناول الحكم للشريك ويعوم مقامه في استحقاق ذلك الحق وهو  
 انفسه ما دل على ارث الشفعة إلى ما إذا ورث المال ثم ساقط لأن من يتقبل إلى المال يشفع بالأصل  
 ولا حاجة إلى الحق المورث فيبقى دليل ارث الحق بلا مورد **وثالثاً** أنه انتم ما ذكره فقائمه  
 ما يقتضيه هو عدم سلطنة على أخذ الشفعة لنفسه أما أخذها بالشفعة للورث فلا يمنع منه ولا  
 الوارث في قاسم مقام المورث في الأخذ بالحق لمن كان الكا والآن المال في حكم مال **وقومهم** مال  
 الميت متعلق بحق الله فهو كالصبر الموصلة لا يجوز التعريفه قبل الحق الغير بدفع بان غاية ما ثبت هو  
 جواز تصرفه تصرفاً بالكا انتفاعاً ما في الحق الديان **وأما** التعريف الغير المنافي بحق الديان  
 النافع للورث فلا دليل على إعمال الوارث في مقتضى المصداق جواز بل لزومه عند الوارث وصفاً موصوفاً  
 لمقام مصالح المورث فظهر أن جواز أخذ الوارث بالشفعة في فرض المهر وعلى فرض التزل فلا أقل  
 من الاستكمال في عدم الجواز كما صدر صاحب الجواهر قدس سره فاصدق من المعاصر المذكور من  
 الاقراض عليه كان الأول أن يحزم بالعدم لا أن يستشكل لا وجه له **والحجج** من تفهيمها  
 فإن لك عدم الاشكال في عدل حق الشفعة مع أن عبارة الشذكة المقصدة لارسال ارث

حق الشفعة لارسال المسلما بمرته منه بد كيد مان فيه **السؤال الثاني** ما إذا كان  
 المرء لو كان له عليه من مستوجب حقه أو غير الوارث من مال من حلول وقت الوارث فحينئذ لم يمت  
 موته قبل ذلك الذي حصل فيه الوارث بحلول وقت حلوله من مستوجب حقه من مال من حلول وقت الوارث فحينئذ لم يمت  
 مقتضى القاعدة ما على المتناسخ من حقه من كان من مستوجب حقه من مال من حلول وقت الوارث فحينئذ لم يمت  
 إلى الوارث لم يوفى له من مستوجب حقه من كان من مستوجب حقه من مال من حلول وقت الوارث فحينئذ لم يمت  
 الركة وعلم وجوب الركة في المثلث لعدم كونه قابلاً للخطاب عدم تمكن من التعريف لا بد من  
 بأن خطاب الشك أنه قد توجب له في حيوة زمان بغير خطابية قاسم مقامه في التعريف  
 تعلو بالمعنى فلا مانع من تعلوها به من المذكور في المسئلة في وقت من سبب الاستدلال  
**الأول** معجزة لا توفيق في المسئلة من غير ما على غير ما يجب عدمه في المسئلة  
 الأقوى جواز تحصيله عليها بالمر من غير ما على غير ما يجب عدمه في المسئلة  
 مشروفاً لا ينبغي أن يكون محصلاً لانه بالنسبة إلى غيره من مقتضيات احصائه في المسئلة  
 في الأصول وهو يتحصل بتدبيره لا بالخطاب وإن كان لا وجه للعمل لا وجه له في المسئلة  
 صدر من بعض المعاصرين من أن مال المال هو في المقام والقول في المسئلة في المقام في المسئلة  
 عاجلاً من جوبه الأصول لا ربعين في وقتيها مع فقد ما يجب كان به من جفت من كسبه  
 على قاعدة لا يورث ما لم يكن له من جفته كلامهم والند في هذا وفيما سطره ونهرت من شدة  
 ما التزم فان اتخذ شيئاً من مال الله سبحانه من غير ما جفته من الخيرة خلاف الاحتياط أو استلكت لغيرها  
 في الخلو في مظان استجابة الدعوات كما في لارثها وأصاب بكرهيم لست في ذلك  
 وتقول وتدرج سوردياك وإليه فقره وعن غيره من أن يتفق على ما في المسئلة في المسئلة  
 حصة وبالساعة لافس بالباحث من بكرة وبالمثل في بكرة وكان لأرض قد بدلت بغيره  
 ابن الأخوان والامثلة واجتماع الفكر والاحدة عند فقد جوده في يوم زيد من  
 عزيم من الأيون الأولاد والأرحاء والزواج وأتات بكرة بذكر لأمم بعض الأمر  
 والامقام وثلث الله سبحانه حصة الحاية في ذلك والمساير من مال مستوفى ويحتمل أن يكون على  
 أخيه لئلا يتأخر في الوارث شكرت على نعمة من غم طول عمره لا أدت حقاً ولا لانا ناهية من وفق  
 في تحريم نعمة والبحث عن الله وسأينة كفى بالشكر لله وهو والسلام عليك يا أبا جعفر في



إليك ورحمة الله وبركاته حرره الفقير إلى ربه الغني عبد الله بن محمد بن أبي  
تداني في الحال في هذا قرب الفجر من ليلة الأحد خامس شهر القعدة الحرام من شهر سنة الف  
ثمائة وتسع عشرين من الهجرة الشريفة على مهاجر هارث الألف الصلوة والسلام والحمد لله  
المطبعة المباركة المرتضوية في البغداد لا شرف سنة ١٢٤٤

أحمد بن محمد بن محمد بن أبي

والخبر والمأثر

هذه المسألة  
بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الحمد لله سبحان الصلوة على سوله وآله واتحاف جليل الشاويجيل السلا والنداء إلى  
الله والمحمد بن أبي ليلى في حين رد الساع على قدره في قدك في تغل شاغل فكر غير  
لكي لا يجد من أمثال المضاع بدو لا الاعتذار من ذلك سبيلاً لهذا مع ما مع  
العجز الحاج والورد على ما والمر على العونة أول التبعات لا جرم أقصر في اجابة ما  
به من ليلا المسند الخ مع لا يصحاح على ما يقتضيه لوق الحال ويستدعيه في أشكال وكشف  
الاجمال وحل لأعضال فاقول مستنداً من الله في الجلال **المسألة الأولى** وهي  
هل لأب فقير لاخذ من مال ولد الصغير لا اتفاق على نفسه لا فلم أقص على من تعرض لها  
عبد الشيخ السعد الشاوي المولى الشهيد الثاني في روضة البهية فانه قال بعد بيان وجوب  
الأب بانه لا فرق في المنفق بين الذكر والأنثى ولا بين الصغير والكبير غير أن بالعموم انتهى في  
توضيح الحال فيمدد الشيخ تقديم مقتضى **الأولى** أن الحكم التكليفي لا يتوقف على خطاب على مورد  
البلوغ والعقل لا لا لغات القدرة والحكم الوضوعي يتم من ذلك فلا يتوقف توجبه التكليف على  
الأمور المذكورة بل توجهه إلى الصغير المجنون والغافل أيضاً ومن هنا اشتد في الأصل على اختصاص  
الوضعية بالأقرب قد اختلفوا في بيانها في تعيين الأحكام الوضعية لا يفتاد في تفصيلها في المقام  
مع عدم الحاجة هنا كبر في إيراد الوقوف على ذلك أجمع الكتب الأصولية الثانية أن لأهل

الرجال للنساء والنساء للرجال والغائبين عن مجلس الخطاب بالأحكام الشرعية الخاصة بجمع الأحكام  
فيترك بين الجميع كل حكم لا يعلم اختصاصه بفترة خاصة أو صنف خاص والأصل في ذلك إجماع  
الأجبا النبوية والوضعية لقوله صلى الله عليه وسلم على الواحد حكمي على الجماعة بن موسى بن جعفر بن محمد بن أبي  
الذي في توضيح ذلك يطلب من كتب الأصول ولا يخفى عليك أن لا يتصور في ذلك ما ذكره من ذلك  
أما هو ما كان من قبل الأحكام الوضعية والظنية بالنسبة للكلمة الأخيرة على الظن في وجوب  
الخطاب إلى الأب الأقرب لا يجري في حق الصفا قطعاً لعدم ما يثبت من وجوبه قطعاً حتى في  
الثالثة أنه لا خلاف في بخلافه في جوار اخذ في بقية الغائبين إجماعاً من وجوبه من  
شيء وأما اختلافنا في وجوبه الأخذ فيما أخذ على قولنا أنه لا يتصور ما على وجه لا يسهل  
أما أن يكون لولد غنياً أو فقيراً لا أول لا يجوز أن يأخذ من مال أبيه وهو غني أو فقير ولا يمتنع  
الفتوى بذلك وغير ما لقوله تعالى ومن كان غنياً فليتب عفتة من ماله ولو كان فقيراً فليأخذ مما  
أخذ أحماء حكماً جماعة وفيما أخذ أقول **أقول** لا يمتنع الأخذ من مال أبيه وهو غني أو فقير ولا يمتنع  
تبع وكثرة وعدمه لا يصحاح والمقتضى ذلك وفيه نصيب من الحكمة أيضاً ما بين في  
فيمن تولى مال أبيه في حال أن يأكل من مال أبيه لا يمتنع من أن يأخذ من مال أبيه وهو غني أو فقير  
**قيل** لا يأخذ من مال أبيه وهو غني أو فقير ولا يمتنع من أن يأخذ من مال أبيه وهو غني أو فقير  
بالمعروف في نظرنا أن المعروف لا يمتنع من أن يأخذ من مال أبيه وهو غني أو فقير ولا يمتنع من أن يأخذ من مال أبيه وهو غني أو فقير  
وجل في مال المعروف قال المعروف في موقوف مائة على أبيه جده الله عليه السلام في قوله  
عز وجل ومن كان فقيراً فليأكل مما ترك من ثمنه في البيع وهو محتاج إليه لا يمتنع من أن يأخذ من مال أبيه وهو غني أو فقير  
أمواله ويقوم في ضيقه فليأكل مما ترك من ثمنه في البيع وهو محتاج إليه لا يمتنع من أن يأخذ من مال أبيه وهو غني أو فقير  
الأجراة والكفاية حكمي في ذلك عن رابنينا وأعلمه لأن الأصل حرية التصرف في مال الغير متى ما  
الذين ورد في حقهم قوله تعالى أن الذين ياكلون أموال النسا قتلوا أنا ياكلون بصونهم من أموالهم  
سبباً في إيراد مقتضى على مورد اليقين هو قتل الأميرة في غير ذلك من كلامه وأما قوله تعالى لا يمتنع  
إيرادها من ثلث الوقوف عليها أجمع راجع كلامهم في كتاب فوضيعة واليه يقتضي لغير عاجل  
أن يقع التأمل في أن ولي اليتيم القاسم بأمواله أما أن يتصور أنه لا يمتنع من أن يأخذ من مال أبيه وهو غني أو فقير ولا يمتنع من أن يأخذ من مال أبيه وهو غني أو فقير  
ليس له أخذ شيء قطعاً لأن قصد التبرع سقط عنه وعلى التمسك في مال يقتضي أخذ شيء لا

فصل



























انما يستار كبريل ركن واحدة ثبات ركنه للجوع في مقابل سلبها من ركن واحدة المصحح في المذهب  
 في مقام اخذ الاجتماع في الركبة فهو للعدل عن قولهم احد هاركن لدفع توهم اختصاص الركبة بالاولى  
 كونه الثانية فلا اخر واجبا خارجا عن الركن ليكون كشفا لها موجبا لا مادها مع عادة الثانية اذ ان ذلك  
 الركوع وبطلان الصلوة اذ لا يذكر بغيره ونحو ذلك هذا كله في هذا المقام فبالصلوة قبل جملته من اجابة  
 القيمة ذكرها ما بالمتابعة فيها وكيف كان فالظاهر ان ترتيبها ترتيبا اذ لا يكون كون ركنه الركبة  
 السجود وكونها في ضمن الترتيب واجب غير ذلك فيتم السجود في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة  
 لكون الركوع في كل ركعة مقدارا لا ينفك عن ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 من السارع جعل الركن على معنى الشايخ المجمع لا خصوص الثانية وجبا غير ذلك لا يجل الاخلال  
 وادفع فساد من هذا ما توهمه من انه يلزم على ان يكون الايمان بالتقديس في زيادة في الركن مفقود  
 وجعل لفتاوى لاجبة بالتجديس لا بجملة التقديس في ضمن التقديس واحد بجملة السجود واجادها في ضمن  
 التقديس واجبة من الزيادة في التقديس لا ينفك عن احد ان الزيادة التي حكموا باطلها اذ كان الزائد  
 وعدم ابطالها اذ كان واجبا هو ان لا يدخل في اجابة الصلوة بل مستحبا فانها حكموا باطلها ان كان من جنس الزيادة  
 وحده ان كان من غير هاتين من جعل الركن على منتهى الركن واجبا وهذا واضح لا عيبا عليه **ثالث**  
 لو ثبت ما ذكرنا من كونه مسمى السجود احكام الركن عليه في كثير من الموارد مثل ما هو معروف منهم من ان  
 في الركوع وركعتي السجود بطلت صلاته لا يلزم من تعدد الركوع وسرقة الترتيب لا زيادة في سجدة واحدة  
 ولا خلاف بينهم ظاهر في ان زيادة غير الركن نحو غير مبطلة والتسليم يار في المسئلة ايم مشكل لان  
 ادلة شيئا الصلوة اذ في الركوع حتى بعد معارض اطلاق ما دل من الصالح على انك اذا نسيت شيئا من الصلوة  
 وكوفا وسجودا او تكبيرا او قضاها في ذلك عموما بطل الزيادة مع تسليم لالتها بخصه ظاهر على عدم  
 زيادة غير الركن نحو ما في المقبرة من ان لا يفسد الصلوة بزيادة سجدة ومثل اتفاقهم على ان من سجد  
 ذكر ان لم يات بالقيام مطلقا بعد الركوع فلا يجب عليه تداركه وليس فيه نقص حتى يقال ان خصوص النقص  
 مثل اتفاقهم على ان السجدة في الركعة في السجود لا يرجع للافهام مع عدم ورود النص بذلك **وقد**  
 ما ذكره اولاهون السارع حمل المحيية ركنها وجعل اجاد هامة واحدة اخرى بحيث لا يزيد على الواحد  
 لا كما قالوا بعد ثلث الركن اياما بالثلاثة لا بعنوان كونها اياما بل بالفرق من ناس الثانية فيكون قد زاد  
 اجاد هامة واحدة اخرى وهو ان لا يفرق في واجب غير ذلك فلا يطل صلوة من اذا زاد سجدتين بعد ذلك

يكون

يكون قد ارجع المحيية مع زيادة هامة اخرى الواجبة فيكون قد زاد الركن محولا لانه في المذهب  
 المتأخر من عنوان الامثال فبطل صلوة عليه لا بد عليه ان لا يلزم ان تكون الرابعة في زيادة في  
 الواجب الظاهر ان قلنا في العبارة من قوله اني وانما هو من غلط النسخ **واقول** ان كان  
 يلزم على التقدير المذكور ما اوردناه لا انه يرد عليه من هذا ليس في الاشكال من القول بانها معاركن  
 ضرورية انما مشاير او قد افرق صورة في مصا وكلماته في هذا المقام **ودعونا** في هذه العبارة  
 قولهم هارمعاد ركن في الركن عن كل واحدة بافراقها بالانطافا على المذهب في كل ركعة  
 اجاد في ضمن معنى واحد اخر واجبا لا مجال له ان يقال ان لا يخلو ما ان يكون المراد بالمتابعة  
 معناها المعارف التي هي ثبوت الركبة لا ثبوتها بغيرها مع ما هو لازم اليه هو عند كون كل  
 ركن مستقلا او يكون المراد به ذلك لفعا للارزاق وحده فان ردا اول لم يصح اجتماع كونها بايمانها  
 ركنها مع كون المحيية هو الركن وكون الواحدة الزائدة واجبا غير ذلك **ثاني** انما يشترط في ذلك  
 من قبلها لو كان هناك امور ثلثة متصفا كالحجر والشجر والاشجار فاطلق الحجر والشجر والاشجار  
 هذا اللفظ بهذا المعنى بان على الانسان وبقية من الظاهر الوضوح ان مثل ذلك خارج عن ركنه  
 وذلك لانه يكون قولهم معاركن مستقلا في معنى كل واحد منها ركن وجعل هذا معيارا  
 المعنى الذي هو التميز بين الركن الواحدة الزائدة واجبا غير ذلك ليس عدم ركنه كل واحدة منها  
 لذلك المعنى انما هو من ذلك من كون مجموع الايمان بايمانها ركنها واما اشار الى الاستدلال بغيرها  
 العلامة في التميز فيقال ويجوز في كل ركعة سجدة بلا خلاص على الاسلام وهما معاركن في الصلوة  
 في الشجرة عن زيادة من في جعفر عليه السلام لا تعاد الصلوة لا من جهة لوق الطهور والقبلة  
 الركوع والسجود كل واحدة منها ليست ركنها على ما بان وان كانت واجبة على تميزها في الدلالة على قوله  
 هارمعاد ركن الى ارادة ان التميز ركن خصوص على الوجه الذي حاول تحقيقه المحقق في ركنه كل واحد منهما  
 ركنه لا ثبوتها بايمانها كما يجمع مع ثبات ركنه المعنى **ثالث** اما ما حاول التأييد به من جبرهم الى انما  
 الركوع حتى بعد بطل صلوة **وقد** ان لم يدع احد في الاجماع حتى يكون محجة وان حكم بعضهم  
 الشهرة ولذلك انما صاحبك رة في الحكم بعد الثانية في ادلة فان ذكرنا في تلك المسئلة **ثاني**  
 ان الناس للركوع حتى بعد بطلان الامور على وجه في هذه التكاليف ان ينفق الانسان  
 ما رواه الشيخ رة في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال قال عن الرجل ينسى ركن حتى بعد بطلان

في الظاهر







منطبق على ظاهر كلامهم وتبين بقولهم مما عارض هذا وقد ذكر في الجواب عن الاشكال  
غير ذلك مما هو غير محقق في دفع الاشكال عما وقع في عبارة من قولهم مما عارض لا يقتضيه على الاشكال  
بمورد الاشكال **مستتر** انه قد ثبت صاحب الجواهر في الاشكال المذكور المحجوج الى الجواب عنه  
بما عرفت من وجوه الاجابة اما انما من اعتبار كلية الابطال للركن في الزيادة والنقصان والافلو  
قلنا باعتبار الكلية في النسبة الى التقصير خاصة كما هو ظاهر من المقصود وغيره مما يقتضيه في غير ذلك على  
الركن بل هو انما استظهر الشبهة الثانية من الشبهة الاولى لبيان شي من الاشكال ضرورة ان كان  
مع بان الركن مستحق الجواز لا يتحقق تركه لاجل فعل الشبهة لا بد من زيادة الوحدة لعدم اعتبار  
ابطال الزيادة في مفهوم الركن **لم يقل** ولعل الخ الشبهة في الحكم على جوازه على القواعد من الجواب  
بان الركن هو المحية من حيث هو عدم الكلي انما يكون بعدم كل فرد لا بعدم واحد من افراد ولا حاشا  
ح لا كلف شي مما استعمله كلامه واستخبر بان القول بان الركن مستحق الجواز مخالف لقولهم ما  
ركن ومخالف لما حكاه عن التوجيه واقعة على عدم اعتبار ابطال الزيادة في مفهوم الركن بعض المحققين  
مشايخنا فانه بعد ان اشار الى ان مقتضى كونه محية الجواز كماله ووطول بطلان الصلوة بزيادة  
فمن واحد كما عرفت في سلام والشيء في الجمل والجليب **لم يقل** قال الا ان يقال ان هذا لا يقدح في  
المحبة باعتبار ان ابطال الزيادة ليس مأخوذا في مفهوم الركن لا لغة ولا عرفا ولا عند الفقهاء فان الظاهر  
من المحققين كونه والجهة في المنع غير الشبهة في الذكر فليس الركن بما يبطل الاخلال به عند وقوعه  
وهو الذي ساعد عليه في اللغة **ثم قال** اما ما ذكره الشهيد المحقق الثاني من المحقق الاول في  
تأويل المحقق من الركن عند الاجتهاد ما يبطل في زيادة رتبة مشرب عوا اجماع على هذا التفسير فانما امره  
ليس مأخوذا في مفهوم الركن انما هو خارج لان له غالبا فعدم بطلان الصلوة بزيادة بعبدة واحد  
التقصير مستأنس حكم اب لا اركان غير مأخوذ في معنى الركن لا عن عموم ركنية محبة الحجوة المقترنة  
بالحجوة في قوله لا بعد الصلوة وغيره من الاخبار مثل قوله في الصلوة ثلثة اوقات ثلث طهور وثلث  
ركوع والصلوة هذا كلامه ولا يخفى من اعطى النظر فيه يعلم ان هذا الذي ذكره من الجمل والجليب  
ذكره من الجواب مما حكاه في ذلك كلام الشهيد وهو الجواب الخامس لان ما ذكره لا يقدح في  
من قوله مما عارض من كلام المحقق لا يخل الزيادة كمن يقول للتصامم الاجمال للثامل فيه هو مقتضى  
بشمول اياه واذا عرفت ذلك علمت ان الجواب عن الاشكال في النسبة الى التقصير مخصص فيما اجابنا به

بما عرفت

في الجواب عن الاشكال

الي قول الجواب التاسع ان كان صفة التبرع في المقتضى الثالثية المستثناة من  
بني الركوع الى ان مغل في القبول قول **احدها** بطلان الصلوة من غير ان يكون له ركوع  
من الركعة الاولى او من غيرهما وليس خبر في الرابعة وبه صحت ان المقتضى المستثناة من الركوع  
حاشا لما عرفت ثانيا **ثانيها** عند الصلوة من كان له ايات السجدة ثلثة سجود ركوع واحد  
بما بعد وبطلان ان كان قد دخل في السجدة الثانية وهو جازع لمحقق لا بد من سجدة واحدة  
قيل ان اول من قال به **ثالثها** ان كان في الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة  
الاخيرتين من الركعة سجدة واحدة فاشرك في ذلك من السجدة الواحدة لا سيما في ايات  
الرائد والعو لدارك الركوع النسي عادة السجدة بعد وان كان له ايات لا بد من سجدة واحدة  
قولا ولم يعرف قائله خامسا استقام الزيادة في اعداد الركعة لا في وقت صلوة ولا في المكان  
حكى ذلك عن علي بن ابي بصير في رسالة **حجتها** القول الاول **احدها** قاعدة لا تشترط  
سرايا الصلوة المتصلة على اجزاء معلومة على الترتيب المقرر والكيفية المعهودة وبالرجوع الى ما عرفت  
الى تدارك الركوع لم يعلم امثال الامور بعد تحقق اياتها بالامور على وجه لا يميز ان كان في  
لوا التمسك بهذه القاعدة مبنى على ما عرفت يقول لا اشغال فيما لو دار الامر بين ثلثين سجدة  
والاكثر في كون احدهما هو لقد ثبت في الاستحباب الاجزاء الثلاثة او الاستحباب الجملية التي  
حجروا حديثا لولا تعبد استمال الثلث من الحجج لو كان من قبل لا في اكثر من سجدة واحدة  
المذكور بعضهم قبل التباين لكون احدهما معك هو مقتضى المتقرب في مقام الامتثال وهو مستعان  
ما لا اشكال فيه مثلا ما عرفت في الامور من ايات صلوة تأتد به في القول الذي لا يخل  
هو مقتضى المتقرب في مقام الامتثال هكذا في الاستحباب الوالد لصلوة ما اراد الله تعالى ان  
الرجوع الى قاعدة الاشغال صامتا لا اشكال فيه بناء على ما عرفت يستدل لها عند ذلك من  
احدهما هو مقتضى المتقرب ولو لم يكن من قبل لا قلنا اذكر مقتضى التدقيق والتحقيق على الحال على القول  
بالبرائة في مثل الفرض كإبراهيم المحقق الخواص في مسألة الاستحباب الاجزاء ونحوها فانه لا بد من  
بقاعدة الاشغال في مثلنا التوجه على الجمل صاوية لفرق ان قال بالبرائة فيقول بطلان  
الشك من غير المسئلة هنا انما هو لتباين الفرق بين ثلثين سجدة على احد كل الحال في الا

والثمة



والله اعلم بها مما يخبر به ظنهم ولا يدركه الا بالبرهان لا بد في الاشارة الى ان ما ذكرناه من ان  
**اقول** ان التسليم بقاعدة الاشتغال لا وجه له لان ذلك في الجملة لا يخل في التبعة الثانية فادل على بطلان  
 زيادة الركن من غير قاعدة الاشتغال انه انما يتصور في صلوة لم ينقض الركوع اليه موزون وان عاد ذلك  
 ركوع لم يزد زيادة الجهد من قبل صلوة على كل حال وان لم يدخل في التبعة الثانية فالتسليم في حال  
 بعد لا يتأثر بصلوة وجدا ما يش من التسليم مانعة زيادة التبعة الواحدة فاصالة عدم المانعة  
 حاكمة على عدم التسليم **الثاني** الاجماع المتولدة الفينة والنجية والشرعية فيه جدا لا يخفى عن  
 عن ثمانية دلالة على عدم صحة الاجماع في الدعوى الاجماعية على عدم صحة الاجماع المتولدة  
 في هذه المسئلة هي ذات اقول عدة **الثالث** ما تمكضه الا لادلة الله تعالى في  
 من انه على تقدير عدم القول بطلان الاعادة بدور الامر من محاذير تلك ما المتصور من القائلين  
 وهو مستلزم لركوع اليه موزون ما المتصور المتصور لا يتأثر باعادة ما انه به قبل المصلحة حال  
 وهو مستلزم لزيادة المصلحة بمخرج رارة وغيره مما يتفق بانها اذا استقرت زادت في صلوة الكوفة لم يمتد  
 واستقبل صلوة استمالاها اما القول بالمتصور عند لا يتأثر باعادة ما انه به قبل المتصور في حال التسليم  
 وهو مستلزم لاحد الكيفية لصلوة وتبنيها وقد قام على اعتبار الترتيب لكونه فيها مضاهيا لادلة يدل  
 موثق استحقاق عارسات ابراهيم عليه السلام عن الرجل يسن ركعة قال يستقبل حتى يضع كل شيء من ذلك  
 موضع فان جعل كل شيء موضع تامة لا استقبال لما مورثه بل على كل حال في نظر الشرع واذا بطلت الاخيار  
 تسلمة غير القول بطلان لزوم الاعادة هكذا في غير تامة في الوتيرة التبعة الثانية واما اذا كان  
 بعد التبعة الاولى وبين التبعين فمقتضى الاحتياط **الثالث** في صلوة المتصور لا يتأثر باعادة  
 وقوله مستلزم لزيادة المصلحة مقابل المصلحة لان الجمع بين ما يتفق بعدم اعادة الصلوة الامر خمسة وربع  
 باحاط الزيادة وبين الاحتياط للاحقة في جملة من الاجزاء الغير الركبية بعد بطلان زيادة تامة هو يقتضيه كون  
 زيادة المصلحة ركبية خاصة كانت محمودة ومكان كانت محمودة واما الموقوفون بموجبها كما نقول انه  
 لا يتحقق نسيان الركوع الا بالدخول في التبعة الثانية لتوقف تحقق الركن الثاني من القول للدارك على ذلك  
**الرابع** ما تمكض هو وهو وفيه من الاحتياط الخاصة بهم من اثبات مدعاهم قاصرة فيها  
 الصبيح عن قاعدة عارسات ابراهيم عليه السلام عن الرجل يسن ركعة حتى يستقبل يقوم قال يستقبل قال

ان خلاصة ما يستدل بصلوة خصوصاً لا بد من الاشارة الى ان ما ذكرناه من ان  
 بهذا الخبر ما يقتضيه العرفان كونه يقوم بعمله فسله ارادة التبعين عام يستدل به  
 لزيادة الركن تسلمه وادرك ذلك كيف هو من الدلالة على بطلان التبعة الاولى ومنها ما يتحقق  
 بن عمار المذكور قال انها اظهر من سابقها في استقبال الصلوة من جهة ما يتصوره مدعيه  
 حتى يضع كل شيء من ذلك موضع تامة لا يتأثر باعادة ما انه به قبل المصلحة حال  
 استقبال الصلوة **وفيه** ان الخبر وارد موزوناً مجرد سببه تامة لا يتأثر باعادة ما انه به قبل المصلحة حال  
 الصلوة ولا يمتد في ايتا ما يتحقق موقوفاً على الركوع فلا طلاق له واثباتاً ما يتحقق مع  
 تحقق نسيان الركوع مالم يدخل في التبعة الثانية ومنها ما قولها اتصال على كل حال  
 ايمن الرجل ترك ركعة من الصلوة وقد جحد بعد ترك الركوع استأنف الصلوة وانما  
 نفس فيما قلنا من توقف تحقق ترك الركوع على الايمان بالصدقين جميعاً فانكسرت الكلية  
 نقار كون ذلك خلاصة ما يمكنه يقوم ومنها الخبر لخرابة بسبب ايات الله عز وجل  
 رجل يسن ركعة في صلاة لامة واخبر عنه مثل ما ذكره جواسر بوقت جحد **الثاني**  
 على البطلان فيما اراد دخل في التبعة الثانية فادل على بطلان الصلوة وزاد ما يراه زيادة الركوع  
 خصوصاً ما يتفق باعادة تامة من الجهد المردية الجهد في توفيقه وهو استدل بمعدلات الاحتياط  
 انما الناصرة بطلان الصلوة بالاثبات بالجدتين لاسي الركوع واما على الصفة اذا لم يدل  
 بعد في الثانية فاصالة عدم مانعة التبعة الواحدة من القول بالركوع ولا يمان تامة باعادة  
 البرائة من لزوم الاعادة بعد القول بالاثبات بالركوع وما بعد مضافاً الى انه يتوقف عليه  
 المنزور وقد جحد بعد ترك الركوع ولا حاجة لاجداز ذكر كتمان استقباله حتى ياتي في  
 تامة لان مقتضى الكل ليس لها حالة سابقة ومقتضى الاجزاء التامة بها لا تسلمة تحت حقوق الفينة  
 في علم جحد **الثالث** ما ذكره الشيخ في الاستصحاب لجمعية الاحتياط في  
 جحد الاول وبين خبرين ناقلين المتفق من دون تقييد لا يميز احدهما خبر محمد بن مسلم  
 شك بعد اجداز ترك قال ان متيقن بطلان التبعة التي ركعة لها فيفقد صلوة على تمام مكانه  
 الاجداز في رواية فليعلم فليصل ركعة ويجحد في لاسي منه انما يتصدق به باساره في الصلاة  
 فتكون الرواية صحيحة لان ما يتصدق في الصلاة صحيح وطريق الشيخ فوسف بعضهم لما بالصفة







قبله قد حصل له فيه بقصد الركوع ووصل إلى حد فلو عاد إلى القيام زاد ركعا وهو لقيا المصل  
بالركوع فيعود إلى الركوع مغيبا لتدار ما فات منه من الطائفة والذكر الواجب في الركوع بعد ما علم  
من لزوم تدارك كل جزء ولو غير مكتمل في صلوة ما دام عن التدارك بسبب الدخول في الركوع بامتنان  
وهذا لا يخلو في الجملة الثانية لو دخل في ركع كاد دخوله في المقدمة فيلزم له التدارك المذكور  
ولا يقدح ما روي من اجزاء العاتس هو انما يتلوه سجدة السهو وعليه هذه الزيادة بناء على وجوبها  
لكن زيادة ونقصه كما هو لا يحدو اهل العلم انهم لا يفتوا في ذلك بل يترك على ما ذكرنا في صحيح صلوة من هو بقصد  
الركوع ونفي قول بعد الوصول إلى حد الركوع وقبل الاثنان بطائفة الركوع وذكره لا يسجد  
وذكره السجدة الثانية لأنك قد مضى الركوع منه فلو انك انقضيت ركعتك ووصلت إلى طائفة والذكر  
هذا حاله فلهذا لا نأفق **لو انقضى** انما بعد الركوع منه لا تحتسب في محله بطلان  
الصلوة فهو سهو انهم لم يكن انما مانع من الاكمال كذا ولكن بدو المانع يمنع من ذلك هذا ما يسهل  
من كلامه في شرح اجوبة المسائل المرسولة على حقيق وقت الجمال والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
حرره القبط عبد الله الما مقاعف عن غير يدين الشيخ قدس سره في القعدة الحرام من شهر ربيع  
الثاني سنة ١٢٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
في الفرجين  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
في الفرجين

الحمد لله على نعمه التوفيق والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه وخليفته حامل الوثمة  
رحمة والرضوان على من هبنا ورؤف العاديين الناصرين أجمعين يقول الفقير إلى الله تعالى  
عبد الله الماتق عفى عنه بابر الشيخ قدس سره أنه قد واجه بعض الأخيار في خصوص حكم المسافر  
من عليه قضاء شهر رمضان فمضيق قلبه من شدة ناشئته لا يلبس فيقول في قومه من أجله المعاصر  
لما يجوز وأبداً ندم من مراجعة أتقائه لولا فتواً يمنع استراح بالفرق كان معذراً عند تهرقه  
لنقصه هؤلاء أما الجواز والتسفي تجدي النظر في المسئلة لعل عدل في الجواز وأخص في المسئلة  
الجواز والمسافرة والآن إذا ما سلمت المرجعة ورأيت أن من الفرض اللازم أن يمر فيها رسالة  
لا وجبة من قلة القرض للمسئلة في كلمات الطائفة وعدستها القرض لها فيها المقالة فأقول  
مستدس من المال المعبوف جواز الفرض ذكر وكذا الترك والماخير بلا مسافرة هو لا بد بتجنيبه لقاعدة

من حيث انه ان مقتضى الاول هو عدم وجوب قضاء الواجب لوقت ذواته وكذا مقتضى  
احالة البرائة موسعة للكف في خصوص وقت القضاء الذي قام على وجوبه دليل المخرج لنا عن اصل  
ما لم يظن عدم التقدير بعد من لا يتبادر بخاصة من مقتضى وجوبه فان لم يبق دليل على توقيته  
بوقت كان مقتضى الامس معة الكف في عند تيقنه عليه لا يظن المخرج من يتبادر لك لوقت بعد الايام  
او اذ في القضا او من يستمر في الموت لا يجوز وجوب المعدن من اصل المذكور وهو ان مقتضى  
ومقتضى الجواب اذ اية قبل شهر رمضان الا انه والاحلال بالواجب محرم وكذا ما يحصل من الاخلال  
اما حرمة الاخلال بالواجب فيقتضي عن يتكلم لها باقاة منته او رقما واما وجوب المباداة في  
رمضان فهو محل التراجع بينا وبين جماعة من اهل العلم في تقييد ذلك بالاكتمال او ان تدخلت في  
بروان لمختار التلويح اليه كما في صحيح ان جملة عند استيناس من ان اجاب استوى مقتضى ان مقتضى  
تمام السنة تمام الا ان لم يثبت اذ هاهنا مشقة وسهولة في السنة او اخر لا واصل كالمحقق في  
الماخرون بموجوب المباداة باجره جله من على انهم هو لوقت ان ما بين ايامه ان مقتضى ان مقتضى  
وتقدر على جمع وجوب المباداة ارسال المسلم فيظهر للتعليق في الاخذ في تقديمه في سبب ما عدا  
اما اصل العموم في اية في القضا في لا بأس ان تلو عليك عدة من عبارة الشريعة لكونه موقفا من حيث  
**فقوا** **النسب** المرتبة زمن على ان يتبادر انما في المداينة المحسنة في قضا الفوائد لوقت  
وليس الفرض في القضا غير الفصل في جارية بمجرها فانما في مقتضى وقت القضا انما في مقتضى ما يراه من مقتضى  
فانه محقق في تقديم القضا في اخر الى ان يخاف بجواز القضا في وقت في وقت عليه القضا انتهى **وقال**  
الفتية في المسئلة الاول من احكام موته من انما في القضا في قضا ما يراه من مقتضى في وقت فلا يجوز  
بمقتضى حتى لا يخل الثاني لان القضا ما موبه وجوز التاخير القضا المذكور معلوم من استنباطنا  
انما في تعليقه نظر لان المحتاج الى الدليل بعد احالة البرائة من الفورية هو منع من التاخير لا يجوز  
حتى يقع ذكره من العلة **وقال** العلامة في كونه من وجوبه قضا ما فاته من ايام رمضان يجب في  
في السنة التي فاته الصوفها ما بين وبين مقتضى الثاني فلا يجوز له تاخير في دخول رمضان الثاني في وقت  
في آت عند الاستلال على عدم وجوب القضا من استمر في المرض الى الا في ما قلناه ان العلة في مقتضى  
الاداء والقضا فوجب ان يسقط عنه القضا اما استيقا وقت الاداء فظاهر واما استيقا وقت القضا  
فلان وقتها بين رمضان فلا يجوز له التاخير عنه في غير ذلك من الله تعالى ارساله في وقت



في مقام التعليق ارسال المسلم وتذكر في المنتهى لوقت لا تلهي ارسال وجوب المبادر ارسال المسلم قبل  
 ان قولهم ان وقت القضاء من رمضان ممنوع وجوب انقضائه لا يستلزم قسمة هذا الوقت وجوباً  
 بعد مضى الشان انتهى في الكار بموت مع تسليمه وجوب المبادر الى القضاء في كل حين يكون تركه مفسداً كما  
 نظر في مع لا عرف بذلك لا معنى لاختار الوقت لغير المبادر بالوقت لا تخصيص المبادر بالوقت ايصاح المبادر  
 في الوقت الفاني وجوب انقضائه مضى الشان لوفظ الدليل خاص لا يفي الوقت في مانع من كون  
 بعد ذلك في قضاء القضاء او قضاء موثقا اخر لغيره **وقال** في بيان ما ينافي ما صدر من المفاضل في  
 الغنائم من نظرك **وقال** الشبان في من يجوز تأخير قضاء مضاع علم الفتوى اختيار انتهى **وقال**  
 في الغنائم بعد الكلام فيمن يتبرأ من مرض طول السنة بالفظه اما اذا رتب في رمضان فيجب عليه القضاء  
 ويجوز التأخير عن رمضان الالة والعلم عدم الخلاف في **وقال** كاشف الغطاء في رفع الكلام على  
 بعض ما فات من مطلق الصوم لفظه لو علم الفتوى ان وقت فعل القضاء او سنة من غير طريق شرع في  
 الا اذا كان للفتوى وقت محدد كما بين مضامين فشكل بعد مضامين الاحوط القضاء في يومه انتهى **وقال**  
 الوقت من قيد سيد الرافض البرها القاطع في الجوز غيرهم تغيره في شهر رمضان في الاضطرار  
 او اذا كان الوقت اسفل زاد في البرها قبل الوقت كما بين مضامين في ناسل في في الرافض في شمول  
 اطلاق قوله في من لم يقرأ ما هو حرمة السنة وادعى تارة وخصواته من مخرج موضع خرم البرها  
 يكون ما بين رمضان وقت للقضاء **وقال** في حق الشفان لاجبا الدالة على سقوط القضاء مع استمرار المرض  
 رمضان اخر مع خبا اقران وقضاء الوجوب شرعا ما بين رمضان من منضج فيا بينهما واما القضاء  
 وجب عليه هذه الدالة ولو اخل بالمال هذا مع قضاء الكل على ان لا يعلل هذا في القضاء داخل فيهم  
 له سفر لا يمكن مع من القضاء في ذلك الوقت لغيره فان كان سفر باحار مستقبلا لا اشكال في وجوب تقديم  
 عليه عند شريعة السفر والحال هذا وان كان اجبا كالتج ونحوه فاشكال في تأخيرها عن الواجب لا سيما  
 بجهة لاسلا وترجيح احد على الآخر يحتاج الى دليل وان كان مقتضى عدل لا يستلزم سبق وجوبه  
 من حوايه في محل من الموضع **وقال** في استغناء التوقيت من اجبا سقوط القضاء عن سائر المرض الى  
 اخره من السقوط لا رجلا لا توافقت القضاء بخسور مضى الشان في بل ارتفاع المرض مانع من وجوبه لا ينافي ذلك  
 وجوب القضاء بعد مضى الشان من في زمانه تأخير القضاء ما لم يكن كون ذلك في مرضه في مكان القضاء  
 الاصل عليه لكن انقضائه في الاستغناء المذكور على وجه يستلزم الاصل المتقدم في غيرهم لا ينافي

بالاستيناس

بالاستيناس المعلوم جعله من مؤمنه فان يكن استنباها انقضاء من ذلك فانه من وقت قضاء  
 على من استنبا المرض في رمضان الثاني في هذه فيما اخر من الوقت المانع من غير الاستنبا هو وجوب  
 في العمل على الحيث من عبد واحد احمد بن عبد بن خازن الشافعي في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 عليه بعد فضل شاذن عن في جعفر بن يعقوب شاذن عن في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 عن مولانا الرضا عليه السلام في جد مولانا طيعة بن ابي اسحاق الشافعي في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 فلم يخرج من سفره ولم يقم من مرضه حتى دخل عليه شهر رمضان خروجه عليه من ذلك ان كان في  
 وجب عليه في تلك السنة ذلك ان لم يقرأ ما التزم به في امان عليه سنة في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 بحمل له السبل في دار سقط عنه كل كمال الله ثم عليه من كل شيء في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 الصلوة كما قال الشافعي في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 الصلوة في شهر ولا سنة المرض في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 الفدا كما قال الله عز وجل في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 من صيام او صدقة او نكاح فاقام الصدقة مقام الصيام فان لم يستطع فذات صدقة او صدقة  
 لا ادخل عليه شهر رمضان خروجه عليه الفدا لما مضى لا يركن في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 فوجب عليه الفدا اذا وجب عليه الفدا سقط الصلوة والصوم والقدر لا يركن في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 الفدا في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 وجمعوا في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 خبره باحوال الرجال ومن ارجح التعديل في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 منع فيما بين رمضان في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 يصدر من اجل ترفع لك الصيام في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 صاحب من حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 سافر لزمه التمام سفره لار من عليه علم من عدل في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 السفر في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 المبادر الى القضاء من رمضان في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 المسافر في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

الوقت







يمكن استمالة كل من حر أو مكروه لا تفرق بينهما ظاهر في الكراهة والمنافسة في الخبر يقتضيه لا يقول أحد  
هو توفيق الحل على كساح زوج أو أياها فاسد لا مكان كون حتمية لا تخلف في زوجها كساح زوج  
غيره ومن هنا ظهر سقوط المنافسة بعد مكان التزوج الأول بعد أن يكسح زوجا غير فلو حال على الحال  
السقوط أن ذلك فرع كون بكلمة حتى غاية ولم يعلم أن مكان كونها حتمية كما عرفتم فمقتضى التزوج الواسع  
بعد تزوج القهر أياها لم يكن شرعا لا بعد وقوع الطلاق مقتضى العقد من ذلك الغير كان مقتضى الخبر لا أن  
في التزوج بعد تزوج الغير وطاعة مقتضى العقد تلي ذلك في التعليق على الحال في شيء ومنها ما رواه  
بإسناد عن الحسن بن فضال عن علي بن الحكم عن سفيان بن بكير عن داود عن أبي جعفر ع قال سألت عن امرأة تزوجها  
زوجها فاعتقد تزوجها الأول فخرجها الآخر كتمت الثالثة فلهذا فزوه وأما سبعة زوجها  
بثلاثة فزوه وتعل الناس كلهم فزوه وذلك أن الناس قالوا تعتد بتدين من كل واحد عند فزوه ذلك  
أبو جعفر عليه السلام قال تعتد بثلاثة فزوه وتعل الرجال أن حملها الناس كلهم يقتضيه حملها للوطي بثلاثة فزوه  
كونهات بل كونه منهم لكن سنده قاصر بمروي بمكر الضعيف لا يقتضي ما يفر من الحكم بحكمه فزوه  
عن الوطير ع قال قول بعد إرث الوطير شبهة لهذا البعل حرمتها عليه بعد مفارقتها زوجها الأول  
الحق المقول وخالف في ذلك نفر من الأواخر كالفاضل القمي قدس سره والمحقق الثاني وثلاثة الشهابي قدس سره  
وصاحب الجواهر ما لا يمكن الاحتجاج به بل هو أحد ما أشاء من المصنفين أم بقاءه جوا  
السؤال المزبور في جواب السؤال المزبور ما ترجمته من مقتضى طلاق معتدا بجماعهم على حرمة ذلك  
المرتب بها صرح بها عليه بد في الفرض واستجيب بأن هذا من عدم محذور مشا جبر على فله الشريف  
فلان معتدا بجماعهم تمام لزنا بذات البعل ومن بين أن على الجاهل بكونها ذات بعل مع مقتضى  
ليس بابل هو حجة فلا ريب لا بجماعهم بالفرض وأما فلا أن طلاق معتدا بجماع فرع حجة  
المقول فتدبر فساد ذلك محله مستوفى وأما الثاني فلا أن طلاق معتدا بجماع لو وقع فأنما يقع في  
الشكوك وقد تحقق لجماع في المقام من الاحتجاج وقد جرم بعد تحققه لفاضل القمي ع أيضا ويدل على  
في العلامة من في العشر على الثاني المسئلة لعلنا حيث قال ولو تزوج بذات بعل شبهة كمن طلق شيئا  
راجع لم يعلم المرتبة تزوجت باخر بعد قضاء العدة ظاهرا دخل بها الثانية فان كان الثاني باطلا  
وهل عزم مؤثرا لا من العدة الثانية فيأجل على ذلك العدة قياسا لكان قال كذا لو طهرها موت زوجها  
أو طلاقه انتهى كيف ينبغي لجماع على مثل الذي قد تم حتى ذكر العشر على قضاء من لجماع في هذا

طريقه

تحقق

وتمتد بعدم تحقق الإجماع فيهم ان جماع من آخر على العدة فزوه قالوا في المسئلة  
قولين فالتمسك بالطلاق معتدا بجماع فاطم من جوا والتمسك بالطلاق ان كان طلق لا يقع من حق شيئا ان  
الفاضل المعاصر دام بعده في هذا لأشياء هو ما وجدته في الجواهر في ذيل المسئلة ان الزنا بذات البعل مرة  
بعد جعله علة الدليل لجماع من قوله ولا فرق في الطلاق معتدا بين المدخول بها وبين ما رتب العلم  
والجاهل بل بين علم الزانية بانها ذات بعل أو جهالة لا بين الدائم المقتضى انتهى مع من صاحب الجواهر  
القيس بين القسم مع كون الوطير نال عدم العقد لا تكفي على مثل هذا الذي هو غير معتد اعتدائهم  
أو تكمل المعاصر المذكور وكيف ينبغي عليه الفرق بين الزنا البتة وشبهه بانما أنه معتد مسئلة وفيه ان  
أنه هل يؤثر التحريم المؤبد لابقائه كالمسألة في ذيل مسئلة وفيه ذات العدة الرجعية فزوه فزوه  
الفاضل المعاصر لم يقتضيه التحصن حتى يقف على حقيقة الحال بعصفا الله ثم وياؤه بغيره ان طهر فزوه  
بحق سنده لا ثم صلوات الله عليه واله من بيت العنود الكرم تأنيها ما ذكره جميع الأواخر وجعلوا مقتدا  
لأحد طرفي الاشكال في المسئلة من حيث ذات العدة الرجعية بوجوب حرمة ما على الوطير بعد مفارقتها  
تتمية فمقتضى البطلان التي هي حجة تحقيقية ولها لا دناءة فيلزم عليه جميع المقتضيات من منع الأول  
وطلان ليقاس بالشبهة عده من الاحتجاج فيها ما استدل به الفاضل القمي ع وجعل علة العدة احتججا  
القول بالتمسك هو ما رواه عبد الله بن جعفر ع في كتابه قرب الاسباع عن عبد الله بن الحسن ع عن أبي جعفر ع  
جعفر عليه السلام امرته بله ان زوجها قد تزوج فاعتقد تزوجت ثم بلغها ان زوجها قد تزوج فاعتقد  
قال الفاضل القمي ع بعد ذلك استدل بترجمته صاحب الكفاية قال ان هذا الخبر عند غيره لا يقتضي  
ان عبد الله بن جعفر ثقة جليل من عظم الشايخ وعبد الله بن الحسن كان مجتهدا في الرجال لا أن  
كونه من مشايخ الأجازة وقد رواها من كتاب علي بن جعفر ثقة الجليل والأظهر ان شيخوخة الأجازة بمنزلة  
بل ذهب بعضهم إلى كونه عظم من الوثوق انتهى **وقال** ان الرواية وان كانت من حيث سند معتدا عليها لا  
ولا أنها على المطلوب مستدل قاصرة لعدم وقوع السؤال فيما عدا الحرمة المؤبدة وانما السؤال عن جليها الثاني  
بعد ظهور ثبوت حجة الأول ذلك مسلم لكونها ذات زوج حتما على البتة منها على بعد طلاق الأول  
أما ما مضى العدة والسؤال ليس عن ذلك حتى يضيق الجواب عليه يدل خبر على الحرمة المؤبدة وبالجملة فلا  
بل ولا اشياء الغير المطلوب المستدل ولو سلمنا على من قال في الخبر ما في ذلك فلا أقل من كون الاحتجاج  
الدلالة على العمل ظاهر من هذا الخبر في الحرمة فلم حمل ظاهر على أنه حمل هذا الخبر على قبل الطلاق كونه

الشيخ

ملاذيل











[illegible]

الملك

وهو







كأنه عدالت وبالجملة فكان لو شاع ملككم لأرض تمالا لظن كونهم بغير نازلة التي يتلقون الملك عنكم  
 حالته بل من حيث علم ما عقدوا وقالوا له رجلا لانه الملقية من فاجع من خاذه كونهم نفسا لث تريل والحالة عند  
 قبل عنوان تركايت و عدم العود الى حكم ما اجمع بين ما جهر بتناقصين و صلا في محض يكسبه عدم اجدا ما  
 منته و شيعتنا بهذا المفروض على اذكاره ميتا تحققاتا و ميتا تريل في الفسخ عبارة عن حل العقد الصادق  
 التي التحقيق ليس بمعاودة جديدة كما انفسه بعد الفسخ عوالم الى الميت و صيرورته في حكم ما لم يكن بل واقع  
 كانه جعل المفروض الاية في اخر كلامه فاذا انحل العقد باعترافه و لكن عوالم الى الميت تحقيقا باعترافه و  
 كان مقتضى الفسخ العود الى الحالة الاولى من حيث الفسخ فمرد كون الميت الريل موجودا كيف يقبل ان يكون ما  
 من ذلك العود وكذا دفعه لان الميت كانت الية التحقيق وكانت حاله كما لو كان ميتا لو كان ميتا في حال انما  
 اليه كأنه لم يقبل فعله يقبل ان يكون ما انما من ملاحظة العود الى نفس الميت و بالجملة ما اطال في توضيح  
 كون الوارث هو نفس الميت تريل لا يقبل له و من راحة لاية الفسخ انه التحقيق في كل وجه من الامر هذا و  
 ما وصحناه انما لم يبق ما ذكره من اقتضا الفسخ جوع الال الى الميت العقد كما لم يكن ميتا ياتيه و بالجملة  
 من باب الحب كان في كلام المحيى مقدمه و هي كون حصول الال في ملك الميت و كونه بحكم ماله على خلاف القاعدة  
 طواها لوضوحها و ظهر انهم سقوط ما ذكره من ترك الميت الارض مرة و التقاد اخر و طهر انهم سقوط ما  
 من وقوع الفسخ حكم مال الميت في حلة من المفروض فان النزاع ليس في الامكان حتى يستشهد بالوقوع في عقد  
 موارد عن الامكان و انما الكلام في انه هل هناك دليل على ان الال بالبقاء على حكم مال الميت الخالف للقاعدة  
 ام لا و قد عرفت عدم بل قيام الدليل على وقوعه على خلافه و اما قوله بقاءه في اخر كلامه المذكور و بالجملة ما اطال  
 في توضيح كون الفسخ في حلة من المفروض و هي اية بعد قيام مقام الميت و كونه نصيبا من عوالم الى ملكه و  
 المورث ثم قال المحيى و اما علاه فلو كان الوارث بغيره نفس الميت في اي عقدا صدق تلف العبد فكان الميت حيا  
 لم يقبل منه العقد ثم عقده الميت فلو اراد انهم بحسب انهم ارفعوا لفقه التحقيق و نفس الريل فلا يقال  
 ان الفسخ يقتضي العود الى من العقد هو نفس الميت لا الوارث هذا و المفروض ان بقاء قد عرفت ان عدم صدق  
 تلف العبد مما لا ينافي اعتبار العود الى حكم مال الميت بل يؤكد و ان الال حال لا انتقال اليهم كأنه لم يقبل  
 موثدا الميت و تصرفه و عبارة اخرى بل في شئ بعد تسليم قيام الدليل على الريل لا يوجب استقلال الريل  
 في الحكم و سقوط الريل عليه مع جوده و امكان اعتباره عن رجعة الطاعة و الاعتبار جدا و لم يلزم الا في حق  
 قد بان سقوط ذلك مما مر فان مجرد عدم منافاة صدق تلف العبد لا اعتبار العود الى حكم مال الميت لا يثبت مطلوبه

بعد ذلك الدليل على ذلك كما هو المفروض من ان مقتضى الفسخ انما هو بقاء بقاء من قبل المحيى بقاء في شئ  
 المذكور ان قد عرفت ان الوارث انما هو من العقد فلو ان بقاء بقاء من قبل المحيى بقاء في شئ  
 ان مقتضى الفسخ من من العقد لا انه يدعي ان الوارث انما هو من العقد فلو ان بقاء بقاء من قبل المحيى بقاء في شئ  
 الريل لولم يوجب تريل مقتضى العقد عليه تحقيقا ليس مانع عنه ولا منافاة بين هذا ان بقاء بقاء من قبل المحيى بقاء في شئ  
 انه حقيقة قطعا فانما اوجب في كل يد عن حقيقة مقتضى الفسخ الى ما هو في شئ و قوله الوارث بقاء في شئ  
 ما استفاد من كلامه لم يكن ليجهه و اذكره ما ينافي ما مر توضيحه فلا يقبل بل انما من انما ياتيه من باطله و  
 من كلام المحيى ثم انه قال المحيى علاه و دعواته اية بقاء الوارث تريل لا مستقرة فهو لغيره  
 لازم مد فوجره ان الريل يقتضي بقاءه بالمعنى لا العود الى الملك الاول و ما يستدل به بقاء بقاء من قبل المحيى بقاء في شئ  
 و نقاد وصاياهم هذا الال المرد و قد دل على عوده الى مال الميت و صيرورته بحكم ماله فيقيد ذلك ليس  
 من جهة ثقاله الى الميت بسبب الفسخ بل من تعلق حق الدمان الموصى له بالمعنى و قد عرفت ان مقتضى  
 الال لم يخلو لا يتعلق به الذي الوصية كايابا شيئا بخلاف شرط و انما نحن في غير خلاف شيئا  
 فترد الوارث مثل الثمن من سلبه لهم و فسخ الوارث المرد في الدين ولم نقدر وصاياهم منه كما روي البقرة  
 عليه الشئ الحق لا يضار و لو اقتضى الفسخ العود الى الميت و صيرورته في حكم ماله لوجب عود في  
 الدين في المفروض هذا و ان مقتضى الفسخ ان بقاء بقاء من قبل المحيى بقاء في شئ و قد عرفت ان مقتضى  
 ليس انما يستشهد به على شئ و الشئ الحق لا يضار و الله نقل عنه و عوالم اليه ذكر في هذه المسئلة  
 و محيى جعل و انما الرجوع الى حكم مال الميت تعلق حق الدمان ببقاء ذلك مقتضى الفسخ وان سلم  
 بعد ذلك غيره على ما يلزم من قوله انما لا امران المسئلة تحتاج الى تنقيح زائد كما في كلام من  
 في باد النظر في تنقيح البحث و انما ان الشئ الدمان موقوف على ما يفي انما كان و متى كانت هذه القضية  
 شائعة لا بد و ان هذه المسئلة و اتمه في جميع الاعضاء و انما امر من عمل المسلمين الذين عدم الزمان  
 و انهم اخرج الدمان و انفاذا الوصايا من هذا الال المرد و انما هو المحيى و عوالم اليه في مثل  
 المقام من هذا الخبر في الحازق المحيى فان انما على تقدير التسليم فالعراق ان الوارث في المقام اعتبارا ببقاء  
 انهم نفس الميت تريل و لهذا يقتضون و لهم حق الفسخ باعتبار انهم ذو مال جديد بغير ريل بالميت بقاء  
 عوضا عن البيع فكان الميت حيا و من السابق بالغير بقاء لا الحق لا يكون الفسخ معاوضة جديدة  
 بل لا تريل من الميت على حسب تريل الال المحيى في جواز جعله في البيع كونه و انما هو











لا احتياجه الى تخصيص المستثنى لان المجبلا يجوز له الدخول في المسجد من اجباز ان يادركتم  
 من زوايا الكواكب في المحل الاول فيخرج فان الاستثناء اخرج المذود عن الحكم بصفة المصروف في الآية  
 بحال المذودين وحكمهم في تفصيل العلم جازا **وانما** لا احتياجه الى تخصيص العايرين بالمستثنى لان  
 المستثانة عدم تحريم القرب بدلا الفصل على العايرين لا جواز له من غير توقف على شرط اخر هذا في  
 علل دحمان لاحتمال الثاني على الاول بان رادة المسافر من قوله ثم عبر سبيل يحتاج الى تجوز لانه ان  
 حاله كان ظاهر من كان في حال العبور وان قلنا بان المستثنى حقيقة في الماضي لان هذه الحال  
 لذلك غالباً وان عمل على الصفة بان يكون استثناء في موضع تصفيا وان يكون لا ينفق غير كالم  
 من انكشاف غير وان لم يستعمل توقفه على عدم جواز الحمل على الاستثناء كان مختصاً بان كان حال العبور  
 قلنا بان المستثنى حقيقة في الحال فلو كان شاملاً للقبول لكان عارفاً في الماضي على القول الاخر فلا  
 يختص بالمسافر فيحتاج الى ان يقال المراد بعابر سبيل من كان مختصاً بذلك وهذا شأنه وغرضه ان كان  
 وهذا لا يستقيم على ضربين التجوز لان حمل العاير على المذود ثم بعد جذاً وعلى المسافر في  
 فيحتاج الى تخصيص الاحتياجه الى تخصيص غير الواجد ثم والحو لا شعاً بما بعد الاية من هذا  
 وان لم يكن تكرار الايقاع في هذا الاستثناء فائدة وهي انه يستثان من التحريم لرفع الحرج لا بالحق  
 هذا غير مسلم عند التحقيق فان الاستثناء باعتبار الغاية فكأنه لا يفرض الصلوة جناً الا ان يقع  
 جناً بكم بالصل لا تكونوا مسافرين فلا يجد المنع هناك بزوال الجناية بصل باليقين واما ما  
 ذكره من وجوه الخلل في وجه الثاني فانه كما صامد مع وجوه القربة على هذا المصداق وعلى حمل القرب  
 على حضور موضع الصلوة وهو قوله ثم لا سبيل ومع وجوه القربة لا اشكال فيه اتفاقاً لانه على  
 ان بعد الاية متعلق بحال الصلوة بل لما فهم الامر بالصل لدخول المساجد كان لسائل ان يقول على المذود  
 البتة لم يجد الماء فذكر حكم المذود من علم اذا اوجب عليهم الطهارة ولم يجدوا الماء من غير اختصاص بذلك  
 باداة الصلوة ودخول المساجد فكأنه قال خبر الواحد الماء حكم الله في موضع تجب عليه الطهارة وكان  
 مستقداً من الله فحسب لو كان الكلام في الصلوة كانت المناسبة والسلافة من تخصيص اكثر من ذلك  
 بحيث يصلح للرجوع من هذا علم جواب عما ذكر من لزوم تخصيص المستثنى فيلزم لان مقتضى الاستثناء  
 عدم تحريم جواز كل مسجد لا جواز في اتي مسجد كان كائناً مع جواز ان يكون زوايا الآية قبل حرمة المكان  
 فيها فلم يبق الا ان القول بمنع لسكران عن دخول المساجد غير معلوم فان ثبت الاجماع يمكن ان يقال يجوز

يكون

ان يكون الامر كذلك وان لم تكن فتخرج من حيث هذا **وانما** لا احتياجه الى تخصيص المستثنى لان المجبلا يجوز له الدخول في المسجد من اجباز ان يادركتم  
 من زوايا الكواكب في المحل الاول فيخرج فان الاستثناء اخرج المذود عن الحكم بصفة المصروف في الآية  
 بحال المذودين وحكمهم في تفصيل العلم جازا **وانما** لا احتياجه الى تخصيص العايرين بالمستثنى لان  
 المستثانة عدم تحريم القرب بدلا الفصل على العايرين لا جواز له من غير توقف على شرط اخر هذا في  
 علل دحمان لاحتمال الثاني على الاول بان رادة المسافر من قوله ثم عبر سبيل يحتاج الى تجوز لانه ان  
 حاله كان ظاهر من كان في حال العبور وان قلنا بان المستثنى حقيقة في الماضي لان هذه الحال  
 لذلك غالباً وان عمل على الصفة بان يكون استثناء في موضع تصفيا وان يكون لا ينفق غير كالم  
 من انكشاف غير وان لم يستعمل توقفه على عدم جواز الحمل على الاستثناء كان مختصاً بان كان حال العبور  
 قلنا بان المستثنى حقيقة في الحال فلو كان شاملاً للقبول لكان عارفاً في الماضي على القول الاخر فلا  
 يختص بالمسافر فيحتاج الى ان يقال المراد بعابر سبيل من كان مختصاً بذلك وهذا شأنه وغرضه ان كان  
 وهذا لا يستقيم على ضربين التجوز لان حمل العاير على المذود ثم بعد جذاً وعلى المسافر في  
 فيحتاج الى تخصيص الاحتياجه الى تخصيص غير الواجد ثم والحو لا شعاً بما بعد الاية من هذا  
 وان لم يكن تكرار الايقاع في هذا الاستثناء فائدة وهي انه يستثان من التحريم لرفع الحرج لا بالحق  
 هذا غير مسلم عند التحقيق فان الاستثناء باعتبار الغاية فكأنه لا يفرض الصلوة جناً الا ان يقع  
 جناً بكم بالصل لا تكونوا مسافرين فلا يجد المنع هناك بزوال الجناية بصل باليقين واما ما  
 ذكره من وجوه الخلل في وجه الثاني فانه كما صامد مع وجوه القربة على هذا المصداق وعلى حمل القرب  
 على حضور موضع الصلوة وهو قوله ثم لا سبيل ومع وجوه القربة لا اشكال فيه اتفاقاً لانه على  
 ان بعد الاية متعلق بحال الصلوة بل لما فهم الامر بالصل لدخول المساجد كان لسائل ان يقول على المذود  
 البتة لم يجد الماء فذكر حكم المذود من علم اذا اوجب عليهم الطهارة ولم يجدوا الماء من غير اختصاص بذلك  
 باداة الصلوة ودخول المساجد فكأنه قال خبر الواحد الماء حكم الله في موضع تجب عليه الطهارة وكان  
 مستقداً من الله فحسب لو كان الكلام في الصلوة كانت المناسبة والسلافة من تخصيص اكثر من ذلك  
 بحيث يصلح للرجوع من هذا علم جواب عما ذكر من لزوم تخصيص المستثنى فيلزم لان مقتضى الاستثناء  
 عدم تحريم جواز كل مسجد لا جواز في اتي مسجد كان كائناً مع جواز ان يكون زوايا الآية قبل حرمة المكان  
 فيها فلم يبق الا ان القول بمنع لسكران عن دخول المساجد غير معلوم فان ثبت الاجماع يمكن ان يقال يجوز

والصلح











بالتعظيم

242















معلق وضوءه لا يصح لأن الأصل في المأبذة الرض والمغ منها مخصوص بموارد خاصة كالاستحاضة  
 لدليلها فبحان يكون الوضوء مستقلاً في رفعه **الحديث** الثالث يمنع الوضوء في الغرض بل يجب تيممها على الوضوء  
 والعسل كما اتفق به كاشف الغطاء ولعله لا وجه لها سيما مع ما في الجواهر من نفي جملتها والرد في غير  
 كاشف الغطاء بل يمكن الإحياء على بلا حصة كلامهم في القيمة **الحديث** الرابع هو كونه  
 وعند صف الوضوء في الأصغر الفضل في الأكبر بل ارتفاع الحديثين جنباً لجنب على سبيل الاشتراك  
 حكى القول برسم الشبهة في كونه البيان على بيان وجوب الأكبر لا يتفق عن وجوب الأصغر وما لم يتفق  
 فالأحد لا يكونان فلا يستقل الوضوء برفع الأصغر **الحديث** الخامس توهم منه الاستحاضة ناش من توهم اتحاد  
 وان لا يكون وضوءه بارة فيبلغ لا يتكافؤ وهذا التوهم في غير محل لا مكان لقولان دم الخيض مثله هو  
 حاله بناء على أن عند من حاله القائمة بالنفس عليه فلا يتكافؤ كبرها الضعف ولا تسلسل فلا مانع  
 من استقلال وضوء برفع الضعف والفضل برفع الكبر ومجرد عدم استباحة شيء من الغايات بالوضوء ما لم يقتض  
 ارتفاع الضعف بعد بيان شأده عدم الاستباحة في وجوب ما من غير من عند الشبهة بالأكبر كالشبهة بعد  
 الجهر في جهات الأختلاف لا حد ما منه **الحديث** وفي المسئلة احتمال رابع هو كون الحديث واحداً  
 لا يرفع لا الفضل وحده والوضوء واجباً خربت ببوله ثم إذا تم ولا مدخلية للحديث في استمراره  
 من عبارة رتبة استغفقه قال ولذا جواز تيقن الرض في الفضل تقدم أو تأخر ووضوءه تقدم أو تأخر  
 وهو ضعيف بل ما ملأ أذانهم من هذه الاحتمالات لأن التصور ان خات عن التضييق  
 لا يقد نستدل الحال من الأمانة ما إذا وجدنا حكمهم بجمع صحتها وجواز دخولها المسجد قرائتها الغيرة  
 وحل وطهر بعد الفضل قبل الوضوء وكما القيمة بدل الوضوء في الأمانة لا بقدر الفضل استكشافاً من  
 كذا ان هناك حديثين كبر صغير رفع الأكبر الفضل والأصغر بالوضوء ولا وقع بعد ذلك لما صد من بعض  
 واخر لمحققين في عوائق ثبوتها بغير استقلال من موجب الوضوء ورفع من الأدلة بل ظاهرها ان خروج  
 نفي عدم الخيض والاستحاضة ونحوها في سببها حاله الحديث على حد خروج البول والغائط والريح في  
 حاله الحديث الأصغر في كونها موجبة حاله واحدة إلا ان حاله الحاصلة من الأمانة الخفيات الخفية  
 وتوثر لأهراً من منع العبادة وبها حاجته في رضاها في ثم اخبر من الفضل باعتبار هذه الزيادة في الأكبر  
 فتأخرها في المأبذة بالشدة والضعف بالحديث والحديثين وقضية ذلك ارتفاعها من الشبهة بإجماع  
 راضها من الفضل ويستباح دخول المسجد قرائة الفرائض ونحوها بما جازها من الشبهة وتبقى جدياً

سواء كان الوضوء مستقلاً في رفعه أو مع غيره من المأبذة الرض والمغ منها مخصوص بموارد خاصة كالاستحاضة لدليلها فبحان يكون الوضوء مستقلاً في رفعه

مسألة حاله الحديث الأصغر في المنع من الصلوة ومن المصنف نحوها في حقته ذلك عدم إمكان ملك من  
 ما بها من مقدار الحديث الأصغر بإجماع رافعه من الوضوء خاتمة مع قيام ما بها من شدة حديثه بعد غسل وضوءه  
 عدم مقبولية ارتفاع الفضل المندرجة في نفس الكثرة مع جواز الكثرة وقيامها وهذا معنى كل حديث كبر صغير  
 أي يستلزم وجود وجود ولا بد من بقاء لا يتحقق الوضوء برفع الأصغر لا من رتبة الأصغر  
 وجوب الأكبر لا بد من اشتراك في ارتفاع الأصغر في الوضوء تحقيقاً بارتفاع الأكبر ولو شاع  
 تأخر ارتفاع مع قيام الأكبر بوضوء الوضوء المقدم الرض كونه يغير لطوق الفضل فلهذا معلق رفعه لا يستحق  
 عند الدخول في المقدّم منها وله فيه رفع الأكبر الفضل الأصغر معاً إذا قدم الوضوء على الفضل الوضوء  
 إذا قرء عنه قلت من أملي فيما ذكره وجعلت في كل كلام بما قلناه من تقدم حديثان غير مدعاهما  
 حاله الحديث الأصغر بعد الفضل **الحديث** الأصغر مع الأكبر بزيادة الوضوء كذا الأكبر الفضل ولو لم يكن  
 فكلاهما وجهه بعد كذا آثاراً عظاماً وما ذكرنا المهرجواز تصدق الأصغر بالوضوء في حق الفضل  
 لا كبر غير في حقوق الوضوء فانه من عند تجوز قصد الرض بهذا الوضوء لا يقصد به الاستباحة بل  
 معطاة المقدّمات قبل الفضل لا رفعه كان بقوله الحديث الأكبر وعده قد ارتفع عند ذلك حتى يقصد بغيره  
 لا عزت من تارة مانع من ارتفاع الأصغر بالوضوء المقدم بل بقاء الفضل وارتفاع الأكبر الفضل لا يصح بعد قيام  
 الأصغر كما يشك منه مدجوز دخولها في الصلوة قبل الوضوء بل من قدر الوضوء غير من الجاه وبما  
 ذكرنا المهرجواز صحة ما هو المشهور من لزوم الواجب فلا يقدر الوضوء خاتمة بالوضوء القيمة بدل الفضل إمكان  
 ارتفاع الحديث الأكبر الضعف لا جوازاً بالنسبة إلى الآخر وهو الأكبر الفضل نعم من التزم باتحاد حاله  
 يسوغ للأمر بالوضوء لمكان ارتفاع الأصغر مع بقاء الأكبر لأن التسلسل بالطلاق يدل على وجوب الوضوء  
 الميسر ويلزم بالوضوء بقية الآية الرفع القيمة من الفضل من حيثها **الأمم الرابع** ان غسلت  
 خارج من تلك الأقول والأجانباً وأما المخصوص بالبحث هو حاله الخفاف لا غسل ولا بقاء  
 بالهارة تلك الأغسال فلا يدخل فيها غسل الشئ على حال وان ورد فيه تيمم الوضوء وضع فيه الخلاء لا شك  
 نزع عن خارج من جريم البحث في هذا الحال **الأمم الخامس** انك تدع في كل كلام عدم الخلاء لا شك  
 في ان شيئاً من الأغسال لا يقتضي الوضوء بحيث يكون الوضوء ما لصحة الفضل ويكون الفضل من غير وضوء  
 رأساً فالقول بوجوب تقديم الوضوء على سائر الأغسال كالشعير وغيره من ملاحظات يرد خصوصاً وضوء الوضوء  
 للصلوة ونحوها والفضل أو وقع منه وقت الواجب المشرط بالهارة أو لا يقع لو حو الوضوء قبل الفضل

سواء كان الوضوء مستقلاً في رفعه أو مع غيره من المأبذة الرض والمغ منها مخصوص بموارد خاصة كالاستحاضة لدليلها فبحان يكون الوضوء مستقلاً في رفعه



[illegible]

يَسْأَلُونَكَ

[illegible]



















في الآية الشريفة فيكون المعنى كذا وطفا بالقرينة غير بعيد الوصية والكون الثبوت ثم من الملك  
 ان يكون المراد ان ذلك يكون بعد الوصية والدين على ما لا يستقر بعد ان كان تزلزلا  
 ذلك بان لم يرد انما هو الملك لا يستحق انما في قولك المال ليرد من ثم يتبع لقراءة هذه الآية لا  
 ملك فكيف يزل قوله ثم لا ينفك على ان المراد يستقر في ملكه ان هو لا اعراضا عن الظاهر في الآية  
 مردون شاهدا لا دليل ولا ريب في ان الظاهر كون الطرف هو الاحوال في الملك قد فرغ الجيب على  
 ذلك سقوط ما يجتمع صدق ان دلالة الآية الشريفة على المطلوب انما هو بمقتضى الحاشية وهو ضعيف  
 ووجه سقوطه من المنطوق ان لا يلحق فيه لم يرد كقولنا ملك البيع بعد العقد مثله كبر كان في قولنا  
 ذابا ملكه شر واداسم عليك فرد عليه لتسلم وان رزقت ولذا فاختاره واما قوله بعضه  
 بالآية الشريفة بوجه آخر وهو ان المعلق فيها على الدين ما الملك وجواز التصرف او ما معا ولا  
 منها ما لا خير باطل قطعا لانه لا يستعمل في ملك على بعد الدين مع جواز التصرف قبله  
 احد لا يرد يدفع الثاني في ملكه الاستحقاق من اللام وعدم تبادر كون الطرف حال من الانبساط  
 والتقدم في قوله عز وجل من بعد هو تقدم الله اراده المستطوع وهو المتأخر لا يجامع التقدم كقدم  
 عند الحارث على جود وتقدم بعض اجزاء الرضا على بعض فلا يثبت ملك وجوز تصرف في رضاء غيره  
 بتقيد التقدم هذا واما قوله في دلالة الآية بوجه آخر وهو ان المراد منها بعد الاجتماع على ملك الوارث  
 مع الوصية بالملك الاجماع المحكي على ملكه الزائد عن مقابل الدين في غير المستوعبين كون تقدير السهام  
 الوصية والدين فعا تخيل كون السهام من اصل المال فلا تقضي فيها ما للمالك بايقابل الوصية والدين  
 الميت والوارث ضرور عدم منافاة المعنى المزبور لكل منهما فالتقدم هذه السهام من بعد الوصية والدين  
 لان المراد منها تطبيق الملك على نفاذ الوصية واما الدين لما فاتت اجماع المزبور سواء ارد بعد  
 الوصية والدين لاهلها او بعد غيرها وتبين ما واهتم ان كون المراد منها تقليل جواز التصرف في الملك  
 واستقراره مع بعد غير نافع الخصم بل هو ضار له كقدر سعة المال بمعنى ان هذه السهام من اصل المال  
 لاهلها مع سعة المال للوصية والدين ان وجبت عليهم ان اذبت منها ثلث السهام على كل من  
 منها من كونها من اصل المال خصوصا مع قولهم مما زكمت كما انه يكون موزا لآية في المقصود منها بيان حكم  
 التركة الزائدة وكذا تقدير العزل والاداء واما احتمال كون المراد من بعد فيها الكفاية عن ملك الزائد عن  
 والدين فيع ان لا يسهل عليه لفظ كمال المساعدة غير محال لخصم ضرور كون اقتسابه حكم الزائد لا غير

واشعار الشبه بحد مملكه لغیر بدفعه احتمال كون ثمرة الشبه بحد بيان ان ملك المحدث لموارث  
 بخلاف غيره الذي يردل عنه بادائه للوصية والدين بل غلظ ذلك ولم يردل انما لا قرينة عن تعيين  
 بان ما ذكر من المناقش ما لا وجه له ضرورة ان المناقشة بين اجماع على ملك الوارث للدين مع الوصية بالملك  
 عدم مملكه شيئا قبل فاته الدين لا مانع من تحصيله بالاجماع حيث تحقق من معلوم عدم تحققه فيها  
 لكان الخلاف وكما انه يمكن ان يكون لا يرد دفع قوله كون الملك مع اصل المال فلا يمكن ان يكون مستوفيا  
 ملك الوارث للدين من اصل المال واذ انك على كون ملك للدين بعد فاته الدين بعد اخرج كنت  
 معناه احد ملك الوارث شيئا قبل فاته الدين لان ملكه انما هو الارث ولا ريب مع الوصية والدين كما  
 الوارث لا يرث الثلث الموصى به لارث التركة القابلة للدين بل لارث شيئا ما لم يبق الدين ولو كان  
 ما ذكره المناقش لغیر بدل قوله ثم من بعد وصية ودين بقوله مما زاد عن وصية ودين الله لما اخرج  
 طائفة من الاخبار فمنها قوله الله واما الكليفة عن ابن عباس عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي  
 بعد الله عليه السلام قال اول شيء يبذل من المال الكفر ثم الدين ثم الوصية ثم الميراث ومنها ما رواه  
 بل الصحيح على الصحيح ان الله واما قوله عن ابن عباس عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي  
 حميد عن محمد بن قيس عن ابن جعفر عن علي بن ابي طالب عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي  
 ثم الميراث بعد الوصية فان اول القضاة محمد بن قيس ان كان مشركا بين جماعة لان رواية عامر بن محمد  
 يبين كونه مناصورا لآية وفيها ما رواه في باب قضاء الزكاة عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي  
 عبد الله عليه السلام في رجل فرط في اخراج كونه في حيوة فاحضرت الوفاة فجميع ما كان في يده من  
 الزكاة ثم اوصى بين يخرج ذلك فيه في دفع الى من تجلبه قال جابر بن عمر عن النبي عن النبي  
 دين لو كان ليس الوارث شيئا حتى يورث واما اوصى من الزكاة ودلالة على المطلوب فاهية عليه السلام  
 قبل اداء الدين ثم الحكم في غير مورد عدم التوفيق بالفضل في جميع ما يوجب هو ما صحيح في  
 والعلامة رحمة الله عليه وموقوف لزم الكثرة فاعقده وان كان ذلك مستوفيا على الاشياء فانه قد  
 انما هو عيان كبر البصر لا يوجب وفيها الصحيح ان الله واما قوله عن ابن عباس عن النبي عن النبي عن النبي  
 بن يحيى عن حماد بن محمد عن ابن عباس عن ابن جعفر عن علي بن ابي طالب عن النبي عن النبي عن النبي  
 قال تصح على علي بن ابي طالب ان يورثها الوارث على كتاب الله ورسوله ما لم يكن على القتل ودين فان  
 ان اذا كان عليه دين لم يرث الوارث شيئا حتى يرضى الدين فان يرضى ودينه والا فمؤد على ذلك على

السند











الدين كالحق تلف اقبال الدين يصلح المناقبة لان اقرار حقهم بدو توراجا واثبات احتمال تلفهم بالاسية و  
منهم لو تلف ثم حتى يظهر ان كون اقرار حقهم بدو توراجا واثبات احتمال تلفهم بالاسية و  
لو تلف الوتر في ان اقل على الوتر ثم قصر اليك لتلف الوتر لان اكمال بحسب هذا الاجتماع كما في كسند  
وجوبه الذي عليه من الحركة بعد توقفه عنه عليه **الثالث** انه لو تقدم استيفاء الدين بما قابله فظاهر  
المدين والحاكم على نقص القصر في الراد ومطالبة الدين من الوتر كما خرج بذلك المستند غير وجوبه الدين  
توقفه على احدا من دين فمجرد الدين الواجب لا يوجب وجوب **الرابع** انه لو كان المدين غائبا واراد الوتر الحصر  
في الحركة في صورة الاستيعاب او فيما قبل الدين في صورة عدم الاستيعاب جيب على الحاكم او المومنين من عدمه  
كما خرج في المستند غير انه قد يفهم فيما لم يفهم من باب التبرع وهو على القول بعدم انتقال الحركة اليه  
استوعبا الدين ومقدار الدين بمخا في صورة عدم الاستيعاب وضع وكذا على القول بالانقضاء من غير ان  
الدين انما يبا على كون تعلق الدين بالحركة كعلق الوتر بالحياة رتبة الجاه فلا ياتي في ان يكون الحصر  
جائزا غير كونه بحسب النفي من صاحب المستند ان طلق لان القيد من ادلة **الخامس** انه قد يفتقد  
انه يجب ان يكون اقبال الدين المنوع من القصر فيه ما يصلح وقاية الدين اذ كان من غير حجب فكذلك لا يخلو  
به غير كاف لان اقبال القدر المحصل للدين بالوفاء لا يورث غير معلوم فتصرفه في جرائه انفق ما ذكره لا بأس به فظاهر  
فتدبر **السادس** ان حال الوتر المستوعبة المضامين الوتر او غير المستوعبة في جميع ذكر حال الدين كما في  
في القصاص الكريمة القصر به على جميع الجمع فقه لا وند وغيرهما مما ضفت في ان الحكم بالادوية صرح جماعة  
باب الوتر المستوعب بالادوية الكريمة وان كانوا في باب الدين الرضخ والمجور الوتر المستوعب بالادوية فظاهر  
انفق في قول الوتر المستوعب بالادوية الطريق فيها لاشتمال الادوية الشرعية عليها كما لا يخفى **السابع** ان ظاهر  
ستون من الدين من ثمة الميت سو كانت الحركة واقية به لا وانما يذهب الى تلف الوتر من غير فرق بين اخير الوتر  
وتجمله لو لم تقم الحركة ابتداء او تلف بعضها بعد الموت فالدن كله او بعضها بان في ثمة الميت ان لم يقصر الوتر في ونا  
بل ان فيه ايضا لا انه لا يكون ضامنا لاهل الدين لان لا عين في عهد وضمانا للمان يقضي الدين مما اوفى فيها  
يقصر على كون حق الوتر في الحركة اشبه بحق الوتر في العير المذمومة لا بحق الوتر في الجناية في العبد الجاني الذي يورث  
بنوا العير لا تعلق له بقره المولى كما يشهد لاشارة الى ذلك انما **الثامن** انما السبع في الجواهر القول بما  
مقابل الدين على حكم مال الميت ملك الوتر وانما بان فيه تجنبا او كفا اذ هو من جملة الاشاعة على معنى الوتر  
مقابلة الصفة في الوتر كان المال بين الميت الوتر نصفه وانما توزع ان تقوى نقصا العير والتلف الاختصاص

الوارث وعو مال له ملك ميتا موصوفين بين لا يمتنع من ارجع الا ان تقوى في معنى الوتر  
عرفت التحقيق جازي الى الدليل به ما سمع الصبر ولا دفع له الا ان يرد اليه نفسه عن احواله  
الزما الاول وتعلقه بمقتضى ما سئل في المذمومة لا يورث الوتر ولا يورثه ثم قال  
في الوتر لو كان قد اوفى كل من له حصة من حصة الوتر لا يقصر بالدين في الثلث من الدين  
لو قصر على المال سطر وتلف حياها القصر على الثلث استيعابا لجميع الدين لا يورثه ثم قال  
ان لا يورث الوتر حياها بجميع على حكم الثلث وتعلق بجميع الوتر لانه بعد استيعابه الوتر  
ما احتسب الكلام في العام وفي العام وقال الامير في ضابطه تاسع عشر من كتابه  
وعشرين من المحرر الشرعي على ثمة في الادب تصدقوا

كشاف استدل في الله الرحمن الرحيم وجوب غسل الكافر

الحمد لله والصلوة على النبي وآله وبعد يقول القائل عبد الله الاماني على من سجد  
قد التفتي بعض الاحبة دام تأيده وضع ما في وجوب الغسل على الكافر بعد مقتضى مقتضى مقتضى  
الكفر فامسك راجيا الموثوق على انك متوكلا على الله قد ومعه على قبل الاحبة في غير ذلك في بعض الكتب  
انما جميع بقايا الكلام في مقام عليه هو كلام في ان الكفار هل يكتفون بالفرع ام لا يرتبط في تكليف الوتر  
الاسلام وان صحة العبادة فقهها بالاسلام ولا تقع عبادة الكفار حال الكفر فها قدما **اما المقام الاول**  
فوضع الوتر في المرف من مذهب الاحكام ان الكفار يكتفون بالفرع وما يورث على ترك الواجبات وفعل غيرها  
بل عظماء المرفي قصره على ما لا ينفك عن احواله وموافقه له خيرة وفيه روي لا يجمع عليه في بعض  
من مذهب المذهب خالف ذلك شريفة من الاخبار بينهم المذهب كما شانه في محكي وانه وكان المذهب  
في محكي الفوائد المذمومة والمذهب المرفي في محكي بنوع على عدم تكليف الكفار بالفرع ثم تلاصق المذهب  
من اهل الذمة والفرقة المشهور كصاحب شجرة الحق الورع لا يورثه وتليده القائل الحراني  
**القول المشهور الاول** ان خطابا المعلقة بالفرع من الايات والاحكام ورد على وجه  
ولم يثبت قبيدها بالاسلام او الايمان عدم ثبوت التقييد كاي في اخذ الاخلاق على ما هو مقتضى العمل  
من تلك الايات قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم ويا ايها الناس اتقوا الله وامثال ذلك وقوله ثم ربه على  
الناس من اليقين من استلح اليه سبيلا وقوله بل المصطفين وقوله شجاعتهم من قولهم من قولهم











وغيره بان كلامهم تهاويل الجاهل المقصر خلقه عن تصوير مقوله فلا يلزم تكليف بالاطلاق والمقدرة كقوله  
 التي هي من مقتضى الوجوه مما يجب بحدها عند لا مرتبة المقدرة لان مقتضى الكافر كما هو واضح وما  
 ذكره موجه مقتضى انه لو منع الجاهل مع القدرة على العلم وتحصيل المقدرة للزم ارتفاع التكليف على علم  
 الجاهل المقصر ايتم وذلك مما لا يلزم به الخصم دعواته بعد الاسلام عالمها احكام اجما لا وهو كافي  
 في صحة المواقفة عليه لو كان جاهلا بفضله لا حين العمل بمقتضى ان الكافر ايتم عالمها احكام المسلمين اجمالا  
 فيصح تواجده بالخالف ولو كان جاهلا حين العلم بالفرقة بين العلمين بان علم المسلم اجمالا باحكام تصدق  
 بها كعلم الكافر خصوصاً في صحة ذلك وقدر صلاحية ذلك في رتبة صحة المواقفة عقلا لا تهاويل  
 التفصيل كل من العلمين كافي في **الحديث** ما تمسك به من الاخبار الدالة على توقف التكليف على  
 والصدق بالشهادتين **فمنها** ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن زرارة قال قلت لابي جعفر  
 اخبرني عن معرفة الامام منكم واجبة على جميع الخلق فقال ان الله بعث محمد صلى الله عليه واله الانبياء  
 اجمعين سؤالا وحجة لله على خلقه في ارضه فمن آمن بالله وبمحمد رسوله ثم رابته محمد فان معرفته الامام  
 منا واجبة عليه من هو من الله ورسوله لم يتغير لم يتبدل ويعرف حقا فكيف يجب عليه معرفة الامام من هو  
 لا يؤمن بالله ورسوله ولم يعرف حقا مما هو كذا في صريح الدلالة على خلاف ما ذكره فانه متى لم يعرف  
 الامام قبل الايمان بالله ورسوله بالطريق الاول في معرفة سائر الفروع التي هي متلقاة من الامام ثم انما  
 صحيح السند باصطلاحهم صريح الدلالة فلا وجه لرد ومراجعة العمل بخلافه لا مع القدرة على الوقوف عليه  
 ثم ذكر استدلال الكاشاني والاستدلال بآياته بالخبر على حد تكليف الكفار بالفروع **ومنها** ما رواه  
 الجليل احمد بن بطلال الطبري في كتاب الاحتجاج عن ابي المونس عليه السلام في حديث الزيد بن ابي جبال  
 باي من القرن قد اشبهت عليه قال عليه السلام فكان اول ما قدم به لاقرار بالوحدانية والربوبية والشهادة  
 لا اله الا الله فلما اقر بذلك تلاه بالافعال بآياته والشهادة بالرسالة فلما اتقوا  
 لذلك فرض عليهم الصلوة ثم الصوم ثم الحج **ومنها** ما رواه الثقة الجليل علي بن ابراهيم رحمه الله في تفسيره  
 عن الصادق عليه السلام في نفسه قوله ثم وقبل للشركين الذين يؤتون الزكاة وهم بالآخرة كاذبون حيث قال عليه السلام  
 اني ان الله عز وجل طالبين الشركين كوة اولهم هم من يكون به حيث يقول وقبل للشركين الذين يؤتون  
 الزكاة وهم بالآخرة كاذبون وانما دعى الله القبا للامان به فاذا امنوا بالله ورسوله فمن علمهم من قبل  
 الحديث الكاشاني في كتاب الصا بعد نقل الحديث المذكور ان هذا الحديث يدل على ما هو التحقيق منه من ان الكافر

غيره كغيره باحكام الشريعة ما داموا باقين على كفرهم **ومنها** ما رواه عن ابي بصير عن ابي جعفر  
 اطعموا الله واطعموا الرسول واولي داره لا تموتوا كعبا من جفائهم ورجوع من جفائهم من المؤمنين  
 الذين قبل لهم و احب عنك بوجوه احسانا ما عودا لفاضل الزمان من جفائهم عن جفائهم  
 للكتاب السنة وثقوا لا يخفوا فيه طريقا من بعد من المستند من الامام لا يقولون في  
 الكتاب لا يجهل الشهرة قد حقه في الاخبار المتبعة ويحوز تحصيل كتابها سنة ثانيا ما في معرفة  
 من عدم الدلالة لان مفادها توقف الصلوة والزكاة والحج وغيرها على تصديق بالشهادتين  
 بناء وجوبها مطلقا لا بناء وجوب الصلوة مطلقا على الجيب مع توقفها على العمل لرفع الجفائة قال ربه ما  
 حاصل ما اطال في بيان المنقاة من الاخبار المذكورة ان الله تعالى يهدي عباده ولا الاسلام ثم يهدي  
 منهم الصلوة مثلا فلو لم يكن الاسلام شرطا في صحة ما كان هذا من شأنه عند تكليفهم بالفروع في  
 حال الكفر كبر بعد ما ثبت كونه شرطا في صحتها لم يكن فيه لالة على شيء لاحتمال ان يكون الترتيب لدواعي  
 عليه لمخوض في الواحدة فلا دلة لافيه على عدم وجوبها حال الكفر وانما يدل عليه لو كان لمخوض في الواحدة  
 ونوقش فيما ذكره **اولا** بخلافه لاحتمال ان يتركه لظاهر الاخبار **ثانيا** ان العمل بالصلوة مطلقا  
 لا خصوص العبادات فله سلم عدم دلة ما ورد في خصوص الصلوة وسائر العبادات فاما ما دل على ان  
 كما يصحح الاول ثانيا ما ذكره بعض المحققين اخذ من لسان بعض الاساطين من الخبر الاول في  
 في خصوص الامانة وترتيبها على الشهادتين عقلا لا يتعلل خلافا لان وجوب الاعتقاد بالرسول قبل الاعتقاد  
 بالمرسل والاعتقاد بالامام قبل الاعتقاد بالرسول يمنع عقلا فلا غرو في توقف وجوب التأخر من الاعتقاد  
 على وجوب المقدم منها **واما** الفروع فلا مانع من وجوب العمل بها في حال الكفر غير عبادات فان الاول  
 الموقف عليها الاستدلال نعم يمكن دعوى تنقيح المناقشة في العبادات الجامعة لعقلية المشار اليها كما ذكره  
 لا تنخص مجده في مسألة فرعية فكيف بهذه المسئلة التي هي من مسائل الكلامية مع تراءى بعد عن التفصيل  
 بين العبادات وبين المعاملات في الواجبات التوصيلية في المقام ومحصلة الامر بعتقاد الكفار على فرض  
 وترك الواجبات التوصيلية مضافا الى عتقاد الكفر لا على ترك العبادات الموقوفة عقلا على الاسلام فان عتقادها  
 يدخل في عتقاد ترك الصلوة وكذا عتقاد ترك ما يتوقف عليها من الفروع **والحاصل** ان معرفة الامام  
 العبادات موقوفة على الاسلام عقلا والروايات المذكورة انما تدل على الترتيب الجملة **واما** كونها في حال  
 فيكون الاسلام شرطا لوجوبها او في صحة التكليف فيكون اجبا من باب المقدرة فغير معلوم في الاستدلال







لم يمكن تكليف احد من شي بغيره ولا ببعضه من غير مبدء في الخارج الا كان موجودا والسقوط  
 بعد الاسلام لا يوجب محذرا عند سقوط الواجب الموسع عنه بعد الاسلام وبما يسهل من الوقت بل  
 يجب عليه الا يتاخر كسائر المكلفين ما لم يكن تكلفا من اول الوقت بغيره فليس اسلام موجبا لسقوط  
 كل تكليف في حال ولذلك لا يسقط التكليف المعلق بالاموال فيجب عليه رد الدون ورضا الامانة  
 الى اهلها على نحو ذلك كان كذا بر حال الكفر بمعنى انه يكون تكليفا حقيقيا كسائر التكليف الواقعة بغير  
 التكليف بالمضيقات والقضاء بعد الفوت واد بغيره لا يتلوه ولا يتاخر وتقوم نفوته التكليف نظرا الى عدم  
 الامتثال حال الكفر سقوط التكليف بعد مدته مع عدم سقوط التكليف المالية بالاسلام اكان ان يكون  
 الفرض الحث على الاسلام حتى يقع عبادة المالية على وجه الصحة او عقابه على تركها لولم يسلم واستحقاق  
 من محض الاسلام وتوجب النفس على التكليف للاحققة ان قصد هوان سقط عنه التكليف السابقة  
 ان تكليف الكفار بالفرع ليس محذرا من تكليف المسلمين بل لا يوجب ان تكليفهم بغيره لا يتلوه ولا يتاخر  
 يكون تكليفا حقيقيا اذا اظهر من ادلة التكليف تاسو فيهما الى الفرقين كونها حقيقة بالاضافة الى  
 كلنا الطائفتين بل بمعنى ان الكفار لما تركوا الدخول في الاسلام في اول البلوغ مع قد تقدم عليه فانكسر  
 بتقويمه لاوامر الشرعية وجعلوا انفسهم بؤا اختيارهم بغيره بلين لتوجه الخطاب الهبة سواء كان ذلك الخطاب  
 الفاشية مقبلة كما اذا دخل وقت العبادة او مشروطة كما اذا لم يدخل ويكون استحقاق العقاب من جهة ذلك  
 النفوت انه هو سبب لصحة العقاب المستقب للعقاب اما عصا المسلمين فبقاها لم تأمور بتركها  
 او فعل محررا من جهة نفوت صل الطلب كما هو قضية سلامهم من اتي ان نفوت كل من الطلب  
 المطلوب في الشرع موجب للعصا واستحقاق الحدان والوجه ذلك انما في سببه ترك المطلوب للعصا  
 فظاهر واما في سببه نفوت الطلب قبل وقته كما هو المطلوب فلا ان التكليف المشروطة قد يستلزم  
 على مصلحة اكيدة وحكمة كاملة على وجه عقد نفوت صل الطلب فيها معصية وعندئذ امل سبب العقاب في  
 الموضوع ترك المطلوب لاشتغال على تلك الحكمة الا ان ترك عصا المسلمين بعد تعلق الطلب بهم على  
 الحقيقة ومن الكفار بدون تعلقهم لا على سبيل الانبلاء والظهار استحقاق العقاب فحق حقيقة يراد بالطلب  
 انما استحقاق العقاب هذا ايقم نوع من التكليف يستلزم العقاب فحق حقيقة يراد بالطلب  
 العقاب من ايقم نوع من التكليف يستلزم العقاب يكون الامر بالاسلام لدفع استحقاق العقاب لا في من جهة  
 نفوت الطلب بعباد ما يمنع معه تعلق الطلب بؤا اختياره كان الامر بالتوبة في حق عصا المسلمين

ليس

دفع العقاب لا في من جهة نفوت المسألة بعد تعلق الطلب بما يشهد بغيره المقتضى ان سلطان  
 الى بعض حال طومار اغنوا مشتملا على تكليفه في حاله كبر حاصله في بعض من جهة من جهة  
 اخرها او عما قبل لاحكامها عند تاسيسه عند وضع السلطة عقابه لا يجوز له سدا وجها  
 حصوله تلك التكليف بل تقع بغيره في التبع اقم ويستقام فلو ان من اتي بغيره من جهة  
 انفسهم قالوا في كتم قالوا كما مستغفرون في الارض قالوا لم تكن رضى الله واسعة بغيره من جهة  
 جهنم وسانت صبرا فان المستغفرون لا يرضى لهم الدين بل بغيره من التكليف في بعض من جهة  
 واحكاما على اجمال كتم لم ياجز في مكان يحصل له من العلم تلك التكليف في بعض من جهة  
 عقابهم من جهة نفوتهم على انفسهم من تلك الناحية بان يفتقروا من ايمانهم من ومانهم من كتمان  
 نفوت الخطاب على انفسهم بترك الاسلام وبقاها من جهة على الكفر بغيره من جهة على طومار  
 ثبوت التكليف به ما على العبا جميعا والقيديا التكليف بغيره من جهة او بغيره من جهة  
 ومن اجل ذلك انما في كتم من لا يمتنع بوجه الوطء في دار الله ولو قبل دخول من التكليف في موضع  
 لا يمكن تحصيل الاحكام الشرعية فيه مثلا ما هو موجود فعمل مسائل اضل قبل وقت التكليف  
 عقاب لجا عما بعد دخول الوقت لا يتعداها وان لم يكن هناك تكليف لعدم قدرته على الامتثال وكذا  
 اقام بعضهم بنقاب من يستعصم بالقرابة والقرابة ما علم بعد تمكنه منها في السفر لو كان احد في السفر  
 دخول وقت الصلوة وكوجوب الفل قبل الفجر في شهر رمضان لا يزال الفجر من غير دخول من مودة  
 يمكن اخذ منه بعضها ولذلك التامل في هذه المواد تجزئ تكليف الكفار بالفرع وتزول عنه شبهة  
 في ذلك ويظهر من ان الوجه في الكل نفوت الطلب جعل نفسه بغيره بغيره بغيره بغيره  
 الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار من حيث العقاب انما من حيث الخطاب والالتفات في ذلك  
 طلب حقيقة حتى يقال استلزام الحد والمقدم من محالة التكليف ونفوت نظرا الى ان التكليف في  
 وجوب لا ينافي ما يزيل التكليف نعم قد يقال ان نفوت لواجب مشروط من جهة ترك مقابلة وجوب  
 او ترك مقابلة وجوب لا يوجب العقاب لا يصح مع العصا لان المفروض عدم تعلق التكليف كاي شيء  
 بذلك جواز التصرف في الصبا قبل الحول بما يسقط عنه زكوة وجواز التمتع من تحقق الاستطاعة في  
 التمتع وبغيره ما لم تدع ان نفوت كل طلب مشروط موجب استحقاق العقاب ان كان من جهة نفوت مقابلة  
 الوجوب بل ان كان ان نفوت الطلب المشروط باجماعا لا يقدح في ان المطلوب معصية موجبة العقاب







انه لا عتق الا ما اراد به جده لله ولا صدقا الا ما اراد به جده لله وهذا القدر من القصد غير متع من الكافر  
 المجاهد للصانع وهذا بخلاف قصد القربة في سائر العبادات كاتبة على ذلك ثالثة الشهادتين وهما ومنها  
 اشغالها على محبة العباد والمالية وترجع المحبة المالية منها على محبة العباد ومنها كون المذكور انك الملك  
 الكافر اما ان لا يملك واقعا شيئا او يملك كاصوفا يحفظ انظام امور الناس فاذا وقف واعتق خرج عن ملكه  
 وان لم يرتب عليه ثواب ومنها الزايمهم بالزواجر انفسهم بالجملة لادل الدليل على وقوع المذكور من الكافر  
 فلا بد من ارتكاب التوجيه بما ذكره الحق فيها الصحة من جهة المعاملة بمعنى خروج المال عن ملكه بالوقف كعبه  
 بالعقود الغشام من جهة العبادات بمعنى عدم تحقق الاشكال وعدم قرب الثواب بل الظاهر لحاق الزكوة بهذه  
 المحل المذكور في ذلك فحكم بمحبة العبادات بمعنى عدم تحقق الاشكال وعدم قرب الثواب بل الظاهر لحاق الزكوة بهذه  
 بل هو المذكور في ذلك فحكم بمحبة العبادات بمعنى عدم تحقق الاشكال وعدم قرب الثواب بل الظاهر لحاق الزكوة بهذه  
 وجبه عليه لو منع يكون لك مسقطا لها عنه وان لم يحصل القربة فان الزكوة اتم محبة كالمذكور راحة  
 عبادته وجمعة بمعاملة لا ان جمعة المعاملة فيها ليست المالية المحضة على وجه يكون الفقير يشكرها في مال الكافر  
 لقد رزقته من ماله فلا يمنع حق القوم ان الزكوة تسقط عن الكافر بالاسلام بل الواجب ان لا يسلا  
 بوجوب فقال لمال من الفقير لا الكافر فساد بعد كون الاسلام من ابيات القل ظاهرا بالمراد تجزؤ  
 حق الفقير على الكافر في علي ما له من جدي يقط بالاسلام كما يفتح ذلك بمراجعة مسئلة تعلق الزكوة بالدين  
 من كتاب الزكوة **باب بيان** يستدل على فساد اعمال المخالفين باسقاط الاسلام لانه اذا فسد عباد الكفار  
 فسد عباد المخالفين بطريق آخر في نفسك به كذا الفرقان ان الاسلام يجب قبل ايمان المخالفين لا يجب  
 ما عليهم من الحقوق الثابتة من ترك الفروع والعبادات التي تركوها تنصير وتصو وهذا الاستدلال عكس  
 من الاستدلال لعدم صحة عباد الكافر المخالف فسادا او بطلان متعاشا وقد نظرت بعضهم في كل منهما  
 في الاول فان لولاية شره لم يقبلوا اعمال المخالفين لا يفتحها اجماعا والمك في المقام فساد اعمال الكفار لا يفتح  
 قبولها بعد الفساد والفرق بين القبول والفتح واضح لان عباد المخالف صحيحة ولذا لا يجب عليهم الفضا بعد الا  
 في انها غير مقبولة لفساد لولاية واما الثانية فان نشأ الاول فتران كان موجبا لاسلام لا قبله  
 دون ذلك لان كاستدلاله فقيه ان يجب يحتمل ان يكون لعدم تكليف الكافر بالفروع فان التفسير عن ذلك التفسير  
 غير بعيد عليه فلا وجه لاجابا ليمان لا مقابلة ولو ثبت انهم يحتمل ان يكون لفساد ذلك منع الاول شرعا او  
 واذ قد تحقق عندك الحال في المقامين ففرج الى اصل المسئلة فتقول اما مسئلتين **الاولى** وجوب

باجل عدم صحة  
عبادة

على الكافر في حال كفره اذ احد منه باوجبا الجنازة من جماع ازال وذلك مما تخرج جميع كونه من المحل  
 بل في قوله الشهود لا يجب ان يكون جامع لم يتقوا له مسئلة خلاف من جحد من جحد ولا  
 من اجماع حقيقة فقه لكنه بعد ذلك صلب عدم وجوب الفصل على الكافر وبما يستلزم من جحد من جحد  
 الكفار بالفروع واستدل لذلك بما تقدم في المقام الاول من ادلة عدم كونه من المحل بل هو  
 نقول ان هذه المسئلة ان كانت من فروع مسئلة تكليف الكافر بالفروع فادعوا في جحد من جحد من جحد  
 الجحد لا فان حق اتم هو قول الشهود بمقتضى اثار الجماع لا من اجماع اجماع وصنفه في ذلك  
 الوضعية مما لا يفتح الاشكال في توجيهها الى الكفار كما عرفت فغير زيادة الحكم ولو لم يصحبه  
 ذلك فانه لا يجوز له الدخول في الصلوة ونحوها لانه لا يملكها مع انه غاصر كونه مستند من جحد  
 الكافر بالفروع يتوجه زيادة على حكم الوضعية حكم تكليفه به وقد تقدم كونه مستند من فروع مسئلة تكليف  
 الكافر بالفروع جماعة بل غير بعضهم لا اكثر وقد تبايع صاحب المسئلة انه يفتي حكمه في مسئلة  
 لا تستدل عليه بانه على القول بعدم كونه مكلفا بالفروع بالعموم ما مثل قوله ان اذ بلغ الحائض بالسن  
 ذكره في وجوب الفصل على غير المالية **فقال** ومنه يظهر ان باوجوبه عليه على القول بكونه مكلفا بالفروع  
 هو ظاهر من الاكثر فيجمع آتم ويحصل ما ذكره هناك في تقريرا لاستدلاله من جملة انه يفتي بتقدير  
 الالتقاء لوجوب الفصل ولكن لا كان وجوب الفصل غير ما يكتسب من تقييد الوضعية بوقوع حره لانه  
 وجوب الصلوة ونحوها من الامور المترتبة في غير المعنى الذي يقع الخلاف ان جلد الفصل بعد وجوب حضوره  
 نحوها ولا مانع من توجيه مثل هذا الخطاب الى غير المالية في حال عدم بلوغه لعدم استلزامه طبق حكمه في  
 في ذلك الحال فاذا بلغ وجبت عليه الصلوة يجب عليه الفصل في حروف جحد بان هذا الاستدلال انما  
 يتم في غير المالية ولا يتم في الكافر لان مقتضى جحد الكافر على ذلك القطع هو ان يلزم من انفس انما يجب عليه  
 الكافر بعد اسلامه ودخول وقت الصلوة عليه هذا وان لم يتوقف على ان يترام يكون الكافر في حال كفره مكلفا  
 بالفروع لان مقتضاها هو ان يترام بعدم كونه الكافر في حال كفره مكلفا بالفصل والعموم به حكمه لا يفتي  
 من قضاها انما هو وجوبه عليه في تلك الحالة كما هو مقتضى عقابا لمن يمتدح على ذلك شيخنا لو لم يصحبه  
**ثم قال** ومرة منظر هذا التذكرة وانه وضوئية للمسئلة لا يقتضيه الحكم باز يد من ذلك لا ترقى لود  
 الكافر حال كفره وانما يجب عليه الفصل بعد اسلامه بالاجماع المحقق والحكم في كلام غير واحد من ائمة  
 بكونه مكلفا بالفروع كما هو ظاهر من ظاهر ما على القول بانه كاذب لانه شره من الاخبار في جحد

على الكافر  
بوجوب  
الصلوة  
على قول  
بوجوبه  
لو لا يفتي  
بانه







بين وجوب تمام السبب حال الكفر وبعضه كشرطه وشروطه فانها بعد اسلام لا اعتد بها بل لا بد  
تجدد كما هو مخرج رواية جابر في خصوص الطلاق مضاعف لدخوله تحت عموم الخبر الاول وعليه ففرغ  
بطلان الحول لو اسلم قبله ولو بلحظة وفاق الجماعة وخلاف الآخرين كما يفتي في حله انه تم وزعم صاحب  
ان لا يصح ان يخلو عنه استشهاده على الفرق بين الشرع والسبب اثبات الجب في الثاني والثاني الاول وفيه ان  
العلامة والشهد غيرهما من خواصنا الحول وان خالف فيه بعض والعجب غفل عن العظم من خلاف ما  
في الانتصاف في الايد ونحوها مما هو راجع الى شخص خاص اشكال قد جدد اما الخامس ففي ثبوت  
فيه شكال ومقتضى العمود خو لكون نقل عنهم ان انقضاء من دم المسلم ثابت دون الكافر فلا حظ حله وقد  
تم على ان محل الكلام ما اذا كان الاثر مستندا الى الموت السابق قبل اسلام شرط كان وسيا فلو كان  
السبب وجودا بعد اسلام كان قبله فليس هذا من موارد الجب قطعا ولذا لو اسلم الكافر في أثناء الو  
وجب عليه الصلوة لان السبب السابق بالاحول كلاهما هو لوقت فلو بطل اثر السابق فبطل اللاحق  
وجوب الحج عليه لو استطاع قبل اسلام وتيق الانقطاع الى بعد اسلام كما صرح به العلامة رحمه  
لوزالت قبله فهو من موارد الجب منه ايضا وجوب الفصل فان سببه هو الجناية باق ما لم يقتل غلبي محاش  
ان غلبي حال الكفر غير صحيح لزم بقا الجناية بعد اسلام فيلزم الفصل وهذا هو الجواب الحقيقي عن الاشكال  
المقدم في السؤال اذ كره الشيخ الولد مد ظله من الجوابين بالجملة فالضابط هو ملاحظة حاله بعد اسلام  
فان كان السبب سابقا ومثله موجودا بعد اسلام كان حاله حال المسلم والا كان مجبوا ما لم الا ما كان حق  
الناس لمحض فانه لا يقطع با اسلام لا ضعف الخبر وعدا جار فيه كاقيل لما فيه مما من ان يجاز السند عليهم  
في مورد عدمه بخلاف الدلالة بالشهر ولا لما قيل انهم من نصر الى حق الله بل الماعرف من الضابط لان  
ما في الله سبب للكفر وهو موجود بعد اسلام بعينه ثم ان في سقوط حكم الجناية ودية وقصاصا وحكم  
النذور والخاصة وما يخرج بها في الاحتواء على جهنم من اختصاص الحق فيها بعين يكون نظير الدية  
غير مجبوس من تولد هذا الحق من الحكم الا على التبع فيكون كالعبادة المالية والا قرب بقا حكم النذر  
وما يصاهي لان الظاهر ان جب اسلام عاقبه هو لغو عاقب من حيث اسلام لا من حيث اخر فلو كان  
شيئا تابا قبل اسلام لا من جهة بل من جهة آخر كان ايقا بحاله فغير هذا جعل الكلام في القاعدة ومن تدبره  
لمعلمه واضع النظر من كلمات المتصدين توسيع القول فيها بذكر الحقيقة والتدبير والتشقيقا كالمسافر  
غير فلاحظ وتبين جديا وتعمم الكلام في الرسالة حامدا مصليا سلمنا سنة حرره في سنة

المستؤل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله البارئ المعبود والصلوة والسلام على نبيه الامين وآله الطيبين الطاهرين من غيرهم  
فيقول الامام الجليل عبد الله المصطفى الشيخ قدس سره العالی علی السلام ولا بد ان تدرج جميع الامور  
ان امر رساله في مسئلة انقضاء المهر بين واحد الزوجين قبل الدخول وحسب المسئلة ستعرفه في الجواب  
قواعد القواعد وكت قد مر في فصل المهر من كتاب النكاح انهم في ذلك استخرجوا من كتاب الكبير  
يشيع الحق ويبرهن بيمينها بناية المولى في انقضاء المهر بين واحد الزوجين قبل الدخول مستند من عليه بطلان  
هو لما مول في جميع الاحوال والامور سالنا ان يفتي بها وسائر الاخوان الكريمة الشان وقبل اخذ في  
عمر المسئلة لا بد من تقديم مقدمته ان اصل في الفرق بين الزوجين بيمينها هو انقضاء المهر  
عدم الانقضاء فنقول ان ذلك يتوقف على ان الثابت بالانقضاء هو تمام المهر ونصفه فعلى الاول لا ملل بعد  
الانقضاء الا في مورد الدليل وعلى الثاني لا انقضاء هو لموافق القاعدة في التعبير بالانقضاء بيمينها  
اذ لم يثبت الا النصف قد وقع الخلاف في المنة على قولين احدهما ان الزوجة تملك جميعا بعد الانقضاء او  
استقراره على الدخول وهو خيرة جماعة بل في الراخرة الا شهر في المنة البارع ان عليه الاكثر من غير  
وعلى المراء والمهند البارع في موضعك وكشف اللثام والجواهر غيرهما ان المنة في نهاية تعرفت  
منه لا يتجمل في راتما لا خلا فيه اذ في فاجاع عليه تهما انها تملك نصف المهر خاصة بانقضاء  
يتوقف ملكها النصف الاخر على الدخول وهو كما كان في غير عراي على ما جند لا سكا في الكتاب حيث قال  
بعد نقل القول للمهر ما مضى قال ان الجبند بها بوجبه لعقد من المنة النصف منها بوجبه النصف  
من المهر بعد الدخول وجب لعقد منه هو لوقوعه وما قام مقامه من تسليم المنة فبها انتهى هذا البيان كما  
في الحاشية فلا وقع لما في كشف اللثام من انه يمكن ان يكون ادا الاستقرار فلا خلاف انقضاء المهر  
امور احدهما ما استدله جماعة منهم الشيخ رحمه في قولهم وبارك واثوا الشاهد من بخلافه  
ولا لزم جميعا حدما ان انقضاء المهر في الفاشية لم يفرق بين قبل الدخول وبعد وان كان في  
امر ياتل من ذلك كله ثبت ان كل من استخبر بانه لا لا في الاية على المطلوب جدي بل في مورد



[illegible]

والغافل

عنوان کتاب  
برای  
مقدمه  
و  
مقدمه

والغافل



لما فصل وولد وابي العباس المقداد والكرمي قلت بل مع صدان لزوم الجميع بموت الزوج قبل الدخول  
 منذ قبل كثر الاستحسان لزوم بموت الزوجة من جهة هذه الاصحاح في حقه والراي في كلا المقامين ان  
 الزوجان جميعا هو لا يشر في الكفاية انه مذ صلب لا كثر وفي غاية المرادة الشهوة في الموضوعين في زمان الموت عنده  
 حصل احبنا بجري مجرى الدخول في استقرار المهر جميعه في المهر البارع في موت الزوج ان عليه الاكثر  
 وفي موت الزوجة فولد لم يولد في الفينة في موت الزوج في المهر البارع في موت الزوج ان عليه الاكثر  
 استقراره بل خلاف انتهى بل في الناحية الاجماع عليه حيث قلنا لا يند صلب له تخالفاً من متى لا يشر  
 ومات عنها قبل الدخول فلما جيع المهر لان الموت بجري مجرى الدخول في ايجابه كمال المهر وعلى ذلك اجماع  
 جميع الفقهاء بخلاف بعضهم من خالف ذلك فالحجة عليه كالتقدم الاجماع بخلاف ما ذهب اليها الانصاف بموت  
 كل من الزوج الزوجة وهو ظاهر القصد في المقنع حيث قلنا في الصاق بميتة عن اختيار هدينا لا خور  
 في ليل واحد ودخلت امرئة هذا على هذا وامرئة هذا على هذا فكل منهما القصد بالاشياء فان كان ولها  
 تعدد في ذلك ازيد القصد او لا يفر احد من امرئ حتى تنقضي العدة فان انقضت العدة صلت كل واحدة  
 في زوجه اولها من كان اول قبل له فان كان قبل انقضائها العدة قال زوج الزوجان نصف الصداق بينهما  
 يرانها الزوجان فان مات الزوجان في العدة قال يرانها المهر نصف المهر المتبرع وعليها العدة الى اخرها  
 حيث ان رايه في المقنع كقوليه بالرواية والرواية كثره انك نصف من موت كل واحد قبل الدخول ومن المعلوم انه  
 لا يصح الموت فيكون الصديق اولاً بالانصاف بوجوب كل منهما ما حكمي عنه من قولنا لانصاف بموت الزوج كما  
 عن زوجة لم افرم وجهه ولا عثر على غير هذه العبارة مما تكلل بيان المسئلة واما اختار انك المحقق  
 لما شذم طه هذه القولية بمعنى جوة المسائل وعلى ذلك ظهر عن الشيخ صاحب الفتاوى انه القصد بانصاف  
 المهر بموت الزوج قبل الدخول ساكناً عن حكم موت الزوجة نالها ما الخفاء الشيخ رده في بيان التفصيل بقوله  
 مات الزوج من وجه قبل الدخول بها وجب على زوجته ان يعطو المهر كاملاً ولا يقبلها ان ترك نصفه  
 فان لم تقبل كان لها المهر كله وان مات المهر قبل الدخول بها كان اولها نصف المهر انتهى مثله حكمي عن وجه  
 في نف بعد نقله عن القاضي البراج في الكامل وقيل الذي يكدر متابعه من مناهير في نسبة مسائل  
 الجواهر فيا مضمونة الى الكامل القولية استقرار جميع موقوفها وراحكي في مع صديق السيد عبيد الدين  
 ان يكون راد الشيخ رده بقوله لا وليها النصف من جهة سقوط النصف الاخر من الزوج بالشرم لكونها غير ذرة  
 اولد بقرينة قوله لكان لا وليها النصف ثم قال فيح لا يقين القولي من افاقته انتهى قلت قد اخذ السيد

من الحق في نكته حيث قال في جواب السؤال عن كيفية صحته ما في به ما فيه هذا يقع ان يكون لها ان لا تستحق  
 المذهب صحيح الروايات ان المهر عكس المهر بنفس المقدار لو ماتت احدهما كان له ان ياتيا باجماعه وان كان  
 الزوج نصفه وكان له ان ياتيا به في ذلك لا ياتيا به الاخذوا الاصفه حصه زوج في نصف المهر  
 واجبا ما حكمته في غير من الصديق رده في المقنع وفي غير من القيد من الانصاف بموت الزوج ساكناً  
 موت الزوج واولا لا يحضر في القيد لا حظ واما المقنع فما لا يشره ان الموت في ما ساقط  
 عنه وراحكي في الراي من هذا القول من ظاهر الكافي للكل في الفينة قال بل حكمي بعض ما خرب الشهادة  
 واختار من المتأخرين جماعة انتهى قلت لعل وجه استظهار من الكافي ذلك هو نقصان عن يرضى نصف  
 ووجه استظهار من الفينة اقتضاه على حكم موت الزوج وانت خبير في ان لا يستظهر له كونه ضروري  
 ان الكلي في انما اورد اخبنا لانصاف بموت كل من الزوجين لانه ذلك اختيار القول لانه لا يشر  
 ابن مرة فكونه عن حكم موت الزوجة لا يدل على انها لانصاف بوجوب كل واحد على غيره من حيث  
 عدم الانصاف وانما الاصل ان المقتضى لا يحكم به وصفاً القول بالانصاف بموت الزوج قبل الدخول  
 بالشهرين القداما المظنون ثم صاحب الكفاية فانه قال في مقام الترجيح ان اختار النصف كرايه شهر  
 القداما لاشتمال كل من الكتب الاربعه على بعضها بخلاف اخبار المعارضه فانه لا يشره في طه بعد  
 ترجيح اخبنا النصف انتهى فادعى في هذه الرواية لا القولي كما هو ظاهر رواية الراي لان يكون مراد بان  
 غير هذا الفاضل قد استفرج الجواهر وعو الشهرة بين القداما فمر قال لان يكون قد اخذت من الرواية  
 بنا على انه مذ صلب واولا عبيدة ووراء عبيد بن زادة والحسن القليل في الغفيل في العباس وجميل  
 صالح وابن ابي يعقوب انتهى واولا كلمات الاجماع في هذه المسئلة في غاية الاحتمال لا يشره في هذا  
 دعوى الشهرة على شيء من الاقوال في نزع الادلالة الاقوال فتقوا **احتمال** في قوله لا يشره في هذا  
 برجماعه من الاصل والمادة صالة عدم السقوط والبرجع ما ذكر في قوله حيث قال ومضى مات احد  
 قبل الدخول استقرار المهر جميعه لان الموت عند محصل احبنا بجري مجرى الدخول في استقرار المهر جميعه هو  
 شيخنا الفقيه في احكام النساء وهو صحيح لا ما قد بينا في غيرنا ان بالمقد قد تفرق جميع المهر المتبرع  
 الطلاق قبل الدخول نصفه لطلاق غير حاصل اذ ماتت فبقا على ما كان عليه من سقمها فانه في حق من  
 يحتاج الى دليل ولا دليل في ذلك من اجماع لان احبنا محققون في ذلك لاسر كتاب الله ثم ولا يشره  
 ولا دليل على ذلك من اجماع القائلين والعقل حاكم بما خبرناه انتهى ولا يخفى عليك ان الاصل في























في فروع العلم الاجمالي

१५२

15

7

13

三

32

1

1

1

1

1

42

3

1

1

1

1

—

五















1

۱۵۰

...



[illegible]

٦

2



في فتح العلي

الحكم باعادة الصلوة الى اصالة البرائة في قضاء النجدة ونحوها في التحقن الفرق بين فرضين للرد  
 جميع بينهما ما بانها الصلوة وقضاء النجدة بعد الصلوة مع سجدة التهوي في ثلثي نحو ما ذكر في المسئلة السابقة  
 من جريان قاعدة التجاوز بالنسبة الى ترك الركوع وسلامتها من مثلها في النجدة الواحدة لعدم جريانها في  
 قضا النجدة اما لطلان الصلوة بغير ترك الركوع ولما قلنا من ان الوقوع على قدر صحة الصلوة لا ينافي القضا  
 للنجدة البتة وجوبه على تقدير صحة الصلوة معلوم ونحوها من ان السلفا هناك من المسئلة الثانية بان يقال  
 ان لزوم الايمان بالنجدة اما قضاء في ضمن عادة الصلوة معلوم تفصيلا فلهذا ويكون الشك بالنسبة الى ترك  
 هذه الركعة بدوياً بغيره في قاعدة التجاوز بلا معارض الى اخر ما ذكر في ردده واما الشك الاول فعلى القول بوجوب  
 قضا الركعة بعد الصلوة فكذلك الشك في الوقوع بعد وجوب قضاها ووجوبه في كل زيادة ونقص  
 فقد يقال انه يلزم عادة الصلوة لان ارضا على العلم الاجمالي بسجدة التهوي والاشك في اعادة الصلوة  
 ليس وجوب التهوي معلوما تفصيلا حتى يبقى الشك بالنسبة الى ترك الركوع بدوياً بغيره قاعدة التجاوز واما  
 جعلنا سجدة التهوي ما اثارنا لحدث في العلم الاجمالي ودوامه لاحتمال كون وجوبها هناك بقا لقضا النجدة  
 فاذا علم وجوب الايمان بالنجدة على كل حال لم تستقل سجدة التهوي بان اثر بخلافها ما فان وجوبها بالاشك  
 لكن لا يوجب صحة الصلوة ما اثير قاعدة التجاوز بالنسبة الى الركوع السالمة عن المعارضة بمثلها بالنسبة الى  
 نحو ما ذكر في قاعدة التجاوز لا تحرك في نفي سجدة التهوي ما بطلان الصلوة ان قامت الركوع والمخاطبة مفادها  
 الوقوع على تقدير ترك الركعة ضرورة ان لازمة لرد سجدة التهوي على الفرض هكذا واما باننا على عدم وجوب  
 ركعة وعدم وجوب سجدة التهوي لكل زيادة ونقص في الحال الشك الثانية بقا العلم الاجمالي بالنسبة  
 ترك الركعة غير ان ارفيقه بالنسبة الى ترك الركوع شكاً بدوياً بغيره قاعدة التجاوز مشتمل ان الماترة  
 احاط بها نحو ما احاط به سابقه فقال لكن لا يحوط منها ان تمام الصلوة وسجدة التهوي في الفرض  
 وقضا النجدة مع سجدة التهوي الفرض الثاني ثم لا عار في مقال ولو كان ذلك بعد الفراغ من الصلوة فلهذا  
 والمخاض هنا على نحو ما اختارناه هناك لغيرنا قاعدة الفراغ ما كان بغيره قاعدة التجاوز مما هنا  
**المسئلة السادسة عشر** لو علم قبل ان يدخل في الركوع انه اترك سجدة من الركعة السابقة او ترك الركعة  
 فيه وجوب احدها ما قلنا به سابقاً في ردده ونحوه عليه لعلنا ذكرنا ان تمام ثم لا عار اما العود  
 لتركها فليقلنا لعلنا ذكرنا ان كون كل من طر في العلم الاجمالي في حكم المعلوم تفصيلاً واما الاعادة فليقلنا  
 الاشتغال بالصلوة عند استكمال زيادة السجدة في ثلثي وجوب العود لترك سجدة من الركعة

في فتح العلي

في فتح العلي

لا يجرى في الاستصحاب اذا اتيان بها بعد عمل ثلثي وقضاء النجدة  
 عدم اتيانها من الركعة السابقة ولا يلزم لها عار في ثلثي من الاستصحاب  
 ذلك وقد تقرر في علمه عند تدقيق طائفة من المتخصصين في ذلك  
 ما قلنا لكن لا يحوط الى استحباب قضاء سجدة التهوي كذا يجوز في يومين  
 كل منهما من ركعة وقد عرفت ان مقتضى ما قلنا بخلاف ما قلنا وهو ان لا يجرى في ثلثي  
 فلهذا قلنا ان كان الشك في اتمام الصلوة في وجوب اعادة حيث لا بد من اعادة  
 اتمام الصلوة نظرنا من ذلك في العلم الاجمالي في ردده واما الشك الاول فعلى القول بوجوب  
 والا فوجوبه هو تفصيلي في ذلك ان الشك المذكور قبل اتمامها في سجدة التهوي  
 اعادة عليه في كل حال احتمال قضاها من الركعة السابقة في غير يومين في ثلثي من الركعة  
 الصلوة سجدة واحدة لان قضاها من الركعة لا ينافي في العلم الاجمالي في سجدة التهوي  
 حال اتمامها فيرجع ما في التجديت بقا العمل لذكر كون المعلوم احكاماً معلوماً في العلم  
 واحدة بعد الصلوة ويصدق اليه لو كان فوت سجدة من الركعة الاولى في حصة واحدة لا بد من اعادة  
 اتمامها وهو فوت سجدة من الركعة الاولى لقاعدة التجاوز لما قلنا من وجوبها في العلم  
 الطرفين لا غير في قضاها من الركعة السابقة في العلم الاجمالي في سجدة التهوي  
 سجدة من الركعة السابقة في العلم الاجمالي في سجدة التهوي في العلم الاجمالي في سجدة التهوي  
 ضارة وبين ان كان الشك في حال ركوع او بعد في العلم الاجمالي في سجدة التهوي في العلم الاجمالي في سجدة التهوي  
 سجدة من الركعة السابقة في العلم الاجمالي في سجدة التهوي في العلم الاجمالي في سجدة التهوي  
 هناك ومن ذلك ظهور ان قاعدة التجاوز لا يحيط منها ان تمام الصلوة وسجدة التهوي في الفرض  
 ثم لا عار في مقال ولو كان ذلك بعد الفراغ من الصلوة فلهذا  
 اعادة الصلوة بعد اتيانها ما ذكرنا في ردده واما على ما قلنا في العلم الاجمالي في سجدة التهوي في العلم الاجمالي في سجدة التهوي  
 احتاجا مسبقاً **المسئلة السابعة عشر** لو علم قبل ان يدخل في الركوع انه اترك سجدة من الركعة السابقة او ترك الركعة  
 الركعة او الركوع او اترك سجدة من الركعة السابقة او ترك الركعة او الركوع او اترك سجدة من الركعة السابقة او ترك الركعة  
 نظرنا من ذلك في العلم الاجمالي في سجدة التهوي في العلم الاجمالي في سجدة التهوي  
 بالركوع السالمة عن معارضة استصحابها من اتيانها بالركعة السابقة في العلم الاجمالي في سجدة التهوي في العلم الاجمالي في سجدة التهوي

في فتح العلي















بدن يا بحر فاعادة التجاوز وتكون اليه المذكور في مستقيم ولا واضح لما تقدم في علمه من انه قد جعل العبد  
 في اخبا الخرج من شئ ما الدخول في آخره **المعلم** ان المراد بالثبوت هو الفعل هذا هو الوقوف في  
 الكتاب السنة لا بد من عرضة على أهل العارف في التجاوز من المعلوم انهم لم يقيد فيها بالاستقلال  
 حتى يخرج بذلك عن اجزاء الافعال ومقتضاها فتكون الآية والكلمة والاشهاد من الاجزاء مما يصح  
 عليه عرفا انه شئ وفيه ليس المراد بالثبوت اما كان مقابرا للادب والاثبات الكلان متقاربان بالضرورة  
 وذلك مقتضا الافعال فلهذا لم يركع من القام فيصدق بالدخول فيه من شئ هو التمام ودخل قبا  
 بغيره وهو لا غنى عن الركوع وكذلك رفع الرأس من الركوع وهو السجود وسائر المقدمات ما لم يكن من المقدمات  
 كالقيام من الركوع فهو في الحكم المذكور انه من الافعال ويشهد بانها من شئ هو التمام فلهذا لم يركع  
 صحيح عند الرحمن بن يعبد الله قال قلت ليعبد الله عليه السلام هل يجوز ان يركع اول ركعة في سجدة  
 قد ركع حيث جعل على السجدة الى السجدة هو مقتضى له غير ان يوجب الدخول فيه تجاوزا للمحل وعدا لاعتد  
 بالثبوت لركوع بده فلتنص ان كل مقتضى فاعاد الفعل المشكوك في تحقيقه بالدخول فيه تجاوزا للمحل نعم  
 يثبت من هذه الحكمة خصوص السجدة بعد الدخول في مقتضا الفعل الا لاحق مثل رفع الرأس من  
 الجلوس في نهوض من القيام في ترجع لا خلاف في ذلك فيلزم الصحيح بعد الرحمن بن يعبد الله عليه السلام  
 لا يعبد الله عليه السلام ان رفع رأسه من السجود شك قبل ان يستوي الساقان لم يدركه سجدة بعد سجدة  
 رجل نفس من سجود شك قبل ان يستوي الساقان لم يدركه سجدة بعد سجدة رجل نفس من سجدة  
 شك قبل ان يستوي الساقان لم يدركه سجدة بعد سجدة رجل نفس من سجدة شك قبل ان يستوي الساقان لم يدركه  
 ما لو كان شك في حال النهوض للقيام مع مدخل الشك بين هوضه بين السجدة المشكوك فيها ولا  
 وقوع الشك في السجدة المجردة عن اليقين بوقوع الشك في الدخول فيه وما في الصحيح المذكور ليس طرا الى  
 وقوع الشك في السجدة المجردة عن اليقين بوقوع الشك في الدخول فيه وما في الصحيح المذكور ليس طرا الى  
 بعد الدخول في الشك في الركوع لا بد من موافقة الوقوع بحكم القاعدة مع التجاوز عن الشك في الوقوع  
 يكون المحل في بل يقول في السجود بعد التلبين جلسة الاستراحة يمكن القول بان يبين على وقوع الشك  
 يتم لعموم الاجابة في الدخول في النهج وان كانت الجلسة من قبل الشك بالثبوت في علمه من علم  
 الفرق في التمييز الواجب والمندبات فيتحقق فرض المسئلة بان يحل المصلي باعقار كون جلوسه  
 لاستراحة بعد السجدة في شك في السجدة الثانية لكن الانسان ان الجلوس لا يحصل شك

بعد الدخول في السجدة لا بد من كون جلسة الاستراحة لان الجلوس لها هو الوقوف من جلوسه في سجدة من كون  
 رتبة بعد ما اذا شك في السجدة الثانية بعد الجلوس احتل كون جلوسه لا سعة من سجدة من كون  
 واحتل كونه هو جلوسه الواجب من السجدة من غير الاحتمال في السجدة الثانية في سجدة من كون  
 لا يجمع الشك في السجدة الثانية ويجوز كون جلوسه جلوسه لا سعة من سجدة من كون  
 في الايمان بالسجدة الثانية هو جلوسه في كون جلوسه لا سعة من سجدة من كون  
**المعلم** ان علم المصلي انه في سجدة ما من ركعة سابقة من هذه ركعة في سجدة من كون  
 لشهادته قبل النهوض للقيام او في شاة النهوض قبل دخول سجدة من كون  
 نفاس عند كون النهوض للقيام دخولا في غير السجدة السابقة فيكون من كون  
 سابقة حيث جعل النهوض للقيام هناك دخولا في غير سجدة من كون  
 حكيم على ما ذكرنا هو تجاوز المحل مع خلاف مقام الشك في السجدة في قد عرفت خروجها من كون  
 بعد كون النهوض للقيام بالنسبة اليها دخولا في غير سجدة من كون  
 الى الركعة السابقة بعد تجاوز المحل فلا يفتقر هذا اذا كان شك في احد الخصال المذكورة قبل الدخول  
 فيما بعد ما وان كان بعد الدخول في الشك في القيام معقوبة فيصير في بقضاء في سجدة  
 من السجدة الاولى والثانية وسجدة التمام محتمل في محل وجوب المولد ان سجدة من هذه الركعة ولا  
 وقضا السجدة مع سجود التمام لا بد من قاعدة التجاوز في كل مرة في العلم الاجمالي في كل مرة في كل مرة  
 ويحل بمقتضى اصل عدم الايمان بالسجدة في هذه الركعة في ان يار بمقتضى اصل ان يارها في ركعة  
 فيقتض السجدة بعد الصلوة وسجدة التمام لا بد من اصلين جميعا في العلم الاجمالي في كل مرة في كل مرة  
 كافي في لزوم الايمان بواحدة في محل وقضا الاخر بعد الصلوة من وجوب الحاجة الى اصلين في هذه الركعة  
 بايمان سجدة في الصلوة وحر بعد ما مع العلم بان ليس عليه لا سجدة واحدة غير ضرورة هذه غاية ما يمكن  
 توجيه الاحتمال في ذكره في بيان هنا ما اوردنا على غير هذا فيكون من هذه المسئلة سابقة في العلم  
 بل هو المنص والامام ثم قضا السجدة وسجود التمام هو لا بد من الله العالم ولا بد من العلم الاجمالي في كل مرة في كل مرة  
 اعاد الصلوة لا محالة في حال الخلل فيها بقضا السجدة في ركعة السابقة المسئلة الحادية والعشرون  
 اذا علم المصلي انه امارك بركعة مستحبة كالقنوت مثلا او جزءا واجبا سو كان ركعا او غير ذلك اجزاء  
 لها قضا السجدة والشهادة من الاجزاء التي يحتمل التمام فيها صفة صلوته ولا بد من العلم الاجمالي في كل مرة في كل مرة



في فروع العلم الجمال

اركان الشك بعد تجاوز محلها مرة في محله من احدى طرفي العلم لاجل ان كان حكمها الزاوية في  
 في الطرف الاخر سليما عن المعارض بفتح العلم لاجل انهما معا لا يترد وما عن فیهما فقیع قاعدة التجاوز في  
 احاطة في الزاوية لقضاء سجود وهو كذلك في علم ان ما ركب الجهر بالانفقات في موضعها او قبض لاف  
 وجبة مذكرة لعدا لا تترك جهر ولا خفاء فيكون الشك بالنسبة في الطرف الاخر حكم الشك البدوي  
 بفتح احاطة البرزخ من القضاء سجود لتعود وتوهم حكومة فيسبغا عند لا يان بطلان لا من غير ما البرزخ  
 مدفوع يستقر لا يتبعها بحكومة قاعدة التجاوز عليه من حيث جعلها في قايه **المسئلة الثامنة عشر**  
 في شكها في ان يكون من كونه العلم لاجل ان تجز في بطلان الفرضية او اقام المسئلة لاجل ان ما ركب  
 ركب او نقص كان مع عدم امكان العلاج بما ركب العلم لاجل ان كل ما كان في العلم لاجل ان  
 نقص الركن الباقية محلة فانه يلزمه لا يان بذلك بطلان جواز قاعدة التجاوز بالنسبة في الركن المشكوك  
 في معارض المعارض فكان يلزم تعيد العبارة بقولهم تجاوز في بطلان محمل نقص بقوله مع عدم امكان  
 علاج بما يحل العلم لاجل ان ما ركب في هذا في الفرضية ما في النافذة اثر للعلم لاجل ان فلا يكون بطلان  
 لان زيادة الركن فيها مقتضية وان كان فانها في الاثمة من حيث انه مشكوك لم يترتب عليها  
 ترك الركن الشك في القضاء بدو يا بعد ذلك ففتح الزيادة في قايه الشك بعد التجاوز سليمة عن المعارض  
 وعلامة ما نفس في النافذة ركوها او سجدة بطلت لكون طرف العلم لاجل ان نقص الركن العلم  
 في النافذة ايضا معارض قاعدة التجاوز في كل منهما في الطرف الاخر فلهذا ترتيب لا يترد وهو خصوص نقص  
 لو علم جواز انما نقص في ركوها عسلا او سجدة لم يضر كونه او تنهد او نحو ذلك مما ليس بركن لم يحكم  
 ادتها لان نقصا ما عند الركن فيها لا اثر لمن بطلان وقضا او سجود هو حجة بطلان قاعدة التجاوز في  
 بدو اخر من ثلثها في الاخر فيكون احتمال نقص الركن كالشك البدوي في غير ما قبل في مقام **مسئلة**  
**الثانية عشر** في ان ذلك المستلزم هو في السجدة او بعد ما في الركعة الثالثة ما ان ركب سجدة في  
 ركعة الاولى وترك ايضا ركوع هذه الركعة الفع ما بين سجدة الركعة الاولى وما بين هذه السجدة من التباين  
 فترتبه وجعل السجدة التي فيها في الثانية للركعة الاولى وقام ركوع وقت قائم صلوة ولا اعادة عليه  
 لم انقصه بعد زيادة ركن انما الرائدة للقيام والقرأة اللذان كان امورا بالغا لها لوز كرها  
 شغال بهما تركه للسجدة فلهذا يلزم سجدة السهو لزيادة القيام وجوبا وزيادة القرأة احتياجا لا  
 كان في بينه للمناقضة التباين على ذلك فكذلك لو علم انه ترك سجدة من الاو او ركوع هذه ركعة وهو

الحمد لله

في فتح كماله

وهو في التجزئة التاسعة من الركعة الثانية فيجعلها في السجدة ثم يركع الركعة الثانية ويقرأ  
ولا شيء فليلا لا ما من سجدة التهو للقيام وقراءة وان تذكر من سجدة من ركعة الثانية فليقرأ  
الركعة الأولى وركوع الثانية فانه بعد سجدة واحدة بقصد الركعة الثانية وقراءة سورة فاتحة  
سجدة السهو ثم يركع الركعة الثانية سائر الركعة فإذا ذكر بقصد السجدة من ركعة  
ترك السجدة من السابقة وركوع هذه الركعة فانه يجعل ما يريد من سجدة منها يركع سجدة واحدة  
ولا شيء عليه فجاء الآراء من سجدة السهو ولكن الأحوط ما سجدت به جميع هذه السجدة  
الانمام لما دل على رجحان عادة الصلوة في احتمال نقص فيها ركعة واحدة وهو ما يدل على  
الركوع من الأولى والسجدة من الثانية على مسلوقة لقضاء الركن في محل واحد وهو الركعة  
**المسئلة الرابعة عشر** وانما في الظاهر في الركعة الثانية من سجدة واحدة بقصد الركعة  
كان بقدا لا يان بالمانع عمد وسهو في سجدة واحدة بقصد ركعة واحدة وسهو في سجدة  
قبول ذلك قام فاضاف الى الثانية ركعة ثم سجدة بسهو عن السلام في غير سجدة واحدة فاضاف  
بل الا حقا ولا يان لان الأولى بالمعادين في كل ركعة بقصد ركعة واحدة لا سجد كون  
على فرض كونها آتية بحسب ظهورها وان كان هذا لاحتمال في غاية الضعف فانه محقق في  
من الركعة لكن يكفي في حيل الاحتمال الضعف ثم ان المسئلة شامة كانت في  
المسئلة وانما بقدها في ما ذكره من المسئلة الخامسة عشر في سجدة واحدة  
فلم بعد سلامه نقص احد الصلوتين كونه فاحال فيها كافي المسئلة لتابعة من تركه  
الا يان بالمانع عمد وسهو او حجة عليه عادة بما وان كان قبل ذلك قام فاضاف الى ركعة سجدة  
سجدة التهو ثم بعد المغرب لما دل على ما في هذا الاحتمال لم يقدم من المسئلة لان بقصد ذلك  
ضرورة منع خلافها فالجواب عن المسئلة السادسة عشر في سجدة واحدة بقصد ركعة واحدة  
علم اجمالا انه اما ترك ركعة من الظهر او ركعة واحدة من الظهر فانه ركعة واحدة  
فالسب الى الظهر ترك بقدا الفراغ ومقتضى القاعدة البناء على كونها آتية بالقسمة لم يحتمل  
الثالث ما لا يربط مقتضى البناء الاكثر الحكم بان ما يريد رابعها والا يان بصلوة لاحتمال بقدا فانه  
انه لا يمكن اعمال القاعدتين معا لان الظهر ان كانت آتية فلا يكون ما يريد رابعة او كان ما يريد رابعة فلا يكون  
الظهر آتية فيجب عادة الصلوتين لعدم الترجيح في اعمال احك القاعدتين فيلزم تركهما والا يان ما عاد احدهما

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



**فوق العالم**

لكن لا يخفى عليك انه ينفي عن عادتهما العدل بما يبدى الى الظهر والتسليم ثم اعادة العصر ثم ان  
 ما ذكره من لزوم اعادة الصلوتين انما هو ما كان في الوقت المشترك واما اذا كان في الوقت المختص بالصلاة  
 بركعة ثم يقضى الظهر العصر جميعا لقاعدة الشغل بعد قارض القاعدتين <sup>شهران</sup> ان ما ذكرناه الى هنا انما هو  
 مما شاء الماتق قد ولا يفتكر ان يقال بجريان قاعدة الشك بين الشك لا ينع هذا الوجه خلافيه هو انما  
 فوق الترتيب ونقصا الركعة فبقية قاعدة الفراغ بالنسبة الى الظهر بلا معارض فليحق العصر بركعة حكم استصحاب  
 عند لا يبان قاعدة الاشتغال ولا يلزم اعادة الظهر بعد لزوم طرحة العلم لا يجازيه بعد جواز اتمل المذكور  
 له في البين **ولكن** الانسان استصحابا لا يبان بالركعة الرابعة الصلوة لا يثبت كون ما يبدى ثلثا حتى يوجب  
 له الحاق الرابعة وقاعدة الشغل انهم بمنزلة جارية بعد حكم العقل بالحان كتمتع احتمال زيادتها فبين ان  
 لزوم اعادة الصلوتين لغيره عن العدل بما يبدى الى الظهر من دوايم ركعة واعادة العصر فقط اقول لان يحصل  
 اليقين بالبرائة بالبطلان بغير غير معتدين ايضا لانه ان كانت الظهر الاولى ثلثا حصل انما لاسر الظهر  
 من العصر اليه يبدى لها بعد كونها معتقضة على ما لا يجازيه ان كانت الظهر باضا ما يبدى لكونها ثلثا بعد  
 العدل بغير ضار في ذلك بالصلوة بركعة منها وهذا بخلاف الوهم ركعة الى العصر ثم اعادة ما فانه وان كان  
 يحصل اليقين بالبرائة من الصلوة لان تعييج الظهر انما هو بقاعدة الفراغ بعد جريان قاعدة الشك هنا لما  
 وذلك ممكن الخدشة يمنع ويجوز الترتيب مثل المقام فلا يتم ما ذكرناه من جريان قاعدة الشك هنا فبقية  
 قاعدة الفراغ معارضة بها وبالجملة لا اقول العدل بما يبدى الى الظهر من دوايم ركعة ثم لا يبان بالصبر  
 نعم **الاخوة** والاول لا يبان بركعة اخرى للصبر ثم اعادة الصلوتين اما لاحتمال كون قاعدة الفراغ من  
 الامارات فثبت للوازم ولازم اجر قاعدة الفراغ في الظهر هو الحكم بكون ما يبدى ثلثة الصبر فليحقها بركعة  
 حتى يتم انعقضية جهدا الصلوتين لقاعدة الشغل بعد قارض القاعدتين لمعارضهما وهذا المرجح كما عرفت  
 لا يستصحابا وقاعدة الشغل المزبورين <sup>شهران</sup> انان غرضنا عما قلنا من العدل بما يبدى الى الظهر فينبغي عن  
 لاحتمال التذكركم الماتق به فيما ذكرنا من الوقت المشكك الاحتمال ما بان كتمتع بقصد ما في التذكرة  
 اعادة العصر لاثباته في اعادة ركعة فيها حتى يتم بها العصر بقبول ان كانت ناقصة والظهر ان كان النقص فيها  
 اعادة الظهر احتياطا اخر وجعلن شهرة احكام العصر الظهر وكذا الحال في العشاءين فان لم اقل انما في  
 ركعتين وما يبدى رابعة فاشاء او صلاها لك ركعات ما يبدى ثلثة المشافاة على ما قرره الماتق به بل  
 اعادة الصلوتين لمعارض القاعدتين عدل في وجهي منهما في البين على ما قلناه فان كان قبل الركوع في وقت

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

في فروع العالم

المشتركة به الجامدة لا المغرب لهذا قيام وتسلم ثم يعيد عشائراً كان بعد ركعة من غير إعادة  
 لا احتمال كون ما بعده قبله في الوقت المشترك والتحصن بالاعتناء بالركعة ثم يعيد خشية  
 ويأتى منها ما احتاط به هناك حرفاً بغير المسئلة **المسئلة الثانية** بعد ركعة من غير إعادة  
 ثمان ركعات لكن لا يدركه صلاة على هذا الأربع ركعات ونقص من جديد ما بعده من الركعات  
 صلى كلاً منها ما أربع ركعات عملاً بقاعدة عدم اعتبار السجدة السابعة عشرة من باب استصحاب  
 وكذا إذا علم أنه صلى العشاءين سبع ركعات سجدة السابعة عشرة من باب استصحاب  
 حديثهما وازدادهما الآخر فينبغي على بعضهما المقاعدة المذكورة **المسئلة الثالثة** من غير  
 أنه صلى الظهر من ثمان ركعات وقبل السلام من العصر ثلثة ركعات ثم صلى ظهر أربع ركعات في وقت  
 أنه نقص من الظهر ركعة فسلم على ذلك وهذا الوجه بخلافه فاستبعد في وقت عصره  
 في العصر ثمان بين الأربع والخمس بحكم صحة الصلوات في الأمام من غير إعادة ركعة في وقت  
 قعدة الفرائض ولكن بعد السلام فينبغي على من سلم على أربع ركعات من غير إعادة ركعة  
 فينبغي على الأربع إذا كان بعد كمال التجديدين يتشهد يسلم ثم يعيد سجدة السابعة عشرة من غير  
 في مثل هذا السجدة الفرق بين هذه المسئلة السادسة والثامنة فيكون في وقتها خلافه  
 كلاً من طرفي العلم لأجله هناك ذو ووقف اليد من مخالفة فصية فعدم مخالفة فصية منع من غير  
 بخلاف المقام في دليل الاعتناء بزيادة ركعة في العصر وهو على ما شاع بالشافعي لأربع ركعات من غير  
 القاعدتين مانع **شهر** أن يتجدد فرض المسئلة بما إذا كان بعد كمال التجديدين على غير ما تقدم ذكره  
 عند السجدة بين الأربع والخمس على ما إذا كان بعد كمال التجديدين في غير ما تقدم ذكره من صلاة  
 بين الأربع والخمس في حال القيام أنه يتجدد لقيام ويجلس يرجع مكة في ما بين السجدة الأربع في وقتها  
 في الوجه في التقييد بالعبارة غير ظاهر وقد كان لا بد من على بناء أن يلحق بالعبارة قوله وإن كان حال  
 القيام قد دبر على الأربع وتشهد وسلم ثم استاء بركنين من جلوس في ركعة من قيام أو ما وراء هذا  
 بل على ما يظهر من بعض النسخ من جواز إعادة صلاة في صلوة كان على الجنب بالأنس خصوصاً إذا حضر  
 المذكورة بقصد ما في الفتحة تكون مقعة الظهر على قدر كونه في الواقع متساوياً حال قيامه  
 العشاءين إذا علم قبل السلام من العشاء أنه صلى سبع ركعات وثلاث تسلم من المغرب ثم شغل في يد  
 العشاء وسلم على الأربع في هذه الخامسة عشاءاً من غير إعادة ركعة من غير إعادة ركعة من غير إعادة ركعة

卷之四  
 四  
 五  
 六  
 七  
 八  
 九  
 十  
 十一  
 十二  
 十三  
 十四  
 十五  
 十六  
 十七  
 十八  
 十九  
 二十  
 二十一  
 二十二  
 二十三  
 二十四  
 二十五  
 二十六  
 二十七  
 二十八  
 二十九  
 三十  
 三十一  
 三十二  
 三十三  
 三十四  
 三十五  
 三十六  
 三十七  
 三十八  
 三十九  
 四十  
 四十一  
 四十二  
 四十三  
 四十四  
 四十五  
 四十六  
 四十七  
 四十八  
 四十九  
 五十  
 五十一  
 五十二  
 五十三  
 五十四  
 五十五  
 五十六  
 五十七  
 五十八  
 五十九  
 六十  
 六十一  
 六十二  
 六十三  
 六十四  
 六十五  
 六十六  
 六十七  
 六十八  
 六十九  
 七十  
 七十一  
 七十二  
 七十三  
 七十四  
 七十五  
 七十六  
 七十七  
 七十八  
 七十九  
 八十  
 八十一  
 八十二  
 八十三  
 八十四  
 八十五  
 八十六  
 八十七  
 八十八  
 八十九  
 九十  
 九十一  
 九十二  
 九十三  
 九十四  
 九十五  
 九十六  
 九十七  
 九十八  
 九十九  
 一百

16/11/1881







في فرع العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

برای این که در این کتاب

2 فرج العالما

\_\_\_\_\_



شكاً فدخل في الغبر لكن شك بعد الدخول أنه بعد ثبوت الشك فيه وبذلك فالظاهر جريان القاعدة لا  
 شك في جدد الدخول شك طارئ غير الشك الذي كان قبل الدخول فإن شك بعد الدخول إنما هو محقق  
 شك الأول من ثبوت الشك فيه فهو شك حاصل بعد الدخول في الغبر فلا يقتدر فيه على المعنى وأنه قد  
 تم مقتضى شك الأول قبل أن يدخل في الغبر لا يقتدر فيه على المعنى ثم إذا ذكرناه إنما هو ذلك  
 يدخل في السجدة الثانية ولا يقتضي القاعدة بطلان طهر لونه لقضاء الاستحباب بعد ثبوت بارئ الله هو  
 ركن فوت محل الدار وخروجه من هو قاعدة التجاوز وهكذا الحال من جميع الجهات فيما لو شك في سجدة  
 قبل أن يدخل في السجدة دخل فيه شيئاً فأن رجوعاً بالحيثوم بآبده وهكذا سائر ما روي عليك من  
**نظارة المسئلة الرابعة والثلاثون** لو غلب المصلحة في شيء قبل فوات محل الغنى وجب عليه التمسك  
 فيه حتى يدخل في ركن بعده ثم غلب عليه النسيان كما يمكن إجراء قاعدة الشك بعد تجاوز محل الحكم بالحيثوم  
 أن كان ذلك الشيء ركناً والحكم بعد وجوب القضاء وسجدة التهو في ذلك المكان في عمله من أنه لا بد  
 العلم في الصلوة في الشك أو بالعكس كان الحكم المتأخر والغرض أنه عند مرور الشك هناك قد تجاوز  
 محل الشك لكن لا خوف والأول مع الإمام إعادة الصلوة إذا ركع والقضاء وسجدة التهو في مثل السجدة  
 والشهد وسجدة التهو فيما يجب في ركة التبو لأنه يكفي في حسن الاحتياط بإعادة الصلوة احتمال البطلان في  
 الاحتياط بالقضاء احتمال بقا ما فيه القضاء في سجدة التهو احتمال حصول موجب بقى من شأنه موافق  
 وجه تقييد فرض المسئلة بما إذا دخل في ركن بعده أو بعد كون الملاءة الأخذ بالشك المتأخر وإجراء قاعدة التجاوز  
 لا يفرق الحال بين الدخول في ركن بعده أو بعد بل يفرق بين الدخول في فعل الإجماع لا من وراء كفاية الدخول  
 في الفعل الذي بعده من جريان القاعدة فتدبر جيداً **المسئلة الخامسة والثلاثون** إذا اعتقد نقصان  
 السجدة أو التمسك بما يجب قضاءه وترك ما هو يجب سجود التهو في أثناء الصلوة ثم بدأ اعتقاداً بالشك في  
 الأثناء أو بعد الصلوة قبل الانتهاء به سقط وجوبه لما عرفت من أن ذلك الشك لا يقين وبالعكس فالحكم للملاءة  
 بالشك فيما نحن بيقطعه من وجوب القضاء **فصل في المسئلة السادسة والثلاثون** إذا اعتقد نقصان  
 سجود التهو لكفاية الاحتمال في حسنة كذا إذا اعتقد بعد السلام نقصان كمة أو غيرها منة زال اعتقاد  
 وبثبات الشك أن كان ثبوتاً لثبوت الاعتقاد السابق أحسن **المسئلة السابعة والثلاثون** إذا اتقن  
 بعد السلام قل ثبات الملاءة عدلاً أو هو نقصان الصلوة وشك في أن الناصر ركة أو كتمان الظاهر من الغيب  
 أنه غير عليه حكم الشك بين لا يتقن الشك في غير ذلك ولا كونه بالقدرة المستقره نقصاً وموكة أخرى بأنه صلوة

*(Vertical handwritten Arabic script)*

احياؤه وبجده لم يبرهن. باب القسمة السابعة عشرة وما ذكره من وجوبها في كل ركعة من ركعات الصلاة  
او حاله في الوضوء وكذا لا يثبت عند اركعة وبعد ثمة في ركعات اخرى في كل ركعة من ركعات الصلاة  
ويجب على من حبس ركعة واحدة بايدي من صلوا احياؤه في كل ركعة من ركعات الصلاة  
التي يصح حكمها بالانها ان تم فزفت في كل ركعة من ركعات الصلاة. باب القسمة الثامنة وما ذكره من وجوبها في كل ركعة من ركعات الصلاة  
ركعة منها الا انما هو الغرض ليحتمل ان الغرض عند ما ذكره من وجوبها في كل ركعة من ركعات الصلاة  
المسكوكه في كل ركعة واحدة من ركعات الصلاة. باب القسمة التاسعة وما ذكره من وجوبها في كل ركعة من ركعات الصلاة  
يكون كمن علم نقصا ركعة فقط فليحتملها وتم صلواته لكن هذا الاحتمال عند من هو بعيد عن التحقيق  
تحقيقه من اعتبار عدم كون الغرض من شرائها السلام من المصلحة للعلم بعد وقوفه على عدم صحة حكمه  
بعد السلام بل الاحتمال المذكور ضعيف حتى على ما في نسخة السابعة والاربعين من نسخة من نسخة  
بالاخر في الجواز من شرائها على المصلحة شرعا ضرورة ان المصلحة من عدم الاشتغال بالركعة بعد السلام هو  
التي يحتمل كونه مخرجا من الصلوات لاشغال مقام الله وقسم السلام في غير محله فما اخاره قدس سره ولا هو  
الفتاوى على ان في هذا الاحتمال يمكن اجرائه في جميع على ان ذكرنا ان من احتال في ركعاتها في كل ركعة من ركعات الصلاة  
انتهى بالصحيح لا لا يخرج من الصلاة عند الاشتغال بلا شبهة المسألة السابعة والثلاثون  
لو ثبت بعد السلام قبل اتمام الصلاة نقصا ركعة ثم شك في انه اتمها ام لا في وجوبها لا ينافي الاصابة عند  
اوجبه بان حكم الشك في عدم الركعة تنجلي عنها او لا وجبه عند ما ذكره في الثاني لان اصابة احد الركعتين  
في بيان قاعدة الشك في حكمها عليها بغير ثبوتها في بيان اصابة احد الركعتين واما احتمال جرحها بحكم الشك في  
السلام عليه فلا وجه له لان الشك بعد السلام انما لا يثبت في انما يتعلق بما في الصلوات وما قبل السلام في  
متعلق بما وجب بعد السلام فلا يلزم له ما قبل بقاعدة الشك في عدم الركعات من حيث في العلم كما لا يخفى هذا  
ما يتعلق بشرح ما في المتن باب القسمة العاشرة وما ذكره من وجوبها في كل ركعة من ركعات الصلاة  
لا يخفى الا فيما اذا كان الشك في اتمام الصلوة وفيما نحن فيه كونه عند الصلوة غير معلوم فلا يخفى  
فيما صالة عند الايمان بالركعة الناقصة المستقصا الامر بها للحادث من العلم بنفسها ليعلم من العلم  
ملزم من الايمان بها التوقف اليقين في اتمام الامر بها على الايمان بما وجب ولا يؤيدها لوجه الاول  
الثاني في الثاني ان تقليل عدد جرحان قاعدة الفراغ بما ذكره لا وجه له ضرورة ان السلام الصادر من  
اليقين بتمامه معلوم انما سبب اليقين المذكور فلا ينافي لقوله وهذا يتعلق بما وجب بعد السلام في

*[Faint bleed-through from reverse side]*



[illegible]

144

سجدت  
الركوع  
عن تقصير  
او زعمه موجب  
بلا ثبات لان  
واجب لا يتقيد  
ناتق لمرا  
ترتيب الركوع مع  
ناوذا عن تجميع  
ونه كذا في حقه  
بر فالحكم في الظاهر

بالإعلان قبل الشك في التجديدين لا يجب بدعوى الشك في التجديدين عدم حريان في نداء التجديدات وكذا  
التجديد بحكمين بعد الاثبات بهما حكم لا يستلزم الحقولا ذكره في قوله لا يجوز ونوجب بعد الاثبات







اللازم عليه ان حكام القواعد يمانعوا احاد الفناء ولو بالاشارة فلا لا يعلم بفساد وشكها

[illegible]

بلان لازم امر الشارع بالاعتناء بالاربع عناصر من الحاق وكثرة وقوة وكيفية من مفسد للعباد هو  
ظلم المسئلة الحائزة الاربعة اذا شئت ان بعد تجاوز المحل ثم ان يهتسيا كما لو شك

[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

في العلم لا جالبه عن غير ركنه وتمام الصلوة للركن لا يختص بوقت من الأوقات بل هو  
 الأتيان بالشكوك الأتيان شبه الأتيان بهما المثل في وقوع كونهما في وقت واحد غير محذور ولا يرد  
 حتى يتأكد. اذكر ثم جدد فكذلك ليس عليه قضاء الجز ولا سجدة للهود عند تسوية لا ركن ولا  
 قضاء وما يوجب سجود التوبة عند حرز ذلك بخبر التذليل من الأوقات في سجدة للهود من قضاة  
 سجدة للهود عليه الصلاة والسلام ما رواه عنه من الأوقات في سجدة للهود من قضاة  
 جارات صلواته لا استبراه الثاني أربع ذنبا لا تثبت ما سئل له أربع سجدة للهود  
 مثلا فلا يمكن الثاني أربع حرز من التبرع أو التوبة عن الأوقات في سجدة للهود من قضاة  
**الرابعة والأربعون** اذكر جدد القيام مرة واحدة من سجدة للهود من قضاة  
 في سجدة الثانية يجوز إلا أن يغتنى للجلوس غير جلوس مرة واحدة بالانحسار في سجدة للهود من قضاة  
 عليه وان لم يجلس أصلا ولا يجلس عليه الأتيان باق على الجلوس في سجدة للهود من قضاة  
 وهو الجلوس بعد السجدة في سجدة للهود من قضاة وهو الجلوس في سجدة للهود من قضاة  
 الجلوس بقصد التبرع وقد حصل فيكون من الأوقات في سجدة للهود من قضاة  
 ما بينهما وأوجه الأول ما ذكرنا ولا يضر به خلافه لا يخرج العمل عن حقيقة نوعه في سجدة للهود من قضاة  
 ولكن الأحوط والأولى الثاني فيجلوس بعد خروجه من سجدة للهود من قضاة  
**والأربعون** إذا علم بعد القيام بعد الدخول في السجدة الثانية لا يجزئ في سجدة للهود من قضاة  
 أتاها مرة أخرى في سجدة للهود من قضاة فيلزم الأتيان بهما في سجدة للهود من قضاة  
 بعد تجاوز المحل وجهاً أو لهما أو لهما في سجدة للهود من قضاة فيلزم الأتيان بهما في سجدة للهود من قضاة  
 رجع إلى سجدة للهود من قضاة فيلزم الأتيان بهما في سجدة للهود من قضاة فيلزم الأتيان بهما في سجدة للهود من قضاة  
 لعدم زوال الشك الأول عد تبدل بشك آخر أو متروك أو أن الشك لم يتبدل منه لا أنه قد تبدل  
 عليه فمضافاً إلى ما يأتي ثم تحقيق المسئلة السابقة في سجدة للهود من قضاة فيلزم الأتيان بهما في سجدة للهود من قضاة  
 فيه تجاوز محل السجدة عن القيام منها محكوم بالاعتماد من الشارع وكذا في سجدة للهود من قضاة  
 الصلوة أتم لمحض احتمال زيادة السجدة لكنه حيضاً غير محتمة متروكة عند مدح زيادة سجدة للهود من قضاة  
**السابعة والأربعون** إذا سئل عن الثالث الأربع مثلاً أو بعد ذلك في سجدة للهود من قضاة  
 علم أنها كانت ركنية وشك في الأتيان بالركن في سجدة للهود من قضاة فيلزم الأتيان بهما في سجدة للهود من قضاة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



[illegible]

ثم إعادة الصلوة قضاء الحق العلم لأجل ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
وهو أن السجدة ولا إعادة لأجل ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
مقتضى السجدة وسجدة لا يجوز إلا ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
أنه إذا جرت في أحد طرفي العلم لأجل ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
بما تقرر من عدم التعارض بين الأمرين مع ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
ولما لا تعارض بين الأمرين مع ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
من مقتضى ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
مسألة البارة المسألة الخامسة في حكم سجدة لا يجوز إلا ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
ووجب عليه قضاء السجدة والأمر بالسجدة مع سجدة لا يجوز إلا ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
مقتضى الحق العلم لأجل ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
في محله من أن غير هذا لأجل ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
معلوم أنه لا بد من سجدة فعليه قضاء السجدة مع سجدة لا يجوز إلا ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
المراد من مقتضى العلم وقضاء السجدة مع سجدة لا يجوز إلا ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
مذكور في الحكمة مسأله عند الأتيان بسجدة ركعة سابقة على صلاة الأبرار بعد ما من من الصلاة  
بأنسبه إلى نفس السجدة من أن مع صلاة سجدة لا يجوز إلا ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
تقصير مدة السجدة حاله في الأتيان بسجدة في الأول وقضاء السجدة ويبدأ بسجدة مع سجدة لا يجوز  
نفسه ولا ابتداء عدة يجوز معارضها المذكور كما استحكم على الصلاة عند الأتيان من أن  
ابتلى المعارض كمن صلاته عند الأتيان بالسجدة في الأول بحكمة وعرضا هو لغا في من هذا المسئلة  
السابقة والخبر لا يثبتان قاعدة الفزع حال الصلاة بما على المعارض حاله على صلاة عند الأتيان  
بالمسكوك بخلافه وفيما في فرض المسألة بان علم أن ما زاد سجدة في الأول أو ترك سجدة من الثانية فإن  
كان العمل بأمر الله بالسجدة ولا شيء عليه إلا صلاة عند الركعة الأولى من العمل فإن تجاوز العمل لركعة  
قضاء السجدة وسجدة السجدة في الثانية نظو ما تقرر من المسئلة الثانية في حق من  
لو علم أن ما ترك سجدة أو شهد واجب الأتيان بقضاء ما زاد سجدة التهمرة فمقتضى العلم لأجل ما به يتبين شيئا جديفاً فمقتضى السجدة مع سجدة لا يجوز  
الأثر على شيء مما بعد كون كونهما في حكم العلم لتقصير على التهمرة المسئلة الثالثة







卷之五

۲۲۰  
تغییرات در  
مجموعه‌های  
سنگین و سنگ  
پایه و سنگ  
آذرین و سنگ  
آذرین و سنگ

[illegible][illegible]

451

[illegible]



[illegible]

18.

منه منزه و لا يشاء ان يكون له منزه و لا يشاء ان يكون له منزه و لا يشاء ان يكون له منزه

—



فوق القلعة الجبلية

فبقطعه وجوب ما زاد عن سجدة الشهوة وحدان كان بين المقام بين اثنين السابق فرق موجبان  
الاثبات بسجدة التوبة بعد الباطلة ثم مع بخلاف المقام فان الاثر ما يخرق فيه لا يخص الواجب انوضح  
في احد الصلوتين من الاصلية والمعاد لا بوجوب بطلان الآخر لان مكان سجدة واحدة في كل صلاة الواجب  
الاثبات بسجدة التوبة متى كذا اذا كان عليه شئ مردود بين صلوتين او ثلث مثلا فاخطا باثبات صلوة  
او ثلث صلوات ثم علم بتحقيق السجدة في كل منها فانه يكمل الاثبات بمررة بقصد لفائدة التوبة عليه ولو  
بعد ما وان كان لا يحوط ولا يفي الكمال بقصد الحصول لا يعرف ان علم بتحقيق السجدة واحدة فما  
لا يفي عليه **المسئلة الرابعة** انما كل سجدة واحدة او متين او  
متشابهة لا يتجاوز ثلثها بنية على واحدة وانما سجدة واحدة لا تفي لانه ما مورى العمل بسجدة متين ثم يورد في الاما على  
شئ واحدة فيلزمه لا يثبت بالحرمان كما اصله عند الاثبات بانما بعد كونها العمل هذا اذ في على ذلك الحال فما  
لا يفي بعد الاثبات واحدة ان كان يثبت سجدة بطلت صلوة الزيادة الركن اعني السجدة المذكورة في  
الركن الثاني من ثلثي الاثبات او متين ولا يثبت عليه فلا يثبت على الزيادة في الزيادة في  
شئ واحد يتجاوز في نفس المقصود ما ان علم انه ما سجدة واحدة او ثلثا او بكيفية حرمان ما يدخل في الركن  
ما في سجدة متين لم يعرف لا واحدة فيلزمه الحاق الآخر ولا يفي بعد الاثبات بخراسان في الزيادة وسجدة متين لا  
تعد زيادة الركن غير بطلان هذا اذا كان العمل اقبالا لدخول في ركوع والاقبال ركوعا في ركوع فضاء  
بعد عشق وسجدة التوبة لغز في صلاة التوبة **المسئلة الخامسة** انما كل جزء  
من جزء الصلوة من جهة الجمل بوجوب ثلث الصلوة على الاحتمال لم يكن اقوى وان لم يكن لا ركان ما تفرق  
في صلاة من عدة مقدورة في الجاهل عن تصفية التيات فيرك للجزء جملا بالجزء بحكم الترتيل عند الوجوب  
لحدان لصلوة فيلزمه لا عارة ثم لو كان الترتيل مع الجمل بوجوب مشد الا لثبات بان كان ما يثبت على  
اعتقادا مستحبا ففسيح في حركة الظاهر عدم البطلان وعدم وجوب الاثر اذا لم يكن من الاثبات لان ترك  
الجزء البطلان في نحو غير بطلان كما تقرر في علمه هذا ما يتيسر على وجه الاستحسان في  
الحتمية السببية فيقال له ختم قد بها باب الخلل وقد لا يبر في المانع العشر من شهر في الجمعة الحزينة  
لقد ثلثا وسبع ثلثه لا بأس بتدليها بجملة اخرى من الفروع **الاول** انه لو علم انه لا يترك سجدة  
من الركعة السابقة وترك جزء غير ركعة سواء كان مما يليه قضا او بوجوبه سجدة التوبة من هذه الركعة كان  
اجمالا يترك ركوع السابقة وسجدة هذه الركعة وتشهدا او تقرأ فان كان في محل السجدة في جزء واحد

الحياة

في فرع العلاجي

التجاوز بالنسبة إلى السابقة وإن كان يحمل مذكرة قيام بالنسبة إلى السابقة والتشبهة السابقة لا  
 بالنسبة إلى الركعة وخبر الشك لا ينافي فيحمل من توقفها جزأ ما مده التجاوز على أحراز الصلاة  
 هنا غير محذرة لو صدق ما بين يدي من عدمه التجاوز على ما يقدر وجوبه في الصلاة  
 وإنزاع الخبر مع بقاء ما بين يدي من عدمه والتوقف على السابقة على ما بين يدي من عدمه لا ينافي  
 ويصح استحسانه على ما بين يدي من عدمه لا ينافي استحسانه في خصوصية ومذكرة  
 احتمال بطلان الصلاة لا على ما بين يدي من عدمه التجاوز لا على ما بين يدي من عدمه  
 الأثناء وما إذا كان جمل الفرج يأتي بما هو متحقق في الركعة من قضاء التبعة ويصح  
 وما ذكرنا ظاهر الحال فيه لو علم ما لا ينافي جزأ من الركعة السابقة ومن هذه الركعة كالقلم الجلالة  
 الركعة السابقة في ركعة هذه الركعة وصحة السابقة هذه الركعة في ركعة تلك ويجوز هذه الركعة  
 بقاؤه الذكر وإن كان في ركعة هذه التجاوز بالنسبة إلى الركعة السابقة من عدمه  
 مثلاً في ما بين يدي من عدمه ما يظن أن الركعة السابقة لا يمتنع من عدمه من عدمه  
 لكونه كخلف الرجوع والتدارك وفيه عليه كذا في ركعة من عدمه من عدمه  
 والتميز الأول بالنسبة إلى الركعة في ركعة تلك وسال لا يجوز في ركعة من عدمه من عدمه  
 العلم الجمل وأن كل شكوكه لا يلزم أن يكون له لاجتماعه بجزء من ركعة من عدمه من عدمه  
 كلمة إذا كان من المحل في ركعة من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
 لقول الركن من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
 فإن القاعدة كانت غير منعدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
 الأكثر وأتم صلواته وصلواته لا ينافي من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
 بصلواته لا ينافي من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
 لعدم نقصه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
 الأصلية صلواته من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
 لا ينافي من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
 من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
 أنه لو علم هذا الصلوات زاد ركعة من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه



في فروع العلم الجليل

حتى لا يضل صلواته فمرداً حتى يضل صلواته فلامر بطلان صلواته لأن أصله زيادة الركن لإبطاله وإنما  
 النية للإمام مع من لا يعمل فالمرحز المانع في المقتضى أنه لا يغيره أصله عند تحقق مانع فيقول المقتضى  
 وأما ثقله بعد لاخاد الصلوة الأمر حتى لو وقع ذلك على حوازل النفس العام في الشبهة المصدقية  
 بغيره من التحقيق والعلق للبيعة بقاعدة الفراغ منطوقه **بمعنى** القاعدة لذلك أصله لقاعدة لا يخرج  
 في فعله كما في المسئلة الأولى من مسائل المقر النية عليه **الرابع** أنه لو علم أنه لا يظهر من ثلث ركعات  
 قبل الخروج من العصر شك في أنه صلى ظهر أربعاً والتبديد رابعة لعصر أصلاً ما خسر ما يبده ثالثة بمصر  
 أو أصلاً ما ثلثاً وما يبده خامسة العصر كما يرجع شكك إلى الشك في المك في الأربع والخمس والآخر  
 البنا على صحة التمسك بقاعدة الفراغ فيها عن المعارض التي لا يحل معارضتها لقاعدة الشك بين الثلث  
 الأربع والخمس غير خاتمة للعلم بعد وجوب صلوة لا حياض مع ما أن العصر ثالثة في نفسها ولو جاوزها  
 من فوت الترتيب وزيادة الركعة فلا وجه للشك على الأربع والاثبات بصلوة لا حياض فيحكم بطلان العصر من جهة عدم  
 إمكان العلاج فيلزمه عاقبتها فعمراً لا أخو ولا عدل بما يبده الظاهر البنا على الأربع والاثبات كونه  
 لا حياض فعله بذلك بآيات **فصل** في صحة وأما ما بالاولى وبالعدل بآياته بالعصر **الخامس** أنه لو صلى إلى  
 الجهات الأربع عند استباه القبلة ثم بعد الفراغ فلم يفتأ حينها فقتضى النظر الجليل هو لزوم إعادة الجميع لقاعدة  
 لا شغال بعد علم بجوازها لا بآيات أحد ما إلا أن النظر الدقيق يقتضي بعدم وجوب إعادة شيء فليلا فداء بالآيات  
 فتعدوا لها لأجل النسبة إلى غير الواقعة إلى القبلة الواقعة لغير الأربعة قاعدة الشك بعد الفراغ بالنسبة  
 إلى الجهة الواقعة سليمة عن المعارض حاكم على قاعدة **الشك السادس** أنه لو صلى بصلوتين واجبتين **الملتصتين**  
 فعدت لا يكفي عادة واحدة ماردة من جهاتهما ثم علم بفساد إحدىهما فادها بما حكم العلم لأجل أنه ثم علم بفساد أحد  
 لعدتين أتم فقد يتوهم لزوم إعادةهما مرة أخرى فليلا لا ظهر عدم لزوم إعادة عليه جريان قاعدة الفراغ  
 من غيرهما من جهة وجوبهما من الأخيرتين بيان للثالث قاعدة الفراغ في كل من أولتين معاً فبطلان ذلك  
 ساقط لذلك لأن صحة إحدىهما حيثما مغلوبة لم يخرجها الواقع لإعادة واحدة بالنسبة إلى الواجبة **فصل**  
 المعادتين سليمة عن المعارض نظرية ما إذا علم بفساد أحد الصلوتين اللتين أحدهما فرضية ولا كراهة **السابعة**  
 أنه لو شك في السجدة ثانياً الأولى والثانية وعلم إجمالاتها أن كانت الثانية فركوع الركعة السابقة فاشتهت  
 أن كانت الأولى فقد لا يركع الركعة السابقة بين عليتها الأولى لبقائها محل وصحة صلواته بلا شبهة لقاعدة  
 بالنسبة إلى الركعة السابقة وكذلك لا عكس الفرض بأن علم إجمالاتها أن كانت الأولى فركوع السابقة فاشتهت وإن كانت

[illegible]

في فروع العلم الجمال

السابقة فقد انكره، السابقة لان السامع قد علم ان الاثر بالحق لا بالباطل، والاشارة  
 السابقة من لفظة المعلوم انه قد سلم في حديثه علم لا محذور من غير وجه، والاشارة  
 انه لم يترتب الاثر على الشق الاخر وقاعدة لزوم الاتيان بالاشارة من غير ان يقال ان الاشارة  
 عن احوال من انبأ به سخوة سانه في ان يروى في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 الشك بعد تجاوز العمل الحالكه على صالة قد لا يترتب الاثر في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 الاثران بالركوع واصله هذا الاثران بالجملة سانه في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 على الاول فيسبى سانه في جملة قاعدة في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 الثانية من حيث لا يتصور كونه السابقة في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 صديقه لا يقال ان بقدر الركوع قد روي من غير ان يروى في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 حتى يوجب بانه المظن ان عدم كونه من غير ان يروى في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 غاية على انه غير لا يوجب صحة له في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 كل من شعر في قوله ركنه سانه في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 الصانع لم يكن حتى يروى في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 وهو انه في حال العلم لا يملكه في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 الاثران بالجملة لا يملكه في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 ولا يتقبل يقطع ما يرد ويستأنف لا يملكه في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 والله العالم **الشافعي** انه لا يملكه في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 لم يروى عادة الواجبة لسلامة قاعدة الفراغ عن العارض بعد عدم كون شئ من العلم لا يملكه في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 ووضح من ذلك الاول في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 لعارض القاعدة بينهما من العارض في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 متفق على القاعدة واحدة مودة عن عادتها جميعا لا لا يملكه في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 شئ في انه قام اليها بعد التسليم في الزاوية اوقبله فان علمه قد قام اليها بعد التسليم في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 ان تسلم للاولى وغفل عن التسليم في قوله ركنه سانه في ان يروى في  
 ركوع اربعة هذا لقيام العلم بزيادة في قوله ركنه سانه في ان يروى في

[illegible]







# في فروع علم الاحكام

٣٢

قاعدة شت بعد الفزع عنوان كون السابقة مبرها لان مقتضى علمه هو ان ساعلي كونه قد لا يعلم ذلك  
 ومن البين ان الذكر الملقح لا يكون باء اوله لا بالظهره ذلك لونه الباع كونه قد لا يعلمه هو  
 الذكر الملقح في الحائض كونه لا يثبت قبله ولا يثبت في وقت الطهر من الاقل من ثمان باء  
 فان يقد سابع باءا وكذا لا اشكال لقيام الركعة الاخيرة مقام الرابعة الشامة وان لم يبق الا قد  
 سبع فز من فية جواز احد لزمان باء بالظهر الى الجهة الاربع وتبقى الثلث العشرة فانه ما تم باء بالظهر  
 الى الجهة الرابعة فضا لا انما يكلفها لا بان بالعصر بعد الفزع من الطهر ولا يفرغ كذا لان محتملات  
 ونقص واحدة من جهات العصر لا يقدح بعد عددها الوقت ثمانية ما ان باء بالظهر الى تلك الجهات  
 الى الجهات الاربع لان القارئ بالاختصاص يقول باختصاص فقد لا يثبت بالعصر من اخر الوقت بالعصر  
 جميعا ومن جملة الشروط القبلة فبقصد تحصيل العصر بشرطها وهو ما ربه فرائض يحسن بالعصر  
 على القول بالاختصاص لا يثبت بالظهر فيها فلا يجوز الا ببيان الطهر لا يثبت فرائض وعنوان ذلك الاختصاص  
 ورد بالظهر لا يثبت الوقتين من محتملات ما ان باء بالظهر تحصيل اليقين بالمأمور واليتم  
 ما يغلبه من الصلوات الاربع فذلك الركعات الاربع مدفوعة بان خبر داود بن فرقد ان تقصير التغيير  
 ركعاتها بربها ثم رجع المقررة فصلوا العصر الواقعة اصلية لان خبر الجبل قد تضمن المدل على تغيير  
 الاربع الطاهرة في الواقعة التغيير بالظهر العصر فليل لا تبدأ بالعصر وعند تأخير ما بانه موجب  
 جميعا في ذلك لانه في مساواة الصلوات الاربع للركعات الاربع بحكم العلم نالها تيقن ان باء الذكر  
 من الجهات الثلث ظهره وبقدها عصره في جهة الجهة الرابعة فصلها بها العصر لان كانت القبلة في الواقع  
 هذه الجهة فقد لا بالظهر الى القبلة الواقعة وان كانت القبلة هذه الجهة فلا اختصاص الوقت بالعصر  
 بهاته تقضي الطهر فوهم ان لا بان لكل ظهره عصره في جهة جهة تقويت للظهر الرابعة مدفوعة بان الطهر الرابعة  
 متروكة على القول بالاختصاص على كل حال معكم قائل ان يقول انه بعد الباع على ان الطهر الرابعة ادعى  
 تيقن الترتيب المذكور بل برده احتمال وقوع الطهر الثالثة في الوقت المختص بالعصر لان يجاز بان  
 الداعي اليه تيقن هذا الترتيب قطع بالاثبات بالطهرين متعاقبين في تلك جهة ما يقدم كونه مكلفا بالطهر  
 اما لا اثبات بان العصر الى القبلة الواقعة والاختصاص الاربع الباقية بالعصر بخلاف ما لو بالظهر الى  
 جهات فانه لا يحصل القطع المذكور واحتمال وقوع الطهر الثالثة في وقت المختص بالعصر لا وجه له ضرورة  
 حلا اختصاصا مقدار تمام التسعة ركعة في الواقع بالعصر وهو قد لا يصر كل طهر عتيقها بوقت رابعة

محقق

# في فروع العلم الاحكام

٣٣

الحق بالاعتقاد لا يخفى ان هذا الوجه لا يتم باءي المختار من جواز اثبات تيقن محتملات السابقة في المحتملات  
 بالساعة اليها قبل الفزع من محتملات السابقة ما على القول بجواز ان لا يتم هذا الوجه فان وجه لا لا  
 على المختار من القول بالاختصاص انهم ما يثبتون باء بالظهر الى تلك الجهات رابعة ركعة من طهره  
 بوجهه الرابعة ثم بالعصر في تلك جهة اذ ثبت باء بالظهر الى جهة واحدة ركعة من طهره  
 الاول لا يثبت صانعة عند شت اظهره تيقن الواقعة فانه قد يكون محتملة اذ لم يحصل  
 وان لم تصاف تكون هذه من محتملات الواقع وهذا هو من ساعد لتمام على تيقن في اثبات  
 محتملات السابقة الى جهة تيقن في الساعة اليها قبل الفزع من محتملات السابقة لا وجه له لان  
 القول بجواز كذا عرف حاصرين فيهم من الوجه الثاني والثالث من محتملات تيقن فيهم  
 احوط من محتملات حاصرين فيهم ثلثا يكون المختص بعصره من حر وقت عند رجع كذا  
 ركعة لان ثلثا والثالث ثلثا لا يثبت على ذلك لاحتمال كان لا يثبت على ذلك ثلثا  
 كذا ثلثا باء على جواز اثبات تيقن محتملات السابقة قبل الفزع من محتملات ثلثا الساعات  
 لوصلة صلواتين بوضوئين ثم تمام بقاء احدى الوضوئين كانت الصلوة مبدئية وحيدة اذ  
 منته فلا يثبت على سائر قاعدة الفزع بالنسبة الى واجبة بعد سقوط العلم لاجاءه عن ان يكون احد شقين  
 الزايمين حقه وثور فغير انما هما جميعا باء لا يثبت اوله لا بالاحتمال لا لزمه انما الواحدة طهره  
 الاشتغال لانهما عكوة بقاعدة الفزع من الواجبة بعد سقوط العلم لاجاءه عن ان يكون احد شقين  
 الزايمين وان كانت الصلواتين جميعا واجبتين فان كان فشا احد الوضوئين وقوع حدث بينهما صلواتين  
 جميعا ان كانتا مختلفتين عند اذ اثبات واحدة مرة بينهما ان كانتا متحدتين فلكا قاعدة الاشتغال  
 العلم لاجاءه كذا من وضوئين فذلك القاعد احتمال كذا في اثبات السابقة في مختلفين من شقين  
 اغلال علمه لاجاءه الى علم فخصي بطلان السابقة اما بطلان وضوئين لغوات الترتيب شك بدت في بطلان  
 قبحه قاعدة الفزع السليمة عن المعارض بالنسبة الى السابقة مردود بجمع يتفاوتان فبطلان الوقتين  
 بطلان السابقة من وجه بطلان العلم لاجاءه كذا لا يثبت فغير لا بعد القول بكذا لان الاول منها  
 فرق بين المختلفين المتوافقين ذلك على من قاعدة الفزع في كل من الوضوئين بطلان في اخر فشا انما  
 العلم بالنسبة الى الوضوئين لثمة سلبا عن الملائم لان العلم بالحسنة الوضوئين لا يثبت اما باءا  
 او باءا جذا الوضوئين فشا الوضوئين لا يعلمون تيقن لا لثمة شكوك فبطلان الحسنة

نأ



فِي مَرْجِعِ الْعَالَمِينَ

الملة بما بعد الصلوة الأولى وأما إذا لم يقع بعد من الوضوء حدثاً وأما علم بشأ أحد هما من حدث  
فمن بعد كقص جزء أو كون الماء مضاً ناقصاً أو إزالة البركة وهو عدو وجوب الأيمان في من الصلوة عليه خبر  
أخذت في العلم بالأجاء عن أكثر العلماء صحة الصلوة الثانية أما بالوضوء الأول والثاني فيقع قاعدة الغرض المولود  
بإزالة البركة بالنسبة إلى الأول بالاولى سلبه عن الموضع فمما أعاد الأول عايناً ولو أحوط **السابع عشر**  
لو أنه بالصلوة المحرم وضوءاً تم حصل بطلان أحدهما بالآخر أن أحدهما العلم بالأحالة بوقوع الخلل في أحد وضوءيه والأخر  
بإحالة الأبد والحد منه بعد وضوءه مرة عادة الصلوة المحرم واجبة فيهما إذا انتقصت جميعاً فحق العلم بالأمر  
المرحل حاله من العلم بطلان جميع وضوءاته لزوم إعادة المحرم فإني لا يقوم مقام إعادة المحرم عادة فإني لا  
وليسه ودأباً مرة في بين الشهر الصلوة لا يغفل لا يستجيباً لها مرة حتى يعمد بإعادة الصلوة الأخيرة لأن لا  
أن تم من ما بعد بطلان العلم بالأحالة الثانية والأول إذ عليه علم بحصولها مرة حتى تستحب جمل الصلوة  
الأخيرة ولا أصل لغيره بعد وقوع الخلل فيما عدا الأخير ثم لو دهاج وأعاد المحرم ما يقوم مقام ما قبل ذلك قل  
الوضوء فإن كان قد أحدث حدثاً آخر قبل بعد الصلوة الخامسة من المحرم لأول فلا شهادة لزوم إعادة المحرم  
مرة أخرى بعد سماع الوضوء لقاعدة الشغل وإن لم يكن قد أحدث حدثاً آخر فلو علم بعد خاتمة المحرم الأول قد تم  
تيسر في لا الوضوء وإعادة الصلوة الأخيرة في الصلاة الأخيرة والخلل نحوها لما فيها من البطلان  
إبان الخلل مكان في الوضوء الأول وضوءاته الثانية والصلوات التي بعدها صحيحة فدلالة بالصلوة الأولى  
المركبة بالوضوء الخامس المحكوم بحكمه وإن أحدث في الوضوء الثانية والوضوء الأول والثالث والرابع والخامس صحيح  
وقدالة بالصلوة الثانية بعد الوضوء الخامس المحكوم بصحته وإن كان في الثالث والوضوء الأول والثاني والرابع  
صحيح فدلالة بالصلوة الثالثة في المرة الثانية بالوضوء الخامس المحكوم بصحته وإن كان في الرابع والوضوء الأول والثاني  
والثالث والخامس صحيح فدلالة بالاربع بالوضوء الخامس المحكوم بصحته وإن كان في الأول بالوضوء الخامس  
التي بالخامس بعد وضوءه مستعمل في العلم بالأحالة في كل الصلوات الأخيرة وصحة البطلان لكل الصلوات  
فيقف بقية التوهم المذكور وأما في الثاني من التوهم كانه فعل عن العلم بالأحالة الثانية في ضد والحد منه بعد  
وضوءاته الموجبة لمجرى أن احتمال صدور الحد بعد الوضوء الخامس صحيح فدلالة بالخلل فيه فلا ينبغي العلم بالأحالة  
عليه لزوم إعادة المحرم ما يقوم مقامها من تلك الضلعية بطلانها من المحرم الأول تمام المحرم الثانية وأما في  
فلا تلو صحة العلم بالأحالة في وقوع الخلل في أحد وضوءاته ثم تراه ما ذكره من معلومية فساد الأخيرة وخضرة  
بالأمر بالعكس لأن عند لزوم إعادة ما عدا الأول فامراً بالخلل أن كان في الوضوء الأول فالأمر بالمتابعة بعد

هذا القيد  
على ان يكون  
وقت مدتها  
انما هي  
الاسماء  
منها  
رسم  
فست  
وارجو  
معكم  
في  
العلم  
بالحق  
والصواب

فِي فَرْجِ كَفِّ الْأَجْنَانِ

تفصيل في التاوان كان في اعدا الاوامر ما كان في اوله من فصول <sup>مستقلة</sup> من فصول متفرقة  
القاعدة فيها العلم بمحل واحد ضرورة فوجدوا اعادة شيان اخرين لان العلم بالامر كان  
في الاول من فصوله كونه له وادواته في حقه مع علمه من فصوله في اوله من فصوله  
قاعدة الفروع من غير قياس فكلما يقع جميع الخس عند زوم اعادة شيان به ملاحظة في حقه انما هي  
لواحد للنجابة في العلم من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
اعادة المعبر بوضوحه بل كان في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
بطلان غلبة الحد الثاني فيكون النسبة المستند في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
غيرها من استصحابها في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
خالية عن الارضا في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
ذلك لما اوتاه اخر محل في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
الوضوء والفعل في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
زوم اجتناب طرف في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
معاصرة اصالة العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
الاجمال في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
الحل في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
في الفصل في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
لجرو اعادة شيان في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
بطلان غلبة الحد الثاني في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
اصالة العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
المذكور في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
بطلان غلبة الحد الثاني في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
من غير العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله  
لان الامر في العلم في اوله من فصوله في اوله من فصوله في اوله من فصوله

۲۲۳

















في فروع العلم

قد حذر الفراغ بالنسبة إلى الظهر سلبه عن المعارض ولا يجوز هنا العدل بما يبدى الظاهر اتمامه الظاهر  
 حرار الظاهر ان لا يغيره ان كان يجوز ذلك لجملة الرخاء وان كان شك في ذلك بعد الفراغ ابتلت قاعدة الفراغ  
 في كل من الظهر ومثله في آخره وزعم الرجوع الى استصحاب الحد ان كان قبل الظهر من جهة او اعادها  
 حينئذ **النافع والغرض** انه لو علم الحد بالحد الاصغر ما وقفا واجب لزمنه في غسل نجاسة  
 قضا الحق العلم لاجاله بعد معاوضة استصحاب الحد الاصغر باستصحاب الظهارة من الحد الاكبر وتاخرهما  
 تنفع العلم لاجاله من غيرهما ولا مجال لتوهم انه لا يستصحاب الظهارة من الحد الاكبر من حيثان عدم  
 الحاجة الى الوضوء مطلقا اما لموضوء واحد موجب الغرض عنه وهو غسل نجاسة فيجب الشك بالنسبة الى حد  
 الاكبر يدور امره لاستصحاب الظهارة من الحد الاكبر لا نأقفل ان عند الحاجة الى الوضوء اما لا يجزاه او  
 الحد موجب الاكبر لا يثبت كونه حاضرا يجوز الدخول في الصلوة فتعارض الاصلين وتاخرهما وحكم بالز  
 افضل قضا الحق العلم لاجاله متعين وان شئت ان الوضوء وحده مقلو عند الحاجة اليه وحده لا م  
 ما لا يمتنع ولا نهى حيثان شرط لشكوا الظهارة في الوضوء لا يعلم انه متعين لانه تحصيل العلم  
 افضل حتى يحصل العلم بالظهارة المشغول الدخول في الصلوة وان شئت ان العلم بالاصلين جميعا  
 ان كان لا يوجب الثقة غير بل للثبوت صفة لا ان لو والمقدمة العلمية ملزمة للادان بالصلوة بعد  
**الثالث** انه لو علم الظهر من الحد الاصغر انما ضل الغرض واجبه فقد توهم ان مقتضى العلم لاجاله  
 رتبة افضل عليه وان الصلوة لان لازم العلم بالعلم لاجاله متغير متبنا في العلم التفصيل على كل  
 من الشك فيلزمه الحكم بانه قد تمس اجب فيلزم الحكم بهما في العلم لاجاله مجرد احدهما الملازم لعله  
 لا خلاف فيكون توهمهما جافا وقد يقال ان العلم لاجاله متغير اذا عارض الاصلين وتاخرهما لعله  
 ان العلم وانما قاعدة الاشتغال بالغرضية استصحاب الظهارة من الاكبر لا مانع من هذا قط اصالته عند  
 الادان بالصلوة واصل الحد الادان بالصلو فلا يكون العلم لاجاله متغيرا فيلزم العلم بالاصلين غير ممكن  
 يعلم بانه لا يقع منه الصلوة اما لانه يجب لا يقع الصلوة منه حقيقة لانه قد علم بالصلوة فيلزمه بعد العلم بالاشتغال  
 وعند العلم بالادان بان يغسل مقدمة العلم بالبلية ويصل في غير واحد حدثا في الوضوء والصلوة ولم يلزم  
 غسل نجاسة استصحاب الظهارة من الاكبر هذا كله ما يقتضيه النظر الجليل التحقيق ان مقام ليس من مورد العلم  
 لعدم ثبوت تكليف غير على غيره العلم لاجاله لا اكان قد علم بالصلوة فليس تكليفه انما او جبا عليه  
 الفصل مقدمة الاشكال بالصلوة والفرع منها يفتي العلم لاجاله **الحار والملك** انه لو كان عنده انما

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

في فروع العلم الاجمالي

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely Urdu or Persian, covering the majority of the page. The text is arranged in horizontal lines, with some lines being more densely written than others. The script is fluid and characteristic of the 18th or 19th century.

كتاب تبيين الاستنارة في الامور العامة







الى ذكره لاحتمال كونه من ذكركم لما زاد ولا يابس بظن المنة الى قطع نعم فجد مثلها وهذا  
الاخير لم ينعم احبها من النعم الى كل منهما الحق واوتى هذا تامل الكلام في المنة فرغ من رفع  
العلم لابننا وقد انال اليه في هذا فاحرك الحق بجملة من الف ثمانين وسبع ثلثين هجيرة واثمان  
او ثمانين واثمان باطنا واثنا عشر علانيا في الغلو فحمد الله

فَمِنْ أَقْبَلِ الْكِتَابِ  
أَمَّا اللَّهُ وَاللَّعْنَةُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا عَنِ اللَّهِ  
فَالْمُصَدِّقَةُ لِلْمَرْثَةِ فِي الْخَلْفَانِ

[illegible][illegible]



الصفحة	السطر	المصنف	الصفحة	السطر	المصنف	الصفحة	السطر	المصنف	الصفحة	السطر	المصنف
٩٢	٥	مردح	٩٢	٥	مردح	٩٢	٥	مردح	٩٢	٥	مردح
٩١	٧	المودت	٩١	٧	المودت	٩١	٧	المودت	٩١	٧	المودت
٩١	٩	أسود	٩١	٩	أسود	٩١	٩	أسود	٩١	٩	أسود
٩١	١٣	الأسكافي	٩١	١٣	الأسكافي	٩١	١٣	الأسكافي	٩١	١٣	الأسكافي
٩١	٢٣	المجددة	٩١	٢٣	المجددة	٩١	٢٣	المجددة	٩١	٢٣	المجددة
٩٢	٢٢	فوق	٩٢	٢٢	فوق	٩٢	٢٢	فوق	٩٢	٢٢	فوق
٩٢	١٧	عرق	٩٢	١٧	عرق	٩٢	١٧	عرق	٩٢	١٧	عرق
٩٣	١٠	الشدود	٩٣	١٠	الشدود	٩٣	١٠	الشدود	٩٣	١٠	الشدود
٩٣	٢	بالنوى	٩٣	٢	بالنوى	٩٣	٢	بالنوى	٩٣	٢	بالنوى
٩٣	٥	لوة	٩٣	٥	لوة	٩٣	٥	لوة	٩٣	٥	لوة
٩٣	٧	الكاء	٩٣	٧	الكاء	٩٣	٧	الكاء	٩٣	٧	الكاء
٩٣	١٩	نحوق	٩٣	١٩	نحوق	٩٣	١٩	نحوق	٩٣	١٩	نحوق
٩٣	٢٣	معدودة	٩٣	٢٣	معدودة	٩٣	٢٣	معدودة	٩٣	٢٣	معدودة
٩٣	٢٢	التاسير	٩٣	٢٢	التاسير	٩٣	٢٢	التاسير	٩٣	٢٢	التاسير
٩٣	٢٢	مستدين	٩٣	٢٢	مستدين	٩٣	٢٢	مستدين	٩٣	٢٢	مستدين
٩٣	٢١	الاعمال	٩٣	٢١	الاعمال	٩٣	٢١	الاعمال	٩٣	٢١	الاعمال
٩٣	١٤	استهارة	٩٣	١٤	استهارة	٩٣	١٤	استهارة	٩٣	١٤	استهارة
٩٣	١٨	يقفد	٩٣	١٨	يقفد	٩٣	١٨	يقفد	٩٣	١٨	يقفد
٩٤	١٠	بالنوى	٩٤	١٠	بالنوى	٩٤	١٠	بالنوى	٩٤	١٠	بالنوى
٩٤	١٤	حال	٩٤	١٤	حال	٩٤	١٤	حال	٩٤	١٤	حال
٩٧	١٥	جيدة	٩٧	١٥	جيدة	٩٧	١٥	جيدة	٩٧	١٥	جيدة
٩٦	١٢	المقصى	٩٦	١٢	المقصى	٩٦	١٢	المقصى	٩٦	١٢	المقصى
٩٨	٢٣	مدك	٩٨	٢٣	مدك	٩٨	٢٣	مدك	٩٨	٢٣	مدك
٩٩	١١	مقتد	٩٩	١١	مقتد	٩٩	١١	مقتد	٩٩	١١	مقتد
١٠١	١٠	كلأ	١٠١	١٠	كلأ	١٠١	١٠	كلأ	١٠١	١٠	كلأ
١٠١	١٧	ومع	١٠١	١٧	ومع	١٠١	١٧	ومع	١٠١	١٧	ومع
١٠١	١٦	في الحلال	١٠١	١٦	في الحلال	١٠١	١٦	في الحلال	١٠١	١٦	في الحلال
١٠٥	١٠	الحلال	١٠٥	١٠	الحلال	١٠٥	١٠	الحلال	١٠٥	١٠	الحلال
١٠٥	٠٤	نوى	١٠٥	٠٤	نوى	١٠٥	٠٤	نوى	١٠٥	٠٤	نوى
١٠٦	٠١	المحبوت	١٠٦	٠١	المحبوت	١٠٦	٠١	المحبوت	١٠٦	٠١	المحبوت
١٠٦	٠٢	وامكان	١٠٦	٠٢	وامكان	١٠٦	٠٢	وامكان	١٠٦	٠٢	وامكان
١٠٦	٠٢	بينه	١٠٦	٠٢	بينه	١٠٦	٠٢	بينه	١٠٦	٠٢	بينه
١٠٦	٠٥	نقتر	١٠٦	٠٥	نقتر	١٠٦	٠٥	نقتر	١٠٦	٠٥	نقتر
١٠٦	١٢	بالبن	١٠٦	١٢	بالبن	١٠٦	١٢	بالبن	١٠٦	١٢	بالبن
١٠٧	٢١	صلو	١٠٧	٢١	صلو	١٠٧	٢١	صلو	١٠٧	٢١	صلو
١٠٩	٠٩	ل	١٠٩	٠٩	ل	١٠٩	٠٩	ل	١٠٩	٠٩	ل
١٠٩	١٤	ك	١٠٩	١٤	ك	١٠٩	١٤	ك	١٠٩	١٤	ك

[illegible]







